

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01043 5570

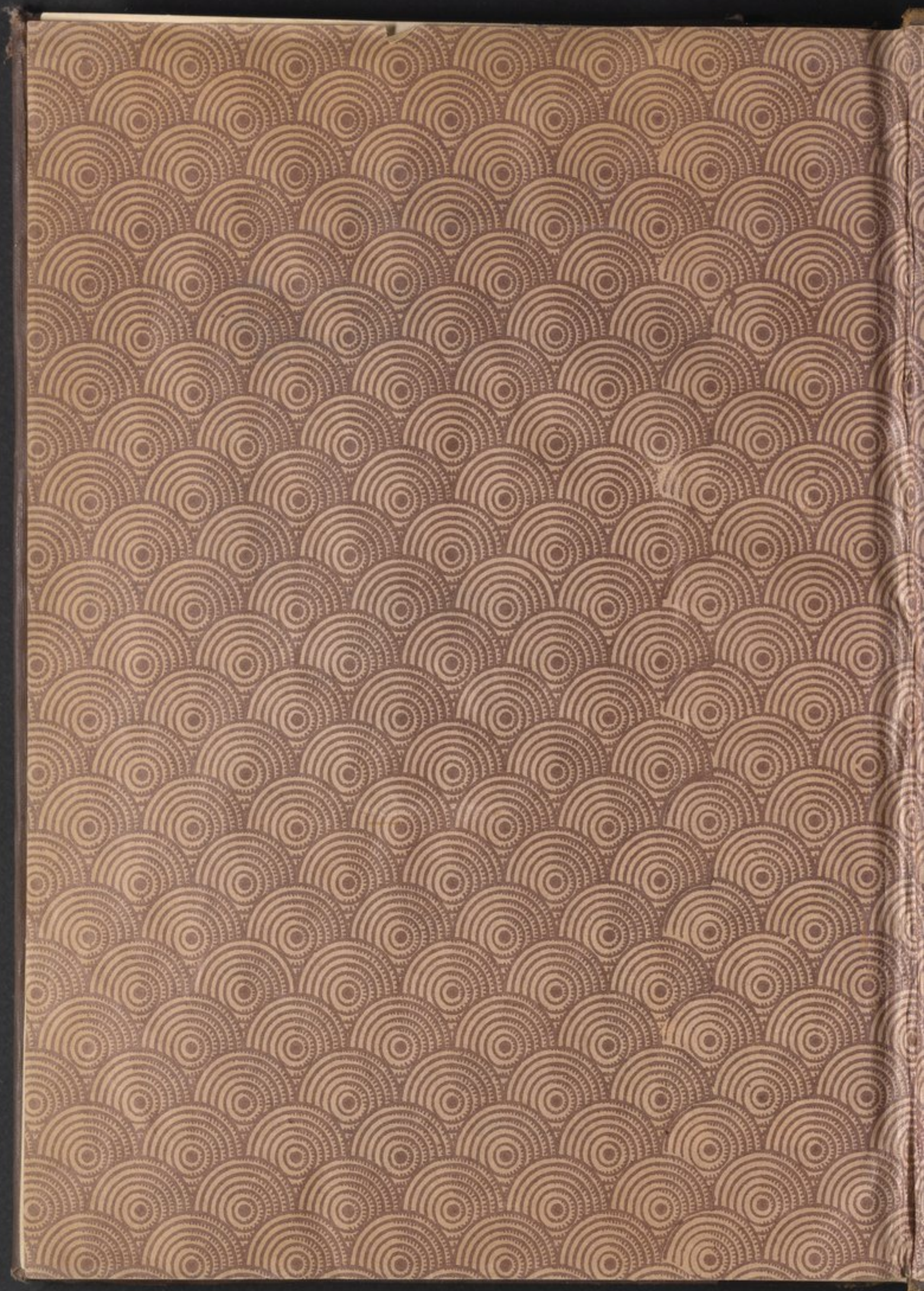
H6
22
.8
19

Library of
The American University
at Cairo

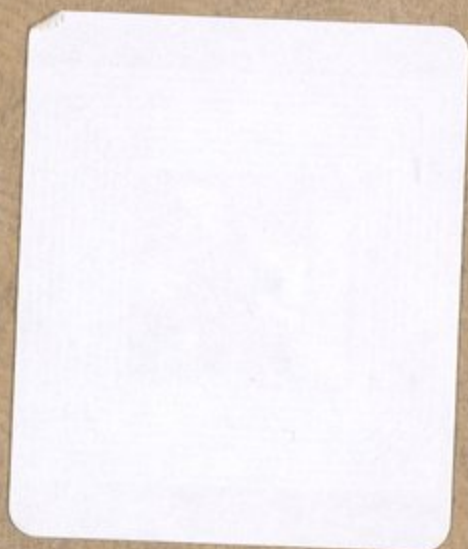
appy is the man that
findeth wisdom and
the man that getteth
understanding .+ .+ .+

PROVERBS 3-13

Ex libris datis
in memoriam
James Polk McKinney
Pittsburgh, Pennsylvania



1612970: D I





الآزمكات

والسياسات النقدية

HG

221

B3X

1952

تأليف

دكتور عبد المنعم أحمد البنا

بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف - جامعة فؤاد الأول
درجة الأستاذية في العلوم الاقتصادية - جامعة صافد
دكتوراه في فلسفة الاقتصاد - جامعة هافد
مدرس بكلية التجارة - جامعة فؤاد الأول

الطبعة الثانية

١٩٥٣ - ١٩٥٢

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا - القاهرة



تلفظ لا

مكتبات لا
332/4
B227
٣٣٢، ٤
ب ع ١

كتاب

كتاب
كتاب
كتاب
كتاب

30955

٧٥٦١ - ٧٥٦١

كتاب
كتاب
كتاب

Dec 52 Pen.
P

مقدمة الطبعة الثانية

الآزمات والسياسات النقدية من أهم المواضيع الاقتصادية ، إذ أن الآزمات ما هي إلا محاولات لتشخيص الأمراض الاقتصادية وما السياسات إلا محاولات لعلاج هذه الأمراض . وهذا الكتاب عرض لأهم وأحدث النظريات والسياسات النقدية . وقد أوردت أسماء أهم المراجع العلمية كل في موضعه لاستكمال الفائدة ولكي يرجع إليها الباحثون وطلاب علم الاقتصاد وإنني أنصح أبناء الطلاب بوجه خاص أن يتوافروا على الاطلاع ويكثروا من دراسة المراجع التي أشرت إليها وغيرها تثقيفاً لعقولهم وتوسيعاً لمملكتهم التحليلية ، على أن يكونوا أحراراً في تفكيرهم ؛ وألا يتقيدوا برأي معين ، بل عليهم إن اختاروا رأياً معيناً أن يدعموه بمنطق على سليم . وقد تناولت في هذه الطبعة من الكتاب ، بعض النقاط بالشرح المفصّل ، كما أضفت بعض النقاط الأخرى التي رأيت أهميتها لاستكمال البحث . والله المستعان أن يلهمنا الصواب .

القاهرة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

المؤلف

مقدمة

تقوم النقود والائتمان بدور هام في حياتنا الاقتصادية حتى لقد سمي النظام الاقتصادي الحاضر بحق الاقتصاد النقدي (Money Economy) إذ أن له من الخصائص والنقود من الميزات بحيث لا يمكن أن يوجد هذا النظام بدون نقود .

فالجماعات الحديثة تتميز بتقسيم العمل والملكية الفردية والمبادلة والانتاج للسوق . والنقود وسيط للتبادل ومقياس للقيم ووسيلة للدفع المؤجل ، وهي ضرورية لإنتاج وتوزيع واستهلاك الثروات على نطاق واسع في ظل هذا النظام ، إذ أن العلاقات الاقتصادية بين الأفراد تحدث في شكل نقدي حتى لقد سميت الجماعات الحديثة بالجماعات النقدية (Money Societies) . ونظام الأسعار يسجل الطلب ويوجه الإنتاج . ويرى البعض أن النقود عامل من عوامل الإنتاج وهي لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى ، إذ أن الإنتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها ، وبما لا شك فيه أن وجود النقود قد أدى إلى زيادة الإنتاج زيادة كبيرة ، بل إنه لا يمكن أن نتصور وجود نظامنا الاقتصادي الحالي بدون نقود .

هذا هو الجانب النافع من النقود ، ولكن لها جانبها الضار أيضاً ، إذ أن التغيرات النقدية تؤدي إلى اضطراب العلاقات الاقتصادية بين الأفراد . وقد اتفق كثير من شارحي الأزمات الاقتصادية على أن التغيرات النقدية إما السبب الرئيسي والكافي لحدوث الدورة الاقتصادية ، وإما أنها شرط رئيسي يصحب هذه الدورة .

فالنقود إذن عامل إنتاج وفي الوقت ذاته هي عامل إزعاج في الحياة الاقتصادية ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى السياسة النقدية ، إذ هي تلك السياسة التي بها يمكن أن نحتفظ بالجانب النافع من النقود ونتجنب جانبها الضار ، أو هي تلك السياسة التي نحقق لنا التوازن النقدي « Monetary Equilibrium » وتحقيق هذا التوازن النقدي لا يعني تحقيق التوازن الاقتصادي بوجه عام ، إذ أن هناك أسباباً أخرى للازعاج بجانب الأسباب النقدية كالتغير في الطلب أو العرض . ولكن نظر الأهمية النقود فإن تحقيق التوازن النقدي يجعلنا نقرب إلى حد كبير من التوازن الاقتصادي .

والسياسة النقدية قد تكون مصرفية (Banking Policy) أو مالية (Fiscal Policy) ثم قد تكون أهلية (National) أو دولية (International) . وسنناقش ما أمكن هذه السياسات المختلفة كما سنشرح بإيجاز نظريات الأزمات النقدية التي تتعلق بهذه السياسات . وسنشير إلى أهم الدروس النقدية التي حدثت في الماضي والتي تحدث الآن حتى يمكن أن نستفيد منها كإقتصاديين عند ما تواجهنا إحدى المشاكل النقدية . والله ولي التوفيق . .

المؤلف

الباب الأول

القسم الأول

الأزمات والسياسات النقدية في الميدان القوي

الجزء الأول - السياسة المصرفية

الباب الأول

مرونة النقود والائتمان

نشاهد انه أثناء الدورة الاقتصادية يزيد الانتاج كما ترتفع الأسعار في أوقات الرواج ، ويقل الانتاج وتنخفض الأسعار في أوقات الكساد . ولو كانت كمية النقود ثابتة لشاهدنا عكس ذلك ، إذ لانخفضت الأسعار في أوقات الرواج لزيادة الإنتاج ، ولا ارتفعت في أوقات الكساد لقلّة الإنتاج . وهذا دليل على مرونة النقود والائتمان . ويمكن التدليل على ذلك بتحليل نظرية كمية النقود في شكلها البسيط وهي :

$$M = K \cdot W$$

حيث M هي كمية النقود المتداولة

W سرعة تداولها

K كمية الإنتاج

M مستوى الأسعار العام

وفي هذه المعادلة نجد أن K لا يمكن أن يزيد أو يقل — كما يحدث في وقتي الرواج والكساد — إلا بزيادة أو قلة M و أي كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها أو بمعنى آخر القوة الشرائية لدى الجمهور .

وقد بحث سنيدر C. snyder في هذه المعادلة معتمداً على الاحصائيات الأمريكية ، ووجد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التغيرات في سرعة التداول وحجم التجارة ، ورأى أن التغيرات في مستوى الأسعار العام هي إذن نتيجة

للتغيرات في كمية النقود^(١) . وقد وجد الأستاذ بيجو ارتباطاً وثيقاً ، عند تحليله للإحصائيات الانجليزية ، بين التغيرات في كمية النقود وحجم التجارة ، ورأى على هذا الأساس أن التغيرات في مستوى الأسعار العام هي نتيجة للتغيرات في سرعة التداول^(٢) . ويمكن القول بوجه عام إن ما نشاهده من ارتفاع الأسعار وانخفاضها أثناء الدورة الاقتصادية هو نتيجة التغيرات في كمية النقود في معناها الواسع أى كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها . والدورة الاقتصادية تتميز بتوسع كبير في الإنتاج لا تتطلبه الحقائق الاقتصادية يعقبه انكماش شديد كما سنرى بالتفصيل فيما بعد . والواقع أنه يصعب أن نتخيل كيف يحدث هذا بدون مرونة الائتمان أى زيادته في أوقات الرواج ونقصانه في أوقات الكساد . قد يمكن ، عند ثبات كمية النقود ، أن تتوسع في ناحية ما على حساب الإنكماش في ناحية أخرى ، ولكن هذا التوسع العام في دنيا الأعمال لا يمكن أن يحدث إلا بزيادة كمية النقود . وقبل أن نبدأ في شرح نظرية الأزمات النقدية علينا أن نحدد معنى كمية النقود . الواقع أنه في الدول الحديثة تكون كمية النقود من الذهب والأوراق النقدية والائتمان المصرفي ويجب ألا نغفل عن سرعة التداول^(٣) فلننظر في كل منها لنرى مدى مرونتها ومدى تأثيرها في إحداث الدورات الاقتصادية . تتغير كمية الذهب في الدولة إما لتغير المنتج من مناجم الذهب فيها - إن وجدت - أو لتغير نسبة ما يستعمل لأغراض غير نقدية - كالحلى مثلاً - أو لتغير ما تصدره وما تستورده الدولة من ذهب نتيجة لمعاملاتها الخارجية ، أى تلك التغيرات الناشئة عن التغير في ميزانها الحسابي . والمنطق الاقتصادي

(١) C. Snyder «New Measures in the Equation of Exchange»

American Economic Review, Dec 1942.

(٢) A. C. Pigou Industrial Fluctuations Part 1 ch 12

(٣) إذا أن زيادة سرعة التداول معناها زيادة فعلية في كمية النقود ونقصها معناه نقص كمية النقود .

وما نعلمه من نظرية الدورات الاقتصادية يجعلنا نتوقع أن المصادر السابقة للتغير في كمية الذهب يمكن أن تؤدي إلى دورة اقتصادية . فزيادة استخراج الذهب من المناجم مثلا ينتج عنها ارتفاع في الأسعار والنفقات ، لزيادة كمية النقود . وهذا الارتفاع في النفقات مع ثبات سعر الذهب يؤدي إلى جعل استخراج الذهب من المناجم الحدية غير مربح فيقف استخراج الذهب عند حد معين . كما أن هذا الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى زيادة استعمال الذهب في الأغراض الغير نقدية حيث يباع بـشمن أعلى . ثم أن الارتفاع في الأسعار داخل الدولة يؤدي إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات وبالتالي إلى نزوح الذهب إلى الخارج .

وهكذا نجد أنه بعد فترة التوسع الناشئة عن زيادة كمية الذهب لأغراض نقدية ، تأتي فترة الانكماش الاقتصادي التي تتميز بقلة هذه الكمية . وهنا نجد أن الأمور تجري على عكس ما حدث في فترة التوسع السابقة ، إذ أن انخفاض الأسعار والنفقات - الناشئ عن قلة كمية الذهب لأغراض نقدية - سيؤدي إلى زيادة ربح استخراج الذهب من المناجم وإلى زيادة استعمال الذهب لأغراض نقدية بدلا من الأغراض الغير نقدية ، وإلى جعل الميزان الحسابي في صالح الدولة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وبالتالي إلى زيادة المستورد من الذهب من الخارج وهنا تبدأ الدورة من جديد وهكذا .

ولكن إذا نظرنا في تاريخ الدورات الاقتصادية لوجدنا أن التغيرات في كمية الذهب لا تؤدي إلى دورات اقتصادية ، بل هي تخضع لما يسمى بالموجات الطويلة (Long waves) . أي أن التغيرات تحدث في فترات متباعدة ولا علاقة بينها وبين الدورات الاقتصادية ، وحتى إن حدثت مثل هذه التغيرات فهي ضئيلة قليلة الأهمية . فاستخراج الذهب من المناجم هو عمل من طبيعته المضاربة ولا علاقة له بمستوى الأسعار العام . واكتشاف مناجم جديدة أو طرق

جديدة قليلة التكلفة لاستخراج الذهب قد يقاوم الارتفاع في النفقات . كما أن نفاد غلة المناجم يؤدي إلى عدم التمكن من استخراج ذهب جديد حتى لو قلت النفقات إلى حد كبير . ثم أن ندرة رأس المال في الكساد قد تعرقل استغلال المناجم حتى لو كانت النفقات قليلة جداً . وكذلك فإن كثرة رأس المال في أوقات الرواج قد تشجع على الاستمرار في استخراج الذهب مع ارتفاع النفقات . وعموماً نجد أن نسبة المستخرج سنوياً من الذهب ضئيلة جداً إلى نسبة الكمية الموجودة منه (حوالى ٣ في المائة) ، ولذلك نجد أن الزيادة أو النقص في كمية الذهب المستخرج من المناجم لا يمكن أن ينجم عنهما دورات اقتصادية . ونفس النتيجة نلاحظها فيما يخص باستعمال الذهب لأغراض غير نقدية ، إذ أن نسبة ما يستعمل لهذه الأغراض من الإنتاج الكلى للذهب نسبة ضئيلة لا يمكن أن ينجم عنها دورات اقتصادية . وكذلك تأثير التجارة الخارجية ، إذ أن خروج الأموال ودخولها في الدولة يتأثران بكثير من المؤثرات الأخرى بجانب التغيير في مستوى الأسعار كحالة الثقة المالية وسعر الفائدة والمضاربة في رؤوس الأموال . . إلخ حتى أن الذهب قد يخرج من الدولة في أوقات الكساد ويدخل إليها في أوقات الرواج على عكس ما نتوقع لو اعتمدنا على مستوى الأسعار وحده . وهكذا نصل لنتيجة هامة وهي أن الذهب لا يمكن الاعتماد عليه في شرح التغيرات الدورية في كمية النقود (١) .

أما التغيير في كمية النقود الورقية (Paper Money) فلا يمكن الاعتماد عليه أيضاً لشرح الدورات الاقتصادية . فإذا كانت الدولة على نظام الذهب ، فإن كمية النقود الورقية إما أن تكون كمية ثابتة محدودة أو نسبة ثابتة من كمية

الذهب التي شرحنا طبيعة التغيرات فيها . وإن لم تكن الدولة على نظام الذهب فإن كمية ما تصدره السلطة النقدية من هذه النقود الورقية تتغير تبعاً لحاجة الحكومة إليها أو تبعاً لما تراه من دلائل التوازن الاقتصادي ، كالعامل مثلاً على تثبيت مستوى الأسعار . وفي كل هذه الحالات لا يمكن القول إن التغير في كمية النقود الورقية يؤدي إلى إحداث دورة اقتصادية .

والواقع أن ائتمان البنوك هو الوسيلة الرئيسية للدفع في المجتمعات الحديثة إما في شكل بنكنوت أو ودائع تدفع بمقتضى شيكات . وعلى عكس ما رأيناه في حالة الذهب والنقود الورقية ، نجد أن الائتمان له من المرونة ما يسهل حدوث الدورة الاقتصادية لحد كبير . وإذا « صححنا » التغيرات الدورية في الائتمان وفصلناها عن التغيرات الموسمية والغير منتظمة وعن الاتجاه العام لوجدنا أن كمية الائتمان تخضع لتقلبات دورية لها ارتباط وثيق بالتقلبات الدورية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بوجه عام (١) .

والحجم الكلي للائتمان المصرفي يزيد أو ينقص تبعاً لزيادة أو نقص الاحتياطي المطلوب قانوناً أو عرفاً . فإن كانت نسبة الاحتياطي القانوني ١٠٠٪ فإن التغير في كمية الودائع يكون بنفس نسبة التغير في كمية الاحتياطي . وهنا لا يمكن للمصارف أن تزيد من الائتمان إلا باستيراد الذهب من الخارج أو بامتصاص الذهب من التداول - إذا سمح للذهب بالتداول - أو بالحصول على احتياطي جديد عن طريق الاقتراض أو إعادة الخصم لدى البنك المركزي . أما إذا سمح بالاحتياطي الجزئي (Fractional Reserve) أي أن يكون الاحتياطي نسبة من الودائع ، فإن أية زيادة في الاحتياطي ينتج عنها زيادة أضعافها في كمية الودائع . وهنا يمكن للبنوك أيضاً أن تغير نسبة الاحتياطي حسب

(1) A. C. Pigou Industrial Fluctuations Part 1 chap 3 and W.I King Causes of Economic Fluctuations New york pp 1 33-7

ما يترأى لها طالما لم تصل إلى الحد الأدنى المطلوب منها الاحتفاظ به .
وهكذا نجد أن المصارف يمكنها أن تغير الائتمان عن طريق تغيير ما تستورده
من ذهب أو ما تمتصه من ذهب من التداول أو بزيادة احتياطياتها لدى البنك
المركزي ، وكذلك يمكنها أن تغير من الائتمان بتغيير النسبة الفعلية للاحتياطى
التي تحتفظ بها فعلا . فلنفرض مثلاً أن نسبة الاحتياطى القانونى هي
١٠٪ كحد أدنى لا بد للمصارف أن تحتفظ به ، ففي وقت الكساد ، نظراً
لقلة الطلب على الاقتراض منها وزيادة الإقبال على جعل مواردها فى شكل
طليق ، قد تجد البنوك أن نسبة الاحتياطى الفعلية هي ٢٠٪ مثلاً . وعند
عودة الرواج وزيادة الطلب على الاقتراض وزيادة الثقة فإن المصارف يمكنها
أن تقلل من نسبة الاحتياطى حتى الحد القانونى وهو ١٠٪ . وهكذا نجد
أن كمية الائتمان تتضاعف بدون زيادة فى كمية الاحتياطى . وكذلك عند
الانتقال من فترة الرواج إلى فترة الكساد قد تجد البنوك نفسها مجبرة على
رفع نسبة الاحتياطى إلى الضعف فتقل كمية الائتمان إلى النصف بدون قلة
فى كمية الاحتياطى .

ومرونة الائتمان الفعلية تختلف من دولة لأخرى . ولعله من المفيد هنا
أن نقارن بين مرونة الائتمان فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . ففي
إنجلترا نجد أن الاحتياطى الجزئى غير مطلوب قانوناً ولكن العرف جرى
على الاحتفاظ به ، وكما يقول كينز تجد المصارف أن الاحتياطيات الكبيرة
غير مربحة — إذ هى أموال عاطلة عن الاستثمار — والاحتياطيات القليلة
لا تتفق والحذر المصرفى . وقد جرى العرف فى إنجلترا أيضاً على عدم
الاقتراض من البنك المركزى ، كما أن هذا الأخير قد تجنب ما أمكن عمليات
السوق المفتوحة التى تغير من كمية الاحتياطى لدى البنوك الأخرى . ولهذا
كانت تغيرات الائتمان فى إنجلترا قليلة . ولكن نلاحظ أن التغيرات فى كمية

الذهب الناشئة عن تجارة إنجلترا الخارجية هي من الأهمية بمكان ، إذ أن تجارة إنجلترا الخارجية عظيمة وكثيراً ما نشأ عنها تغيرات كبيرة في كمية الائتمان . وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نسبة الاحتياطي تتغير في حدود واسعة طالما لا تقل عن النسبة المحددة قانوناً . وقد قضى قانون سنة ١٩١٣ بتشجيع البنوك على إعادة خصم الأوراق المالية لدى بنوك الاحتياطي وهذا أدى إلى مرونة الائتمان مرونة كبيرة .

أما سرعة التداول ، فقد وجد سنيدر أن سرعة تداول ودائع البنوك (العملة الرئيسية في الولايات المتحدة) لم يظهر لها اتجاه عام Trend أى لا تميل في المدد الطويلة إلى الزيادة أو النقصان في المتوسط ، ولكن لها تغيرات دورية Cyclical وأن هذه التغيرات الدورية شبيهة كل الشبه بالتغيرات الدورية في التجارة والنشاط الاقتصادي . وقد رأى كينز أيضاً أن سرعة تداول الودائع تزيد في الرواج وتقل في الكساد ، وأن هذا يمكن إثباته إحصائياً وبالمنطق الاقتصادي أيضاً . ففي أوقات الرواج نجد أن الارتفاع في أسعار الفائدة وفي مستوى الأسعار يزهّد في الاحتفاظ بالنقود في شكل طليق ، ويشجع كل فرد على الاقتراض أو شراء السلع المختلفة ، والعكس يحدث في حالة الكساد (١) . وقد وصل برجس (Burgess) إلى نفس النتيجة في الولايات المتحدة إذ بحث التغيرات في سرعة التداول في بعض المدن من يناير سنة ١٩١٩ إلى فبراير سنة ١٩٢٣ ووجد أن سرعة التداول تزيد عن المتوسط في أوقات الرواج وتقل عنه في أوقات الكساد ، هذا على الرغم من التفاوت في مدى التغير من مدينة لأخرى (٢) . على أننا نلاحظ

(١) J.M.Keynes Treatise on Money Vol 11 ch 24

(٢) R. W. Burgess «The Velocity of Bank Deposits» Journal of American Statistical Association June 1923 pp 727-40

أن التغيرات في سرعة التداول أقل أهمية مما يبدو لأول وهلة إذ هي في الحقيقة ليست تغيرات مستقلة بل تعتمد وتتبع التغيرات في كمية النقود . إذ أن زيادة كمية النقود في الدولة تحدث ارتفاعاً في الأسعار ورواجاً فتزيد المعاملات وتزيد سرعة التداول . كما أن نقص كمية النقود يحدث انخفاضاً في الأسعار وكساداً فتقل المعاملات وتقل سرعة التداول ، وبمعنى آخر فإن التغيرات في سرعة التداول نتيجة لتغير كمية النقود (١) .

فالنتيجة النهائية لهذا التحليل إذن هي أن ما يهمننا لمقاومة الدورات الاقتصادية التي تنشأ عن التغير في كمية النقود هو الائتمان المصرفي .

(1) Pigon, Industrial Fluctuations, part 1 chap xv Section 8.

الباب الثاني

الآزمات النقدية البحتة

رأينا في الفصل السابق أن الائتمان المصرفي هو العامل الرئيسي الذي تؤدي مرونته إلى أحداث الدورات التجارية ، وذلك لأن أهميته تزيد في المجتمعات الحديثة ، كما أنه من طبيعة النظام المصرفي الحديث مرونة الائتمان . وليبيان أهمية مرونة الائتمان المصرفي في إحداث الآزمات الاقتصادية ، علينا أن نعرض أشهر النظريات التي ترى أن تلك المرونة سبب كاف لإحداث الدورات إلا وهي نظرية الأستاذ هوتري (R. G. Hawtrey) إذ يقول إن التغيرات في الطلب الفعال ، التي تؤدي إلى إحداث الدورات ، هي نتيجة مرونة الائتمان ، كما يقول إن الدورة التجارية ظاهرة نقدية (Monetary Phenomenon) لأن الطلب ظاهرة نقدية (1). وعلنا قبل عرض هذه النظرية أن نعرف المصطلحات التي اعتمد عليها هوتري في تحليله :

دخل المستهلكين Consumers' Income هو مجموع الدخول النقدية

إنفاق المستهلكين Consumers' Outlay هو ما ينفق ويدفع من

الدخل متضمنا ما ينفق على

الاستثمار . وهو يكون

الطلب الفعال وله أهمية

عظمى في النشاط

الاقتصادي .

الأرصدة النقدية Cash balances ما تحتفظ به الجماعة في شكل

(1) إذ أن الطلب لا يعتبر طلبا في المعنى الاقتصادي إلا إذا كان مصحوبا بالقوة الشرائية .

نقود سائلة وودائع في البنوك وهي مجموع أرصدة المستهلكين والتجار .
ومجموع الأرصدة النقدية هي الحد الغير منصرف (Unspent Margin) أى الكمية الكلية للنقود . وهذا لا يمكن تغييره إلا بتغيير كمية الائتمان المصرفى أو استيراد أو تصدير الذهب . أما الأرصدة الفردية فتتغير بالنقل من رصيد لآخر .

سرعة التداول (Velocity of Circulation) أو سرعة تداول الدخل (Income velocity) هي نسبة إنفاق المستهلكين إلى الأرصدة النقدية في وقت معين .

فترة الرواج والتوسع الاقتصادى :

يتكون الطلب الفعال (Effective Demand) على السلع المختلفة من مجموع إنفاق المستهلكين ، وهو يتحدد ويميل إلى التعادل في المدة الطويلة مع دخول المستهلكين . ويزيد الإنفاق عن الدخل إذا قلت الأرصدة النقدية وهذه الأخيرة تزيد إذا زاد الدخل عن الإنفاق . وفي حالة التوازن نجد أن الدخل يساوى الإنفاق ونجد أيضاً أن كمية الأرصدة النقدية ثابتة وكذلك كمية الائتمان وكمية الذهب .

ويعتقد هوتري أن مثل هذا الموقف دقيق جداً وأن هذا التوازن يمكن أن يختل لأسباب عدة . وإذا ما اختل نتجت عنه حركة تجمعية (Cumulative) من شأنها أن تزيد في الاضطراب الاقتصادى . فيمكن مثلاً أن تنشأ الحركة التوسعية من زيادة دخول الذهب في البلاد من الخارج ، أو تقرير التجار زيادة ما يحفظون به من سلع (المخزون من السلع) ، أو تقرير المستهلكين زيادة ما ينفقونه أو تقرير المصارف أن تزيد كمية الائتمان المصرفى والأقراض للعملاء وهكذا . ويرى هوتري أن زيادة

ما ينفقه المستهلكون من أرصدتهم غير محتمل ، إذ أن الميل للاستهلاك ثابت ولا يتغير إلا بزيادة الدخل ، وهو خاضع لعادات لا تتغير إلا في المدد الطويلة ، أما فيما يختص بزيادة ما ينفقه التجار أو زيادة الائتمان المصرفي فإننا نجد أن زيادة التفاؤل من جانب أرباب العمل تجعلهم يزيدون ما يحتفظون به من سلع ، أي زيادة رأس المال العامل ، كما أن أي زيادة في احتياطي البنوك أو قدرتها على خفض نسبة الاحتياطي ، تجعلها قادرة على زيادة الائتمان وتعتمد في هذه الحالة إلى خفض سعر الخصم وزيادة الاقراض للعملاء والتجار الذين يمكنهم إذن أن يزيدوا من كمية رأس المال العامل ، إذ يرى هوترى أن سعر الفائدة هو النفقة الرئيسية التي يأخذها التجار في الحساب في هذا الصدد . وفي هذه الحالات نجد أن انفاق المستهلكين سيزيد كما سيتضح بعد قليل .

وزيادة الائتمان المصرفي ومنح القروض للعملاء أو تقرير هؤلاء زيادة ما يستثمرونه من أرصدتهم النقدية في رأس المال العامل ستؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة دخول المستهلكين فيزيد إنفاقهم . ويرى هوترى أن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال إذ أن عادات المستهلكين للاحتفاظ بالأرصدة النقدية لا تتغير إلا في المدد الطويلة ، ولذلك فإن الزيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة الانفاق والطلب الفعال وتنشأ عن هذه الزيادة في الطلب الفعال حركة توسعية تجميعية (Cumulative Expansionist Movement) ، إذ أن كل تاجر أو منتج يحاول الاحتفاظ بكمية من السلع Commodity Stocks هي نسبة معينة — ثابتة عادة — من كمية المبيعات أو الإنتاج . ولذلك فزيادة الطلب الفعال على تلك السلع ستؤدي إلى زيادة الإنتاج زيادة تقابل الزيادة الجديدة في الطلب ، وزيادة أخرى تقابل الاحتفاظ بالنسبة المطلوبة من المخزون من السلع . فإذا فرضنا مثلاً أن تاجر أ يحتفظ

بكمية من السلع قدرها نصف مبيعاته في شهر ، ولنفرض أنه يبيع في الشهر ١٠٠٠ وحدة من السلعة فإن زيادة قدرها ١٠ ٪ في الطلب تستلزم أن يطلب من منتج السلعة زيادة الإنتاج بقدر ١٠٠ وحدة تمثل الزيادة في الطلب وخمسين وحدة أخرى تمثل الزيادة في المخزون من السلع ، حتى يحتفظ بالنسبة المطلوبة بينها وبين كمية مبيعاته وهي النصف . ولكن كل زيادة في الإنتاج تزيد من النشاط الاقتصادي ويجد الدخل طريقه إلى المستهلكين (عوامل الإنتاج) فيزيد الطلب الفعال زيادة جديدة وتذهب جهود أرباب الأعمال عبثاً في الاحتفاظ بالنسبة المطلوبة من رأس المال العامل ، إذ أن محاولتهم في زيادته تزيد من الطلب الفعال وتزيد المبيعات بحيث تتمس الزيادة الجديدة في المخزون من السلع وهكذا . وأرباب الأعمال في محاولتهم هذه يضطرون إلى استعمال أرصدهم النقدية ثم يضطرون إلى عقد قروض مع البنوك التي تكون مستعدة إلى منحهم الائتمان اللازم طالما لم يصل الاحتياطي إلى حده الأدنى . وهذا الائتمان يزيد الدخل النقدي زيادة أخرى مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب الفعال وهكذا .

وبعد ارتفاع موجة النشاط والتوسع هذه بمدة معينة ، نجد أن الأسعار تبدأ في الارتفاع خاصة كلما قربنا من حالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ، وحيث تندر بعض عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها ، حيث لا يمكن زيادة الإنتاج فترتفع أسعار المنتجات . ويبدأ الارتفاع تدريجياً في مبدأ الأمر ثم يشيع حتى يصبح ظاهرة عامة . على أن هذا الارتفاع نفسه في الأسعار يزيد من حدة التوسع إذ أنه من المشاهد أن الارتفاع في الأسعار يكون بنسبة أكبر من الارتفاع في النفقات كما أنه يأتي قبله ، إذ أن كثيراً من عناصر النفقات كالأجور والفائدة تتميز بالجمود rigid ولا ترتفع في المدة القصيرة . وهذا يؤدي إلى زيادة أرباح أرباب الأعمال ويجعلهم على استعداد إلى الاقتراض

من جديد من البنوك ، كما أن ارتفاع القيمة النقدية للإنتاج يزيد الطلب على عقد قروض لتمويل هذا الإنتاج . كما تزيد سرعة تداول النقود إذ يزداد الناس في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية ، لتوقع استمرار الارتفاع في الأسعار ، وهذه الزيادة في سرعة التداول ما هي إلا زيادة في كمية النقود وتزيد من حدة موجة التوسع علاوة على الزيادة المستمرة في الطلب الفعال .

هذه الموجة التوسعية تستمر طالما أن البنوك على استعداد لمنح الائتمان اللازم لطالبيه من التجار والمنتجين . ونلاحظ أنه من وجهة نظرية حتى لو وصلنا للطاقة القصوى للإنتاج ولو لم تؤد الزيادات الجديدة في الائتمان إلا إلى التضخم وارتفاع الأسعار ، فإن هذه الموجة التوسعية قد تستمر إذا نبذت البنوك نظام الذهب وإذا كان المجتمع مستعداً لتحمل ما يجره التضخم الكبير من مضار عديدة . ولكن عادة نجد أن نظام الذهب لا ينبذ وهنا نجد أن النتيجة الحتمية هي إيقاف إصدار ائتمان جديد من جانب البنوك ، إذ أن احتياطاتها لا بد أن تصل لحدها الأدنى الذي يعينه إما العرف أو القانون .

وهناك عامل آخر يوقف الموجة التوسعية عند حد وهو أن استمرار الارتفاع في الأسعار يجعل الميزان الحسابي في غير صالح الدولة ويؤدي إلى نزوح الذهب إلى الخارج مما يقلل من احتياطي البنوك أيضاً ، فإذا ما وجدت البنوك أنه لا يمكنها أن تمنح ائتماناً جديداً تبدأ في تطبيق الوسائل المصرفية التي سنشرحها بالتفصيل فيما بعد لكي تزداد الجمهور في الاقتراض . ولكن مما يؤسف له أن هذا لا يأتي إلا بعد اندفاع موجة النشاط اندفاعاً كبيراً يصعب تدارك أمره ، وكان الأجدى بالبنوك أن تتدخل في الوقت المناسب أي قبل أن تستفحل موجة التوسع هذه . ويرى هوترى أن السبب في ذلك هو أن البنوك تسترشد بنسبة الاحتياطي كدليل على وجوب زيادة أو نقص الائتمان المصرفي ، إذ أن نضوب الاحتياطي حتى الحد القانوني هو تقريباً آخر ما يميز فترة التوسع ،



إذ تتميز بزيادة الائتمان فزيادة دخل المستهلكين وانفاقهم وطلبهم الفعال وارتفاع الأسعار ، وأخيراً نضوب معين الاحتياطي لدى البنوك .

فترة الكساد والانكماش الاقتصادي : تتميز فترة الكساد التي تتبع فترة الرواج السابقة بأنها أيضاً نتيجة التغير في الطلب الفعال . إذ أن السياسة المصرفية التي تمل على البنوك عدم منح قروض جديدة وارتفاع أسعار الفائدة تنفر التجار من الاستثمار في رأس المال العامل ، أي يزهدون في الاحتفاظ بالسلع في مخازنهم ويقل طلبهم من المنتجين فيقل نشاط هؤلاء ويقل تشغيلهم لعوامل الإنتاج فيقل دخل المستهلكين . وقد يضطر المستهلكون إلى فك عقال أرصدتهم النقدية في مبدأ الأمر لصرفها على سلع الاستهلاك ، ولكنها سرعان ما تنضب أو أنهم يرغبون عن ذلك نظراً لأن عادات المستهلكين للاحتفاظ بأرصدة نقدية معينة لا تتغير إلا في المدد الطويلة كما قدمنا . وعلى العموم فإن الطلب الفعال سوف يقل . وهذه القلة في الطلب الفعال تزيد ما لدى التجار من مخزون فيقل طلبهم على الإنتاج الجديد بنسبة أكبر تقابل القلة في الطلب الفعال ونسبة الزيادة في رأس المال العامل . وكل قلة في الإنتاج تؤدي إلى قلة جديدة في الطلب الفعال وهذه تؤدي إلى قلة أكثر في الإنتاج وهكذا . وينتهز التجار هذه الفرصة لسداد ما عليهم من ائتمان مصرفي فتقل كمية النقود في التداول وينخفض مستوى الأسعار كما تنخفض الأرباح ، لا سيما وأن نفقات الإنتاج لا تنخفض بنفس النسبة نظراً لجمود كثير من عناصر التكلفة كالأجور . وتوقع انخفاض الأسعار يزهّد الناس في الانفاق فتزيد الأرصدة النقدية وبالتالي تقل سرعة التداول وما هذا إلا قلة جديدة في كمية النقود . وطالما أن القيمة النقدية للإنتاج تقل فإن الطلب على الائتمان اللازم لتمويله سوف يقل فيقل الطلب على الاقتراض .

إلا أن هذه الموجة الانكماشية تحمل في طياتها بذور وقفها عند حد ، إذ أن الانخفاض في كمية الائتمان الذي تمنحه البنوك سوف يؤدي إلى تحسن مركزها ،

كما أن التجار والعملاء والمستهلكين - نظرًا لزيادة أرصدتهم النقدية - يحاولون تسديد ما عليهم من ائتمان للبنوك . وعلى فرض أن الازمة ليست دولية فإن الانخفاض في الاسعار سيؤدي إلى تحسن الميزان الحسابي فيزيد الوارد من الذهب فزيد كمية الاحتياطي والنقود بوجه عام . وعلى الرغم من أن كل هذا يستغرق وقتاً قد يطول إلا أنه في النهاية نجد أن احتياطي البنوك يزيد بنسبة كبيرة فتبدأ البنوك في اتباع سياسة توسعية من جديد . ويؤيد هذه الموجة التوسعية ويزيد في حدتها أن نفقات الإنتاج تكون منخفضة وكذلك أسعار الفائدة وهكذا تبدأ وتستمر موجة الرواج التي وصفناها من قبل .

هذا باختصار رأى هوتري في شرح الازمات النقدية ، إذ يرى أن الدورات الاقتصادية ظواهر نقدية وهي نتيجة التغيرات في الائتمان المصرفي ، والسياسة المصرفية التي تجعل نسبة الاحتياطي الدليل الوحيد الذي تشرش به في زيادة أو نقص الائتمان . كما يرى أن الائتمان الغير مرن هو العلاج الوحيد للدورات الاقتصادية .

ويلاحظ أن هوتري في عرضه للنظرية السابقة قد افترض صحة قانون ساي J.B.Say من أن العرض يخلق طلبه^(١) وأنه لا يمكن أن يحدث إفراط عام في الإنتاج إذ أن كل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة في الطلب الفعال وهكذا يستمر التوسع كما قدمنا حتى ينضب معين الائتمان لدى البنوك . وعلى هذا الاساس يرى أن التوسع يمكنه أن يستمر إلى ما لانهاية وأن الذي يمنع هذه النتيجة هو عدم قدرة البنوك على الاقتراض . ويعترض مترلز Metzler على هذا^(٢) قائلاً إن العرض لا يخلق طلبه ولا يتحتم أن تنفق الدخول كلها

(١) يقول ساي إن كل إنتاج يخلق قوة شرائية نتيجة لتوظيف عوامل الإنتاج بحيث يمكن امتصاصه بالشراء فلا يمكن في رأيه أن يزيد الإنتاج عند الطلب .
(2) L'. Metzler «Business Cycles and Modern the ory of Employment,» American Economic Review, June 1945.

على سلع الاستهلاك ، فقد يشتري الشخص أسهما أو سندات وهذه لا تمثل طلباً فعالاً على سلع الاستهلاك ، أو قد تكون الثروة في شكل طليق ، أى قد تزيد المدخرات . ويلاحظ في هذا الصدد أن هو ترى قد افترض أن الزيادة في الدخل تنفق كلها أو جلها على سلع الاستهلاك . ويرى ميترز أنه لا حاجة بنا إلى الالتجاء في تحليلنا إلى شرح نقطة التحول من التوسع إلى الانكماش بنضوب معين موارد الائتمان ، إذ أن التوسع نفسه يحمل بذور الانكماش وذلك بفرضنا أنه كلما زاد الدخل كلما قل الميل للاستهلاك (١) . ولذلك فإن زيادة الإنتاج تنتج عنها زيادة في الدخل وفي الطلب الفعال ، ولكن الزيادة في الطلب الفعال أقل من الزيادة في الإنتاج نظراً لقلة الميل إلى الاستهلاك كلما زاد الدخل . وهذه الحقيقة تؤدي إلى تراكم السلع في المخازن بالتدريج حتى تصل إلى الحد أو النسبة المطلوبة فيبدء الإنتاج في النقص لذلك السبب ، ولقلة الطلب الفعال الناتجة عن قلة الميل للاستهلاك ، فيحدث الكساد إذ أن قلة الإنتاج تؤدي إلى نقص في الدخول ونقص في الطلب الفعال . ولكن لما نشاهده من عدم مرونة الميل للاستهلاك فإن النقص في الطلب الفعال سيكون أقل من النقص في الإنتاج ولهذا يقل المخزون من السلع بالتدريج حتى يصل للنسبة المطلوبة . ولكن يلاحظ أن زيادة المخزون في أوقات الرواج وقلته في أوقات الكساد تحدثان بالتدريج وببطء . ولا يصل المخزون للنسبة المطلوبة إلا بعد مضي وقت قد يطول ومن هنا تحدث الدورة الاقتصادية .

ولكن ما يهمننا هو أن زيادة الائتمان لا بد منها لتحقيق التوسع الاقتصادي . وحتى لو قبلنا نظرية ميترز السالفة فإنه يمكن القول إن الائتمان لا يزال يلعب دوراً هاماً في الدورة الاقتصادية . والواقع أنه يصعب تصور كيف يحدث

(١) إذ أنه كلما زاد الدخل كلما قلت نسبة المنفق منه على سلع الاستهلاك وكلما زادت القدرة على الادخار .

التوسع الاقتصادي الكبير الذي نشاهده في الرواج بدون زيادة كبير في الائتمان ، حتى أن الأستاذ هابرلر^(١) وهو حجة في علم الأزمات الاقتصادية ، قد وصل بعد دراسة وافية لجميع نظريات الأزمات ، إلى نتيجة هامة وهي أن الدورات الاقتصادية تتميز بزيادة الائتمان في أوقات الرواج وقلته في أوقات الكساد . كما أنه قال إن نظريات الأزمات اعتبرت أن مرونة الائتمان إما السبب الرئيسي في حدوث الدورة أو شرط لا غنى عنه يصحب الدورة التجارية .

ويلاحظ أن نظرية هوتري ناقشت تأثير التغير في الطلب الفعال عموماً ولم تناقش التغير النسبي في الطلب على سلع الاستهلاك و السلع الإنتاج ، فلنكمل هذا النقص في الفصل الآتي :

(1) G.Haberler, Prosperity and Depression, United Nations 1946

الباب الثالث

افراط الاستثمار

من المشاهد أثناء حدوث الدورات التجارية أن إنتاج سلع الاستثمار كالمباني والآلات يتغير تغيراً كبيراً . ولقد شرح الأستاذ هايك Hayek (١) هذه الظاهرة في كتابة الأسعار والإنتاج مبينا العلاقة بين مرونة الائتمان المصرفي واختلال التوازن بين إنتاج سلع الاستهلاك وبيع الاستثمار . يرى هايك أن الإنتاج يتم على مراحل (Stages) وأن موارد المجتمع موزعة على هذه المراحل الانتاجية . وبعض هذه المراحل بعيدة عن المستهلك النهائي للسلعة وتسمى بالمراحل العليا وبعضها قريب منه وتسمى بالمراحل الدنيا . وفي المراحل العليا تنتج الخامات والآلات والمباني أي سلع الإنتاج ، وفي المراحل الدنيا تنتج سلع الاستهلاك ويمكن تسمية هذه المراحل في مجموعها بهيكل الإنتاج (Structure of Production) .

وتقسيم موارد المجتمع على هذه المراحل يتوقف على ما يقرره المجتمع من ادخار أو إنفاق . فالادخار معناه أن المجتمع يود أن يستغل المدخرات في المراحل العليا أي في إنتاج سلع الاستثمار ، والعكس إذا ما قرر المجتمع زيادة الانفاق ، إذ معناه أن المجتمع يود زيادة إنتاج سلع الاستهلاك وزيادة استغلال

(1) F.A. Hayek, Prices and Production (London, 1935) 'Monetary theory and the trade Cycle (New York) 1933

أنظر أيضاً مقال هايك في Readings in Business Cycle theory, Blackiston & Co.

وأنظر أيضاً ملخصاً للنظرية في L. Robbins, The Great Depression, New York ch 3.

الموارد في المراحل الدنيا . وفي حالة التوازن نجد أن موارد المجتمع موزعة على مختلف المراحل بحيث تبين رغبات الجماعة فيما يختص بالادخار والانفاق . وهذا التوازن يحدث عادة عن طريق الظاهرة الاقتصادية الهامة في رأى هايك وهى سعر الفائدة (rate of interest) .

وعندما يقرر المجتمع مقدار ما يدخره فإن هذه المدخرات لا تستثمر في الحال ، بل تجد طريقها إلى سوق المال في أيدي السماسرة وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى . وهى تجد طريقها عن طريق هؤلاء إلى أيدي أرباب الأعمال الذين يستثمرونها في إنتاج سلع الإنتاج ، الغرض الذى خصصت لأجله . وسعر الفائدة الطبيعى (natural rate of interest) هو الذى يوازن بين هذه المدخرات وبين الاستثمار ، ولذلك يسمى أيضا السعر التوازنى (equilibrium rate of interest) . فإذا ارتفع سعر الفائدة عن السعر التوازنى زاد الادخار عن الاستثمار ، وإذا انخفض عنه زاد الاستثمار عن الادخار ، أى زاد الطب على الاستثمار عن المدخرات الموجودة . فإذا زاد الادخار فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة استغلال الموارد في المراحل العليا أى في إنتاج سلع الإنتاج وإذا ارتفع سعر الفائدة نتيجة لنقص الادخار فإنه يزيد استغلال الموارد في المراحل الدنيا . وبمعنى آخر فإن التغير النسبي في الميل إلى الادخار والاستهلاك يؤدي إلى تغير نسبي في هيكل الإنتاج .

هذا التغير في هيكل الإنتاج لا ينتج عنه أى اضطراب في الحياة الاقتصادية إلا هذا الاضطراب المؤقت البسيط الناتج عن نقل الموارد من مرحلة لأخرى وهو ، كنقل الموارد من صناعة لأخرى ، لا ينتج عنه اختلال في التوازن . ويتساءل هايك لماذا يحدث في بعض الأحيان اختلال في هيكل الإنتاج نتيجة لنقل الموارد مع أننا نشاهد أن هذا لا يحدث في النقل من صناعة لأخرى؟ وبمعنى آخر لماذا يحدث اختلال رأسي (vertical disequilibrium)

(أى من مرحلة إنتاجية لأخرى) ولا يحدث اختلال أفقى (horizontal disequilibrium أى من صناعة لأخرى؟

ويرد هايك على هذا السؤال قائلاً إنه لا يوجد إلا سبب واحد لذلك وهو يرجع إلى السلوك المصرفى ، إذ أن المصارف فى الأزمنة الحديثة لها وظيفتان فهى تعمل كوسيط بين المدخرين والمستثمرين ، كما أنها تخلق الائتمان وهو يكون العملة الرئيسية فى المجتمعات الحديثة . ويرى هايك أن البنوك يجب أن يقتصر عملها على الوظيفة الأولى أى مساواة الادخار بالاستثمار .

فإذا كانت كمية النقود ثابتة ، فإن الاستثمار لا يمكن أن يزيد إلا بزيادة الادخار . والبنوك فى سعيها لتضخم أرباحها بقدر الامكان سترى أن جميع المدخرات سوف تستثمر . أما إذا كانت كمية النقود مرنة فإن الاستثمار يمكن أن يزيد بدون زيادة فى الادخار كما يمكن أن يقل بدون قلة الادخار . فإذا كان سعر الفائدة النقدى أقل من سعر الفائدة الطبيعى ، فإن أرباب الأعمال سوف يقبلون على الاقتراض ويزيد الائتمان ويزيد الاستثمار عن الادخار ، وإذا ارتفع سعر الفائدة النقدى عن الطبيعى فإن الاستثمار يقل عن الادخار .

ويرى هايك كما يرى هوتري أن هذه المرونة فى الائتمان المصرفى هى نتيجة قدرة البنوك على زيادة أو نقص الودائع لديها بالنسبة إلى الاحتياطى ، كما ترجع إلى طبيعة السلوك المصرفى المبني على التنافس الذى يفرض على كل صيرفى أن يجارى الآخرين (١) . ولهذا تزيد البنوك وتنقص من الائتمان بصرف النظر عن كمية المدخرات التى يحتفظ بها الجمهور طوعاً . أى أنه نظراً لمرونة الائتمان يتغير الاستثمار لاعلى أساس تغير فى الادخار ، ولكن على

(١) سنناقش هذا بالتفصيل فى الفصل القادم .

أساس مصطنع . وهذا في رأى هايك يؤدي إلى إفراط الاستثمار وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث دورة تجارية .

ويفترض هايك عند عرض نظريته أن الحياة الاقتصادية متوازنة في مبدأ الأمر ، إذ أن الدورة التجارية ماهي إلا اختلال في هذا التوازن وإن ما نشاهده فيها من فترات توسع وانكماش هي انحرافات عن المتوسط . وهنا نجد أن سعر الفائدة يتحدد عند مستوى يوازن بين الادخار والاستثمار وأن هيكل الانتاج مقسم إلى مراحل عليا ودنيا بنسبة تتفق مع نسبة الاستثمار والاستهلاك كما أن جميع المرافق موظفة توظفاً كاملاً .

ولنفرض الآن أن المستهلكين قرروا زيادة مدخراتهم ، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، ويقبل الأفراد على الانتاج الآجل أى إنتاج سلع الاستثمار . وطالما لا توجد موارد عاطلة فإن هذا يؤدي إلى نقل الموارد من مراحل الانتاج الدنيا إلى مراحل الانتاج العليا أى يزيد إنتاج سلع الانتاج على حساب إنتاج سلع الاستهلاك ، لأن ارتفاع أسعار سلع الانتاج وانخفاض أسعار سلع الاستهلاك يشجع على هذا الاتجاه حتى تقل الفروق بين معدلات الربح في المراحل المختلفة ، وتستمر عملية نقل الموارد حتى تستثمر جميع المدخرات . ويؤدي هذا إلى إطالة العملية الانتاجية — إذ يزيد الاقبال على الانتاج الآجل — وهذه الاطالة تظهر في شكل زيادة الفترات الانتاجية أو مجرد زيادة نسبة ما يستثمر في المراحل العليا . وعكس ما سبق يحدث في حالة نقص المدخرات .

ويعتبر هايك أن هذا تغير طبيعي وتوازن ثابت ، إذ أن هيكل الانتاج تشكل بحيث يبين رغبات الجماعة من حيث الاستثمار والاستهلاك ، إذ كما قدمنا يستمر نقل الموارد حتى لا يصبح هذا النقل مربحاً عندما تتساوى تقريباً معدلات الربح في مختلف المراحل . .

هذا إذا كان سلوك البنوك سلبياً أى إذا كانت تقوم بوظيفة التوسط بين المدخرين والمستثمرين فقط ، أما إذا كانت البنوك تقوم بدور إيجابى وبمعنى آخر إذا كانت تقوم بخلق الائتمان فإن الدورة الاقتصادية فى رأى هايك لا بد أن تحدث .

وزيادة الائتمان المصرفى تنتج عن انخفاض سعر الفائدة النقدى عن سعر الفائدة الطبيعى أو التوازنى ، الذى يوازن بين المدخرات الحقيقية للجمهور وبين الاستثمار . وقد يحدث هذا بزيادة احتياطى البنوك مما يشجعها على خفض سعر الفائدة النقدى لتشجيع الناس على الاقتراض منها . وإما لأن توقعات أرباب الأعمال تجعلهم متفائلين فيما يختص بمستقبل الاستثمار فيرفع سعر الفائدة الطبيعى عن سعر الفائدة النقدى . وعموما طالما أن سعر الفائدة النقدى أقل من سعر الفائدة الطبيعى ، فإن أرباب الأعمال يقبلون على الاقتراض من البنوك فيزيد الائتمان المصرفى . وهنا نلاحظ أنه كما حدث فى حالة زيادة الادخار الاختيارى أن هذه الكميات الإضافية من الائتمان ستستثمر فى إنتاج سلع الإنتاج ، أى تنقل الموارد من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا وبالتالى تطول الفترة الانتاجية ويحدث تغير فى هيكل الإنتاج . ولكن استمرار هذه العملية يؤدى إلى ندرة سلع الاستهلاك ، إذ أن جميع الموارد عاملة ، وزيادة إنتاج نوع معين من السلع لا بد أن يكون على حساب النوع الآخر . فإذا قرر الأفراد طوعا تقليلا استهلاكهم فإن الطلب يقل على سلع الاستهلاك ، ويمكن فى هذه الحالة أن نفك عقال بعض الموارد الزائدة من المراحل الدنيا وننقلها فى المراحل العليا ، أى أنه فى حالة الادخار الاختيارى لا توجد ندرة فى إنتاج سلع الاستهلاك . إذ أن الندرة نسبية وتنسب للطلب ، وطالما أن هذا الأخير قد نقص طوعا فإن قلة الإنتاج بنفس النسبة شئ طبيعى ولا يمكن أن نعتبرها ندرة ، وهنا كما قدمنا يمكن أن ينقل

الفائض من الموارد - ذلك الفائض الناشئ عن قلة انتاج سلع الاستهلاك - إلى المراحل العليا حيث الحاجة إليها شديدة لزيادة الطلب على انتاج سلع الإنتاج . أما في حالة زيادة الائتمان فإنها تؤدي إلى زيادة مقدرة المستثمرين على دفع أجور عالية للموارد بحيث تجذبها إلى المراحل العليا فيقل الإنتاج في المراحل الدنيا . وحيث أن الطلب على سلع الاستهلاك لم يتغير فإن معنى هذا ندرة هذا النوع من السلع أي ندرته بالنسبة للطلب عليه . وهنا يجبر الأفراد جبراً على تقليل ما يستهلكون فزيد مدخراتهم بالتبعية ، ولكن في حين أن الإدخار في الحالة الأولى هو ادخار اختياري فإنه في هذه الحالة إدخار إجباري لا يحقق رغبة الأفراد (Forced Saving) وما هو إلا التقليل الإجباري من الاستهلاك .

وعلى عكس ما يحدث في حالة الإدخار الاختياري فإن التغير في هيكل الإنتاج لا يمكن أن يدوم ، إذ لم يتغير الميل للاستهلاك لدى الجمهور ، وحيث أن النقص في الاستهلاك نقص إجباري ، فإنه بمجرد أن تزيد دخول المستهلكين النقدية فإنهم يرجعون إلى مستوى الاستهلاك القديم الذي تعودوا عليه . وسرعان ما تزيد الدخول النقدية إذ أن زيادة الاستثمار من شأنها زيادة تشغيل عوامل الإنتاج ودفع أجور أعلى لها حتى ترغب في الانتقال إلى المراحل العليا . وزيادة الدخول والطلب الفعال ترفع أسعار سلع الاستهلاك لا سيما وأن إنتاجها قد قل نتيجة لزيادة إنتاج سلع الإنتاج . وهنا يجد منتجو سلع الإنتاج إنه من الأرباح لهم إنتاج سلع الاستهلاك لزيادة الربح الناشئ من ارتفاع أسعارها وهكذا تنقل الموارد من المراحل العليا إلى المراحل الدنيا . ويمكن تفسير عودة هيكل الإنتاج إلى شكله القديم بأن الشكل الجديد الذي اتخذته الهيكل لم يحقق رغبات المجتمع الحقيقية فيما يختص بالاستهلاك والإدخار . وقد يستمر التوسع في إنتاج سلع الإنتاج إذا ما حافظت البنوك على إصدار ائتمان جديد يمكن منتجي هذه السلع من دفع أجور عالية لعوامل

الإنتاج حتى تبقى في مراحل الإنتاج العليا ، ولكن هذه الزيادة لابد أن تكون أكبر من الزيادة الأولى إذ أن مستوى الأسعار والدخول يصبح عالياً ، ولمقاومة أثره لابد أن يزيد الائتمان بنسبة أكبر .

ولا يمكن أن يستمر هذا التوسع لأنه بعد حد معين تضطر البنوك إلى إيقاف إصدار الائتمان لبلوغها النسبة الدنيا للاحتياطي القانوني . وهنا نجد أن النتيجة الحتمية هي نقل الموارد إلى سلع الاستهلاك وانكماش هيكل الإنتاج تبعاً لذلك حتى يتمشى مع الرغبات الحقيقية للمجتمع . على أن هذا لا يحدث فجأة ، إذ أن إعادة التوازن تأخذ وقتاً كما أنه تتخللها صعوبات عدة تميز فترة الأزمة الاقتصادية.

فالسبب الرئيسي للاضطراب هو إفراط في الاستثمار ناشئ عن إدخار إجباري . والإدخار الاختياري ينشأ عنه تغير دائم في هيكل الإنتاج في حين أن الإدخار الإجباري ينشأ عنه تغير غير دائم في هيكل الإنتاج ، إذ بعد وقت معين يعود إلى شكله القديم . وفي رأي هايك أن الأزمة هي الفترة التي في أثناءها يرجع هيكل الإنتاج لشكله القديم وهي رد فعل للإفراط في الاستثمار ، وككل رد فعل آخر نجد أنه يغالى فيه ويحدث انكماش في هيكل الإنتاج أكبر من اللازم أي أكبر مما تتطلبه المدخرات الحقيقية للأفراد . والتغلب على هذه المغالاة يأخذ وقتاً أيضاً وكل هذا يبين لنا كيف أن الأزمات تطول أكثر مما يجب . وقد رأينا أن محاولة المستهلكين الرجوع إلى مستوى استهلاكهم العادي ووقف إصدار الائتمان نظراً لعجز البنوك عن ذلك ، تجعل مراحل الإنتاج العليا غير مربحة وهذا يؤدي إلى إيقاف العمل في بعض مراحل الإنتاج العليا وإلى انخفاض أثمان سلع الإنتاج . وطالما أن مستوى أسعار سلع الاستهلاك يرتفع لقلّة إنتاجها وزيادة الطلب الفعال عليها فإن عوامل الإنتاج تنتقل من المراحل

العليا إلى الدنيا ، ونظريا يمكن أن يحدث هذا بسرعة ، ولكن عملياً نجد أن هذه عملية تستغرق وقتاً قديطاً . فعوامل الانتاج لا تتنقل بهذه السهولة ، كما أن السلع التي بدىء في صنعها ، عليها أن تمر في المراحل اللازمة حتى يتم صنعها . كما أن تهيئة جو الانتاج في شكله الجديد لا تحدث بسهولة . ونلاحظ أيضاً أن العمال والموارد الأخرى القابلة للنقل بسهولة (mobile) يستغنى عنها في المراحل العليا بنسبة أكبر وأسرع من نسبة تشغيلهم في المراحل الدنيا ، وهذا يؤدي إلى البطالة . كما أن الانكماش النقدي الذي يصحب ضعف النشاط الاقتصادي وقلة الائتمان المصرفي وضعف سرعة التداول - الناشء عن زيادة الميل للاكتناز - يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار العام . ويلاحظ أن هذا الانخفاض يكون بنسبة أكبر في سلع الانتاج منه في سلع الاستهلاك ، وهذا يؤدي إلى انكماش جديد في هيكل الانتاج . ثم إن البطالة وانخفاض مستوى الأجور سوف يؤديان إلى قلة الاقبال على استعمال الطرق الرأسمالية في الانتاج وزيادة تشغيل العمال ، ولهذا يستمر الانكماش في الهيكل الانتاجي بنسبة أكبر ولوقت أطول مما يجب . ولذلك تطول فترة الكساد أكثر مما يجب إذ أن محاولة ارجاع التوازن بعد النشاط المصطنع في الاستثمار الناتج عن زيادة الائتمان المصرفي تؤدي إلى زيادة حدة الكساد عن طريق الانكماش النقدي وانخفاض مستوى الأسعار .

ولهذا يرى هايك أن أساس الدورات الاقتصادية هو السماح للبنوك بخلق الائتمان لأن ذلك يؤدي إلى افراط مصطنع في الاستثمار لا تبرره حقيقة الأشياء وبحيث تعقبه حتماً فترة كساد .

ويعترض هانسن Hansen (١) على نظرية هايك قائلاً إن المهم في إحداث

(1) A.Hansen, Full Recovery or Stagnation (New york 1939 ch 3)

الآزمات هو حجم المدخرات ، لا كونها إجبارية أو اختيارية . ويدل على هذا الرأي قائلا إن الادخار الاجبارى الذى حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين سنة ١٨٩٦ و سنة ١٩١٤ عند ما كانت الأسعار تميل باستمرار للارتفاع وعند ما زاد الائتمان المصرفى ، لم يصحبه اختلال كبير فى التوازن الاقتصادى ، بل على العكس من ذلك كانت تلك الفترة تتميز بالثبات الاقتصادى ، وهو يرى أن الزيادة التدريجية والبسيطة فى كمية الائتمان وفى التضخم سوف لا ينجم عنها دورة اقتصادية ، فى حين أن الزيادة الكبيرة والفجائية فى المدخرات الحقيقية قد تنجم عنها هذه الدورة . ولكن حتى لو أخذنا بهذا الرأي فإننا نلاحظ أن التغير فى المدخرات الاختيارية تدريجى وبسيط إذ هو يتعلق بميول الأفراد التى لا تتغير بنسبة كبيرة . فى حين أن ائتمان البنوك يتغير فى حدود واسعة وذلك لنظام الاحتياطى الجزئى ونظراً لاعتبارات التنافس المصرفى التى تملى على البنوك استغلال مواردها وإصدار الائتمان حتى الحد الأدنى للاحتياطى .

ويعترض البعض أيضاً على تلك الأهمية التى يعطيها هايك لسعر الفائدة (١) إذ أنه يتميز بالجمود كما أنه لا يكون إلا جزءاً بسيطاً من نفقات الإنتاج . وعلى العموم فإن دنيا الأعمال لا تتأثر كثيراً بسعر الفائدة فى رأى الكثيرين . ولمواجهة هذا الاعتراض أدخل هايك تعديلاً فى نظريته (٢) قائلاً إنه على فرض جمود أسعار الفائدة أثناء حدوث الدورة التجارية فإن التغيرات فى هيكل الإنتاج يمكنها أن تحدث نتيجة تغير سعر الفائدة ولكن نتيجة التغير فى مستوى الأرباح ، إذ أن زيادة دخول المستهلكين فى أوقات الرواج - الناشئة عن

(١) يلاحظ أن نفس الاعتراض يمكن أن يوجه لنظرية هوتري فى الفصل السابق .

(٢) أنظر كتابه Profit, interest and investment (London), 1939

زيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادي — تؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك فينشط إنتاجها وتصبح الموارد المخصصة لإنتاجها أقل مرونة وبالتالي يرتفع مستوى أسعارها . وطالما أن الأجور جامدة عادة أى أنها لا ترتفع مع ارتفاع الأسعار أو لا ترتفع بنفس النسبة فإن الأجور الحقيقية سوف تنخفض ، وهذا الانخفاض في الأجور الحقيقية سوف يشجع أرباب العمل على زيادة ما يستخدمون من عمال ونقص ما يستخدمون من رؤوس أموال أى يقل الطلب على سلع الإنتاج ويقل الاستثمار في مراحل الإنتاج العليا ويزيد في المراحل الدنيا . وهذه النظرية تتمشى مع فرض عدم انتقال عوامل الإنتاج بسهولة من مرحلة لأخرى نظراً لكونها متخصصة . وهو انتقاد يمكن أن يوجه لنظرية هايك الأولى . ثم إن قلة الطلب على الاستثمار في مراحل الإنتاج العليا يؤدي إلى نقص الدخول التي تدفع للمستهلكين فيقل طلبهم الفعال على سلع الاستهلاك فتتخفض الأسعار ولكن بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في الأجور (نظراً لجمودها) فتقل الأرباح تبعاً لذلك ويزهد أرباب الأعمال في استخدام العمال لارتفاع أجورهم الحقيقية ويزيد الإقبال على استخدام سلع الإنتاج فيحدث الانتعاش الاقتصادي وهكذا . ونلاحظ أن هذا التحول كان يحدث تبعاً للنظرية القديمة نتيجة لانخفاض سعر الفائدة النقدي ، ويلاحظ أيضاً أنه على الرغم ، تبعاً للنظرية الجديدة ، من أن السبب الرئيسى هو التغير في مستوى الأرباح لا في سعر الفائدة فإن مظاهر الدورة لازالت واحدة وهى التغيرات الرأسية في هيكل الإنتاج .

وعلى الرغم مما وجه إلى هايك من انتقاد بشأن فرضه العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج ^(١) فإننا نجد أنه بعد حد معين في النشاط الاقتصادي

(١) إذ لو كانت هناك بطالة ولو لم تسكن جميع عوامل الإنتاج موظفة توظيفاً كاملاً لأمكن زيادة إنتاج كل من سلع الاستثمار و سلع الاستهلاك معاً .

ستكون جميع الموارد عاملة تقريباً ، وهنا تنطبق نظرية هايك . وتجربة الحرب الأخيرة خير شهيد على ذلك إذ أن الاستعداد لها قد أدى إلى حالة من العمالة الكاملة بحيث لا يمكن زيادة الإنتاج الحربى إلا بتضحية إنتاج سلمى . ولنفرض أن وطنية الأفراد حفزتهم طوعاً على الإدخار حتى تجد مدخراتهم طريقها فى الاستثمار الحربى عن طريق شراء الأوراق الحكومية حتى يمكن لهذه الأخيرة أن تمول الحرب ، أو عن طريق دفع ضرائب للحكومة ... الخ فإن هذه المدخرات الاختيارية ، تنتج عنها زيادة الإنتاج الحربى ونقص الإنتاج السلمى . وهذا يمكن أن يحدث بدون ارتفاع فى الأسعار . ولكن وجدت الحكومات أن هذه المدخرات « الاختيارية » لا تكفى لتمويل الحرب ولذلك لجأت إلى زيادة الائتمان زيادة كبيرة مما مكنها من زيادة إنتاج الدبابات والطائرات والغواصات .. الخ وبما لا شك فيه أن زيادة إنتاج مثل هذه السلع قد زاد دخول المستهلكين ولكن هؤلاء لا يرغبون فى شراء مثل هذه السلع ولكن فى شراء سلع الاستهلاك ، ولذلك فلولا التدخل الحكومى كتحديد أسعار سلع الاستهلاك واتباع نظام البطاقات .. الخ لحدثت الدورة الاقتصادية الناجمة عن الإدخار الإجبارى ولا تطبقت نظرية هايك لحد كبير .

لكل هذا يرى هايك أن أساس الدورات الاقتصادية وأساس الاختلال فى التوازن بين إنتاج سلع الاستثمار وإنتاج سلع الاستهلاك هو تغيير كمية الائتمان ، ولا بد لمنع ذلك من جعل كمية النقود ثابتة أو محايدة (neutral) .

الباب الرابع

السلوك المصرفي

رأينا في الفصلين السابقين أن مرونة الائتمان هي السبب الرئيسي في الدورات الاقتصادية وأن المصارف بخلقها للائتمان تؤدي إلى إزعاج الحياة الاقتصادية . والواقع أن هذه المرونة ناشئة عن نظام الاحتياطي الجزئي إذ أن كمية الودائع هي أضعاف ما لدى البنوك من احتياطي وأي تغير ولو بسيط في كمية الاحتياطي ينتج عنه تغير كبير في كمية الودائع . فالمصارف إذن قادرة على جعل الائتمان مرناً ، ولكن كونها قادرة على ذلك لا يعتبر تبريراً لانتهاجها تلك السياسة التي رأينا مبلغ ضررها ، فها هي إذن الحوافز أو الاعتبارات الأخرى التي تمل على المصارف انتهاج هذه السياسة ؟ إليك بعض هذه الاعتبارات .

يقول البعض إن عمل المصارف هو سد حاجات التجارة والنشاط الاقتصادي وليس من عملها ولا من شأنها إدارة كمية النقود التي تحتاج إليها الجماعة ، إذ هذا من شأن الجماعة نفسها تقررته وتقدره . ومن شأن البنوك أن تمدّها بما تحتاج إليه في حدود طاقتها من ائتمان فهي تزيد منه إذا كان مطلوباً وتقلل منه إذا كان مرغوباً عنه بل يجب على البنوك أن تكون مستعدة لذلك . وإذا كانت هناك دورات اقتصادية أو معكرات تجارية نتيجة لمرونة الائتمان فإن اللوم يقع على دنيا الأعمال نفسها لا على البنوك . على أن هذه النظرية السلبية للمصارف ينفر منها كثير من الاقتصاديين ، فعمل المصرفي ليس سلبياً وهو لا بد وأن يتحمل كل اللوم أو بعضه ، إذ أن النشاط المصرفي نشاط إيجابي كما رأينا في الفصلين السابقين .

ويقول البعض إن المصارف ترغب رغبة صادقة في منع هذه الدورات وهذه المزيجات الاقتصادية ولكنها غير قادرة على تحقيق هذه الرغبة نظراً لاعتبارات التنافس المصرفي المبني على محاولة تحقيق أكبر ربح ممكن . فالبنوك كأى مشروع تجارى آخر تسعى لتضخيم أرباحها بقدر الإمكان وهى تعتبر أن هذا سلوك اقتصادى لا غبار عليه فى نظامنا الاقتصادى الحاضر . ولتحقيق هذا الغرض يجب أن تستثمر أموالها حتى الحد الذى يمليه الحذر أو العرف أو القانون . فإذا كانت احتياطاتها أكبر من هذا الحد الأدنى فعناها أنها تربح أقل مما يجب ، وإذا كانت هذه الاحتياطات تقرب من هذا الحد أو أقل منه فعناها أنها تربح أكثر مما يجب ويجب عليها فى هذه الأحوال أن تحول بعض الأصول إلى أموال سائلة . وعموماً تحاول البنوك أن توفق بقدر الإمكان بين تحقيق أكبر ربح ممكن وما يمليه الحذر فى سياستها الائتمانية .

ففى عهد الرواج تجد البنوك نفسها فى حالة تسمح لها بزيادة الإقراض ولا يمكن لمصرف ما أن يقاوم هذه السياسة التوسعية الائتمانية ، إذ لو حاول ذلك لوجد أن هناك كثيراً من الاحتياطي الفائض لديه ويمثل أموالاً غير مستغلة خاصة وأن الأموال ستجد طريقها إليه نتيجة لزيادة النشاط التجارى لدى البنوك الأخرى . ولذلك فإن بعض عائد ما أقرضته البنوك الأخرى سيجد طريقه إلى هذا البنك الذى لم يقرض . فمثل هذا المصرف الذى لا يتمشى مع الموجة التوسعية فى عهد الرواج لا يعتبر مشروعاً تجارياً ناجحاً يسعى لتضخيم أرباحه . كما أن هناك اعتباراً مهماً آخر وهو أن عملاء مثل هذا البنك سوف يتركونه ذاهبين للتعامل مع البنوك الأخرى حيث يجدون تسهيلات للاقتراض . ولهذا يضطر المصرف لمجاراة تلك الموجة التوسعية حتى لو كان مجبراً على ذلك حتى لا يفقد عملاءه . والشئ نفسه يحدث فى حالة الكساد إذا حاول مصرف ما إيقاف الحركة النزولية والانكماشية فى السوق إذ أنه إذا استمر هذا المصرف فى الإقراض وفى منح التسهيلات

الائتمانية (Credit Facilities) اللازمة لعملائه في حين أن المصارف الأخرى تعمل على التقليل من الائتمان وإلى اتباع سياسة انكماشية فإن احتياطات هذا المصرف ستدوب ذوباناً ولذلك يضطر إلى مجارة التيار النزولي كما اضطر لمجارة التيار الصعودي في عهد الرواج . والواقع أن هذا هو ما يحدث دائماً في اقتصادنا الفردي التنافسي إذ لا يمكن لأحد إلا أن يجارى التيار العام وإلا جرفه هذا التيار .

ويقول البعض إن السبب الرئيسى في مرونة الائتمان هو العقلية السائدة في دنيا الأعمال التى تهدف وترغب في زيادة الائتمان والتي تفضل التضخم عن الانكماش (Inflationist Ideology) وفي هذا يقول فون ميزز (Von Mises) «... إن المبدأ المثالى السائد فى عقلية رجال الأعمال ورجال السياسة هو أن تخفيض سعر الفائدة هدف مهم من أهداف السياسة النقدية وهم يعتقدون أن أحسن وسيلة لبلوغ هذا الهدف هو زيادة الائتمان وتضخمه . وإن السبب الرئيسى فيما نشاهده من أن دورة تجارية تتبع أخرى له إذن صبغة مثالية (Ideological nature) (١) .

على أن السبب الرئيسى لمرونة الائتمان هو النظام المصرفى الذى تدير عليه البنوك المركزية نفسها . وإن كانت اعتبارات التنافس المصرفى يمكن قبولها فيما يختص بالبنوك التجارية إلا أننا لا يمكن أن نقبلها فيما يختص بالبنوك المركزية ، إذ المفروض أن هذه الأخيرة بنوك وطنية لا تحركها اعتبارات التنافس المصرفى بل يجب أن يحركها وأن يكون هدفها الصالح العام . هذه البنوك المركزية لها سياسة نقدية المفروض أنها سياسة ناجحة تقاوم التيارات

Quoted in G. Haberler « Prosperity & Depression », United Nations. (١) page 60.

قارن أيضاً :

H. S. Ellis. — German monetary theory, Harvard Univ. Press, 1943 — pp. 334 — 337.

الضارة بالشؤون النقدية في الدولة ولكن تجارب الماضي تجعلنا نصل لنتيجة مؤسفة في هذا الصدد إذ أنها سياسة فاشلة وتتلخص هذه السياسة في الاعتماد على حالة الاحتياطي لتقرير التضخم أو الانكماش الائتماني . وهذا هو الخطأ ، إذ أنه إذا كانت حالة الاحتياطي هي أساس السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي ، فإن الائتعاش والتوسع يستمران إلى أن يصل الاحتياطي لحده الأدنى . وما يزيد الطين بلة أن عملية تناقص الاحتياطي النقدي بطيئة بدرجة تجعل التوسع الاقتصادي يزيد عن حده المطلوب ويغالى فيه وبحيث ينتج عنه انكماش اقتصادي شديد الوطأة كما بينا بالتفصيل . وفي هذا يقول هوتري : « ... طالما أن الائتمان يدار على أساس نسب الاحتياطي فإنه لا بد وأن تحدث دورة تجارية » (١) .

والواقع أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تتوسع جداً في الائتمان بدون معاونة البنك المركزي . وهذا الأخير قد يكون مستقلاً أو خاضعاً للإدارة السياسية في الدولة . على أنه مهما كان الشكل الذي يتخذه البنك المركزي فإن السلطة النقدية (Monetary Authority) هي المسؤولة عن السياسة النقدية وهي في هذا يجب أن يكون رائدها الصالح العام ويجب أن توجه سياستها النقدية توجيهاً من شأنه أن يمنع هذه التقلبات في الحياة الاقتصادية وتوجه النشاط الاقتصادي بحيث يتفق مع اتجاهه العام الطبيعي الذي يقتضيه التقدم الطبيعي غير المصطنع . هذه الإدارة ليست سهلة كما سنرى فيما بعد . وإذا كان مُصدر الائتمان في الدولة مؤسسة واحدة كالحكومة مثلاً أو كبنك مركزي واحد ، فإن إدارة الائتمان تكون سهلة نسبياً إذ أن السلطة

R. G. Hawtrey. — Monetary Reconstruction New-York 1929, pp. 144-145. (١)

النقدية هنا يمكنها أن تزيد وتنقص في الائتمان بأمر إدارى ولكن حتى في هذه الحالة فإن الأمر ليس بالسهولة التي تبدو في أول الأمر، إذ أن الائتمان لكي يكون فعالاً لا بد وأن نأخذ طرفيه في الحسبان وهما مُصدر الائتمان (issuer) ومستهمل الائتمان (user) وهذا الأخير لا يمكن إجباره على استعمال الائتمان أى قبوله حتى ولو كانت السلطة النقدية مستعدة لمنحه . إلا إنه يمكن على الأقل القول إن إدارة الائتمان تكون أسهل بكثير إذا ما تركزت السلطة النقدية عما إذا تعددت السلطات النقدية . وعلى أساس هذا الرأى ينادى الكثيرون بجعل إصدار الائتمان من أعمال الخزينة العامة للدولة (Treasury) أو بنك وطنى أو بتأميم البنوك . ففي مثل هذه الحالات تتركز السلطة النقدية وتتوحد السياسة النقدية على عكس ما إذا ما تعددت السلطات النقدية والسياسات النقدية التي قد تتعارض مع بعضها . وقد يرد البعض على هذا بأن قانون المتوسطات في علم الاحصاء (Law of Averages) — الذى ينص على أن الانحرافات عن المتوسط أو الاتجاه العام تلغى بعضها بعضاً — على فرض انطباقه على السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المختلفة إذا ما تعددت السلطات النقدية قد يؤدي إلى عدم مرونة الائتمان ، حيث إنه إذا انخرفت بعض البنوك في سياستها الائتمانية عن الاتجاه العام أو عن المتوسط في اتجاه ما فإن بنوكاً أخرى ستتحرف في الاتجاه المضاد وتكون النتيجة ثباتاً اقتصادياً وعدم مرونة كمية الائتمان . ولكن الواقع أن هذا الرأى يفتقر إلى الصواب إذ أن قانون المتوسطات السالف الذكر لا ينطبق إلا في حالة الأعداد الكبيرة ، إذ يقل عدد البنوك عادة عن العدد الإحصائى المطلوب لصحة القانون . وكذلك من وجهة اقتصادية كما رأينا من قبل نجد أن التيار الاقتصادى يحرف المؤسسات في اتجاه واحد في وقى الرواج والكساد كما أن التجارب النقدية في الماضى تؤيد هذا الرأى إذ أنه في

أوقات الانتعاش الاقتصادي تزيد البنوك كلها من الائتمان كما أنه في أوقات الكساد الاقتصادي تنقص البنوك كلها من الائتمان كأنها متضامنة في هذا السبيل وقد شرحنا هذه النقطة بالتفصيل فيما سبق .

ونظام البنوك المركزية لاشك سهل لنا المشكلة لحد كبير كالبنك المركزي في مصر أو بنك إنجلترا أو كنوك الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية وهي نظام مكون من عدة بنوك مركزية . إذ أن البنك المركزي يمكنه إذا تسليح بأسلحة فعالة أن يؤثر في السياسة النقدية للبنوك الأخرى . ومن المهم في هذا الصدد أن نذكر أن البنوك المركزية ليست لها سلطة مباشرة لإدارة الائتمان الذي تصدره البنوك الأخرى ولكنها تديره على أساس محاولة تغيير احتياطات هذه البنوك كما سنرى في

الفصل الآتي .

الباب الخامس

السياسة المصرفية

يحاول البنك المركزى أن يؤثر فى السياسة الائتمانية للمصارف الأخرى وهو فى ذلك يلجأ إلى عدة سياسات نناقش أهمها فيما يلى :

سياسة سعر الخصم (Discount rate Policy) : سعر الخصم أو كما
يسمى فى بعض الأحيان سعر البنك هو سعر الفائدة الذى به يكون البنك المركزى على استعداد لخصم الأوراق التجارية ذات الضمان العالى . فسعر الخصم إذن هو الثمن الذى تدفعه البنوك الأخرى لزيادة احتياطياتها النقدية ، وكلما ارتفع السعر كلما قل الإقبال على الخصم وعلى الاقتراض من البنك المركزى وهذا يقلل من احتياطياتها . وكلما انخفض هذا السعر كلما زاد خصم البنوك للأوراق ، وكلما زاد اقتراضها من البنك المركزى وبالتالي تزيد احتياطياتها . ويلاحظ أن اتباع هذه السياسة لا يؤثر فى كمية القروض الحالية ، ولكنها تقلل من القروض المستقبلية أى أن رفع سعر الخصم يوقف أو يقلل من إصدار ائتمان جديد ولكنه لا يؤثر على ما أصدر فعلاً فى ائتمان ، وفى الجملة فإن الاحتياطى لا يزيد أو تقل نسبة زيادته . وقد تحدث هذه النتيجة بدون ارتفاع سعر الفائدة إذ أن رفع سعر الخصم وبالتالي عدم التمكن من زيادة الاحتياطى - لعدم إقبال البنوك على الخصم - قد يلجئ البنوك إلى التصعيب فى شروط الإقراض للعملاء حتى يزهد هؤلاء فى الإقراض منها . ولكن تلجأ البنوك عادة إلى رفع سعر فائدة الإقراض . وهذا الارتفاع فى سعر فائدة الإقراض يؤدي بلا شك إلى عدم إقبال الجمهور على الاقتراض ، إذ أن بعض المشروعات التى تبدو مربحة عند سعر

فائدة معين قد لا تبدو كذلك إذا ما ارتفع هذا السعر . وعموماً فإن ارتفاع سعر الفائدة يقلل الطلب على الاستثمار فيقل النشاط الاقتصادي وتقل الحاجة إلى الائتمان وتسود موجة انكماشية . وعلى العكس من ذلك إذا ما رأى البنك المركزي إن النشاط الاقتصادي يتطلب إصدار ائتمان جديد فإنه يخفض سعر الخصم فيزيد إقبال البنوك على خصم الأوراق لدى البنك المركزي وتزيد احتياطياتها فتزيد الإقراض . وهنا أيضاً نجد أن البنوك إما تلجأ إلى تسهيل شروط الإقراض للعملاء كأن لا تتطلب ضمانات كثيرة كما كانت تفعل قبلاً ، وإما أن تخفض سعر فائدة الإقراض للعملاء حتى تشجع هؤلاء على استثمار الأموال المتجمعة لديها والتي تكون عاطلة إذا لم تستثمر وتقرض للعملاء . وهذا الانخفاض إذن في سعر الفائدة يشجع على الاستثمار ويزيد النشاط الاقتصادي فتزيد الدخول وتسود موجة توسعية .

وتفترض هذه السياسة أن البنوك الأخرى تتبع البنك المركزي في سياسته التوسعية والانكماشية . فالبنوك إذا وجدت أن احتياطياتها في نقص قللت من إقراضها وإذا وجدت أن احتياطياتها تزايدت زادت من إقراضها . أو قد تتبع البنوك البنك المركزي لمجرد اعتقادها بحق أنه القائد المصير في الذي يجب اتباعه . ومن وجهة نفسانية نجد أن سياسة معينة للبنك المركزي تجد صداها في البنوك الأخرى إذ أنها تعتقد بحق أن له من المعلومات والتخصص النقدي ما يؤهله لأن يتعرف على السياسة النقدية السليمة المأمونة ولذلك يتبعه الجميع في تلك السياسة . على أن هذا قد لا يحدث في كثير من الأحيان . فمثلاً عند بدء فترة الرواج الاقتصادي قد تجد البنوك أن لديها احتياطيات وفيرة جداً حتى إنها قد لا تحتاج للاقتراض أصلاً من البنك المركزي كما لا تحتاج لخصم الأوراق . وهنا نجد أن ارتفاع سعر الخصم لا أثر له كما حدث في الولايات المتحدة

مثلاً في سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٧ إذ أنه في هاتين السنتين زادت واردات الذهب إلى أمريكا زيادة كبيرة فكثرت الاحتياطات لدى البنوك هناك ، حتى أن حكومة الولايات المتحدة لجأت إلى وسائل أخرى أهمها رفع نسبة الاحتياطي ، وسنناقش هذا فيما بعد . كما أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لوحظ أن تملك البنوك لكميات كبيرة من الأوراق الحكومية التي يمكن تحويلها في الحال إلى احتياطي لحسابهم في بنوك الاحتياطي قد جعل سياسة سعر الخصم غير فعالة ، إذ أن البنوك ليست في حاجة إلى الالتجاء أصلاً للبنوك المركزية نظراً لما لديها من احتياطي كبير . وهناك صعوبة أخرى تواجه سياسة سعر الخصم وهي أن العادات المصرفية المحلية والعرف التجاري قد يقضيان بتثبيت سعر الفائدة إذ أن العملاء يتعودون على سعر معين لا يتغير إلا في حدود ضئيلة ، وهنا نجد أن سياسة سعر الخصم لا تؤثر على سعر فائدة الإقراض للعملاء في كثير من الأحيان .

سياسة السوق المفتوحة (Open market Policy) : وهي بيع وشراء الأوراق المالية المسموح للبنك المركزي التعامل بها في السوق المفتوحة أي بيعها وشراؤها للبنوك الأخرى وللعملاء العاديين أيضاً . وتلجأ إليها البنوك المركزية نظراً للصعوبات التي تواجه سياسة سعر الخصم والتي عددها سابقاً . وهذه السياسة لها أثر فعال ومباشر على كمية الاحتياطي في النظام المصرفي .

فإذا اشترى البنك المركزي ما قيمته مليون جنيه مثلاً من هذه الأوراق دافعاً في نظيرها شيكات فإن هذه الأخيرة تودع لحساب العملاء الذين باعوا هذه الأوراق في البنوك التجارية فيزيد احتياطي هذه البنوك ويمكنها أن تزيد ودائعها تبعاً لذلك . كما أنه إذا باع البنك المركزي بعض الأوراق المالية في السوق المفتوحة فإن ثمنها يدفع للبنك المركزي من حساب المشتري في

بنوكهم المختلفة فتقل الاحتياطات النقدية في هذه الأخيرة وتقل قدرتها على إصدار الائتمان . ويلاحظ أن هذه السياسة أكثر تأثيراً في سوق الائتمان من سياسة سعر الخصم إذ أنها تعتمد على قرار البنك المركزي لا على قرار البنوك الأخرى . أى أن البنوك ليس لها خيار حيال تقرير البنك المركزي فهي مجبرة على انتهاج السياسة التي يراها البنك المركزي في هذا الصدد . هذا بعكس سياسة سعر الخصم إذ أن البنوك تبعاً لهذه السياسة يمكنها أن تقرض أو تمتنع عن الإقراض حسب مشيئتها . ثم إن تأثير سياسة السوق المفتوحة حالى ومباشر بعكس سياسة سعر الخصم إذ أن شراء الأوراق المالية يزيد من الاحتياطى ويبيعها يقلل منه . وهذا له أثر مباشر على كمية الاحتياطى وبالتالي على السياسة الائتمانية للبنوك المختلفة ، في حين أن سياسة سعر الخصم لها تأثير غير مباشر ولا يحدث إلا بعد مضي فترة قد تطول . كما أن تغيير سعر الخصم يجعل من الأرباح للبنوك تغيير سياستها الإقراضية . وبمعنى آخر في حين أن سياسة السوق المفتوحة تضطر البنوك على تغيير الاحتياطى لديها فإن سياسة سعر الخصم قد ينتج عنها مثل هذا التغيير .

سياسة الخصم (Discount Policy) : والواقع أنه يحسن اتباع السياستين معاً وهنا يمكن تسميتها بسياسة الخصم أى سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة معاً . وهنا نجد أن سياسة سعر الخصم تكون فعالة إذا ما أيدتها سياسة السوق المفتوحة . ولقد رأينا أن التغيير الفعلى للاحتياطى النقدى لدى البنوك يجعل أسعار الخصم أكثر تأثيراً في السياسة الائتمانية مما لو استعملت تلك السياسة وحدها . ففي عهد الرواج تقل الاحتياطات لدى البنوك لكثرة الإقبال على الاقتراض منها فلكى تعوض هذه الاحتياطات إما أن تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي وهنا يمكن لهذا الأخير أن

يجعلها تحت تأثير سياسة سعر الخصم برفعه هذا السعر حتى يزهد بها في الاقتراض ، وإما أن تجد البنوك نفسها مضطرة إلى التقليل من الإقراض — نظراً لنقص ما لديها من احتياطي — وهذا ما يرجوه البنك المركزي . وعلى العكس من ذلك في عهد الكساد فإن البنوك تجد أن احتياطياتها في ازدياد لقلة الإقبال على الاقتراض وهنا إما أن تلجأ البنوك إلى استعمال هذا الفائض في تقليل أرصدها المدينة لدى البنك المركزي ويمكنه أن يجعلها تحت تأثير سياسة سعر الخصم بتخفيضه فيخفض سعر فائدة الإقراض للعملاء فيزيد الائتمان ، وإما أن تلجأ البنوك مباشرة إلى زيادة الإقراض للعملاء — نظراً لزيادة ما لديها من احتياطي — وهذا أيضاً هو ما يرجوه البنك المركزي أي زيادة الائتمان في عهد الكساد .

على أن هناك فرقاً كبيراً فيما يختص بمدى التأثير في الحالتين . إذ أنه إذا وجدت البنوك أن احتياطياتها قد نقصت أو زادت نتيجة لعمليات السوق المفتوحة واختارت الالتجاء إلى إنقاص أو زيادة الإقراض للعملاء مباشرة فإن النتيجة المرجوة سوف تكون سريعة ومباشرة ولو أنه لابد من مرور بعض الوقت حتى يحدث التوسع أو الانكماش في الائتمان . ولكن إذا التجأت البنوك إلى الطريقة الأخرى وهي الاقتراض أو إنقاص حسابها المدين لدى البنك المركزي ، فإن النتيجة المرجوة لا تحدث إلا بعد مضي وقت قد يكون طويلاً . فسياسة السوق المفتوحة إذن تجعل سياسة سعر الخصم فعالة . ولهذا السبب نجد أن سياسة السوق المفتوحة أكبر تأثيراً في إنجلترا منها في الولايات المتحدة إذ أن البنوك في إنجلترا جرت على عادة مصرفية معينة وهي أنها لا يمكن أن تكون مدينة لبنك إنجلترا . ونفس السبب دفع السلطات النقدية في الولايات المتحدة إلى عدم تشجيع البنوك على مزاوله الاقتراض من بنوك الاحتياطي اللهم إلا لسد حاجات التجارة الموسمية ،

وإلا إذا كانت البنوك في حاجة إلى اقتراض يستند على أساس اقتصادي سليم وعلى أساس حاجات التجارة المشروعة (Legitimate needs). ولكن هذه الكلمة المرنة يمكن تأويلها تأويلاً مرناً. وكانت النتيجة أن البنوك التجارية في الولايات المتحدة مارست الاقتراض على نطاق واسع من بنوك الاحتياطي على عكس الحال في إنجلترا حيث أن البنوك لا يمكن أن تقترض من بنك إنجلترا وبالتالي لا يمكن أن تزيد من احتياطياتها عن هذا الطريق. ولكن لنا أن نتساءل هل سياسة الخصم فعالة في منع الأزمات النقدية؟ وحتى لو فرضنا أن البنك المركزي في مركز يسمح له أن يغير سياسة الإقراض التي تتبعها البنوك الأخرى فهل هو في مركز يسمح له بإدارة التوسع والانكماش الاقتصادي عن طريق سياسة الخصم؟ الواقع أن سياسة الخصم كثيراً ما تصادفها الصعوبات. ولنحاول الآن أن نحلل هذه الصعوبات في حالتها الرواج والكساد.

الصعوبات التي تواجه سياسة الخصم في حالة الرواج: يلاقى البنك المركزي كثيراً من الصعوبات التي تعترض محاولة إنقاص كمية الائتمان في عهد الرواج إذ أن هذا العهد يتميز بمغالة البنوك في منح الائتمان كما قدمنا في الفصول السابقة. وهذا يؤدي إلى إفراط في الاستثمار وإلى نشاط مصطنع لا تتطلبه حقيقة الأشياء. وأهم هذه الصعوبات هي:

١ - في حالة الرواج يزيد الطلب على الائتمان زيادة كبيرة، ولو استمرت موجة التفاؤل فإنه يصعب إيقاف تيار هذا الطلب المتزايد بمجرد رفع سعر الخصم وسعر الفائدة، خاصة وأن سعر الفائدة يكون جزءاً بسيطاً من نفقة الإنتاج. ولذلك فإن الاستثمار يستمر في الزيادة لزيادة التفاؤل. وبما لا شك فيه أن استمرار الارتفاع في سعر الفائدة يؤدي حتماً إلى تقليل الاستثمار، ولكن لا يحدث هذا عادة إلا بعد مضي وقت طويل

يكون التوسع الاقتصادي قد ذهب فيه إلى درجة بعيدة ، وحدث فعلاً ما كنا نود أن نمنعه في مرحلة قبل ذلك بكثير .

٢ — إن الارتفاع في سعر الفائدة قد يجذب الأموال من الخارج للتمتع بهذا السعر العالي فزيد كمية النقود في الدولة . أى أنه بينما يعمل البنك المركزي على إيقاف تيار التوسع وتقليل كمية النقود عن طريق رفع سعر الخصم وسعر الفائدة نجد أن نزوح الأموال الأجنبية إلى الدولة يعرقل هذا السعي إذ هو يعمل على التوسع .

٣ — إن سياسة البنك المركزي التي ترمي إلى وقف تيار التوسع عن طريق سياسة سعر الخصم قد تعارضها التغيرات المضادة في سرعة تداول النقود . ففي أوقات الرواج يزيد التفاؤل وتزيد سرعة تداول النقود ، ومعلوم لنا أن زيادة سرعة التداول ما هي إلا زيادة في كمية النقود في حين يعمل البنك المركزي على إنقاص هذه الأخيرة . ومن جهة أخرى نجد أنه حتى لو أمكن للبنك المركزي أن يقلل من كمية النقود فإن معنى هذا — إذا ما استمرت موجة التفاؤل ومدى النشاط الاقتصادي — أن المجتمع يحتاج لكمية من النقود أكبر من ذي قبل في حين أن هذه الكمية قد قلت ولذلك يعوّض هذا النقص بزيادة سرعة التداول .

٤ — قدرة البنك المركزي على التأثير في كمية النقود عن طريق سياسة الخصم يحدّها ما في حوزة البنك المركزي من الأوراق اللازمة ، وعلى درجة استعدادة لشراء هذه الأوراق من السوق المفتوحة بسعر قد يكون عالياً وكذلك على درجة استعدادة لبيعها بسعر قد يكون منخفضاً ، أى تتوقف على درجة استعداد البنك المركزي لتحمل الخسارة التي تنتج عن دخوله في السوق المفتوحة للأوراق المالية . وحتى لو كان مستعداً لذلك كضمن للثبات النقدي فإنه لا زالت تواجهه صعوبة أخرى وهي وجود عدد كاف من

الأوراق في حوزته أو في السوق . وفي عهد الرواج قد لا يجد البنك المركزي لديه أوراقا كافية من المسموح التعامل بها حتى يمكن أن يبيعها في السوق المفتوحة فتقل كمية الائتمان . ثم إن بيع عدد كبير من الأوراق يخفض من ثمنها وهذا يؤدي إلى خسارة كبيرة لا بد وأن يتحملها البنك المركزي . على أن هناك اعتباراً آخر وهو أن هذه الأوراق عادة ما تكون حكومية وانخفاض ثمنها نتيجة لانتهاج تلك السياسة يؤدي إلى عدم الثقة في الأوراق الحكومية التي تعتمد عليها الحكومات في تمويل كثير من المشروعات وفي تمويل الحروب . والواقع أن الزيادة الكبيرة في الديون الأهلية نتيجة الحرب الأخيرة قد أدت إلى تعارض في المصلحة بين الخزنة العامة للحكومة وبين السلطات النقدية أي البنوك المركزية . ففي حين تهدف الأولى إلى تثبيت أسعار الأوراق وكذلك سعر الفائدة فإن الثانية تهدف إلى التدخل واستعمال سياسة الخصم التي من شأنها تغيير أسعار الأوراق وتغيير أسعار الفائدة . وفي أوقات الرواج تقبل البنوك على رفع سعر الفائدة كما أن بيع الأوراق يخفض ثمنها في السوق . ونلاحظ أن رفع سعر الفائدة يزيد من العبء المالي للحكومة في حين أن انخفاض أسعار الأوراق في السوق يفقد ثقة الناس في هذه الأوراق .

هـ — ومشكلة أخرى تواجه السلطة النقدية عند تطبيق سياسة الخصم في عهد الرواج هي مشكلة التوقيت (Timing) إذ يجب تطبيقها في الوقت الملائم وإلا فشلت في تحقيق أغراضها . فإن تدخل البنك المركزي للحد من النشاط أسرع مما يجب فإن الانتعاش الاقتصادي يوقف قبل أن توظف جميع عوامل الإنتاج وفي هذا ضياع للموارد الاقتصادية . وإن تدخل أبطأ مما يجب فإن الانتعاش يستمر وتستمر موجة التفاؤل والرواج المصطنع بحيث يعقبه كساد شديد كما رأينا من قبل . والسياسة الحكيمة تتوقف على

ما يسترشد به البنك المركزي من دلائل اقتصادية وإحصائية بل واجتماعية عند تطبيق هذه السياسة حتى يعرف الوقت المناسب للتدخل . والمهم هنا أنه لا يجب الاعتماد فقط على نسب الاحتياطي كما قدمنا عند شرح نظرية هوتري بل على جميع الأرقام القياسية الأخرى كحالة الرواج في الصناعات المختلفة ونسب الاستثمارات ومقدار العطل وحركة البناء ... الخ .

الصعوبات التي تواجه سياسة الخصم في حالة الكساد : في فترة الكساد يسود التشاؤم وتفقد الثقة في النشاط الاقتصادي . وقد تشتد موجة التشاؤم وتستمر لمدة طويلة ويقل الطلب على الاقتراض لدرجة كبيرة حتى بأحسن الشروط وبمختلف المغريات ، إذ تقل المبيعات وتزيد نسبة البطالة وتقل الأرباح ويقل الإقبال على الإنتاج . وهنا نجد أنه مهما انخفض سعر الخصم وسعر الفائدة لا يزيد الإقبال على الاقتراض لوجود التشاؤم وتوقع خسارة المشاريع ، حتى لقد ذهب البعض إلى القول إنه حتى لو كان سعر الفائدة سالباً لما شجع المقترضين على الاقتراض للاستثمار في مشروعات خاسرة . كما أن شراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة ، ولو أنها تزيد احتياطي البنوك وتزيد قدرتها على الإقراض ، إلا أن قلة الإقبال على الاستفادة من تلك التسهيلات في منح الائتمان تجعل اتباع سياسة السوق المفتوحة غير فعالة ، إذ أن المهم هو هل سيقبل الجمهور أم لا يقبل على استعمال الائتمان الذي تكون البنوك مستعدة لإصداره . والواقع أن كل الدلائل في أوقات الكساد تدل على قلة إقبال الجمهور على الاقتراض كما قدمنا . ففي سنة ١٩٣٢ مثلاً اشترت بنوك الاحتياطي في الولايات المتحدة ما قيمته بليون دولار من الأوراق في السوق المفتوحة ، وزادت احتياطيات البنوك الأخرى تبعاً لذلك زيادة كبيرة ولكن لم يزد إقراضها للأفراد على الرغم من استعدادها وقدرتها على ذلك ، بل الواقع أن إقراضها قد نقص نظراً

لسيادة موجة التشاؤم . كما أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق يمكن للبنك المركزي شراؤها وبدرجة تسمح بتغيير كمية الائتمان تغييراً ملحوساً . وحتى لو وجدت هذه الأوراق بنسبة كافية فلا زالت هناك صعوبة أخرى وهي ارتفاع أثمان هذه الأوراق لزيادة طلب البنك المركزي عليها فجأة — إذ يدخل السوق المفتوحة مشترياً لها حتى تزيد احتياطياتها ويزيد الائتمان — وهنا نجد أن الصعوبة هي مدى استعداد البنك المركزي للشراء بسعر عال لا سيما وقد رأينا أنه يضطر للبيع بسعر منخفض في أوقات الرواج .

ولكن حتى لو وجدت الأوراق الكافية وحتى لو كان البنك المركزي مستعداً لتحمل شرائها بسعر مرتفع فما زالت أمامنا الصعوبة الرئيسية التي أشرنا إليها قبلاً وهي كيفية إيجاد الطريق للقوة الشرائية في سوق التداول أثناء الكساد وهذا من الصعوبة بمكان ، إذ أنه على الرغم من التسهيلات الائتمانية الكثيرة قد لا يقبل الجمهور على الانتفاع بها لأسباب قدمناها . وهناك نتيجة مهمة لهذا التشاؤم وعدم الانتفاع بالائتمان وهي أنه عندما تجيء موجة التفاؤل وعند ما يسود الرواج تفك هذه الأموال الوفيرة من عقالها دفعة واحدة بحيث يحدث عنها تضخم كبير وإفراط في الاستثمار ورواج مصطنع غير محمود الأثر .

تغيير نسب الاحتياطي (Direct Control Over Reserve Ratios)

تؤثر سياسة الخصم في كمية الائتمان عن طريقين : فأولاً يؤثر سعر الخصم في تكلفة الائتمان وبالتالي في الطلب عليه . وثانياً تؤثر سياسة السوق المفتوحة في عرض الائتمان عن طريق تغيير احتياطي البنوك . وهناك وسيلة ثالثة وهي التغيير المباشر للنصاب الاحتياطي القانوني وهذه الوسيلة تؤثر في عرض الائتمان عن طريق تغيير الاحتياطي اللازم الاحتفاظ به

بالنسبة للودائع . ويلاحظ أنها أكثر تأثيراً في إدارة الائتمان من سياسة الخصم ، إذ أن تغييرات سعر الخصم تجعل البنوك أكثر أو أقل رغبة في الاقتراض أو الخصم من البنك المركزي . ولكن هذه التغييرات في سعر الخصم لا تضمن لنا أنه سيتبعها حتماً تغير في الاحتياطي كما قدمنا ، وكذلك عمليات السوق المفتوحة تصادفها صعوبات قدمناها أهمها مدى وجود الأوراق المالية الحكومية . أى أن سياسة السوق المفتوحة فعالة في حدود الموجود من هذه الأوراق فقط . ولكن التغير المباشر لنسبة الاحتياطي القانوني ، أى عن طريق قانون تصدره السلطة النقدية ، أكثر تأثيراً من السياستين السابقتين خاصة ونحن نعرف أن تغييراً بسيطاً في نسبة الاحتياطي ينتج عنه تغير كبير في كمية الائتمان . ولذلك لجأت الدول إلى هذا السلاح الفعال من أسلحة الإدارة النقدية خاصة بعد الحرب الأخيرة ، كما حدث في أمريكا إذ زادت نسبة الاحتياطي القانوني زيادة كبيرة . وقد أدى تخفيض سعر الدولار سنة ١٩٣٤ إلى زيادة الوارد إلى أمريكا من الذهب وزادت احتياطات البنوك فيها إلى حد أكبر بكثير من الاحتياطي القانوني ، ولم تجد البنوك نفسها في حاجة إلى الالتجاء إلى بنوك الاحتياطي التي فقدت السيطرة تقريباً على إدارة الائتمان عن طريق سياسة الخصم . ولذلك صدر قانون سنة ١٩٣٥ الذي يسمح لمجلس محافظي بنوك الاحتياطي برفع الاحتياطي القانوني إلى الضعف (من ١٣٪ إلى ٢٦٪) إذا ما تطلب الأمر ذلك ، وفعلاً زادت نسبة الاحتياطي القانوني تدريجياً حتى وصلت في سنة ١٩٣٧ إلى الحد الأعلى الذي فرضه قانون سنة ١٩٣٥ وهو الضعف . وكان من أثر تمويل الحرب الأخيرة العالمية أن زادت احتياطات البنوك زيادة كبيرة . اضطرت السلطات النقدية في أمريكا إلى زيادة نسبة الاحتياطي زيادة أخرى

جعل نسبة الاحتياطي ١٠٠٪ (100 Per Cent Money)

رأينا أنه كلما قلت نسبة الاحتياطي القانوني كلما زادت قدرة البنوك

على تغيير كمية الائتمان . وكلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني كلما قلت قدرة البنوك على تغيير كمية الائتمان . فإذا كان الاحتياطي القانوني مثلاً ١٠٪ فإن زيادة في الاحتياطي قدرها ١٠ مليون جنيه يمكن أن تؤدي إلى زيادة في كمية النقود والائتمان قدرها ١٠٠ مليون جنيه . فإذا رفعت نسبة الاحتياطي القانوني إلى ٢٠٪ بدلاً من ١٠٪ فإن نفس الزيادة في الاحتياطي (١٠ مليون جنيه) تؤدي إلى زيادة في كمية الائتمان قدرها ٥٠ مليون جنيه فقط وهكذا نجد أن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني سلاح فعال في أيدي السلطة النقدية لإدارة الائتمان .

هذه النتيجة التي وصلنا إليها تجعلنا نتساءل لم لا نجعل نسبة الاحتياطي ١٠٠٪ من كمية الائتمان ؟ لماذا نلجأ إلى جعل الاحتياطي نسبة أو كسر آمن كمية الائتمان ، في حين أنه يجعله ١٠٠٪ نجعل قدرة البنوك على تغيير كمية الائتمان في حدود التغييرات في كمية الاحتياطي وبنفس النسبة . وعليه تتمكن السلطة النقدية من إدارة الائتمان عن طريق التغيير في كمية الاحتياطي وهي تعلم أن التغيير في كمية الائتمان سيكون بنفس النسبة لامضاعفاتها كما يحدث في حالة الاحتياطي الجزئي . ولذلك اقترح البعض وعلى رأسهم المرحوم الأستاذ إرفنج فيشر (Irving Fisher) تغيير نسبة الاحتياطي ورفعها إلى ١٠٠٪ . وقد شرح فيشر هذا الاقتراح في كتابه (Money 0/0) فلنبحث رأيه باختصار .

اقتراح فيشر بجعل نسبة الاحتياطي ١٠٠٪

يقترح فيشر أن تعين الحكومة لجنة نقدية (Currency Commission) لشراء أصول البنوك لدرجة تكفي لجعل احتياطياتها النقدية بالنسبة للودائع تحت الطلب (أو الحسابات الجارية) ١٠٠٪ . ويستحسن أن تكون تلك الأصول أوراقاً حكومية إذ أن ذلك يخفف عن الحكومة عبء الدين

الأهلى . وتدفع اللجنة فى مقابل ذلك عملة أهلية (National Currency) تصدرها الحكومة . وبعد التأكد من أن الودائع تحت الطلب الموجودة يقابلها احتياطى ١٠٠٪ فإن أية ودائع أخرى تحت الطلب لابد وأن يقابلها قانوناً احتياطى قدره ١٠٠٪ . وهنا تكون تلك الودائع فى شكلها المقصود وتصبح البنوك ، فيما يختص بودائع تحت الطلب ، مجرد مؤسسات لحفظ هذه الودائع فى مكان أمين حتى يطلبها الجمهور لشؤون حياته العادية . ولا يمكن للودائع أن تزيد إلا إذا زادت كمية الاحتياطى وبنفس النسبة . هذه العملية تؤدي حتماً إلى نقص كبير فى أرباح البنوك إذ لا يمكن لهذه الأخيرة فى هذه الحالة أن تتقاضى فائدة على ما تمنحه من قروض فى شكل ائتمان (كما فى حالة الاحتياطى الجزئى) ولذلك فإنه لابد أن تتقاضى البنوك فى هذه الحالة من أصحاب الودائع بعض المصاريف التى يتطلبها حفظ هذه الودائع .

أما فيما يختص بالمدخرات (Savings Deposits) أى الودائع لأجل (Time Deposits) فإن البنوك لا تصبح مجرد مؤسسات لحفظ النقود . إذ أن الغرض من المدخرات أصلاً هو الاستثمار وهذا هو المقصود من الودائع لأجل إذ أنها غير مطلوبة للإنفاق العادى . وعمل البنوك فيما يختص بهذا النوع من الودائع هو التوسط بين المدخرين والمستثمرين أى أن البنوك تقوم بدور السمسار الذى يضع المدخرات فى أيدي المستثمرين نظير عمولة تتقاضاها وهنا أيضاً لا يسمح للبنوك بإقراض أكثر مما فى حوزتها من مدخرات .

قروض البنوك تبعاً لخطة فيشر

يمكن للبنوك إذن أن تقرض ، ولا يتعارض هذا مع خطة فيشر . إذ يمكنها أن تقرض أموالها الخاصة (رأس المال) ، ويمكنها أن تقرض

الفائض من أرباحها ويمكنها أن تعيد أقراض ما سدد من القروض السابقة ويمكنها كما قدمنا أن تقرض الودائع ذات الأجل أو الودائع الإدخارية . ويمكنها أن تقرض ما تقترضه من اللجنة النقدية إذا ما تراءى لهذه الأخيرة أن تقرض البنوك ما يكفي حاجة النشاط الاقتصادي المتزايدة .

ولكن لا يمكن للبنوك على أية حال أن تقرض الودائع تحت الطلب ولا يمكنها بتاتاً أن تتخذ هذه الودائع أساساً لإصدار كميات كبيرة من الائتمان كما تفعل في نظام الاحتياطي الجزئي .

خلق النقود ليس من اختصاص البنوك

تبعاً لهذه الخطة لا يمكن للبنوك إذن أن تخلق النقود إذ أن هذا من عمل الحكومة وليس من عمل البنوك لأنها إما مؤسسات لحفظ الودائع وإما وسطاء بين المدخرين والمستثمرين . وقد يمكن أن نحقق هذا الغرض بتأميم البنوك (Nationalization) ولكن خطة فيشر تمتاز بأنها تحقق الغرض السابق بدون تأميم ، إذ تبقى البنوك مؤسسات خاصة تقوم بأعمالها التجارية العادية وفي الوقت ذاته تمنعها من جعل الائتمان مرناً ، إذ أن المهم ليس تأميم البنوك ولكن تأميم خلق النقود أي جعل خلق النقود من أعمال الدولة لا من أعمال البنوك .

ويلاحظ أن هذه الخطة تجعل إدارة السلطة النقدية للنقود إدارة فعالة، إذ تصبح كمية النقود في أي وقت معين محدودة معروفة لدى السلطات النقدية . ولا يمكن لسلطة أخرى أن تغيرها إذ لا يمكن هذا إلا بإرادة السلطة النقدية إذ تزيد من هذه الكمية أو تنقصها حسب ما يترأى لها وبما يتفق وصالح النشاط الاقتصادي والتوازن الاقتصادي .

وعلى الرغم من أن السلطة النقدية يمكنها أن تخلق الائتمان ، إلا أنه

لا يمكنها أن تجبر الناس على استعمال هذا الائتمان ، إذ أن كمية الائتمان لا تعتمد على عدد ما تصدره السلطة النقدية من وحدات العملة ولكن على سرعة التداول أيضاً . وهذه ليست للحكومة عليها سلطة فقد تصدر الحكومة نقوداً للجمهور وبدلاً من استعمال هذه النقود في التداول قد يضعها الجمهور في حساب الودائع الإيداعية .

وقد تصدر الحكومة النقود وتعطيها للبنوك ، ولكن هذه الأخيرة قد لا تقرض هذه النقود إذا لم تتوفر الثقة الكافية أو إذا سادت موجة التشاؤم . الخ . وللتغلب على هذه الصعوبة فإن السلطة النقدية - في ظل نظام ١٠٠٪ احتياطي - قد تكون مجبرة على وضع المصدر من النقود في التداول ، وذلك بشراء أوراق من الجمهور . فإذا لم يستعمل الجمهور ثمن شراء هذه الأوراق في التداول فإن الحكومة قد تلجأ لوسائل أخرى حتى تضمن استعمال النقد المصدر في التداول ، وذلك بالإئناق على المشروعات العامة وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل عند مناقشة السياسة المالية .

الصعوبات التي تواجهها عند تطبيق سياسة الـ ١٠٠٪ احتياطي

هناك صعوبات تواجهها عند تطبيق هذه السياسة خاصة الصعوبات الإدارية . إذ أن اضطراب البنوك لرفع نسبة الاحتياطي يؤدي إلى بيع كثير من الأوراق الحكومية حتى تحصل البنوك على النقود اللازمة لرفع نسبة الاحتياطي إلى ١٠٠٪ . وبما لا شك فيه إن هذا يؤدي إلى انخفاض سعر هذه الأوراق فتضعف الثقة فيها وهذا ما تعمل الحكومة على تفاديه ، إذ أن ضعف الثقة في الأوراق الحكومية يجعل الحكومة عاجزة عن عقد القروض الأهلية التي كثيراً ما تكون الحاجة ماسة إليها .

ولقد حدث هذا في سنة ١٩٣٧ في أمريكا حيث ضوعفت نسبة الاحتياطي إلى ٢٦٪ فكانت النتيجة أن انخفضت أسعار الأوراق الحكومية

انخفاضاً كبيراً لإقبال البنوك على بيع هذه الأوراق حتى تصل للنصاب القانوني للاحتياطي ، ناهيك عن رفع نسبة الاحتياطي إلى ١٠٠٪ . ولكن هناك تحفظ في هذا الصدد فإذا كانت كمية الأوراق الحكومية التي تحتفظ بها البنوك كبيرة جداً — كما حدث بعد الحرب نظراً لضخامة الدين الأهلي — فإن بيع جزء منها لجعل الاحتياطي ١٠٠٪ سوف لا يؤثر كثيراً على ثمنها .

على أن الأمل ضعيف في تنفيذ هذه السياسة الآن إذ أن الدوائر المصرفية تعارضها بشدة ، ولأن التغيير الفجائي في السياسة المصرفية قد يحدث عنه اختلال فجائي في الدوائر المالية . ولذلك يستحسن الكثيرون تغيير نسبة الاحتياطي تغييراً تدريجياً . وكذلك اقترح البعض إلزام البنوك بالاحتفاظ باحتياطي خاص (Special Reserve) بجانب الاحتياطي العادي في الأوقات التي تزيد فيها احتياطيات البنوك زيادته كبيرة . وهناك اقتراح آخر ، وهو أنه في أوقات التضخم الشديد يمكن سن قانون بمقتضاه يكون الاحتياطي القانوني للودائع ١٠٠٪ بعد حد معين أي حتى نصل لهذا الحد نطبق الاحتياطي القانوني الأصلي أي الاحتياطي الجزئي ثم بعد ذلك الحد لابد وأن تقابل كل زيادة في الودائع زيادة في الاحتياطي تساويها في القدر .

الباب السادس

المستوى النقدي

حللنا في الفصل السابق السياسة المصرفية ، ورأينا كيف أن الإدارة المصرفية تحاول أن تدير كمية النقود بمختلف السياسات حتى يمكنها أن تمنع الأزمات . ولنفرض الآن أن السلطة النقدية أمكنها أن تحقق التحكم في كمية النقود والائتمان ، فإنه مازالت تواجهها مشكلة أخرى وهي الحجم الأمثل لكمية النقود . إذ يجب أن نعين المستوى النقدي أى ذلك المستوى الذى يجب أن تكون عليه كمية النقود . وتنقسم الآراء فى هذا الموضوع من وجهة عامة إلى قسمين : فيرى البعض أن كمية النقود يجب أن تكون ثابتة ، ويرى البعض الآخر أننا لا يجب أن نثبت كمية النقود بل مستوى الأسعار أو بمعنى آخر نثبت القوة الشرائية . ولنحاول فى هذا الباب أن نشرح كلا من الرأيين فى إيجاز .

١ — تثبيت كمية النقود : يقول أصحاب هذا الرأى وعلى رأسهم هايك ^(١) إن تثبيت كمية النقود تجعلها على الحياد (Neutral) فى الحياة الاقتصادية ، إذ أن التقلبات الاقتصادية إما أن تكون من جانب النقود كأن تزيد كمية النقود فترتفع الأسعار أو تنخفض فتتخفض الأسعار ، وإما أن تكون نتيجة للتغيرات الأخرى الحقيقية ، كالتغيرات فى طرق الإنتاج نتيجة للمخترعات مثلا أو التغيرات فى إنتاج الأرض الزراعية أو التغيرات فى الطلب نتيجة لتغير الأذواق .. الخ . فإذا ما جعلنا النقود على الحياد وذلك

(١) راجع نظريته فى الباب الثالث ، راجع أيضا .

A. El-Banna, Neutralizing money, Cambridge, mass., 1949.

بتثبيت كميتها وأزلنا بذلك التغيرات النقدية ، كانت التغيرات الباقية تغيرات حقيقية بحتة تبين لنا حقائق الحياة الاقتصادية . فإذا قل الطلب على سلعة ما بالنسبة للطلب على أخرى لانخفض ثمنها نتيجة لذلك ، وإذا قلت تكلفة الإنتاج في صناعة عنها في أخرى ، لانخفضت أثمان منتجات هذه الصناعة ، ولو زادت المحاصيل الزراعية لانخفض ثمنها ، ولو حدث نقص في إنتاج المناجم لارتفع ثمن المعدن .. الخ . أى أن التغيرات النسبية في الأسعار ، إذا ما بقيت كمية النقود على حالها ، ما هي إلا تغيرات حقيقية تبين حقيقة التغيرات في العرض أو في الطلب . ولا يخفى أن نظام الأثمان هو الذى يسجل الطلب ويوجه الإنتاج على أساس التغيرات في هذا الطلب التى تظهر فى شكل تغيرات نسبية فى الأثمان ، ولا يمكن لنظام الأثمان أن يحقق الغرض منه إذا تدخلت السلطة النقدية فى تشويه العلاقة النسبية بين الأسعار .

وقد رأينا مثلاً كيف أن خلق البنوك للائتمان يشوه تلك العلاقة بين سلع الاستثمار و سلع الاستهلاك بحيث يودى هذا التدخل إلى أزمة إذ لا يحقق الرغبات الحقيقة للأفراد من حيث ما يقررون استهلاكه وادخاره من دخلهم ، وإذا خلق رواجاً مصطنعاً فى إنتاج سلع الاستثمار يعقبه كساد شديد^(١) . فتثبيت كمية النقود إذن يجعلها مرآة تصوّر لنا الحياة الاقتصادية فى شكلها الحقيقى غير متأثرة بسراب نقدى مصطنع . وعلى هذا يجب ألا نزعجنا هذا التغيرات النسبية فى الأسعار إذ هى تمثل التغيرات النسبية فى الإنتاج أو فى الطلب . بل بالعكس يجب أن تحدث هذه التغيرات النسبية ويجب أن تكون واضحة لنا تمام الوضوح حتى نرى بجلاء الأسباب الحقيقية التى دعت إلى هذا التغير . فاذا عرفنا الأسباب الحقيقية للتغيرات الاقتصادية وعلى فرض أن هذه التغيرات قد تؤدى لسبب ما إلى اضطراب اقتصادى

(١) راجع الباب الثالث .

لأمكننا أن نطبق الحلول المناسبة حتى نعيد التوازن الاقتصادى . ومن هنا تظهر أهمية جعل النقود على الحياد ، إذ أن الغشاء النقدى يجعلنا غير قادرين على تحليل الحياة الاقتصادية تحليلاً حقيقياً . ولهذا نعجز كإقتصاديين عن إيجاد الحل المناسب ، إذ كيف يمكن للطبيب أن يقترح دواء يشفى المريض إذا ما عجز عن تشخيص المرض ؟ وكذلك فى المجال الاقتصادى نرى أن مرونة الائتمان تفسد العلاقات الحقيقية بين الأسعار وتؤدى إلى رواج اقتصادى مصطنع لا تتطلبه حقيقة الأشياء ، وتجعل بعض الأسعار مرتفعة ارتفاعاً مصطنعاً بالنسبة للأسعار الأخرى ، ذلك الارتفاع الذى لم تتطلبه تغيرات حقيقية فى العرض أو فى الطلب بل اقتضته مجرد قدرة البنوك على زيادة كمية النقود والائتمان . ولهذا يصعب على الاقتصادى أن ينفذ بصره إلى حقائق الأشياء ويشخص المرض الذى يعتور الجسم الاقتصادى .

على أن هناك تحفظاً لا بد منه عند تطبيق هذه السياسة . فإن أردنا أن نزيل المزعجات النقدية يجب أن نثبت كمية النقود فى معناها الواسع وليست الكمية العددية فقط . فهناك مثلاً التغيرات فى سرعة التداول إذ أن زيادتها أو نقصانها تزيد أو تنقص من كمية النقود . فإذا كان هدف السلطة النقدية هو الحياد النقدى لكان عليها أن تزيد أو تنقص كمية النقود إذا نقصت أو زادت سرعة التداول وبنفس النسبة . وهناك أيضاً التغيرات فيما سماه هايك معامل الصفقات النقدية (Co-efficient of Monetary Transactions) وهو يمثل الطلب على النقود لعقد الصفقات ، فاندماج المصانع مثلاً كما فى حالة التكامل الرأسى يقلل الحاجة إلى النقود لعقد الصفقات بينها ، أى أن كمية النقود فى هذه الحالة تزيد عن الطلب عليها لعقد الصفقات التجارية . فاندماج مصنع لحج القطن مع مصنع لنسجه يقلل الحاجة إلى النقود من جانب المصنع الثانى لشراء منتجات المصنع الأول ، أى لشراء القطن المحلوج ، إذ أن المصنعين يصبحان مصنعاً واحداً . وعلى العكس من ذلك فإن تفكك

مصانع يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى النقود أي تقل كمية النقود بالنسبة إلى الحاجة إليها . ولذلك يجب على السلطة النقدية ، إذا مارأت اتباع سياسة حياد النقود ، أن تزيد أو تنقص كمية النقود بقدر زيادة أو قلة معامل الصفقات النقدية ، .

على أن هذا التحفظ السابق أقل أهمية مما يبدو . ذلك لأن التغيرات في سرعة التداول^(١) تتبع عادة التغيرات في كمية النقود . فتثبت هذه الأخيرة يؤدي لحد كبير إلى تثبيت سرعة التداول . وكذلك يمكن القول إن التغيرات في معامل الصفقات النقدية كثيرة ومتشعبة حتى إنها قد تلغى بعضها بعضاً بحيث يثبت هذا المعامل . ومن جهة أخرى نلاحظ أن هذا المعامل لا يتغير في المدد القصيرة حتى يزعج الحياة الاقتصادية بل إن التغيرات فيه طويلة الأجل .

ولكن هناك اعتراضاً على تثبيت كمية النقود حتى لو أخذنا هذا التحفظ في الحسبان ، وهو أنه يجب أن نراعي أيضاً التغيرات في عدد السكان . إذ أنه كلما زاد تقدم المجتمع زاد انتاجه وانخفض مستوى الأسعار نتيجة لتثبيت كمية النقود . فإذا كانت تلك الزيادة ناشئة عن تقدم الوسائل الفنية للإنتاج والاختراعات والابتكارات ، فإن انخفاض الأسعار قد لا ينتج عنه أي اضطراب ، لأن نفقات الإنتاج سوف تنخفض أيضاً لتحسن وسائل الإنتاج . وهذا الانخفاض في تكاليف الإنتاج سيقاوم الانخفاض في الأسعار فلا ينخفض مستوى الأرباح وبالتالي تستمر العجلة الاقتصادية في الدوران ، إذ لا يقبل أرباب العمل على التقليل من نشاطهم الاقتصادي وبالتالي لا يشيع الكساد والبطالة في الحياة الاقتصادية . أما إذا كانت

(١) راجع الباب الأول .

الزيادة في الإنتاج ناشئة عن زيادة في السكان ، في حين أن المعرفة الفنية وطرق الإنتاج باقية على حالها ، فإن تثبيت كمية النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار في حين تبقى تكاليف الإنتاج على حالها فيقل مستوى الأرباح ويقل النشاط الاقتصادي ويشيع الكساد والبطالة . وقد يقول قائل إن الصناعات قد تخضع لظاهرة تزايد الغلة - أو تناقص التكاليف - حتى مع ثبات المعرفة الفنية أي أن مجرد نمو الصناعة وزيادة إنتاجها تؤدي إلى هذه النتيجة . ولكن هذا بعيد الاحتمال خاصة إذا نظرنا إلى النشاط الاقتصادي في مجموعه متضمناً الصناعات الاستخراجية والزراعة . وعموماً نلاحظ أن النشاط الاقتصادي في مجموعه لا يخضع لظاهرة تزايد الغلة . وهكذا نجد أن انخفاض الأسعار الناتج عن زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة عدد السكان مع بقاء تكاليف الإنتاج على حالها يؤدي إلى انخفاض مستوى الأرباح وإضعاف النشاط الاقتصادي . ولذلك يقترح البعض ^(١) أنه يجب العمل على تثبيت كمية النقود بالنسبة للسكان فزيادة السكان تستلزم زيادة كمية النقود . على أن هذا الاعتراض أيضاً ، على فرض صحته ، ليس بذي أهمية كبيرة إذ أن زيادة السكان تدريجية عادة ولا تحدث طفرة واحدة وعليه لا يمكن أن يحدث عنها تغيرات ذات شأن في سير الدورة الاقتصادية .

٢ — تثبيت القوة الشرائية : ويرى فريق آخر من الاقتصاديين أنه لا يجب

تثبيت كمية النقود بل يرى تثبيت مستوى من مستويات الأسعار أو بمعنى آخر تثبيت القوة الشرائية بالنسبة لبعض السلع والخدمات المتفق عليها .

(١) أنظر مثلاً :

F. Machlup. — « The Stock Market Credit, and Capital Formation », Hodge, 1949, Section 80.

J. E. Meade. — « The Rate of Interest in a progressive State », London, 1933.

D. H. Robertson. — « Banking policy and the price level », London, 1932.

ويجب اختيار مستوى الأسعار اللازم تثبيته . وهذا الاختيار يتوقف على الغرض من هذا التثبيت . فإذا كان الغرض هو تثبيت حد الربح (profit margin) مثلاً لعملت السلطة النقدية على تثبيت المستوى العام لأسعار الجملة ، وإذا كان الغرض هو تثبيت كمية الاستهلاك عملت السلطة النقدية على تثبيت الرقم القياسى لنفقة المعيشة (Cost of living Index) . وهذا الاقتراح يقتضى زيادة كمية النقود إذا زاد الإنتاج حتى يثبت مستوى الأسعار . ففي حين أن رأى السابق - الحياد النقدي - يقضى بعدم زيادة كمية النقود - اللهم إلا إذا زاد عدد السكان - فإن هذا رأى يقضى بزيادة كمية النقود عند كل زيادة فى الإنتاج .

على أننا نلاحظ أنه إذا كانت الزيادة فى الإنتاج نتيجة التحسينات الفنية فى وسائله ، بحيث ينتج عنها نقص فى تكاليف الإنتاج ، فإن الأرباح سوف تزيد عن المستوى العادى ، وذلك لبقاء مستوى الأسعار ثابتاً فى حين قلت تكاليف الإنتاج . ولا يقاوم هذا الارتفاع فى مستوى الأرباح إلا ارتفاع فى مستوى الأجور والدخول الأخرى . وهذه الزيادة فى الأرباح تسمى عادة تضخم الأرباح (profit inflation) ، وهى سبب رئيسى من أسباب الاختلال الاقتصادى ، إذ أن الأرباح الاستثنائية لا بد أن تؤدى إلى رواج مصطنع إذ تحت أرباب الأعمال على توسيع أعمالهم مدفوعين بهذا الربح الاستثنائى لا بتغيرات حقيقية فى الطلب على المنتجات . وقد شاهدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النوع من التضخم فيما بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٩ حين كانت الأسعار ثابتة لحد كبير وحين أدى انخفاض نفقات الإنتاج مع بقاء الأجور على حالها إلى تضخم فى الأرباح كبير . ولهذا وجب ، إذا رأت السلطة النقدية اتباع هذه السياسة أى سياسة تثبيت القوة الشرائية أن ترتفع الأجور وعوائد عوامل الإنتاج الأخرى بحيث تستفيد هذه العوامل

من تحسن وسائل الإنتاج ، وبحيث لا تزيد الأرباح عن الحد اللازم للنشاط الاقتصادي الحقيقي .

على أن هذه السياسة فيها نقص كبير من وجهة إحصائية اقتصادية . إذ بما لاشك فيه أنه ، إذا ما أردنا تطبيق هذه السياسة ، يجب أن نعمل رقماً قياسياً عاماً يمثل القوة الشرائية العامة للنقود وبحيث يشمل جميع السلع والخدمات . ولكن هذا يستحيل تحقيقه عملياً . وما علينا إلا أن نختار من بين السلع والخدمات لكي نكون الرقم القياسي على أساسها ، وهنا لا يمكن القول إن الرقم القياسي يمثل قوة شرائية عامة بل يمثل قوة شرائية خاصة . ويقترح البعض عمل رقم قياسي لسلع الاستهلاك ويسمى الرقم القياسي لنفقة المعيشة ، ويقترح البعض الآخر عمل رقم قياسي لأسعار الجلة ، ويقترح آخرون عمل رقم قياسي على أساس دولي أي على أساس أسعار تلك السلع التي لها سوق عالمية . ولكن حتى لو نجحنا في اختيار المجموعة المناسبة من السلع فإنه لازالت تواجهنا مشكلة « الترجيح » أي إعطاء أوزان مختلفة للسلع الداخلة في المجموعة على أساس أهميتها ، لاسيما وأن تلك الأهمية تختلف من وقت لآخر ومن مكان لآخر ومن شخص لآخر . ولذلك فلا بد من مراجعة الرقم من وقت لآخر مما يعقد المشكلة التي تواجهنا عند اتباع هذه السياسة . وكثيراً ما تكون الأوزان تحكيمية لا تستند إلى أساس اقتصادي صحيح . وهناك مشكلة أخرى اقتصادية اجتماعية وهي أن اختيار الرقم القياسي قد يثير الحقد بين الطبقات ، فهل ندير كمية النقود على أساس نفقة المعيشة التي تهم العمال أم على أساس أسعار الجلة بحيث تثبت الربح لأرباب الأعمال ؟ ^(١) وهناك صعوبة أخرى وهي أن الرقم القياسي

(١) يمكن مراجعة الصعوبات التي تواجهنا في هذه السياسة في الكتب الآتية :

الشافعي — مبادئ الإحصاء .

J. M. Keynes. — Treatise on money, Marshall-official Papers.

للأسعار ما هو إلا متوسط (average). وثبات مستوى الأسعار قد يخفي اختلالاً في التوازن في مفردات هذا الرقم. فمثلاً قبل أزمة سنة ١٩٢٩ في الولايات المتحدة كان مستوى الأسعار ثابتاً تقريباً ولكن هذا الثبات كان يمثل توازناً صورياً يخفي في طياته اضطراباً بين مختلف المرافق الاقتصادية في الدولة، إذ ارتفعت الأسعار في الصناعة وانخفضت في الزراعة مما أدى إلى انخفاض نسبي في مستوى معيشة الزراع وهم يكونون جزءاً مهماً من السكان. وفي الصناعة نفسها انتعشت بعض الصناعات على حساب البعض الآخر. وكذلك انخفضت المهايا بالنسبة لمجموع الدخول. ولم يبين مستوى الأسعار كل هذا، ولهذا كان ثباته لا يعنى ثباتاً اقتصادياً حقيقياً. وهو يجعل السلطة النقدية تعمى عن حقيقة الحياة الاقتصادية وحقيقة التوازن الاقتصادي.

فأصحاب هذا الرأي إذن يقولون إنه كلما زاد الإنتاج استلزمت هذه الزيادة زيادة كمية النقود، ويقولون إنه لكي نجعل العجلة الاقتصادية مستمرة في الدوران، علينا أن نزيد كمية النقود لنقابل الزيادة في الإنتاج. ويقولون إن المنتجين يجب أن يكون في أيديهم ائتمان جديد حتى يمكنهم أن يشغلوا المزيد من العمال. وفي هذا يقول ما كينا (Mackenna) «إذا لم تصحب زيادة السكان والقوة الانتاجية زيادة مماثلة في كمية النقود فسوف لا يمكن أن نتجنب الانكماش النقدي وما يتبعه من بطالة»^(١) ويقول (Edie) «يجب على البنوك المركزية أن تجعل الائتمان مرناً بحيث يزيد بنسبة زيادة الانتاج»^(٢) وكذلك يقول دامبير Dampier «.. إذا نمت الصناعة، فإن النشاط الصناعي يستلزم المزيد من النقود باستمرار»^(٣). والآن علينا أن

R. Mc Kenna. — Monetary policy, p. 11. (١)

L. D. Edie. — The Banks and prosperity, p. 117. (٢)

W. C. Dampier. — The Economic Outlook — Lloyd's Bank Review, Sept. 1933, p. 368. (٣)

نعرف مم تنشأ الزيادة في الإنتاج . إنها تنشأ إما بزيادة كمية عوامل الإنتاج الموظفة ، وإما بالتقدم الفنى في الإنتاج أى بتقدم وسائل الإنتاج بحيث يمكن أن نزيد الإنتاج بدون زيادة كمية العوامل ، كأن نستعمل طرقاً جديدة في إدارة العمل أو بإدخال الابتكارات والاختراعات ... الخ .

فإذا كانت الزيادة في الإنتاج ناتجة عن زيادة المستخدم من عامل من عوامل الإنتاج فإن نسبة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج المختلفة سوف تتغير عن ذى قبل . فإذا قلت الإنتاجية الحدية للعمال مثلاً نتيجة لزيادة توظيفهم بنسبة أكبر من توظيف العوامل الأخرى فإن اتباع سياسة تثبيت مستوى الأسعار سوف يجعل المركز الاقتصادى لطبقة العمال أسوأ من ذى قبل ، إذ أنه في حين أن الأسعار ثابتة فإن الأجور النقدية ستقل نتيجة لانخفاض الإنتاجية الحدية للعمال نتيجة لزيادة عددهم . أى أنه في حين أن نفقات المعيشة النقدية ستكون على حالها نتيجة لاتباع سياسة تثبيت مستوى الأسعار ، فإن الدخول النقدية للعمال ستقل . ولهذا يقول أصحاب مذهب الحياد النقدى إنه من المستحسن أن نترك الأسعار تهبط حتى لا تحدث هذه النتيجة . وكذلك في حالة زيادة الإنتاج نتيجة للتقدم الفنى نرى أنه لا لزوم لزيادة كمية النقود إذ أن القوة الشرائية للنقود سترتفع إذ تهبط الأسعار نتيجة لزيادة الإنتاج . ونلاحظ أن زيادة الإنتاجية في صناعة ما ، تتمثل في ذلك الهبوط في أسعار منتجاتها وزيادة الطلب عليها نظراً لانخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للصناعات الأخرى . هذه الحقيقة الاقتصادية يجب ألا نخفيها بتثبيت مستوى الأسعار . وبمعنى آخر إن سياسة تثبيت مستوى الأسعار لا تبين لنا التقدم النسبى الفنى في مختلف فروع النشاط الاقتصادى . ولهذا يقول أصحاب نظرية الحياد النقدى إن زيادة الإنتاج نتيجة للتقدم الفنى لا تستلزم زيادة في كمية النقود كما يقول أصحاب مذهب تثبيت مستوى الأسعار .

الجزء الثاني

السياسة المالية

الباب السابع

النظريات النقدية لقصور الاستهلاك

رأينا في الفصول السابقة كيف تحدث الأزمات النقدية عن طريق مرونة الائتمان ، وكيف أن هذه المرونة من طبيعة النظام المصرفي ، وكيف تحاول البنوك المركزية أن تسيطر على كمية الائتمان بمختلف الوسائل ، وكيف اختلفت الآراء فيما يجب أن يكون عليه المستوى الذي يجب أن نسترشد به عند تعييننا لكمية النقود والائتمان ، ولاحظنا أن هناك عدة صعوبات تعترض الإدارة المصرفية في وقتي الرواج والكساد . ولكن حتى لو فرضنا أن الإدارة المصرفية قد نجحت في إدارة كمية النقود والائتمان ، فهل تنجح في إدارة النشاط الاقتصادي والطلب الفعال للمستهلكين ؟ قد يمكن للسلطة المصرفية أن تجعل السوق المالية مليئة بتسهيلات منح الائتمان في أوقات الكساد ، ولكن هل يقبل الأفراد على الاستفادة من هذه التسهيلات ؟ وكذلك في حالة الرواج ، قد تنجح السلطة المصرفية في تصعيب شروط الائتمان ولكن هل تزهّد الأفراد في طلب الائتمان ؟ الواقع أن السياسة المصرفية وحدها لا تكفي لتحقيق سياسة نقدية ناجحة ، إذ لا بد وأن نأخذ في الحسبان السياسة المالية للحكومة . ولكن قبل أن نشرح طبيعة

هذه السياسة علينا أن نحلل طبيعة النظريات النقدية للأزمات التي تؤدي إلى اتباع السياسة المالية . ولنبدأ في هذا الباب بتحليل النظريات النقدية لقصور الاستهلاك .

ونظريات قصور الاستهلاك قديمة نجدها في كتابات لودرديل (Lauderdale) ومالثلث (Malthus) وسيسموندى (Sismondi) كما نجدها في كتابات الحديثين من الكتاب كهوبسون (Hobson) في إنجلترا وفوستر وكاتشنجز (Foster and Catchings) في أمريكا وليديرر في ألمانيا (Lederer). وتنقسم هذه النظريات عموماً إلى ثلاثة أقسام : الأول يرى أن النظام الاقتصادي الذي نعيش فيه يحتوي على تناقض دفين وهو أن الدخول الموزعة على المستهلكين لا تكفي لشراء المنتجات بحيث تغطي نفقات الإنتاج وبحيث يبقى ربح معقول للنتاجين . والقسم الثاني يرى إن الدخول الموزعة كافية لشراء جميع المنتجات ، ولكن نظراً لادخار جزء من هذه الدخول ، فإن الطلب الفعال يصبح أقل مما يكفي لشراء جميع المنتجات . والقسم الثالث يشرح قصور الاستهلاك بظاهرة الجود في الحياة الاقتصادية حيث يزيد الإنتاج في حين لا تنخفض الأسعار ولا ترتفع الأجور ، مما ينشأ عنه عجز الأجور عن شراء المنتج من السلع . ولنحاول شرح كل قسم في شيء من الإيجاز .

أولاً : نظريات قصور الدخل عن الاستهلاك

وهي تشرح الأزمات الاقتصادية بأن النظام الاقتصادي من طبيعته أن تكون القوة الشرائية أقل مما يسمح بشراء جميع المنتجات بسعر يكفي لتغطية نفقات الإنتاج وشيء من الربح للنتاجين . وأهم من نادى بهذه النظرية هو ماچور دوجلاس^(١) إذ قال إن هناك مدفوعات تدخل في نفقة

Maj. C. H. Douglas : Credit Power & Democracy (London, 1935), (١)
Social Credit (London), 1933.

الإنتاج — وبالتالي في السعر — ولكنها لا تجد طريقها إلى أيدي المستهلكين في شكل دخول أو في شكل قوة شرائية تكفي لشراء المنتج، ومن هنا تحدث أزمة إفراط الإنتاج أي نقص الاستهلاك، كمصاريف استهلاك الآلات مثلاً. ومثل هذه المصاريف تعتبر احتياطات توضع جانباً، ولكن يجب أن نعمل حسابها عند حسابان نفقة الإنتاج. فبينما نحسبها في نفقة الإنتاج فإننا لاندفعها في شكل دخول، وهكذا يحدث العجز في القوة الشرائية اللازمة لتصرف جميع المنتجات إذ تكون نفقة الإنتاج والسعر أعلى من هذه القوة الشرائية. وما لا شك فيه أن هذه الاحتياطات تستعمل بعد مدّة من الزمن في تجديد ما استهلك من آلات وهنا تصبح قوة شرائية في أيدي الجمهور، ولكن حتى يحين هذا الوقت لا مناص من نقص الاستهلاك عن الإنتاج في رأي ماچور دو جلاس.

إلا إننا نلاحظ أنه حتى لو كان هذا صحيحاً بالنسبة لمؤسسة أو مشروع واحد فإنه غير صحيح بالنسبة للمشاريع في مجموعها، إذ توجد باستمرار احتياطات، وفي الوقت ذاته تصرف هذه الاحتياطات على التجديد. فإذا فرضنا مثلاً أن مشروعاً ما يضع احتياطي الاستهلاك جانباً وبذلك يقلل القوة الشرائية عن التكاليف، فإن مشروعاً آخر قد يكون في الوقت نفسه يعمل على تجديد ما استهلك وبذلك يزيد من القوة الشرائية عن تكاليف الإنتاج. وإذا فرضنا وجود عدد كبير من المشاريع، وهو فرض معقول، فإن قانون المتوسطات في الإحصاء (Law of Averages) يقضي بأنه في أي وقت نجد أن الخسارة في القوة الشرائية الناتجة عن عمل احتياطات الاستهلاك قد تساوى الكسب في القوة الشرائية الناجم عن الإنفاق على تجديد ما استهلك من أصول. وبمعنى آخر فإننا إذا نظرنا إلى المشاريع والنشاط الاقتصادي في مجموعه لوجدنا أن النتيجة التي وصل إليها دو جلاس غير صحيحة.

على أن هناك تحفظاً يصح ذكره في هذا الصدد ، وهو أن نظرية دوجلاس قد تكون صحيحة في الأوقات التي يزيد فيها الاستثمار زيادة كبيرة ، خاصة الاستثمار في رؤوس الأموال الثابتة (Fixed Capital) إذ نجد في هذه الحالة أن جميع المشاريع تعمل احتياطات للاستهلاك في وقت واحد ، وهنا لا يمكن أن ينطبق قانون المتوسطات السابق ذكره لأسباب واضحة ، إذ أن جميع المشاريع تسير في اتجاه واحد بصدد هذه السياسة لا في اتجاهات مختلفة. ونلاحظ هذا في موجات الرواج الشديد التي تميز الدورة التجارية والتي يعقبها كساد شديد . فنظرية دوجلاس هذه إذن لا تصلح لشرح كيفية حدوث الأزمات والدورة التجارية إذ تعتمد على وجود رواج مصطنع في حين أنها تسعى لشرحه وكيفية حدوثه .

ويقول بعض أصحاب نظرية قصور الدخل عن الاستهلاك إن هناك نوعين من المدفوعات : النوع الأول تدفعه المشاريع للعمال في شكل أجور ومهايا ، وبالجمله تمثل المدفوعات التي من النوع الأول في الدخل التي تنفق على الاستهلاك الجارى ، والنوع الثانى من المدفوعات هى التي تدفع لشراء الخامات والآلات وما إليها ، وهذه تنفق قبل أن تظهر ثمرة إنتاج الخامات والآلات وما إليها ، أى أن النوع الأول ينفق على الإنتاج الحاضر والنوع الثانى ينفق على الإنتاج الماضى — إذ ينفق قبل أن تستثمر الآلات — ويسمى دوجلاس هذه النظرية بنظرية $A + B$ Theorem حيث A تمثل مدفوعات النوع الأول و B تمثل مدفوعات النوع الثانى . ففي حين أن الثمن لابد وأن يكون مساوياً لجميع نفقات الإنتاج أى $A + B$ ، نجد أن القوة الشرائية الحالية تساوى A فقط ^(١) ولهذا نجد عجزاً في القوة الشرائية يساوى B .

(١) راجع دوجلاس في كتابه السالف الذكر .

ويتضح لنا أن هناك عيباً رئيسياً لهذه النظرية وهو أنه إذا كان الإنتاج مستمراً فإننا نعمل حساب إنتاج الغد بحيث يمكن إنفاق المدفوعات التي ستدفع للآلات وللخامات غداً ، على الفائض من منتجات اليوم والتي تبقى لغد . وهكذا نجد أنه حتى حسب منطق هذه النظرية ، لا يمكن قبولها إلا على فرض توقف الإنتاج . ولكن هذه النظرية تسعى لشرح كيف يقف الإنتاج والنشاط الإقتصادي . فلا يصح إذن أن تعتمد صحتها على التسليم بهذا الفرض . ويرد دوجلاس على هذا قائلاً إنه على فرض استمرار الإنتاج ، نجد أن البنوك يمكنها أن تسد هذا النقص في القوة الشرائية ومقداره النوع الثاني من المدفوعات (ب) . فإذا فرضنا أن مشروعاً ما يتوقع أن يبيع آلات أو خامات لمشروع آخر ، فإنه يمكنه أن يقترض من البنوك بحيث يدفع دخولا لعوامل الإنتاج قبل أن يبيع هذه الآلات وبحيث تعوض هذه الزيادة في القوة الشرائية النقص في القوة الشرائية الناشئ عن (ب) . ولكن هذا سوف لا يحل المشكلة إذ أن هذه الكمية من (ب) سوف تظهر ثانية في شكل عجز عند ما يحين سداد الدين للبنك . أى أن (ب) أو النقص في القوة الشرائية يمكن تأجيله بالاقتراض من البنوك ، ولكن عند ما يحين سداد هذا الدين فإن العجز في القوة الشرائية لابد أن يظهر ثانية . ويمكن تأجيل المشكلة تأجيلاً آخرًا بعقد قرض جديد ، ولكن النظام المصرفي لا يسمح بالاستمرار في هذا إلى الأبد كما رأينا ، لأن الائتمان المصرفي لا يمكن أن يزيد عن حد معين . ثم إنه كلما عقدنا قرصاً جديداً كلما زاد العيب — أو بمعنى آخر العجز في القوة الشرائية — إذ لابد من دفع فوائد بنسبة متزايدة . ويقول دوجلاس إن السبب الرئيسى في تحديد الائتمان المصرفي هو أن المصارف « تحتكر » الائتمان ، وكأى محتكر آخر تجد البنوك مصلحتها في ندرة السلعة ، أى تجد البنوك إن مصلحتها القصوى هي في جعل الائتمان نادراً (!!) ويرى دوجلاس أن البنوك

لهذه الأسباب مؤسسات انكماشية (Deflationists) وتهدف دائماً إلى تحديد الائتمان . وحتى إن لم تكن كمية الائتمان محدودة ، يرى دوجلاس أن هناك عيباً رئيسياً آخرأ وهو أن البنوك تتطلب دائماً سداد ما تدفعه من قروض (!!) وإنها تعطي الناس ائتماناً ثم تأخذه منهم ثانية ، وإنها بالجملة تعمل على استغلال الشعب أسوأ استغلال .

وهكذا يرى هذا الفريق من الاقتصاديين أن أساس المتاعب الاقتصادية هو احتكار الائتمان (monopoly of Credit) بوساطة مؤسسات تجارية وأن الحل الوحيد هو جعل الائتمان مشروعاً عاماً تتناوله الدولة حتى تزيده وقت الحاجة إليه .

وليس علينا أن نطيل في نقد هذه النظرية ، إذ أنه ليست من مصلحة البنوك التجارية أن تجعل الائتمان نادراً كما قال دوجلاس . ثم إننا رأينا فيما سبق أن الائتمان يتميز بالمرونة أى الزيادة والنقصان في حدود واسعة وهو لا يتميز بالنقصان فقط كما قال دوجلاس^(١) . كما إن اعتراضه فيما يخص بوجوب دفع ما على الأفراد من قروض نحو البنوك لا يستحق الجدل العلمي . ثم إنه كما سنرى فيما بعد لا يمكن لدولة أن تستمر في منح الائتمان إلى ما لانهاية إذ ذلك يؤدي إلى تضخم عظيم له من المساوىء ما لا يجعلنا نفكر في انتهاج هذه السياسة . هذا إلى أن تحليل النظرية في الشكل السابق يعتوره نقص كبير ، إذ أنها عجزت عن تحليل كيف أن القوة الشرائية لا تكفي لشراء المنتج ، تحليلاً علمياً . كما أن التحليل في شكله السابق يؤدي منطقياً إلى استمرار الموجة النزولية حتى يقف الإنتاج بتاتاً ولا يؤدي مطلقاً إلى حدوث دورات اقتصادية من رواج وكساد . وأخيراً يمكن القول إن

(١) بل إنه مما لاشك فيه أن مبل الائتمان للزيادة الكبيرة هو ما يميز العصر الحديث حتى أن السلطات تحاول إنقاذه وشتان بين هذا وبين الندرة التي قال بها دوجلاس .

النظرية بهذا الوضع أهملت جانب الادخار ، إذ يجب أن نهتم بالميل إلى الادخار كعامل من عوامل الأزمات ، فلنشرح الآن القسم الثاني من نظريات قصور الاستهلاك الذى يكمل هذا النقص^(١) .

ثانياً : نظريات الإفراط فى الادخار (Oversaving) رأينا أن القسم السابق من نظريات قصور الاستهلاك يرى أن السبب فى الأزمات ينحصر فى نقص الدخل عما يجب لشراء المنتجات ، وأن كل الدخل ينفق ، ولكن كمية الدخول ليست كافية ، أى أن ما يوزع على عوامل الإنتاج فى شكل دخول لا يكفي لشراء جميع المنتجات من السوق بسعر يغطى نفقة إنتاجها ويسمح ببعض الربح لأرباب العمل . ولكن نظريات إفراط الادخار لا تقول بذلك ، أى أنها تعتقد أن ما يوزع على عوامل الإنتاج كاف لشراء المنتجات ، ولكنها ترى أن القوة الشرائية هذه لا تنفق كلها على الشراء ، إذ أن بعضها يدخر . ومن هنا يأتى العجز بين ما ينفق على المنتجات أو بين الطلب الفعال وبين ما يلزم لتصريف المنتجات . فهى إذن نظريات إفراط فى الادخار ، أو قل إنها نظريات نقص فى الاستهلاك ناشئة عن إفراط فى الادخار . ويرى أصحاب هذه النظريات أن كل المدخرات تستثمر ، أى أن الإفراط فى الادخار يؤدي إلى إفراط فى الاستثمار فزيادة فى المنتجات (أى إفراط فى الإنتاج) (Overproduction) وهذا معناه وجود فائض من السلع بدون طلب فعال . ولنتناقش الآن نظريتين تمثلان هذا الرأى وهما نظرية فوستر وكاتشنجز فى أمريكا ونظرية هوبسون فى إنجلترا .

(١) يحوى كتاب A. H. Hansen. Full Recovery or Stagnation. ملخصاً وافياً

لنظريات ماجور دو جلاس كما يحوى نقداً مهماً لها .

١ — نظرية فوستر وكاتشنجز (Foster and Catchings) ^(١) ويمشان

نظرية إفراط الادخار في وضعها المبالغ فيه . وترى هذه النظرية أن أى ادخار مهما كان ضئيلاً لا بد وأن تنشأ عنه المتاعب الاقتصادية . فإن كان حجم الادخار كبيراً كانت المشاكل الاقتصادية عظيمة ، وإن كان حجم الادخار ضئيلاً كان الاختلال الاقتصادى ضئيلاً . ولكن لا مناص بتاتاً من وجود الارتباك الاقتصادى نتيجة لوجود الادخار . ويمكن تلخيص هذه النظرية فيما يلى :

لا ينفق المجتمع كل دخله ، إذ أن بعض ذلك الدخل يدخر سواء كان هذا الادخار من جانب المشاريع ، إذ لا توزع كل قيمة المنتج في شكل دخول لعوامل الإنتاج ، أو كان هذا الادخار من جانب المستهلكين أنفسهم إذ أنهم لا ينفقون كل ما يحصلون عليه من دخل . هذه المدخرات أى مجموع ما ادخرته المشاريع وما ادخره الأفراد يجد طريقه بواسطة البنوك والسماسرة والوسطاء ... الخ إلى الاستثمار ثانية أى يستغل في إنتاج السلع الإنتاجية أو إنتاج رأس المال وهو الثروة التى تستعمل لإنتاج ثروة أخرى . وطالما أن عملية الاستثمار تتضمن دفع دخول لعوامل الإنتاج ، فإن الادخار في مبدأ الأمر لا ينتج عنه نقص القوة الشرائية ، إذ سيدفع ثانية في شكل دخول عند استثمار المدخر . وهكذا نجد أن الحجم الكلى للقوة الشرائية سوف لا يتأثر في مبدأ الأمر بالادخار ، طالما أن ما يعطيه بعض الأفراد في شكل مدخرات سيتسلمه أفراد آخرون في شكل دخول . ولكن هذا سوف لا يستمر . إذ سرعان ما تدور عجلة الإنتاج وتظهر ثمرة استغلال رؤوس الأموال التى استثمرت فيها المدخرات فيزيد الإنتاج ويزيد عرض

W. T. Foster & W. Catchings. Profits, Boston, Mass., 1935.

(١) أنظر كتابهم

السلع في الأسواق . وهنا نجد أن القوة الشرائية الأولى غير كافية لشراء كمية المنتج الأولى زائداً كمية المنتج الزائدة الناتجة عن زيادة الاستثمار . ولا علاج لهذه الحالة إلا بزيادة المصدر من الائتمان حتى نسد النقص في القوة الشرائية التي أصبحت عاجزة عن شراء كمية الإنتاج الموجودة بالسعر السائد . ولكن طبيعة الائتمان تجعل زيادة المصدر منه علاجاً مؤقتاً يؤجل حدوث الأزمة ولا يحلها . إذ أن الائتمان لا يمنح للمستهلكين حتى تزيد قوتهم الشرائية، ولكنه يمنح للمنتجين وهو يمكن هؤلاء من زيادة الإنتاج . وبما لاشك فيه أن في زيادة الاستثمار زيادة في الدخل ، إذ يدفع المنتجون دخولا للمستهلكين فزيد القوة الشرائية لديهم فيزيد طلبهم الفعال . ولكن تبدأ الدورة الأولى من جديد إذ سرعان ما تظهر الزيادة الجديدة في الإنتاج — نتيجة لزيادة الاستثمار لمنح الائتمان للمنتجين — ولا يمكن للقوة الشرائية أن تشتري المنتج بالسعر السائد وهكذا تقل الأسعار من جديد ، إلا إذا زاد الائتمان من جديد وهكذا . وطالما أنه من الملاحظ أننا ندخر بنسبة أكبر كلما زاد دخلنا أو أن ميلنا للادخار يزيد كلما زاد دخلنا^(١)، فإن النقص في القوة الشرائية الذي لا بد وأن يعوض عن طريق الائتمان ، سيتزايد كلما حاولنا علاجه . وهكذا نجد أننا إذا أردنا أن نتفادى إفراط الإنتاج وانخفاض الأسعار وحدوث الأزمة للخسارة التي تلحق أصحاب المشاريع ، علينا أن نصدر قدرأ متزايداً من الائتمان . فهل يمكن للنظام المصرفي أن يحقق لنا هذا ؟ لا يمكن للمصارف أن تستمر في منح الائتمان هكذا ، إذ بعد فترة من الوقت ستصل نسبة الاحتياطي إلى الحد الأدنى المطلوب . فلا بد أن يأتي الوقت الذي فيه تكف البنوك عن منح الائتمان بهذا القدر المتزايد ولا بد من أن يحدث العجز في القوة الشرائية .

(١) سنناقش هذه النقطة بالتفصيل في الفصلين القادمين .

فهذه النظرية إذن تقول إن الادخار يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار والكساد . على أن الأستاذ هانسن (A. H. Hansen) ^(١) يرى أن هذا قد ينتج عن عوامل أخرى وليس حتماً أن يكون الادخار هو العامل الذي يؤدي إلى هذه النتيجة ، كزيادة إنتاجية العمال أو زيادة عدد السكان مما يؤدي إلى زيادة العمال ، وتحسين وسائل الإدارة في المشاريع والإنتاج الكبير والاختراعات والابتكارات ... الخ . ومن ناحية أخرى ، من العبث أن نعتقد أن المجتمع لا يمكنه أن يسمح بأي ادخار مهما كان ضئيلاً . ولنا أن نتذكر في هذا الصدد ما قاله هايك ^(٢) ، بشأن الادخار ، إذ قال إنه لاضير على المجتمع من الادخار الإختياري وأن النوع الضار من الادخار هو الادخار الإجباري الذي يجبر عليه الأفراد جبراً .

والواقع أن ما يحدث الأزمات الاقتصادية هو الادخار الذي يفوق عن حده الأنسب (Optimum) ، ولنشرح الآن نظرية هوبسون الذي يمثل هذا الرأي لحد كبير .

٢ — نظرية هوبسون (Hobson) ^(٣) لا يعترض هوبسون في نظريته على الادخار ، ولكنه يعترض على الادخار بكميات كبيرة بحيث تنتج السلع بكميات تفوق الطلب عليها . وهو في هذا الرأي يشبه مالتس لحد كبير ، إذ قال مالتس إن هناك نسبة معينة بين الاستهلاك والادخار تحقق لنا التوازن في المعنى السابق فإن زاد الادخار عن هذه النسبة يجب زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار حتى تعود النسبة الأولى . وفي حين أن هايك يرى أن

(١) A.H. Hansen, Business Cycles Theory, Boston, 1927

(٢) راجع الباب الثالث .

(٣) J. A. Hobson Economics of Unemployment.

الادخار الاختياري لا يمكن أن يكون أكثر من اللازم لسبب بسيط وهو أنه اختياري يحقق رغبات المجتمع ، يرى هوبسون أنه قد يكون مفرطاً بحيث يختل التوازن بين الادخار والاستهلاك .

والواقع أن هوبسون يذهب أبعد من ذلك بكثير حيث قرر إن الادخار الاختياري هو أكثر من اللازم في النظام الرأسمالي الحاضر . أى أن الإفراط في الادخار الاختياري هو من طبيعة النظام الاقتصادي الحالي، ويرى أن هذا الميل المزمن للإفراط في الادخار الاختياري هو السبب الرئيسي في حدوث الدورات الاقتصادية والبطالة . فالنظام الرأسمالي يقضى بتجمع الثروة في أيدي القليلين، أى أن سوء توزيع الثروة هو من خصائص هذا النظام . ويقول هوبسون أنه بغض النظر عن الظلم الذي يحقق بالأغلبية التي لا تملك شيئاً أو لا تملك إلا القليل ، فإنه من وجهة اقتصادية نبحث نجد أن هذا ينتج عنه أزمات وممكرات اقتصادية تصدع من كيان الحياة الاقتصادية . ومن الملاحظ المشاهد أن الطبقات الفقيرة تنفق كل دخلها في حين أن الأغنياء يزيدون من مدخراتهم ، ومن المشاهد كذلك أن معظم المدخرات تأتي عن طريق الأغنياء وإنه بزيادة الثروة يزيد الميل للادخار . ويرى هوبسون أن هذا نتيجة طبيعية لوجود فئة قليلة مترفة مهما أنفقت لا يمكنها أن تنفق كل ما تملكه . ففي حين يريد الفقراء أن يستهلكوا المزيد ولا يجدون القوة الشرائية اللازمة لذلك ، نجد من ناحية أخرى أن الأغنياء لديهم قوة شرائية تفيض بكثير عما يحتاجونه من سلع وخدمات . وما لا يمكن إنفاقه يدخر ويستثمر^(١) فتزيد القوة الإنتاجية ويزيد الإنتاج . وهذا النشاط الإنتاجي يشجع التوسع في إصدار الائتمان ومنح القروض للمنتجين فتزيد الأسعار . وهذه الزيادة في الأسعار تشجع الإنتاج من جديد . وما

(١) سنبين خطأ هذا الرأي في الفصول القادمة إذ ليس كل ما يدخر يستثمر .

يزيد الطين بلة أن الزيادة في الدخل الناتجة عن هذا النشاط الاقتصادي لا توزع على طبقات المجتمع توزيعاً عادلاً وذلك لجمود الأجور بالنسبة للأسعار، إذ بينما تبقى الأجور منخفضة ترتفع الأسعار فيزيد أرباح أرباب العمل وهم عادة من طبقة الأغنياء. وهذه الزيادة في دخل الأغنياء، وهذا النقص النسبي في دخل الفقراء (الأجراء)، يزيد المشكلة تعقيداً، إذ يزيد معدل الادخار. ذلك لأن الميل للاستهلاك لا يتغير إلا في حدود ضيقة، لأنه مبني على عادات ومشارب إنسانية نفسانية من الصعب تغييرها.

ونتيجة هذا كله هي إفراط في الإنتاج نتيجة لزيادة الاستثمار ونقص القوة الشرائية أو بالأحرى زيادتها بنسبة أقل من زيادة الإنتاج، وهنا تنخفض الأسعار وتحدث الخسائر أو يتوقعها أرباب الأعمال فيتوقف دولا الإنتاج وتقل العمالة ويعم الكساد ويقل الدخل الأهل.

فالعلاج الوحيد لدى هوبسون هو إعادة توزيع الدخل الأهل توزيعاً عادلاً. ويرى هوبسون كما يرى فوستر وكاتشنج أن لا خلاص لنا بالاعتماد على الائتمان المصرفي إذ أنه يمنح للمنتجين لا للمستهلكين، وأولى بالبنوك أن تمنح الائتمان للمستهلكين لشراء الفائض من السلع في الأسواق. وحتى لو حدث هذا، فإن هوبسون يرى أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون مسكناً مؤقتاً للآلام الاقتصادية، ولا يمكن أن نستأصل هذه الآلام من جذورها إلا بعلاج المرض الحقيقي في الجسم الاقتصادي والاجتماعي، وهو سوء توزيع الثروة بين الأفراد. ولهذا يدعو هوبسون إلى نظام الضرائب التصاعدية، والعمل على زيادة الدخل الحقيقي للفقير من الناس كالتوسع في الخدمات الاجتماعية والمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة. وعلى العموم يرى هوبسون أن النظام الاقتصادي الحاضر فيه عيوب دفيئة أهمها سوء توزيع الثروة، وأن الخلاص يكون بإلغاء هذا النظام أو تعديله تعديلاً يجعله نظاماً شبيهاً بالنظام الاشتراكي.

ثالثاً : نظريات الجمود (Rigidity) في قصور الاستهلاك

وأهم أصحاب هذه النظرية هما ليدرر (Lederer) ^(١) في ألمانيا ، ب . ه . دوجلاس (P. H. Douglas) ^(٢) في الولايات المتحدة الأمريكية . وينشأ قصور الاستهلاك في رأيهما عن جمود الأسعار والأجور عند زيادة الإنتاج فزيادة الإنتاج الناشئة عن التقدم الفنى مثلاً لا يمكن تصريفها إلا بانخفاض الأسعار أو بارتفاع الأجور أو بهما معاً . ولكن نلاحظ أن الأسعار جامدة أى أنها لا تنخفض إلا في حدود ضئيلة ، والسبب في ذلك يرجع إلى اتحادات المنتجين وإلى اتفاقهم أو مجرد تفاهمهم على عدم خفض الأسعار ، وبالجملـة فإن سيادة المنافسة الاحتكارية (Monopolistic Competition) تؤدي إلى جمود الأسعار . ومن جهة أخرى نجد أن الأجور لا ترتفع إلا بنسبة بسيطة تنحصر في شكل علاوات أو نحوها تدفع للعمال . ونقابات العمال لا تنجح عادة في رفع الأجور إلا في حدود ضيقة لا سيما إذا تذكرنا أن الأجور تتحدد على أساس عقود طويلة الأجل يلتزم بها العمال ^(٣) . فالأسعار والأجور غير مرنة لحد كبير . ويرى أصحاب نظرية قصور الاستهلاك أن في بقاء الأجور عند مستوى منخفض ، في حين أن تبقى الأسعار في مستوى مرتفع — نظراً لجمودهما كما قدمنا — يؤدي إلى قصور القوة الشرائية (مثلة في الأجور) عن شراء جميع المنتج بالأسعار السائدة .

ويمكن أن ندلل على ذلك بالرواج الأمريكي فيما بين سنتي ١٩٢٠ — ١٩٣٠ . وقد بين دوجلاس ^(٤) أنه في حين زادت إنتاجية العمال بحوالي ٢٥٪ في هذه الفترة فإن الأجور زادت بمقدار ٨٪ فقط في حين

(١) أنظر ملخصاً لنظريته في كتاب G. Haberler. Prosperity and Depression.

(٢) أنظر كتابه P.H. Douglas: Controlling Depression, New-York, 1935.

(٣) سنناقش أسباب الجمود هذه في فصل قادم .

(٤) كتابه السالف الذكر ص ٥٥ — ٥٨ .

هبطت الأسعار بمقدار ٢٪ . وفي حين أن الإنتاج الكلى قد زاد بمقدار ٣٧٪ فإن القوة الشرائية (الدخل الحقيقي) لم تزد إلا بمقدار ١٨٪ في طبقة الأجراء وأقل من هذه النسبة في طبقة أرباب العمل . ولذلك يرى أصحاب هذا الرأي أنه يجب العمل على محاربة الجمود في الأسعار وفي الأجور ، إذ أن وجود هذا الجمود يؤدي إلى قصور القوة الشرائية عن امتصاص الزائد من الإنتاج . وتتفق هذه النظرية مع نظرية زيادة الإدخار ، إذ أن زيادة الأرباح نسبياً عن الأجور تؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين الأفراد ، وقد رأينا عند مناقشتنا لنظرية هوبسون كيف أن هذا يؤدي إلى إفراط في الادخار وفي الاستثمار بحيث لا يمكن للقوة الشرائية أن تكفي لتصرف جميع المنتجات .

هذه باختصار أهم النظريات التي تشرح الأزمات بقصور الاستهلاك أي بنقص الطلب الفعال المصحوب بقوة شرائية . ولقد أدت هذه النظريات خدمة جليلة للتحليل النقدي فقد بينت لنا أن الادخار قد يكون مفرطاً ، وأن هذا الإفراط في الادخار قد يؤدي إلى اضطراب اقتصادي . على أن أغلب من ناقشوا هذه النظريات ليسوا باقتصاديين ولذلك جاء عرضهم مزيجاً من الآراء والاتجاهات التي لا تتفق والبحث العلمي المنزه ، كما أن مناقشتهم لكثير من الظواهر الاقتصادية كالادخار والاستثمار كانت مناقشة ناقصة غير علمية ولا تتفق مع الواقع . وكان لكينز (Keynes) الفضل في تنسيق هذه الآراء وإدماجها في نظرية علمية حتى أصبحت لها كل الأهمية في العصر الحديث . فلنبحث نظرية كينز ، ولكن قبل ذلك علينا أن نحلل ظاهرتي الادخار والاستثمار .

الباب الثامن

الادخار والاستثمار

إذا نظرنا إلى النشاط الاقتصادي في مجموعه لوجدنا أنه يُوَجَّه إلى إنتاج أنواع مختلفة من الطيبات . بعضها طيبات استهلاكية وبعضها طيبات إنتاج . والكمية الكلية للإنتاج في مجموعه ، ونسبة ما ينتج من كل نوع تتوقف على قرار أرباب الأعمال ، ذأنهم يديرون الإنتاج بنوعيه . ويعتمد قرار أرباب الأعمال على ما يتوقعون أن يحصلوا عليه من ربح ، وهذا يتوقف على الطلب الفعال لكل نوع من السلع .

وتتضمن العملية الإنتاجية دفع مبالغ معينة لمختلف عوامل الإنتاج كالمهايا والأجور والفائدة والربح والأرباح . وهذه المبالغ مهمة من وجهة نظر المنتج ، إذ أنها تكوّن نفقات الإنتاج ، كما أنها مهمة من وجهة نظر عوامل الإنتاج ، لأنها تكوّن دخول هذه العوامل ، وهي على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للنشاط الاقتصادي في مجموعه إذ تؤثر في الطلب الفعال الذي يعتمد عليه هذا النشاط .

على أن هذا الدخول لا تساوى الطلب الفعال في جميع الأحوال ، إذ أن بعضها قد يدخر ، أى لا يستعمل في شراء سلع الاستهلاك . والمفروض أن هذه المدخرات تجد طريقها بوساطة البنوك والسفاسرة ومؤسسات المال ، إلى أرباب الأعمال ليستثمرونها أى لينتجوا بها سلع إنتاج^(١) . وقد تأتى المدخرات أيضاً عن طريق الأفراد أو المؤسسات —

(١) يفضل البعض استعمال كلمة تكوين رأس المال (Capital formation) على كلمة استثمار (Investment) لأن هذا الأخير قد يتضمن شراء أوراق مالية أو نحوها ، وقد لا يزيد هذا في الأصول الرأسمالية أى في إنتاج سلع الإنتاج .

كادخار الشركات مثلا - أو قد يتجمع الربح في بعض المشاريع ، وقد يستعمل هذا الربح المتجمع في زيادة الأصول الرأسمالية في المشروع .. الخ .

ولقد رأينا عند عرض نظرية هايك ^(١) أن نسبة المنتج من سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار يجب أن تتفق مع رغبات الجماعة فيما يختص بما تخصصه من انفاق على سلع الاستهلاك وما تدخره . أما إذا لم يتفق الإدخار مع الاستثمار فإنه لابد وأن يحدث اختلال في التوازن الاقتصادي . ولا يمكن أن يحدث هذا التوازن إلا إذا اتفقت قرارات المستثمرين مع قرارات المدخرين . على أن عملية الإدخار تختلف عن عملية الاستثمار ، وتحدد كلا منهما عوامل تختلف عن العوامل التي تحدد الآخر . ويقوم أرباب الأعمال بالاستثمار وهم يغيرون من معدله حسب ما يتوقعونه من ربح ، في حين أن الجمهور يقوم بعملية الإدخار وهو يغير من معدله حسب ما يقرر الاحتفاظ به من ثروة في شكل طليق .

وقد اعتقد الكلاسيكيون أن الإدخار والاستثمار ما هما إلا مظهران لعملية واحدة ، وبنوا رأيهم هذا على قانون ساي (J.B.) Say القائل إن العرض يخلق طلبه وأنه لا يمكن أن يحدث إفراط عام في الإنتاج . وفي رأيهم أن الإدخار سيجد طريقه إلى الاستثمار عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والسماسة ، وبالجملية فإن سوق المال كفيلة بمساواة الإدخار بالاستثمار وذلك عن طريق التغير في سعر الفائدة . فزيادة الإدخار تخفض سعر الفائدة فيزيد الاستثمار ونقص الإدخار يرفع من سعر الفائدة فيقل الاستثمار . ومن جهة أخرى فإن زيادة الإنتاج الناشئة عن زيادة الاستثمار سينتج عنها دفع دخول لعوامل الإنتاج بنسبة تكفي لشراء جميع المنتج ، فلا يمكن إذن

(١) أنظر الباب الثالث .

أن يحدث إفراط في الإنتاج كما قال ساي ، ذلك لأن ما يدخر لا « يضيع » ، أى لا يعتبر قوة شرائية ضائعة بل سيرجع إلى أيدي المستهلكين — في شكل دخول لعوامل الإنتاج عن طريق زيادة الإنتاج .

على أن هذه نظرة خاطئة ، إذ أن سوق المال قد لا توازن الإدخار بالاستثمار . ولذلك أسباب عديدة أهمها أن سعر الفائدة جامد غير مرن ولا يتغير بسهولة بحيث يوازن الإدخار بالاستثمار ^(١) ، فقد يزيد الإدخار ولكن لا يقل سعر الفائدة أو قد يزيد الطلب على الاستثمار ولكن لا يرتفع سعر الفائدة ، ذلك لأن العادات المصرفية والمالية تجعله لا يتغير بسهولة . كما أن هناك حداً أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن يقل عنه ، ويمثل هذا الحد المصاريف والنفقات التي يجب أن تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى نظير قيامها بالخدمات المصرفية والمالية . وسبب آخر لعدم توازن الإدخار والاستثمار هو طبيعة النظام المصرفي . فالبنوك لا تقوم بوظيفتها المصرفية البحتة ، وهي حفظ النقود للأفراد وإقراض ما يدخر للمستثمرين أى القيام بعملية التوسط بين المدخرين والمستثمرين ، بل تقوم البنوك أيضاً في الأزمنة الحديثة بعملية خلق الائتمان . ولقد رأينا بالتفصيل فيما سبق كيف أن هذا يؤدي إلى خلق الأزمات الاقتصادية كما رأينا أيضاً أن مرونة الائتمان من طبيعة السلوك المصرفي الذي يقضى على البنوك أن تزيد من الائتمان عن الحد اللازم للتوازن الاقتصادي في أوقات الرواج ، وتقلله عن هذا الحد في أوقات الكساد ، أى أنها تخفض سعر الفائدة عن الحد اللازم للتوازن النقدي في أوقات الرواج وتزيده عن الحد اللازم لهذا التوازن في أوقات الكساد . على أن السبب الرئيسي لخطأ النظرية الكلاسيكية بشأن توازن الإدخار والاستثمار ، هو أن سعر الفائدة لا يتحدد على أساس

(١) أنظر J. M. Keynes, Treatise on money, Ch. 30.

الطلب على المدخرات للاستثمار ، وعرض المدخرات فقط ، بل إن هناك سبباً آخر مهماً لا بد أن نأخذه في الحسبان ، وهو ما سماه كينز بالتفضيل النقدي (Liquidity Preference) ^(١) .

والتفضيل النقدي هو الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي طليق تحت الطلب . وقد يكون الغرض من الإدخار استثمار ما يدخر ، حتى يستفيد الشخص من الفائدة التي يدفعها له المستثمر . على أن المدخر قد يفضل أن يحتفظ بمدخراته في شكل طليق حر أى غير محبوس في استثمار ما . والدوافع على ذلك كثيرة أهمها ثلاثة : فأولاً قد يحتاج الشخص لعقد صفقات جارية أثناء مدة دخله — أى المدة التي تنقضى بين استلامه لدخله وبين استلامه له مرة تالية — ، وثانياً قد يرى الشخص أنه يجب أن يضع بعض النقود جانباً لمقابلة الطوارئ الغير متوقعة والتي تحدث في المستقبل ، وثالثاً قد يرى الفرد الاحتفاظ بمدخراته طليقة لكي يضارب بها في سوق المال . وسعر الفائدة هو الثمن الذي يجب على المستثمرين أن يدفعوه حتى يزهّدوا المدخرين في الاحتفاظ بثروتهم في شكل حر للأسباب السالفة . وهذا هو رأى كينز الذي ناقض به رأى الكلاسيكيين الذين قالوا إن الفائدة هي الثمن الذي يجب على المستثمرين أن يدفعونه لتزهيد الجمهور في الإنفاق ، لا في تزهيد الجمهور في الاحتفاظ بالثروة في شكل طليق ، لأنه في رأيهم كل ادخار يستثمر ، وزيادة الاستثمار تتطلب زيادة الإدخار ، وهذه تتطلب تزهيد الجمهور في الإنفاق . في حين يرى كينز أن الإدخار قد يحتفظ به إما في شكل طليق — للأسباب السالفة — وإما في شكل محبوس أى في الاستثمار . فالفائدة إذن هي ثمن التضحية بالتفضيل النقدي ، وليست بثمن

(١) راجع J. M. Keynes, «General Theory of Employment, interest and money», ch. 13.

التضحية بالإنفاق . ولا يتحدد سعر الفائدة إذن على أساس موازنة الإدخار بالاستثمار ، بل على أساس موازنة الطلب على النقود في شكل طليق ، مع كمية النقود الموجودة .

ولكن حتى لو كان سعر الفائدة يوازى الاستثمار بالإدخار ، فإن هناك عاملاً آخر لا بد وأن نأخذه في الحسبان وهو الطلب الفعال (Effective demand) . فقد تؤدي الزيادة في الإدخار إلى انخفاض سعر الفائدة وزيادة الاستثمار بعد مضي المدة اللازمة . ولكن قبل أن يحدث هذا التأثير الغير مباشر لزيادة الإدخار ، قد يحدث تأثير مباشر لها ، وهو أن زيادة الإدخار تعنى نقص الإنفاق أى نقص الطلب الفعال ، وهذا يؤدي بدوره إلى نقص ما يتوقعه أرباب الأعمال من ربح ، فيعملون على تضيق نطاق الإنتاج وتكون النتيجة نقصاً في الاستثمار . أى أنه في حين أن زيادة الإدخار تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، وهذا يشجع أرباب الأعمال على زيادة الاستثمار ، إلا أن زيادة الإدخار تؤدي من جهة أخرى إلى نقص الإنفاق ونقص الطلب الفعال ، وهذا يزهّد أرباب الأعمال في الاستثمار . وتتوقف النتيجة النهائية على مدى أهمية التأثير المباشر والتأثير الغير مباشر لزيادة الإدخار .

فعملية الإدخار إذن لها مظهران فهى من جهة تمثل زيادة رأس المال ، وهى من جهة أخرى تمثل نقصاً في الطلب الفعال . وهى في مظهرها الأول عن طريق تخفيض سعر الفائدة ، تمثل نقصاً في نفقات الإنتاج فيزيد الاستثمار وفي مظهرها الثانى عن طريق تخفيض الطلب الفعال ، تمثل توقعاً لربح أقل من جانب أرباب الأعمال فيقل الاستثمار . وهكذا نجد أن المجتمع يواجه هذا التعارض في نتائج زيادة الإدخار . وبالمثل نواجه هذا التعارض إن قل الإدخار ، إذ أن ذلك يمثل زيادة في الإنفاق وزيادة في الطلب الفعال فيزيد

الاستثمار ، ومن جهة أخرى يحدث عنه ارتفاع في سعر الفائدة فيقل الاستثمار (١) .

وقد اختلفت الآراء بشأن مدى تأثير أهمية كل من سعر الفائدة والطلب الفعال في تحديد حجم الاستثمار . فالكلاسيكيون ومن تبعهم من الاقتصاديين قالوا إن سعر الفائدة هو العامل الأهم ، وهو الذى يوازى الإدخار بالاستثمار وعليه يتوقف حجم هذا الأخير . أما من نادوا بأهمية الطلب الفعال فى الحياة الاقتصادية ، فقد قللوا من شأن سعر الفائدة قائلين إن أثره طفيف فى النشاط الاقتصادى . وقد دلت الأبحاث التى قام بها بعض الاقتصاديين ، على أن سعر الفائدة قلما يؤثر فى سياسة أرباب الأعمال من حيث تغيير نطاق أعمالهم . ومن هذه الأبحاث ما قامت به جامعة هارفارد بالولايات المتحدة ، إذ قامت ببحث إحصائى واختارت ١١٨ مشروعاً ، سائلة أرباب العمل عن العوامل التى أخذوها فى الحسبان عند ما واجهوا مشاكل تغيير نطاق عملهم . وفى ٩١ حالة لم يذكر سعر الفائدة أصلاً فى الإجابات وفى ١٧ حالة ذكر عرضاً وفى عشر حالات ذكر كعامل ثانوى . وفى جميع الحالات لم يذكر سعر الفائدة كعامل أصلى أو رئيسى فى تغيير السياسة الإنتاجية (٢) . ومن هذه الأبحاث أيضاً ما قام به بعض اقتصاديي جامعة أكسفورد (٣) بسؤال بعض رجال الأعمال عن سلوكهم حيال التغيير فى سعر الفائدة . وقد وجدوا أن التغيرات فى سعر الفائدة قد تؤثر فى الأرباح ولكنها قلما تؤثر فى السياسة التجارية والإنتاجية المشاريع . وقد اتفق أرباب العمل تقريباً على أن توقعات الربح هى العامل الرئيسى ،

H. G. Moulton, «The Formation of Capital» Washington, D.C. 1935. (١)
Ch. 3.

J. F. Ebersoloe, American Economic Review, March, 1938, Supple- (٢)
ment, p. 74.

Oxford Economic Papers, Oxford, No. 1, Oct., 1938, pp. 14-31. (٣)

لا سعر الفائدة (١) .

(١) حاول الدكتور جمال سعيد في كتابه « النقود » انتقاد هذا التحليل الإحصائي . وبصرف النظر عن بعض العبارات التي أوردها والتي لا تمت إلى الجدل العلمي المنزه بصلة ، فإن المتصفح لما أورده في هذا الشأن ليدهش إذ يجده تأييداً لرأى فيما يختص بسعر الفائدة ومدى أهميته في النشاط الاقتصادي . والواقع إن هناك وجهات نظر عديدة جميعها تؤيد القول إن أهمية سعر الفائدة قلت نسبياً من حيث تأثيره في حجم الإنتاج وبالتالي في النشاط الاقتصادي :

فأولاً : من وجهة نظر التحليل الاقتصادي : أرى أنى أوردت في هذا الباب ما يثبت هذا وما على الدكتور جمال إلا أن يتعمق في تفهم ما أورده في هذا الشأن .

وثانياً : من وجهة نظر السياسة المصرفية : فإنه لو كان سعر الفائدة أداة فعالة لتوجيه النشاط الاقتصادي لما لجأ البنك المركزي إلى وسائل أخرى كالسوق المفتوحة وتغيير نسب الإحتياطي . وقد شرحت بالتفصيل فيما سبق كيف أن البنك المركزي قد ينجح في رفع سعر الفائدة أثناء الرواج ولكن تفاؤل أرباب الأعمال — لزيادة الطلب مثلاً — يجعلهم مستمرين في الإقبال على الإقتراض من البنوك على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة . وكذلك في أوقات الكساد فقد لا يزيد الإقتراض على الرغم من انخفاض سعر الفائدة .

وثالثاً : من وجهة نظر النظرية النقدية البحتة : نجد أن هايك نفسه غير من نظريته الأولى التي تعتمد على سعر الفائدة وحورها بحيث تتفق وما وجه إليه من انتقادات فبنى نظريته الجديدة على أساس الجمود (راجع ص ٣٢ — ٣٤) .

ورابعاً : من وجهة نظر محاسبة التكاليف : نلاحظ أن سعر الفائدة في الغالب لا يكون إلا نسبة أو جزءاً صغيراً من نفقات الإنتاج الكلية . ولا يمكن الرد على هذا بأنه مهم إذا كانت تحركات سعر الفائدة في حدود واسعة كما قال الدكتور جمال . فسعر الفائدة عادة لا يزيد عن ٩ أو ١٠ ٪ ولعله يقصد أن نرفع سعر الفائدة حتى يصبح في حكم الربا بل والربا الفاحش !!

وخامساً : من وجهة نظر التحليل الإحصائي فقد جانب الدكتور جمال سعيد التوفيق في تقديمه للأبحاث الإحصائية التي قامت بها جامعة هارفارد وأمريكا وجامعة أكسفورد بإنجلترا . والواقع أن نتائج هذين البعثن تؤيد القول إن سعر الفائدة ليس بالأهمية التي يعزوها إليه كثير من الاقتصاديين . ويقول الدكتور جمال إنه شخصياً يشك في نتيجة هذين البعثن !! ومن وجهة منطقية يحتمل أنى أنه يصح الإعتماد على نتائج هذين البعثن أكثر مما يصح الإعتماد على استنتاج الدكتور جمال ، إذ قد توفرت لجامعتي هارفارد وأكسفورد من إمكانيات البحث الإحصائي ما لم يتوفر لحضرته . وكنا نفهم هذا الانتقاد لو أنه قام ببحث إحصائي =

على أنه ليس معنى هذا أن التغير في سعر الفائدة لا علاقة له بتاتا بالتوسع أو الانكماش في الاستثمار . ولكن التحليل السابق معناه أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية من سعر الفائدة بحيث تضع أهمية وأثر هذا الأخير بجانبها . ومن أهم هذه العوامل العامل النفساني الذي يزيد من تفاؤل أرباب الأعمال في أوقات الرواج مما يشجعهم على توسيع نطاق أعمالهم مهما ارتفع سعر الفائدة ، والذي يزيد من تشاؤم أرباب الأعمال في أوقات الكساد مما يزهدهم في الاستثمار مهما انخفض سعر الفائدة . وقد ذكرنا قبلا

= مماثل بمساعدة الكثيرين . على أنه بغض النظر عن هذا الاعتبار المنطقي البحت سأفند باختصار ما حاول أن يأخذه على هذين البحثين :

١ — يقول إن العينة المأخوذة لم تكن كبيرة . إلا أن العينة تكفي لطبيعة البحث في هذه الحالة ، ففي كل صناعة أو ناحية من النشاط الإقتصادي يوجد مصنع أو مؤسسة تمثل الصناعة . وبعد هذا يوجد في الإحصاء ما يسمى بنظرية العينات الصغيرة (Small Samples) كما يوجد فيها ما يسمى بالعينات المختارة (Stratified Samples) . ثم إن عدد الحالات الأصلي هو ١٣١١٩ حالة !

٢ — يقول إن هناك احتمال للخطأ في بعض إجابات أرباب الأعمال . وأقول إنه حتى لو وجد هذا الاحتمال فإنه يقابله احتمال عدم الخطأ . وبعد هذا حتى لو فرضنا أننا غلبنا احتمال الخطأ فهو لا يمكن أن يتعدى نسبة صغيرة . وعليه فثبت إن الإجابات كانت حوالي ١٠٠٪ لصالح ما أوردته من تحليل بشأن سعر الفائدة فإن النتيجة الحتمية هي أن احتمال أن يكون سعر الفائدة أقل أهمية من العوامل الأخرى هو احتمال كبير جداً .

٣ — يقول إن إجابات أرباب الأعمال لا تعني شيئاً إذ هم مشغولون بكثير من الأمور وقد يخفى عنهم أن سعر الفائدة مهم في حين أنهم أجابوا بأنه غير مهم !! وأقول إن أرباب الأعمال أدرى من الدكتور جمال بشؤون أعمالهم ! والواقع أن النفسية الصناعية خاصة في الولايات المتحدة تجعل أرباب الأعمال مدققين في إجاباتهم على مثل هذه البحوث العلمية لأنهم يعلمون أنها خير مرشد لهم في سياستهم الإنتاجية .

وهكذا من وجهة نظرية واقتصادية ومحاسبية ومنطقية وإحصائية نجد أن تأثير سعر الفائدة أقل أهمية مما يعزوه إليه البعض ، بل قلما تجد ظاهرة أيديتها مختلف وجهات النظر كهذه الظاهرة (قارن جمال سعيد « النقود » القاهرة ١٩٥١ ص ١٨٧ — ١٩٠) .

الصعوبات التي يواجهها البنك المركزي والسلطات النقدية في هذا الصدد ، إذ قد ينجح البنك في رفع سعر الفائدة في أوقات الرواج . ولكن زيادة التفاؤل تجعل الاستثمار مستمراً ، في حين قد ينجح في خفض سعر الفائدة في أوقات الكساد ، ولكن الاستثمار لا يزيد نظراً لموجة التشاؤم . فسعر الفائدة ، حتى لو اعتبرناه عاملاً مهماً في التوازن الاقتصادي ، إلا أن العوامل الأخرى أكثر أهمية .

ويرى لندبرج (Lundberg) أنه يجب أن نفرق بين نوعين من أزمات الاستثمار ، واعتمد في هذه التفرقة على نوع الاستثمار . فإن كان الاستثمار في شكل صناعات تؤدي إلى إنتاج سلع الاستهلاك ، فإن التوسع هنا يتوقف على الطلب الفعال على هذه السلع ، وتحدث الأزمة إذا زاد الإدخار ، لأن هذا يقلل الإنفاق والطلب الفعال . وإن كان الاستثمار في شكل مشروعات طويلة الأجل كالسكك الحديدية والطرق ، فإن التوسع هنا يتوقف على وجود المدخرات اللازمة ، أكثر مما يتوقف على الطلب الفعال . وتحدث لأزمة لندرة رأس المال^(١) . على أننا لا نجد أساساً قوياً لهذه التفرقة ، إذ أن النوع الأول ينتج عنه في النهاية سلع استهلاك والنوع الآخر ينتج عنه خدمات استهلاك كخدمات النقل مثلاً . وقد ينشأ مشروع عظيم للنقل ولكن لا يكون الاقبال عليه كافياً ، وهنا يمكن أن نسمى الأزمة أزمة إفراط في الاستثمار ناشئة عن قلة الطلب الفعال على خدمات المشروع . ولا يغير من هذه النتيجة ، أن المشروع سوف لا يكون مهيأ لخدمة المستهلكين إلا بعد مضي مدة طويلة تكون في أثنائها كمية رأس المال هي العامل المهم في التوسع .

فسعر الفائدة إذن لم تصبح له الأهمية التي قال بها الكلاسيكيون . بل

E. Lundberg, Studies in the theory of Economic Expansion, London, (١)
1937, pp. 264-5.

إن توقعات أرباب الأعمال للربح هي العامل الأهم في تقرير نطاق الإنتاج . وعموماً يمكننا أن نقول إنه حتى لو كان سعر الفائدة ذا أثر في عملية الاستثمار ، إلا أنه ليس العامل الذي يوازن بصفة آلية الادخار والاستثمار كما قال الكلاسيكيون . ويحدث الاختلال في التوازن إذا لم تتفق قرارات الجماعة بشأن الادخار مع قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار .

ولكن في حين تختلف القرارات ، فإن التفاعلات الاقتصادية تساوى الادخار بالاستثمار . فادخار الفرد هو الجزء الذي لا ينفقه من دخله وادخار الجماعة هو ما لا تستهلكه من دخلها . وطالما أن الدخل الأهلى يساوى الانتاج الأهلى — إذ هما مظهران لحقيقة واحدة — فإن الادخار هو الجزء الغير مستهلك من الناتج . ولكن هذا تعريف الاستثمار أيضاً لأنه ذلك الجزء من الناتج الكلى الذى لا ياد استهلاكه مباشرة . ولذلك فإن الادخار يساوى الاستثمار .

ولقد يبدو هذا على طرفى نقيض مع ما أوردناه فيما سبق منتقدين الاقتصاديين الكلاسيكيين . ولكن هذه النتيجة ، وهى تساوى الادخار والاستثمار ، تحدث بعد أن تحدث التفاعلات الاقتصادية اللازمة . وإن كان القول بأن سعر الفائدة هو الذى يوازى الادخار بالاستثمار غير صحيح كما قدمنا ، فإنه لا بد وأن هناك عوامل أخرى تعمل على مساواة الادخار بالاستثمار . فلنحلل الآن كيف يعود التوازن بين الادخار والاستثمار إذا ما اختلفا .

فلنفرض أن المجتمع قرر زيادة مدخراته . ويحدث هذا عادة بترك الأموال المودعة فى البنوك عاطلة عن التداول لمدة أطول ، أى بنقص سرعة التداول . فإذا لم يعمل أرباب العمل فى نفس الوقت على زيادة استثمارهم بنفس النسبة ، بحيث تزيد دخول عوامل الإنتاج ويزيد طلبهم

الفعال ، فإن النتيجة هي نقص في الطلب الفعال على سلع الاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض أثمانها ، وهذا يؤدي إلى تحمل منتجي هذه السلع خسارة . وقد يلجأ هؤلاء إلى تخفيض ما يدفعونه لعوامل الإنتاج لتعويض هذه الخسارة ، أو قد يلجأون إلى تضيق نطاق إنتاجهم حيث أن الإنتاج يفيض عن الطلب . ولكن هاتين السياستين لا تفيدان الغرض الذي قصده المنتجون لأن الطلب الفعال يقل ، نتيجة لقلة ما يدفع في شكل دخل لعوامل الإنتاج الموظفة في الحالة الأولى ، أو لزيادة عدد عوامل الإنتاج العاطلة في الحالة الثانية لتضيق نطاق الإنتاج . وتستمر هذه العملية وتزيد من حدتها جميع العوامل التي تزهد في الاستثمار وترغب في الادخار . وتكثر هذه العوامل أوقات الأزمات نظراً للتشاؤم السائد والذي يزهد أرباب الأعمال في الاستثمار ويرغب الجمهور في الادخار والاحتفاظ بالثروة في شكل طلق . ويزيد الطين بلة ما تراه بعض الحكومات في مثل هذه الأحوال من اتباع سياسة « الحذر » في الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى نقص جديد في الطلب الفعال . على أن النقص في الدخل يؤدي بعد مدة إلى تعذر الادخار لحاجة الأفراد إلى الإنفاق على سلع الاستهلاك ، ولأن مقدرتهم على الادخار تقل لقلة الدخل . ومن جهة أخرى ، فإن تعطل عوامل الإنتاج وقلة أجورها وانخفاض سعر الفائدة ، كل هذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار فيزيد الاستثمار من جهة ويقل الادخار من جهة أخرى حتى يعود التوازن بين الادخار والاستثمار .

ولنرى الآن ما يحدث إذا زاد الاستثمار عن الادخار . قد يحدث هذا نتيجة لزيادة نشاط أرباب الأعمال مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران ودائعهم ، وإما لاستعداد المصارف لمنحهم ما يحتاجون من ائتمان . فإن بقي الادخار على حاله ، فإن زيادة الدخل الناشئة عن زيادة الاستثمار ستزيد

الطلب الفعال على سلع الاستهلاك فترتفع أسعارها فتتشط الصناعات التي تنتجها ويتسع نطاق انتاجها ، خاصة وأن الأجور لا تزيد بنفس النسبة نظراً لجودها ، مما يزيد أرباح المستثمرين . ونشاط الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية يؤدي إلى نشاط الصناعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً رأسمالية تستخدم في الصناعات الاستهلاكية . ويستمر هذا حتى تصبح جميع عوامل الإنتاج عاملة ، ثم يقف التوسع كما رأينا عند شرح نظرية هايك . ولكن قد يقف التوسع قبل هذا الحد ، إذ قد تكلف المصارف يدها عن منح الائتمان ، أو قد يؤثر في توقعات أرباب الأعمال مؤثر يجعلهم يكفون عن التوسع^(١) . وعموماً بعد مدة طالت أو قصرت ، يبدأ الاستثمار في النقصان . ويتضمن النشاط الاقتصادي أيضاً زيادة الادخار إذ أنه كلما زاد الدخل — لزيادة توظيف عوامل الإنتاج — كلما زادت القدرة على الادخار وكلما زادت نسبة المدخر أيضاً^(٢) . وهكذا نجد أن الاستثمار يقل من جهة ، كما يزيد الادخار من جهة أخرى حتى يعود التوازن بينهما .

فالاستثمار والادخار يتساويان ولكن بعد أن تحدث التفاعلات الاقتصادية اللازمة التي تعيد التوازن إذا ما اختل . والسبب الرئيسي في اختلال التوازن إذن هو اختلاف قرارات المدخرين والمستثمرين وهو يأخذ شكل رواج يعقبه كساد . أي أن الدورة التجارية يمكن شرحها بالتغيرات في الادخار والاستثمار . وقد عرض هذا الشرح كينز الذي سنشرح نظريته في الباب التالي .

(١) سنناقش هذا بالتفصيل في الباب القادم .

(٢) ذلك لأن نسبة ما يستهلك من الدخل تقل كلما زاد هذا الدخل . ولنا عودة لهذا

الموضوع في الفصل القادم .



الباب التاسع

نظرية كينز

يتميز النظام الرأسمالي بدافع الربح (Profit Motive) الذي يلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي في هذا النظام. ذلك لأن نطاق الإنتاج يعتمد على ما يقرره أرباب الأعمال، وهؤلاء يغيرون هذا النطاق حسب ما يتوقعون أن يحصلوا عليه من ربح، ويحفزهم على الاستثمار والتوسع الاقتصادي زيادة الربح المتوقع، ويذهبهم فيه نقص الربح المتوقع.

ويرى كينز^(١) أن الحافز على الاستثمار «Inducement to Invest» يعتمد على العلاقة بين ما سماه الكفاية الحدية لرأس المال (Marginal efficiency of capital) وبين سعر الفائدة السائد. والكفاية الحدية هي نسبة ما يتوقع أن يحصل عليه رب العمل من تشغيله لأصل من الأصول الرأسمالية، إلى ثمن عرض هذا الأصل. وبمعنى آخر هي الأرباح التي يتوقع أن يغلها هذا الأصل محسوبة كنسبة من ثمن هذا الأصل. والكفاية الحدية تعتمد إذن على حالة التوقع لدى أرباب الأعمال. فهي تزيد بالاختراع والتجديد وبتوقع ارتفاع الأسعار، وتقل بتوقع انخفاض سعر الفائدة وبتوقع قلة ما يغله الأصل الرأسمالي. وتزيد أيضاً لمجرد تفائل أرباب الأعمال وتقل لمجرد تشاؤمهم، حتى لو كان هذا التفاؤل والتشاؤم ليسا على أساس سليم. وطالما أن الحياة الاقتصادية المبنية على التنافس والتطاحن،

(١) أنظر كتابه J.M. Keynes, General Theory of Employment, Interest and Money. Harcourt., 1936.

تتميز بعدم التأكد فيما يختص بالمستقبل ، وطالما أنه من الصعب في مثل هذه الحياة أن نتعرف بالدقة على ما سوف يغله الأصل الرأسمالي ، فإن الكفاية الحدية لرأس المال تتغير وتتقلب في حدود واسعة ، لأننا غالباً ما نأخذ الحاضر أساساً للتوقع في حين يحوى المستقبل في طياته التغير الكثير بحيث نجد أن توقعاتنا لم تتحقق .

وطالما أن الكفاية الحدية لرأس المال تساوى سعر الفائدة ، فإنه لا يوجد دافع لأرباب الأعمال على تغيير نطاق استثمارهم . أما إذا زادت الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة السائد ، لكان هذا حافزاً على زيادة الاستثمار . ويرى الكلاسيكيون أن مثل هذه الزيادة في الاستثمار لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الدخل الأهل ، ذلك لأنهم افترضوا حالة من العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج . ولذلك فإن نشاطاً في مرفق اقتصادي معين ، لا بد وأن يكون على حساب مرفق آخر ، في حين يبقى النشاط الاقتصادي في مجموعه ثابتاً وبحيث لا يمكن أن يزيد توظيف عوامل الإنتاج . على أن ما نشاهده في حياتنا الواقعية لا يؤيد هذه النتيجة . فنحن لا نجد عمالة كاملة ، وحتى لو وجدناها في بعض الأحيان فإننا لانجدها في كثير من الأحيان وخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان ما نشاهده من عطل كبير أثناء الأزمات الاقتصادية . فزيادة الاستثمار ليست بالتحتميم على حساب النقص في إنتاج سلع الاستهلاك .

ويرى كينز أن زيادة الاستثمار تحدث جنباً لجنب مع زيادة الاستهلاك ، نظراً لزيادة العمالة والدخل الأهل . ويسمى كينز العلاقة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الاستهلاك بالميل إلى الاستهلاك (Propensity to Consume) وهي العلاقة بين مستوى معين من الدخل وبين الانفاق على الاستهلاك من هذا الدخل .

ومتوسط الميل للاستهلاك (Average) هو نسبة الجزء الكلى ، المنفق على الاستهلاك ، إلى الدخل الكلى . والميل الحدى للاستهلاك (marginal) هو نسبة الزيادة فى الإنفاق إلى الزيادة فى الدخل ^(١) .

فإذا زاد الاستثمار ، فإن الدخول النقدية لعوامل الإنتاج تزيد ، ولو فرض أن كل هذه الزيادة فى الدخول ستنفق على الاستهلاك (أى إذا كان الميل الحدى للاستهلاك وحدة (unity) ^(٢)) فإنه تحدث زيادة سريعة ومستمرة فى العمالة الكاملة . ذلك لأن زيادة فى الدخل بالنسبة لبعض الناس تصبح مصدراً لدخل البعض الآخر فيزيد الاستثمار حتى نصل للعمالة الكاملة كما سنرى فيما بعد .

على أن الميل الحدى للاستهلاك أقل من وحدة . ويرى كينز أن هذا شيء نشاهده فى الحياة الواقعية ويصح أن نعتمد عليه فى تحليلنا لحد كبير . فكلما زاد الدخل كلما زاد الإنفاق على الاستهلاك ولكن بنسبة أقل ^(٣) خاصة فى المدة القصيرة أو المتوسطة الأجل ، حين نجد أن الأفراد يتعودون على مستوى معين من المعيشة لا يتغير بسهولة وإن تغير فى حدود ضيقة . وهكذا نجد أنه إذا زاد دخل الأفراد ، عملوا على دخار أغلب الفرق بين دخلهم فى مستواه الجديد وبين ما تعودوا استهلاكه من هذا الدخل .

ونظراً لهذه الحقيقة فإن دخول الطبقات المتابعة لا تزيد كما يجب ، إذ

(١) لو فرضنا أن الدخل y وأن الاستهلاك k فإن متوسط الميل للاستهلاك هو $\frac{k}{y}$ والميل

الحدى للاستهلاك هو $\frac{\Delta k}{\Delta y}$ أى التغير فى k على التغير فى y .

(٢) ذلك لأن $\Delta y = k$ إذ كل الزيادة فى الدخل تنفق على سلع الاستهلاك .

(٣) لا يعتبر هذا اكتشافاً لكينز إذ سبق أن قاله مالتس بكل وضوح .

تتناقص نسبة الاستثمار عند كل زيادة في الدخل ، ولا تصل العمالة للمستوى الذى كان يجب أن تصل إليه لو أن الميل الحدى للاستهلاك وحدة . فهناك إذن عاملان في تحديد العمالة والدخل ، وهما الاستهلاك والاستثمار ، وحيث أن الأول ثابت تقريباً فإننا يمكن أن نقول إن هناك علاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل ، وتلك العلاقة يسميها كينز المكرر أو مكرر الاستثمار (The Investment Multiplier) ، فان كان هذا المكرر هو (م) فان زيادة في الاستثمار (ر) ينتج عنها زيادة في الدخل قدرها م ر . فان كان الاستثمار مليون جنيه مثلاً وكان المكرر ٢ كانت الزيادة الكلية في الدخل هي ٢ مليون جنيه .

والزيادة في الدخل نتيجة لزيادة الاستثمار تشيع في النظام الاقتصادى . فلنفرض أن الاستثمار قد زاد في صناعة الأحذية ، فان عوامل الإنتاج التى تشتغل في هذه الصناعة يزداد دخلها . وتسمى هذه الزيادة بالزيادة الأولية (Primary) . وهذه الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات صناعة أخرى ، فيزيد دخول عوامل الإنتاج فيها وتسمى هذه بالزيادة الثانوية (Secondary) وهكذا طالما توجد عوامل إنتاج عاطلة ، فان الزيادة في الدخل تصحب الزيادة في العمالة . وإن كان الميل الحدى للاستهلاك كبيراً ، فان زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادات متتابعة في الدخل من طبقة لأخرى ، وإلى زيادات متتابعة في الطلب الفعال وفى الاستثمار . بحيث تستمر هذه العملية حتى توظف جميع عوامل الإنتاج لمقابلة هذه الزيادات المتتابعة في الطلب الفعال . وبعد ذلك الحد ، طالما لا يمكن زيادة الإنتاج لمقابلة الزيادة في الطلب ، فان الأسعار تبدأ في الارتفاع نظراً لثبوت الكمية المنتجة أى العرض في حين يستمر الطلب في الزيادة ، فيسود التضخم . ومن جهة أخرى إذا كان الميل الحدى للاستهلاك ضعيفاً ، بحيث لا ينتج

عن الزيادة الأولى في الدخل نتيجة لزيادة الاستثمار ، إلا زيادة ضعيفة في الطلب الفعال ، فانه قد لا تحدث زيادة ثانوية في الدخل أو قد تحدث زيادة طفيفة وهكذا لا يستمر التوسع الذي نشاهده لو كان الميل الحدى للاستهلاك كبيراً .

ومكرر الاستثمار هو مقلوب الميل الحدى للادخار . فإذا كانت نسبة ما ينفق عند كل زيادة في الدخل هي $\frac{2}{3}$ وكانت نسبة ما يدخر هي $\frac{1}{3}$ فإن مكرر الاستثمار هو ٤ . وزيادة في الاستثمار قدرها جنيه مثلاً سوف ينتج عنها زيادة في الدخل قدرها : $(1 + \frac{2}{3} + \frac{2}{9} + \frac{2}{27} + \dots = 4 \text{ جنيهات})$. فكلما كبر الميل الحدى للاستهلاك كلما صغر الميل الحدى للادخار وبالتالي كلما كبر مكرر الاستثمار . وعليه إن زاد الاستثمار زاد الدخل بنسبة أكبر . ولهذا كانت الجماعات التي تنفق على الاستهلاك جزءاً كبيراً من دخلها أحسن حالاً من تلك التي تنفق جزءاً صغيراً من دخلها . إذ أن زيادة صغيرة في الاستثمار في الجماعة الأولى تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل وعلى العكس في الجماعة الثانية .

ومكرر الاستثمار في الحياة العملية ، ولو أنه أكبر من وحدة ، إلا أنه ليس كبيراً ، وإلا لشاهدنا تغيراً كبيراً في الدخل وفي العمالة ، ولسهل علينا علاج البطالة لحد كبير إذ يكفي أن نزيد الاستثمار زيادة صغيرة وهذه تؤدي إلى استمرار العمالة حتى تصبح كاملة^(١) . ومهما كان مكرر الاستثمار ، فإن المدخرات لا بد وأن تساوى

(١) حسب دوغلاس مكرر الاستثمار في الولايات المتحدة في كتابه (Controlling Depressions) ووجد أنه يقرب من ٣ . وقد وجد كولن كلارك أنه ٢.٠٨ في استراليا ، ٢.٠٧ في إنجلترا في سنة ١٩٢٩ - سنة ١٩٣٣ ١٩٣٢ في سنة ١٩٣٤ - سنة ١٩٣٧ (معتبراً أن ميزان المدفوعات استثماراً) . قارن مقاله في مجلة Economic Journal, Sept. 1938.

الاستثمارات . فمثلا إذا كان ما يدخر هو $\frac{1}{4}$ كما في المثال السابق ، فإن الكمية الكلية للإدخار الناتجة عن استثمار قدره جنيه هي $(\frac{1}{4} \times 1 + \frac{1}{4} \times \frac{1}{2} + \frac{1}{4} \times \frac{1}{4})$ وبالمثل عند أى مستوى آخر من مستويات مكرر الاستثمار . وكذلك يتساوى الإدخار مع الاستثمار مهما كان مستوى الاستثمار وعند أى زيادة متتالية في الدخل . فمثلا إذا لم تنفق الزيادة الأولية في الدخل على الإستهلاك ، كانت الزيادة في هذا الأخير صفراً وكان الإدخار مساوياً للاستثمار (إذا ادخرت جميع الزيادة في الدخل) . وإن ادخر الأفراد ربع هذه الزيادة الأولية وأنفقوا ثلاثة أرباعها بحيث يزيد دخل أناس آخرين بنفس المقدار ، وعلى فرض أن هؤلاء الآخرين لم ينفقوا مطلقاً على الإستهلاك ، فإن الإدخار يصبح مساوياً $\frac{1}{4}$ وهو الإدخار من الزيادة الأولية في الدخل زائداً $\frac{3}{4}$ وهي الزيادة الثانوية في الدخل التي ادخرت كلها أى أن الإدخار الكلى يساوى جنيه واحد $(\frac{1}{4} + \frac{3}{4})$ أى يساوى الزيادة في الاستثمار وهكذا .

وتظهر أهمية هذا التحليل إذا ما قارناه بالتحليل الكلاسيكى . فالكلاسيكيون اعتبروا أن الاستثمار يحصل على الإدخار اللازم عن طريق سعر الفائدة . فإن زاد طلب أرباب الأعمال على الإستثمار ، فإنهم يرفعون سعر الفائدة حتى يشجعوا الناس على الإدخار بقدر كاف للاستثمار . ولكن تبعاً للتحليل الكينزى ، نجد أن المستثمرين يحصلون على الإدخار اللازم عن طريق زيادة الدخل وهذه الزيادة في الدخل ستزيد الإدخار حتى يساوى الإستثمار المطلوب . ومن جهة أخرى ، وعلى عكس ما قال به الكلاسيكيون يرى كينز أن ارتفاع سعر الفائدة يقلل من الإدخار ، إذ أن نقص الإستثمار الناجم عن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى نقص الدخول

(١) أى مجموع حواصل ضرب نسبة الادخار من كل زيادة في الدخل .

المدفوعة لعوامل الإنتاج وبالتالي نقص القدرة على الادخار ، وهذا بدوره يؤدي إلى نقص الإستثمار إذ لا يمكن أن يحدث الإستثمار بدون الادخار اللازم . فارتفاع سعر الفائدة إذن يؤدي إلى عكس النتيجة التي نادى بها الكلاسيكيون .

فإن زاد الإستثمار عن الادخار ، لأدت التفاعلات الاقتصادية السابق ذكرها إلى مساواته بالادخار . ولنرى الآن ما يحدث إن زاد الادخار عن الإستثمار . وهنا أيضاً نرى أن النتيجة النهائية هي مساواته بالإستثمار ، ذلك لأن زيادة الادخار معناها نقص الطلب الفعال ، فيتوقع أرباب الأعمال الخسائر فيضيقون من نطاق إنتاجهم فتزيد البطالة ويقل الدخل . وكلما قل الدخل كلما زادت نسبة المنفق على سلع الاستهلاك وذلك لقلة القدرة على الادخار من جهة ولأن الميل للاستهلاك ثابت من جهة أخرى كما رأينا ، إذ أن الأفراد يحاولون جهدهم أن يحتفظوا بمستوى معيشتهم الذي تعودوا عليه . ولذلك فإن نقص دخلهم يؤدي إلى نقص في الادخار أكثر مما يؤدي إلى نقص في الاستهلاك . وهكذا نجد أن الادخار يتناقص حتى يتساوى مع الإستثمار .

والنتيجة النهائية للتحليل السابق هي أن الإستثمار هو العامل الرئيسي في تحديد العمالة والدخل الأهل . فإن زاد الإستثمار ، سواء كرهاً أو طوعاً ، فإن الادخار يزيد نتيجة لزيادة الدخل وبنفس النسبة . أما إذا زاد الادخار ، فإن هذه الزيادة لا يمكن أن تحدث أثراً فعالاً في النشاط الاقتصادي ، لأن المدخرات سوف تنقص حتماً لقلة الدخل كما قدمنا . أي أنه في المجتمعات الحديثة ، نجد أن منبع النشاط الاقتصادي هو المستثمرون لا المدخرون . فإن كانت قرارات المدخرين تتمشى مع قرارات المستثمرين ، ساد التوازن الاقتصادي . أما إذا اختلفت قرارات المدخرين مع قرارات المستثمرين

لحدثت تفاعلات اقتصادية تجبرهم على تغيير سياستهم . فإن أرادوا أن يدخروا أقل من الاستثمار ، فإن دخلهم يزيد ويزيد إيداعهم حتى يساوى الاستثمار . وإن هم أرادوا أن يدخروا أكثر من الاستثمار ، فإن دخلهم ينقص ويقل إيداعهم حتى يساوى الاستثمار . أى أن كينز يرى أن الطريق الوحيد لزيادة الإيداع هو زيادة الاستثمار بحيث يزيد الدخل وتزيد القدرة على الإيداع ، وأن الطريق الوحيد لنقص الإيداع هو نقص الاستثمار بحيث يقل الدخل وتقل القدرة على الإيداع . وأن هذه النتيجة ناشئة عن حقيقة هامة وهى أن سعر الفائدة غير فعال لموازنة الإيداع بالاستثمار كما قال الكلاسيكيون .

فإن نحن عرفنا الدخل بأنه قيمة الإنتاج الكلى ، والإيداع هو الفرق بين الدخل والإستهلاك ، والاستثمار هو ذلك الجزء من الناتج الكلى الذى لا يستهلك ، فإن الإيداع لابد وأن يساوى الاستثمار .

ويمكن أن نلخص النتائج بالمعادلات الآتية : —

الدخل = قيمة الإنتاج الكلى = الإستهلاك + الاستثمار

أو الاستثمار = الدخل — الإستهلاك .

ولكن الإيداع = الدخل — الإستهلاك .

إذن الإيداع = الاستثمار .

فلا يمكن أن يختلف الإيداع عن الاستثمار ، والواقع أن ما شرحناه فيما سبق بصدد اختلاف الإيداع عن الاستثمار هو شرح للتفاعلات الاقتصادية التى تؤدى إلى تساوى الإيداع والاستثمار .

الدورة التجارية فى رأى كينز : يمكن أن نستنتج نظرية للأزمات من

تحليل كينز : تحدث الدورة التجارية أى تتابع الرواج والكساد نتيجة

للتقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال . وتبدأ فترة الرواج بزيادة الاستثمار نتيجة لظهور اختراع جديد أو لارتفاع الأسعار أو لقيام الحرب أو لتفاؤل أرباب الأعمال ... الخ . وهذه الزيادة في الاستثمار تزيد من العمالة ومن الدخل الأهلي نتيجة لفعل مكرر الاستثمار كما رأينا . وهذا التوسع لا يمكن أن يستمر إلا بزيادة ما تصدره البنوك من ائتمان يعين أرباب الأعمال على التوسع . وتزيد حدة التوسع لارتفاع الأسعار وتضخم الأرباح ، خاصة الميادين الإنتاجية التي يصبح عرضها غير مرن . وقد تستمر هذه الموجة التوسعية حتى العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج ، ولكن تظهر أثناء التوسع بعض العوامل التي تخفف من حدته ، فقد رأينا أن الميل الحدى للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل لأنه يخضع لعادات من الصعب تغييرها . ومن جهة أخرى فإن الرواج يحمل في طياته زيادة في دخول أرباب العمل الذين يقل ميلهم للاستهلاك عن متوسط ميل الجماعة للاستهلاك .

ويؤدي هذا الميل المتناقص للاستهلاك ، إلى إضعاف توقع أرباب العمل للربح وبالتالي إلى نقص الكفاية الحدية لرأس المال . وهناك عوامل أخرى تؤدي إلى نفس النتيجة ، إذ أن تزامم أرباب العمل على توظيف عوامل الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع أسعارها فتزيد نفقة إنتاج الأصول الرأسمالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار عرض هذه الأصول . ومن جهة أخرى فإن زيادة إنتاج هذه الأصول أثناء فترة التوسع تخفف العائد الذي يتوقع أن يحصل عليه أرباب العمل من هذه الأصول ، نظراً لأن كثرة إنتاجها في المستقبل ستخفض أسعار منتجاتها . وحيث أن الكفاية الحدية لرأس المال هي نسبة ما يتوقع أن يحصل عليه أرباب الأعمال من عائد ، إلى ثمن شراء الأصل الرأسمالي ، فإن فترة التوسع تغير حدسي النسبة بحيث

تنخفض الكفاية الحدية^(١) . وقد يمكن الاستمرار في التوسع على الرغم من نقص الكفاية الحدية لرأس المال ، إذا ما انخفض سعر الفائدة بنسبة تقاوم هذا النقص في الكفاية الحدية . ولكن الواقع أنه في وقت الرواج ، يميل سعر الفائدة إلى الارتفاع ، ذلك لأنه أثناء هذه الفترة ، يزيد ميل الجمهور للاحتفاظ بالثروة في شكل طليق^(٢) . وقد رأينا في الفصل السابق أن حوافز الاحتفاظ بالثروة طليقة هي حافز عقد الصفقات وحافز الاحتياط للمستقبل وحافز المضاربة . وهذه الحوافز تزيد حدتها في أوقات الرواج ، لزيادة الحاجة لعقد الصفقات ، ولأن المستقبل يصبح مليئاً بالغموض نظراً لتقلبات الأسعار ، ولأن الأفراد يتوقعون انخفاض أسعار الأوراق المالية في المستقبل فيحتفظ الأفراد بنقود طليقة للمضاربة في هذه الأوراق . وطالما أن التفضيل النقدي كبير ، فإن سعر الفائدة لا بد أن يكون مرتفعاً إذ أنه ثمن لتضحية الأفراد بتفضيلهم النقدي . وقد يقاوم هذا الأثر ، زيادة ما تصدره البنوك من ائتمان ، أي زيادة كمية النقود^(٣) ، ولكن لا يمكن للبنوك أن تستمر في إصدار الائتمان ، إذ بعد وقت معين تصل احتياطياتها للنصاب القانوني أو العرفي فتكف يدها عن إقراض المستثمرين برفع سعر فائدة الإقراض . والنتيجة إذن هي ارتفاع سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال .

وهنا تبدأ فترة الكساد إذ ينخفض الإستثمار وتقل العمالة ويقل الدخل الأهل . ويزيد من حدة الكساد ميل الجهود للاكتناز (Hoarding) وزيادة

(١) إذ ينخفض العائد المتوقع (أي بسط الكسر) ويزيد ثمن شراء الأصل (أي مقام الكسر) .

(٢) راجع الفصل السابق حيث شرحت عوامل التفضيل النقدي .

(٣) كمية النقود تمثل عرض النقود والتفضيل النقدي يمثل الطلب عليها . فزيادة كميتهما

تنخفض سعر الفائدة .

التفصيل النقدي ، مما يؤدي إلى قلة الطلب الفعال وقلة الإستثمار من جديد ، وهكذا تسود موجة تشاؤمية وتهبط الكفاية الحدية لرأس المال . ويزيد من حدة الكساد وعدم الإقبال على الإستثمار ، أن المخزون من السلع يتراكم لدى أرباب الأعمال وقد ينخفض سعر الفائدة ، نظراً لأن عرض النقود يزيد عن الطلب عليها للاستثمار ، ولكن هذا الانخفاض قد لا يكون كافياً لمقاومة أثر الانخفاض في الكفاية الحدية لرأس المال .

وبعد مدة معينة يبدأ المخزون من السلع في النقصان ، إذ يفضل أرباب العمل بيعه بخسارة ، عن الاحتفاظ به ودفع سعر فائدة عال في هذا السبيل . ومن جهة أخرى ، يزيد استهلاك الأصول الرأسمالية الثابتة وتظهر الحاجة لاحتلال أصول جديدة محل القديمة . وكذلك ينخفض سعر الفائدة لدرجة كبيرة ، خاصة وأن احتياطات البنوك تزيد لسداد الأفراد ما عليهم من ديون لها . كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الكفاية الحدية لرأس المال ودوران عجلة الاستثمار من جديد .

فالدورة التجارية إذن ، حسب تحليل كينز ، هي تقلبات الإنتاجية الحدية لرأس المال تبعاً لتوقعات أرباب الأعمال . وبمعنى آخر فإن الدورة التجارية هي نتيجة التقلبات في الاستثمار . فقرارات أرباب العمل إذن لها كل الأهمية في النشاط الاقتصادي . على أن هذه القرارات مبنية على التوقع ، وكثيراً ما تخيب توقعات أرباب الأعمال خاصة فيما يختص بالطلب الفعال . ولهذا يراجع أرباب الأعمال توقعاتهم من وقت لآخر ويغيرون من سياستهم الاستثمارية . ومن هنا تنشأ التقلبات الاقتصادية .

ويرى كينز أن فرص الاستثمار تقل في المجتمعات الغنية المتقدمة لقلة ميلها الحدي للاستهلاك ، في حين تزيد هذه الفرص في المجتمعات الفقيرة

المتأخرة لارتفاع ميلها الحدى للاستهلاك . ولقد تميز القرن التاسع عشر بكثرة فرص الاستثمار وذلك لفتح أراض جديدة ، واكتشاف موارد جديدة ، وللزيادة المضطردة في عدد السكان وتعطش الأفراد إلى استهلاك المزيد من السلع والخدمات ... الخ . وقد انقضى هذا العهد في رأى كينز ، إذ قلت فرص الاستثمار وقل الطلب الفعال . ومن جهة أخرى فإن سعر الفائدة جامد عند حد أدنى هو أقل من الحد المطلوب لتشجيع الاستثمار . وجمود سعر الفائدة هذا ، يرجع إلى أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بثروتهم في شكل طليق إذا ما قل سعر الفائدة عن حد معين ، كما يرجع أيضاً إلى أن المصارف لا بد أن تتقاضى حداً أدنى من الفائدة لتغطية المصاريف اللازمة للقيام بأعمالها المصرفية .

فبجانب التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال التي تميز الدورة الاقتصادية وما يصحبها من رواج وكساد ، نجد أن تقدمنا يحمل في طياته بذور كساد مزمن مستمر ، إذ حسب تحليل كينز السالف ، تقل فرص الاستثمار فيقل النشاط الاقتصادي ، إلا إذا تدخلت الحكومة بمختلف الوسائل لعلاج هذه الحالة . ويمكن تلخيص الوسائل التي اقترحها كينز لزيادة الاستثمار أى لعلاج النقص في الاستثمار ، فيما يلي :

أولاً : يجب تشجيع الميل للاستهلاك بشتى الطرق وذلك بالإنفاق الحكومى كدفع إعانات للعاطلين وللعجزة ودفع معاشات لكبار السن .. الخ وإذا استمر الكساد لمدة طويلة يجب أن تلجأ الحكومة إلى إعادة توزيع الدخل الأهل بحيث تزيد دخول الطبقات الفقيرة وتقل دخول الطبقات الغنية مما يزيد الميل للاستهلاك . ذلك لأن الطبقات الفقيرة ستنفق كل أو جل الزيادة في دخلها في حين سوف لا يتأثر كثيراً ميل الطبقات الغنية للاستهلاك إذا نقص دخلها . وأحسن سبيل للوصول إلى هذا الهدف هو

التغيير من نظام الضرائب لصالح الطبقات الفقيرة وبحيث تكون الضرائب تصاعدية يعنى الفقير من عبئها .. الخ . وتشجيع الميل للاستهلاك يشجع الاستثمار كما رأينا .

ثانياً : يجب التوسع فى القيام بالأعمال العامة الحكومية ، إذ طالما أن استثمار الأفراد غير كاف لتحقيق النشاط الاقتصادى ، يجب أن تسد الحكومة النقص وتستثمر بالقيام بهذه الأعمال كإنشاء الطرق والمستشفيات والملاجىء والجامعات .

ثالثاً : يجب أن تعمل الحكومة على تخفيض سعر الفائدة عن مستواه الحالى الجامد ، حتى يقبل أرباب الأعمال على الاستثمار ، وذلك باتباع سياسة نقدية سخية (Easy Money Policy) أى زيادة كمية النقود والإئتمان .

رابعاً : يجب ألا تعمل الحكومة على تخفيض الأجور كما قال الكلاسيكيون^(١) ، إذ أن تخفيضها يعنى نقصاً فى الطلب الفعال فيقل الاستثمار كما قدمنا . بل بالعكس يستحسن رفع الأجور حتى تزيد دخول الطبقة العاملة التى تمثل جزءاً كبيراً من الشعب والتى يزيد ميلها الحدى للاستهلاك .

هذه إذن هى نظرية كينز باختصار ، ويلاحظ أنه كان متشائماً فيما يختص بمستقبل النشاط الاقتصادى ، ولذلك سمى كتابه « رسالة الكساد » (Stagnation thesis) . وقبل أن نبدأ فى عرض السياسة المالية التى كان له الفضل الأكبر فى توجيه النظر إليها ، يحسن بنا أن نلخص أولاً بعض الاعتراضات التى وجهت لنظريته :

(١) قال الكلاسيكيون وعلى رأسهم بيجو أنه لعلاج البطالة يجب خفض الأجور حتى يزيد إقبال أرباب الأعمال على تأجير العمال فتزيد العمالة .

١ - دلت الأبحاث التي قام بها بعض الاقتصاديين والإحصائيين على أن كينز كان مبالغاً في تقديره لليل للاستهلاك . فقد بين كوزنيتس (Kuznets) عند تحليله للإحصائيات الأمريكية بين سنة ١٨٧٩ وسنة ١٩٣٨ أن الدخل الأهل الأمريكي قد زاد زيادة كبيرة أثناء هذه المدة ، وأن الجزء الأكبر من هذه الزيادة في الدخل ، قد وُجِّه للاستهلاك ، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة إرتفاعاً عظيماً . وقد دلت هذه الإحصائيات أيضاً على أن الادخار ظل نسبة ثابتة تقريباً من الدخل الأهل^(١) . وكذلك بين كولين كلارك (Colin Clark) عند تحليله للإحصائيات الانجائزية قبل الحرب ، أن الادخار كان يزيد بنسبة متناقصة كلما زاد الدخل^(٢) . وقد وصل كولين كلارك أيضاً إلى نفس النتيجة عند بحثه للإحصائيات الألمانية والأمريكية^(٣) .

ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى زيادة الميل للإستهلاك ، التوسع في الإنفاق على سلع الاستهلاك التي لا تنفد بسرعة أى سلع الإستهلاك المعمّرة (durable) كالسيارات وأجهزة الراديو وما إليها . وقد دلت الأبحاث التي قام بها تيربورخ (Terborgh)^(٤) ، في الولايات المتحدة على أنه فيما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٩ ، كان التوسع في الإنفاق على مثل هذه السلع مضطرباً .

فرأى كينز القائل بأن الميل الحدى للإستهلاك لا يشجع على التقدم ،

(١) Kuznets, « Studies in Economic and Industrial Relations » (Philadelphia, 1941), pp. 53-78.

(٢) Colin Clark, National Income and Outlay (New York, 1938).

(٣) Colin Clark, The Conditions of Economic Progress, London, Macmillan, 1940.

(٤) Federal Reserve Bulletin, Sept. 1939.

قول مردود إذن ، لأن الإحصائيات المتقدمة تثبت أنه كلما تقدم المجتمع كلما زاد ميله للاستهلاك . وقد رأينا أن كينز يعتبر أن المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى هو الطلب الفعال . وحيث أن هذا الأخير يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار ، وطالما أن الطلب على الاستهلاك فى رأيه يخضع « لقانون » نفسانى بحيث يتناقص الميل الحدى للاستهلاك وبحيث يدخر جزء من كل زيادة فى الدخل ، فإنه لا يبقى لنا إلا الاستثمار لنعتمد عليه لإدارة العجلة الاقتصادية ولزيادة العمالة ومستوى الدخل . ولكن رأينا كيف أن الاستهلاك أهم مما يعتقد كينز وأن موقفه فى النشاط الاقتصادى ليس سلبياً ، بل كثيراً ما يكون أهم من الاستثمار . وفى هذا يقول كولين كلارك « .. إن الحقائق التى وصلت إليها لا تؤيد الرأى السائد بأن درجة النمو الاقتصادى تعتمد لحد كبير على مدى الاستثمار وتكوين رأس المال . وأن هذا التوسع الاقتصادى الكبير (قبل الحرب) يحدث فى وقت يتناقض فيه تجمع رأس المال .. »^(١) . ومن جهة أخرى أدى التوسع فى الإنفاق على السلع الاستهلاكية « المعمرة » الذى سبقته الإشارة إليه ، إلى امتصاص المدخرات فى الاستهلاك ، أى أن مثل هذه السلع كانت ملجأ للمدخرات .

ويقول أصحاب هذا الرأى ، إن كان الاستهلاك لا يقل أهمية عن الاستثمار ، فلا يصح إذن أن نعتبره عاملاً سلبياً فى الحياة الاقتصادية ، كما لا يصح أن نعطى كل الأهمية للاستثمار كالمحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى^(٢) .

(١) كولين كلارك فى كتابه National Income and Outlay, p. 270 .

(٢) بدأ الكثير من الاقتصاديين أن ينتبهوا لهذه الظاهرة أى تزايد الميل للاستهلاك ، حتى من تبع كينز منهم . ومن هؤلاء هانسن وسميثز Smithies أنظر كتاب S. E. Harris

. New Economics, Knopf.

٢ — يقول البعض^(١) إن كينز أهمل مصدراً هاماً للدخل وهو الناشئ عن انخفاض نفقات الإنتاج نظراً للتقدم الفنى والاختراع وتحسن طرق إدارة الأعمال ، ذلك لأن انخفاض النفقات ، إن أدى إلى انخفاض الأسعار ، يزيد الدخل الحقيقى للمستهلكين . وقد أهمل كينز هذا فى تحليله بفرضه أن الأسعار جامدة (rigid) ولا تنخفض بانخفاض نفقات الإنتاج . على أنه على فرض صحة هذا رأى ، فإنه يحسن بنا أن نقاوم هذا الجمود فى الأسعار^(٢) حتى نزيد دخل المستهلكين ونجعلهم يستفيدون من التقدم الفنى فى المجتمع . وعلى أساس هذا رأى ، إن نحن نجحنا فى مقاومة الجمود وزيادة الدخل ، فلا حاجة بنا إلى الإلتجاء إلى المشروعات العامة نزيدها وتوسع فى إنشائها حتى نزيد الدخل .

٣ — نظرية كينز ليست عامة كما يدل على ذلك عنوانها ، إذ هى قد تصلح لأحوال الكساد ، ولا غرابة فى ذلك إذ كتبها أثناء الكساد الكبير . وذلك دليل على أن أفكار الاقتصاديين تتأثر كل التأثر بالبيئة التى يوجدون فيها ، وأن آراءهم صورة للظروف التى يعاصرونها . ونظراً لوجود عوامل عاطلة فى حالة الكساد ، ونظراً لأن نظريته بنيت على هذا الأساس ، فإنه أهمل علاقة النفقة بالأسعار كما أهمل التقلبات فى الأسعار . وقد يكون هذا معقولاً فى حالة البطالة ، ولكن فى حالة العمالة الكاملة أو القريبة من الكاملة لا يمكن قبوله . وإن قال قائل إن كينز أورد فى كتابه العبارة الآتية :
« ... طالما كانت هناك بطالة ، فإن العمالة تزيد بزيادة النقود ... » ، وطالما

W. Fellner, The Technological Argument of the Stagnation thesis. (١)

. Quarterly Journal of Economics, Aug. 1941.

E. D. Domar : « The Prospect for Economic Growth », American
. Economic Review, March 1947.

(٢) سناقش هذه المشكلة فيما بعد نظراً لأهميتها الاقتصادية ، أنظر الباب الحادى عشر .

كانت هناك عمالة كاملة لارتفعت الأسعار بزيادة النقود... (١) لرددنا على ذلك بأنه أورد هذه العبارة فقط ولكنه لم يدجها في نظريته الرئيسية ، بل ولم يبين لنا السياسة التي يمكن أن نتبعها لو وصلنا لحالة من العمالة الكاملة والتضخم .

والواقع أن بعض الإقتصاديين يحاولون تكملة النقص الذي يعتور تحليل كينز من هذه الناحية . وبعض هؤلاء من تابعي كينز المخلصين ، كالاستاذ سميثيز (Smithies) مثلاً ، الذي يقول إن نظرية كينز ما هي إلا بداية ، ويدعو الإقتصاديين أن يضعوا نظرية « عامة » لنظرية كينز ؛ ويعتقد أن هذه الأخيرة يجب أن تعتبر حالة خاصة لنظرية أعم وأشمل .

٤ — اعتبر كينز أن الاستثمار لا يؤثر في سعر الفائدة بل يتأثر به ، في حين أنه كثيراً ما يؤثر فيه كما اتضح لنا عند مناقشة الأزمات النقدية فيرى أن ارتفاع سعر الفائدة يعرقل الاستثمار وانخفاضه يشجع الاستثمار ، في حين يرى آخرون أن الاستثمار يمثل الطلب على المدخرات فزيادة الاستثمار ترفع سعر الفائدة كما يرفع ثمن سلعة ما لزيادة الطلب عليها . ومن جهة أخرى أهمل كينز سعر الفائدة كعامل من عوامل الدخل واعتبره فقط نفقة إنتاج ، مع أنه كثيراً ما يكون مصدراً للدخل الأهلي خاصة إذا كان الدين الأهلي كبيراً . وعلى هذا الأساس قد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تشجيع الاستثمار إذا كوّن مصدراً هاماً للدخل إذ يزيد الطلب الفعال .

وكذلك غالى كينز في اعتبار أن الأجور مصدراً للدخل وفي إهماله طبيعتها كنفقة إنتاج ، وهو إذ نادى بزيادة الأجور لزيادة الدخل وزيادة الطلب الفعال ، لم يعط الأهمية الكافية لها كنفقة إنتاج قد يؤدي ارتفاعها

(١) كينز في النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود فصل ٢١ .

إلى عرقله الإستثمار . وعموماً لم يوضح لنا كينز التوضيح الكافي التعارض بين مظهرى أى عائد يدفع لعامل الإنتاج ، مظهره كدخل ومظهره كنفقة إنتاج^(١) .

هـ - يعيب بعض الإقتصاديين على كينز الغموض الذى يكتنف تحليله بشأن الإدخار والإستثمار ، قائلين كيف يتساوى الإدخار والإستثمار باستمرار حسب تعريفه لهما^(٢) ، فى حين أن هذه المساواة ، باعتراف كينز ، قد تعنى توازناً إقتصادياً فى بعض الأحيان واختلالاً فى التوازن فى أحيان أخرى ؟ ويرى هذا الفريق أنه يحسن أن نلتجئ إلى تعاريف جديدة للإدخار والاستثمار بحيث تبين لنا طبيعة التقلبات الإقتصادية بوضوح .

فنجده هو ترى^(٣) مثلاً يفرق بين الإستثمار الإيجابى (Active) والاستثمار السلبي (passive) . ويمثل الأول ذلك الجزء من الإستثمار الكلى الذى يقبل عليه الأفراد طوعاً لارتفاع عائد الاستثمار عن سعر الفائدة . ويتمثل الثانى فى كمية السلع الغير مباعه والموجودة فى مخازن أرباب الأعمال . والإستثمار الكلى هو الثروة الغير مستهلكة (unconsumed wealth) أى يمثل الفرق بين الناتج الكلى والإستهلاك . والإدخار يساوى أيضاً الثروة غير المستهلكة أى أنه يساوى الإستثمار الكلى . ولكن الإدخار قد لا يساوى الاستثمار الإيجابى . فإن زاد الإدخار عن الإستثمار الإيجابى ،

(١) من محاضرات الأستاذ ويليامز (J. H. Williams) بجامعة هارفارد سنة ١٩٤٢ .
راجع أيضاً الباب الحادى عشر .

(٢) راجع صفحة ٩٩ حيث توجد معادلات الادخار والاستثمار .

(٣) R. G. Hawtrey, Capital and Employment (New York, 1937) (٣)

• pp. 176-180.

لكان الفرق استثماراً سلبياً أى غير مقصود أو قل إنه استثمار إجبارى ، ويتمثل فى زيادة كمية المخزون من السلع فى المخازن . وإن قلَّ الإدخار عن الاستثمار الإيجابى كان الفرق استثماراً سلبياً (negative passive Investment) (١) غير مقصود ؛ إذ تقل كمية السلع الموجودة فى المخازن بدون أن يرغب فى ذلك أرباب الأعمال ، أى تزيد المبيعات منها . ويرى هوتري أن الاستثمار السلبى هذا ، هو السبب الرئيسى فى الدورات الإقتصادية ، إذ أن زيادته ، أى زيادة المخزون من السلع تقلل من النشاط الإنتاجى . كما أن نقصانه ، أى قلة المخزون من السلع تزيد من النشاط الإنتاجى . ويؤثر هذا التغير فى الاستثمار السلبى على مستوى الدخل حتى يتساوى الإدخار مع الاستثمار الإيجابى المقصود (٢) .

ويفرق أوهلن (Ohlin) الذى يمثل المدرسة السويدية (٣) بين التوقعات (expectations) وما يتحقق منها (realizations) . فلفرض مثلاً أنه زاد توقع أرباب الأعمال للربح فزاد استثمارهم فى حين أن الإدخارات المتوقعة ، أو التى يخططها الأفراد لم تتغير ، فتكون النتيجة زيادة الدخل والإدخار الفعلى نتيجة لزيادة الاستثمار . أى أن الإدخار الذى تحقق وحدث فعلاً أكثر مما توقعته الجماعة أى أكثر مما اختطه المجتمع . وبمعنى آخر ، فإن دخل المجتمع المتحقق أكبر مما توقع أن يحصل عليه ، فيزيد الإدخار زيادة تقابل الزيادة فى الاستثمار . فيغير الأفراد من خططهم

(١) يسميه هوتري (Passive Disinvestment) أيضاً ، أى عملية عكس الاستثمار أو استثمار فى الاتجاه السالب .

(٢) راجع نظرية هوتري فى الباب الثانى .

(٣) B. Ohlin, «The Stockholm Theory of Savings and Investment»,

. *Economic Journal*, March and June, 1937.

وتتغير توقعاتهم تبعاً لما تحقق من نتائج . فإن اتفقت قرارات المستثمرين مع قرارات المدخرين حدث التوازن ، ولكن إن استمر الاستثمار الذي ينتويه أرباب الأعمال أكبر من الادخار الذي يتوقع الأفراد أن يحصلوا عليه ، لاستمر التوسع الاقتصادي وازداد الدخل وزاد الادخار المتحقق من جديد ليقابل الزيادة في الاستثمار وهكذا . أى أنه في رأى أوهلن ، قد يختلف الاستثمار المتوقع عن الادخار أو قل قد يختلف الاستثمار الذي ينتويه المستثمرون عن الادخار الذي ينتويه المدخرون (ex ante) ، ولكن الاستثمار المتحقق ، أى الذى يحدث فعلاً ، لا بد وأن يساوى الادخار المتحقق (ex poste) . ولكن أوهلن يتفق مع كينز فى أن قرارات أرباب الأعمال هى المحرك الرئيسى للنشاط الإقتصادى ، كما يتفق معه فى أن التغيرات فى الدخل الناشئة عن التغيرات فى الاستثمار ، هى الوسيلة التى تحقق تساوى الإدخار والاستثمار . ولكن يمتاز تحليل أوهلين بأنه يبين لنا التفاعلات التى تحدث إذا اختلف الاستثمار عن الادخار والطريقة التى يتساوى بها .

ويرى روبرتسون (Robertson) ^(١) أن هناك فترة زمنية بين تسلم الدخل والتصرف فيه . ويقسم الزمن إلى فترات قصيرة بحيث تكون متشابهة ^(٢) . والدخل الذى يتحصل عليه الأفراد فى فترة من هذه الفترات ، لا يمكنهم التصرف فيه فى هذه الفترة ، بل فى الفترة التى بعدها . أى أن قرارات الأفراد فيما يختص بدخلهم من حيث الإنفاق أو الإدخار فى فترة ما لا تنصب على الدخل الذى يتحصلون عليه فيها ، بل على الدخل الذى تحصلوا عليه فى

D. H. Robertson's Review of Keynes, General Theory in the (١) Quarterly Journal of Economic, Nov. 1936.

The New Economics, S. E. Harris, editor.

« Saving and Hoarding », Economic Journal, Sept. 1933.

راجع أيضاً مقاله

(٢) يسمى روبرتسون هذه الفترات أياما Days .

تغيرت بدخاها لا سيما

الفترة السابقة . أى أن الادخار والإنفاق الفعلى الذى يحدث اليوم مثلاً هو من الدخل الذى حصلنا عليه أمس . وعلى هذا الأساس ، فإن الادخار اليوم يساوى الفرق بين دخل أمس وإنفاق اليوم . فإذا كان الدخل لا يزيد ولا ينقص ، أو بمعنى آخر ؛ إذا كان الدخل فى الفترات المختلفة متساوياً ، فإن تقسيم الزمن إلى فترات لا تصبح له أية أهمية ، إذ أن الدخل اليوم يساوى دخل الأمس ، ويتساوى باستمرار الدخل الذى يحصل عليه الأفراد أى يوم مع الدخل الذى يتصرفون فيه فى ذلك اليوم . ولكن إذا زاد الدخل نتيجة لزيادة الاستثمار ، فإن دخل اليوم يكون أكبر من دخل أمس (وهو الذى يمكن التصرف فيه اليوم كما قدمنا) . وطالما أن هذا الأخير لا يكفى للإنفاق اليوم وتمويل عملية الاستثمار ، فإنه لا بد أن نلجأ للبنوك لمنح الائتمان اللازم لتمويل هذه العملية أو بالتصرف فى المكتنزات (disharding) . ولكن الزيادة فى الدخل اليوم ، الناشئة عن زيادة الاستثمار لا يمكن التصرف فيها اليوم ولا ينتج عنها زيادة فى الإنفاق وفى الادخار اليوم كما قدمنا . ومعنى ذلك أن الاستثمار قد زاد عن الادخار اليوم . ويرى روبرتسون أن هذه الزيادة فى الاستثمار عن الإدخار يمكن أن تستمر طالما استمر الارتفاع فى الأسعار والأرباح الناتج من اضطراب الارتفاع فى الدخول . وبالمثل إذا كان الدخل يتناقص ، فإن الاستثمار يكون أقل من الادخار اليوم ويستمر هذا طالما يتناقص الدخل .

وهكذا يرى هذا الفريق من الاقتصاديين أن تعريف كينز للادخار والاستثمار لا يبين لنا بجلاء عملية التغير الاقتصادى ولا يشرح بوضوح الدورات الاقتصادية . وقد ذهب البعض إلى القول إن نظرية كينز لا تشرح إلا مستويات ساكنة للتوازن (Static equilibria) ^(١) ولا تبين التقلبات

(١) راجع The New Economics, S. E. Harris, editor خاصة مقالة Haberler

ومقالة سميثز Smithies وليونتييف (Leontief) .

الاقتصادية ، وهذا يتفق مع الانتقاد الموجه لنظرية كينز من أنها حالة خاصة وليست بنظرية عامة .

٦ - كان كينز يرمى باقتراحاته إلى مقاومة الكساد في النظام الرأسمالي الذي يتميز بالحرية الاقتصادية . ولقد تبين لمن تبع كينز من الاقتصاديين ، ولمن حاول تطبيق اقتراحاته من الساسة ، أن المشكلة أكثر تعقيداً مما تصور كينز وأنه ، لكي تصل الحكومات إلى النتائج التي قصدها ، لا بد لها من تحديد الحرية الاقتصادية لحد كبير . ومن جهة أخرى فإن السياسة النقدية السخية التي أشار بها كينز ، قد تحمل في طياتها بذور التضخم ، كما أنها قد تعرقل السياسة المصرفية . وحيث أن لنا عودة لهذا الموضوع عند شرح السياسة المالية ^(١) ، فيمكننا أن نترك مناقشة هذه النقاط الآن .

وعلى الرغم من هذه الانتقادات ، فإنه بما لا شك فيه أن لكينز أثراً عظيماً في تطور الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية ، حتى لقد اعتبر البعض أن آراءه ثورة في علم الاقتصاد ^(٢) كما اعتبرها البعض الآخر اقتصاداً جديداً ^(٣) . على أن في هذا القول مغالاة كبيرة ، إذ أن كثيراً من الآراء التي ذكرها كينز قد قيلت قبلاً . فقد بين مالتس (Malthus) كيف أن الطلب الفعال مهم جداً في الحياة الاقتصادية وكيف أن الميل للاستهلاك يتناقص بتقدم المجتمع ، بل واقترح أيضاً تدخل الحكومة عن طريق إنشاء

(١) الباب العاشر .

(٢) قارن (Keynesian Revolution) L. Klein .

(٣) قارن هاريس في كتابه السالف الذكر .

المشروعات العامة والعمل على زيادة الميل للاستهلاك^(١) . وكذلك أشار التجاريون (mercantilists) إلى مزايا السياسة النقدية السخية ومزايا زيادة كمية النقود وانخفاض سعر الفائدة . وبين كاهن (Kahn) وشرح نظرية المكرر^(٢) ، وكذلك أشار كثير من الاقتصاديين إلى ظاهرة تناقص فرص الاستثمار كلما تقدم المجتمع . فلا يمكن القول إذن ، إن آراء كينز تعتبر « ثورة اقتصادية » ، أو تمثل « اقتصاداً جديداً » . ويقع اللوم في هذا الصدد على تابعيه ، إذ الواقع أن الرجل قد ذكر الفضل لذويه ، فقد أشاد بمالتس^(٣) وذكر التجاريين بالخير^(٤) ، وأشار إلى فضل كاهن^(٥) ، إلا أنه غالى في اعتبار نظريته عامة كما قدمنا .

ولكن يمكننا أن نقول إن لكينز الفضل على الأقل في تنسيق هذه الآراء وربطها ببعضها ، وإلباسها الثوب العلمى القشيب . وقد أوجد كينز مجالاً فسيحاً للبحث الاقتصادى والاحصائى^(٦) ، مما أدى إلى تقدم الاقتصاد كعلم ، تقدماً كبيراً .

(١) لم يصل مالتس إلى ظاهرة المكرر وإلا شابهت نظريته نظرية كينز خذ كبير .

(٢) أنظر مقاله R. F. Kahn, The Relation of Home Investment to unemployment, *Economic Journal*, June, 1931.

(٣) راجع مقالته عن مالتس فى كتابه :

Essays in Biography (London, Macmillan, 1933).

وكذلك راجع كتابه General Theory, New York, Harcourt, ١٩٣٣ ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ .

(٤) راجع كتابه النظرية العامة السالف الذكر فصل ٢٣ .

(٥) صفحة ١١٣ من « النظرية العامة » .

(٦) من أهم المواضيع التى بحثت وتبحث بحثاً وافياً نتيجة لتحليل كينز ، الدخل القومى ، ولو أن بعض الباحثين وصلوا إلى نتائج على طرفى نقيض مع نظريته — راجع كوزنتز وكولين كلارك فى كتابيهما السالف الذكر .

وقد أصبح الاقتصاد الحديث مطبوعاً بآراء كينز ، حتى أن الاقتصاديين قد انقسموا إلى كينزيين وغير كينزيين ، وكأن كينز نبى الاقتصاد يؤمن به البعض ويكفر به البعض الآخر . على أن ما ظهر من نقص ، سواء فى تحليله النظرى أو فى السياسة التى أشار بها ، قد أوجد بعض الخوارج .

الباب العاشر

السياسة المالية

رأينا فيما سبق أن السياسة المصرفية كثيراً ما تكون غير فعالة لمقاومة الأزمات الاقتصادية ، فقد تعمل السلطة المصرفية ما في وسعها لتقليل حجم الائتمان أثناء الرواج حتى تمنع التوسع الاقتصادي المصطنع ، ولكن الموجة التفاضلية التي تميز أوقات الرواج تجعل من الصعب النجاح في هذا السبيل مهما ارتفع سعر الفائدة . وكذلك في أوقات الكساد ، قد تحاول السلطة المصرفية جهدها أن تزيد القوة الشرائية حتى يقبل الجمهور على التوسع الاقتصادي ، ولكن موجة النشأوم التي تميز الكساد تزداد الجمهور في النشاط الاقتصادي مهما انخفض سعر الفائدة .

ولقد كان للسياسة المصرفية القدر المعلى حتى جاء الكساد الكبير ، وتبين للناس أنه لا بد من الالتجاء لوسائل أخرى فعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي . وجاء مؤلف كينز الشهير « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود » فنبه الأذهان إلى أهمية الطلب الفعال وكيف أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، وأن الحكومة عليها أن تتدخل لتسد النقص في الاستثمار وفي الميل للاستهلاك ، حتى تزيد العمالة ويزيد الدخل الأهلى . وإن كانت نظرية وسياسة كينز تنطبق على أحوال الكساد أكثر مما تنطبق على أحوال الرواج ، فقد كان لتابعيه الفضل في استكمال هذا النقص بحيث تعالج الدورة الاقتصادية في مجموعها أى بحيث نقاوم الكساد كما نقاوم الرواج

المصطنع . ومن هؤلاء الأستاذ هانسن^(١) الذى كان له فضل كبير فى تعميم نظرية كينز وتحليل السياسة المالية فى وقتى الرواج والكساد .

وينقسم انفاق المجتمع فى أى وقت إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

أولاً : الإنفاق الغير حكومى^(٢) على طيبات الاستهلاك .

ثانياً : الإنفاق الغير حكومى على طيبات الإنتاج .

ثالثاً : الإنفاق الحكومى سواء فى نظير خدمات تؤدى للحكومة كالمهايا التى تدفع للموظفين وأجور العمال الحكوميين ومكافآت الوزراء . الخ . أو لإنشاء مشروعات عامة كالإنفاق على الطرق والمستشفيات والجامعات ، أو بعض المصارف الجارية الأخرى كفوائد الديون الأهلية وأقساطها ، وأقساط الضمان الاجتماعى . الخ .

فيمكن للحكومة إذن أن تؤثر فى ميل الجماعة للاستهلاك بتغيير إنفاقها ، كأن تزيد المهايا مثلاً أو تتوسع فى بناء المشروعات العامة أو ترفع فائدة الدين . الخ مما يزيد الميل للاستهلاك ، والعكس إن هى أرادت أن تقلل الميل للاستهلاك . وبالمثل يمكن للحكومة أيضاً أن تؤثر فى الميل للاستهلاك عن طريق تغيير نسبة الضرائب أو إعادة توزيعها بحيث تتغير دخول مختلف الطبقات . فإن أرادت مثلاً زيادة الميل للاستهلاك ، فقد تخفض الضرائب التى تجبها فيزيد الدخل ، أو تفرض نظام الضرائب التصاعدي بحيث تزيد دخول الطبقات الفقيرة ذات الميل العالى للاستهلاك . الخ والعكس إن هى أرادت أن تقلل الميل للاستهلاك .

A. H. Hansen, Fiscal Policy and Business Cycles, New York, 1941. (١)

(٢) أى إنفاق الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة . الخ .

وقد زادت أهمية الدور الذي تلعبه الحكومات في الأزمنة الحديثة وزادت ميزانياتها وأصبح إنفاقها جزءاً مهماً من الدخل الأهل . ومن هنا تظهر أهمية السياسة المالية ، إذ تتمكن عن طريقها الحكومة أن تؤثر في النشاط الاقتصادي تأثيراً كبيراً . وواجب الحكومة الاقتصادي هو إيجاد التوازن الاقتصادي ، أي مقاومة الرواج المصطنع والكساد المصطنع أيضاً . فالرواج يتميز بالتوسع الاقتصادي المصطنع الذي لا تتطلبه حقيقة التقدم الاقتصادي ، ويتميز بالتضخم والغلاء وزيادة القوة الشرائية عن الحد المطلوب ، ويجب على الحكومة أن تقاوم هذه التيارات التضخمية . ويتميز الكساد بالبطالة وضعف القوة الشرائية وانخفاض مستوى الدخل ، فيجب على الحكومة أن تقاوم هذه التيارات الانكماشية . على أن الطريق ليس ممهداً أمام الحكومة في هذا الصدد إذ هناك صعوبات جمة تعترض طريقها إن أرادت أن تطبق سياسة مالية ناجحة . على أنه يحسن بنا قبل أن نشرح طبيعة هذه الصعوبات أن نعرض أولاً أصول السياسة المالية .

تنقسم الوسائل المالية التي تلجأ إليها الحكومة لتحقيق الثبات الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام رئيسية : الإنفاق على المشروعات العامة ، والإنفاق الحكومي الآخر الذي يتمثل في مجرد تحويل الأموال للأفراد كدفع إعانات العاطلين وفوائد الدين وأقساط الضمان الاجتماعي والتي يمكن تسميتها بالمدفوعات المحوَّلة (Transfer payments) ، وسياسة الضرائب . فلنتكلم عن كل منها باختصار .

أولاً : المشروعات العامة :

وتشمل جميع المشروعات التي تأخذ الحكومة على عاتقها إدارتها ، وغالباً ما تكون للصالح العام كالمستشفيات والطرق والكبارى والمدارس ،

والخدمات العامة . . الخ . ويتوقف عدد المشروعات العامة وأنواعها على تدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي ، فإن كان كبيراً ، زاد عدد المشروعات التي تديرها الحكومة ، والعكس إن كانت الحرية الاقتصادية مكفولة لحد كبير في الدولة . فالكسك الحديدية والتلغراف والتليفون والنور هي مشروعات عامة في مصر في حين أنها مشروعات خاصة في الولايات المتحدة . وكذلك يزيد تدخل الحكومة في أوقات الكساد الشديد وأوقات الحروب ، فزيد نسبة المشروعات العامة تبعاً لذلك .

والمشروعات العامة من أهم الوسائل لحفظ الثبات الاقتصادي ، وذلك لأنها تتطلب الكثير من السلع الرأسمالية وعموماً السلع التي لا تفنى بسرعة (durable) ، وقد رأينا أن الطلب على هذه السلع يخضع لتقلبات كثيرة ، وكثيراً ما تؤدي هذه التقلبات إلى دورات اقتصادية . وطالما أن الحكومة تدير هذه المشروعات العامة لا لغرض الربح ولكن للصالح العام ، فإنه يمكنها أن تغير من استغلالها للمشروعات العامة وبالتالي تغير من طلبها على مختلف السلع الرأسمالية التي تتطلبها هذه المشروعات ، بحيث تقاوم التقلبات الاقتصادية التي تنتج عن التقلبات في هذه السلع . والواقع أن الحكومة لو أدارت هذه المشروعات لغرض الربح — كما يحدث في بعض الأحيان — لا تبعت طريق المستثمرين الآخرين (وهو التوسع في أوقات الرواج والتضييق في أوقات الكساد) ، أي تزيد نشاطها الاقتصادي وتوسع نطاق إنتاجها أثناء الرواج ، وتقلل من نشاطها الاقتصادي وتضييق نطاق إنتاجها أثناء الكساد . والواقع أنه قد يشجع على هذا الاتجاه ، أنه في أوقات الرواج ، تزيد حصيلة الحكومة من الضرائب وتزيد قدرتها على القيام بالمشروعات العامة . ومن جهة أخرى يزيد إقبال الأفراد على الانتفاع بالخدمات أو السلع التي تغلها هذه المشروعات ، كان يزيد إقبال الأفراد

على استهلاك الكهرباء (إن كانت مشروعاً عاماً) أو السفر بالسكك الحديدية أو دفع رسوم لزيارة المتاحف ... الخ . وعلى العكس في حالة الكساد ، تشجع الحكومة على اتباع سياسة اقتصادية انكماشية قلة حصيلته الضرائب فتقل تبعاً لذلك قدرتها على القيام بكثير من المشروعات العامة ، كما يقل إقبال الأفراد على الانتفاع بخدمات هذه المشروعات لقلة مستوى الدخل الأهل .

على أن الحكومة يجب ألا تدير المشروعات العامة لغرض الربح ، إذ يجب أن يكون هدفها مقاومة الأزمات . ولذلك يجب أن تتبع سلوكاً كثيراً ما يتنافى مع غرض الربح ، أى أن يكون هذا السلوك عكس ما نتوقعه من الأفراد العاديين . ولهذا يجب عليها أن تعمل على التوسع في المشروعات العامة أثناء الكساد حتى تشيع موجة نشاط في الاقتصاد القومي ، كما يجب عليها أن تعمل على التقليل من المشروعات العامة أثناء الرواج حتى تحد من الموجة التوسعية المصطنعة . وبما لا شك فيه أنه كلما كبرت نسبة المشروعات العامة إلى المشروعات الخاصة ، كلما أدى هذا إلى جعل تدخل الحكومة عن هذا الطريق تدخلاً فعالاً لتحقيق الثبات الاقتصادي .

وتتطلب سياسة المشروعات العامة وضع خطة شاملة لدراسة مختلف المشروعات دراسة وافية وترتيبها حسب أهميتها . ويستلزم ذلك تعيين هيئة من الخبراء والمهندسين والماليين والاقتصاديين والمحاسبين والإداريين لدراسة هذه المشروعات وبحثها بحثاً وافياً من جميع النواحي الهندسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ... الخ ، وتنسيقها وبحثها بحثاً وافياً ومراجعتها من وقت لآخر وإدخال التعديلات اللازمة عليها بما تتطلبه الظروف . وذلك من الأهمية بمكان لأنه ، لكي تقاوم الحكومة الدورات الاقتصادية ، عليها أن تتوسع في هذه المشروعات أثناء الكساد لمقاومة

الانكماش الاقتصادي ، كما يجب أن تقلل منها أثناء الرواج لمقاومة التضخم الاقتصادي . فإن لم تكن الخطط اللازمة موضوعة مدروسة ، لضاع في تحضيرها زمن طويل قد يحدث في أثناءه ما تود الحكومة منعه . فإن جاء الكساد وقررت الحكومة التوسع في إنشاء المشروعات العامة ، فلا بد من عمل ذلك سريعاً حتى يمكنها أن تقاومه قبل أن يستفحل أمره ، ولا يمكن ذلك إلا بوجود مشروعات مدروسة دراسة وافية تنتظر التنفيذ العاجل . وكذلك إن جاء الرواج ووجدت الحكومة أنه بدأ يزيد عن الحد اللازم للتقدم الاقتصادي الحقيقي ، وقررت أنه يجب التقليل من الإنفاق على المشروعات العامة حتى تقاوم هذا الرواج المصطنع ، يجب عليها أن توقف في الحال بعض نشاطها في هذا الصدد ، ولذلك تلجأ لبعض المشروعات التي تجدد من المصلحة إيقاف النشاط فيها . ويستلزم ذلك دراسة وافية مجهزة من قبل وإلا ضاع وقت كثير في البحث عن مثل هذه المشروعات .

وهذه الدراسة الشاملة مهمة أيضاً فيما يختص بالأمكنة التي تختارها الحكومة لتنفيذ هذه المشروعات العامة . إذ أن الدراسة الوافية تشمل أيضاً تعيين هذه الأمكنة حتى يمكن أن نوزع المشروعات العامة على المناطق المختلفة بحيث نحقق الثبات الاقتصادي . ويرى الكثير من الاقتصاديين أنه لكي نحارب الأزمات والبطالة ، يجب إنشاء المشروعات العامة في الأمكنة التي تسكر فيها البطالة والتي تصلح لإنشاء مثل هذه المشروعات من وجهة اقتصادية . فمن المشاهد أثناء الأزمات أن المناطق الصناعية تسكر فيها البطالة عن المناطق الزراعية . فيجب أن تكون لدينا خطة مدروسة تبين لنا هذه المناطق ، والبطالة المحتملة إذا ما جاء الكساد ، والمشروعات التي تصلح لمختلف المناطق ... الخ .

وبمعنى آخر يجب أن يكون لدى الحكومة احتياطي من المشروعات

العامة مدروس دراسة وافية من جميع النواحي . ويستحسن الإلتجاء إلى المشروعات العامة التي من طبيعتها المرونة من حيث الانفاق عليها ومداها وأهميتها الاجتماعية للشعب . ومن هذا الوجه نجد أن إصلاح الطرق أو تخفيف المستنقعات أو إنشاء الحدائق العامة أكثر مرونة من بناء الخزانات أو إنشاء المستشفيات أو المدارس . فإن جاء الرواج المصطنع وتراءى للحكومة منعه بتقليل الانفاق على المشروعات العامة ، فإنه يسهل عليها أن تلجأ للمشروعات المرنة . فيمكنها مثلاً أن تقلل الإنفاق على إصلاح الطرق كما يمكنها إيقاف هذا الإصلاح لبعض الوقت حتى يحين الكساد ، على عكس الحال في حالة بناء المدارس مثلاً ، إذ أنه يجب أن يستمر التعليم وبقى الرواج والكساد على حد سواء . وسياسة المشروعات العامة على جانب عظيم من الأهمية ، إذ أن الحكومة باتباعها هذه السياسة ، يمكنها أن تزيد من الاستثمار والعمالة والدخل الأهل أثناء الكساد حتى تسد النقص في هذه البنود ، كما يمكنها أن تقلل من الاستثمار والعمالة والدخل الأهل أثناء الرواج حتى تقلل من حدة التوسع المصطنع في هذه الفترة . أى أن الحكومة يمكنها ، بطريق غير مباشر ، أن تؤثر في الطلب الفعال أثناء الدورة الاقتصادية بحيث تقاوم حدوثها .

ثانياً : الاتفاق الحكومي في شكل مدفوعات للأفراد : (Transfer payments)

يمكن للحكومة أن تؤثر على الطلب الفعال بطريقة مباشرة . وذلك بتغيير سياستها الإنفاقية التي تتمثل في شكل مدفوعات تدفع مباشرة للأفراد ، كفوائد الدين الأهل والتأمين ضد البطالة وإعانة العجزة والمنح والإعانات الأخرى . الخ . فيمكن للحكومة أثناء الكساد أن تزيد من هذه المدفوعات ، فيزيد الطلب الفعال بحيث يقاوم الموجه الانكماشية ، كما

أنه في أوقات الرواج ، يمكنها أن تقلل من هذه المدفوعات فيقل الطلب
الفعال بحيث يقاوم الموجه التوسعية . ولذلك يجب أن توجد المرونة الكافية
لمثل هذه المدفوعات حتى تزيد وتنقص بسهولة وبدون تعقيد كبير . ولنبحث
الآن باختصار في الطرق التي يمكن للحكومة أن تؤثر بها على دخول
المستهلكين بطريق مباشر .

١ — التأمين ضد البطالة : (Unemployment Insurance) وينحصر في
جمع بعض المبالغ من العمال أو من أرباب الأعمال أو منهما معاً أثناء
الرواج حين تكثر العمالة ، لاعطائها للعمال العاطلين أثناء الكساد حين تزيد
البطالة . وعلاوة على ما يحدثه دفع هذه المبالغ من زيادة في القوة الشرائية
أثناء الكساد ، مما قد يشيع النشاط الاقتصادي ، فإنها أيضاً تخفف من حدة
النقص في سرعة التداول الناشئ عن خوف العمال من البطالة أثناء الكساد ،
وبالتالي يزيد ميلهم للاكتناز . إذ أنه في بدء فترة الكساد يزيد الاكتناز
لاعتقاد العمال أنهم سيتعطلون إن أجلاً أو عاجلاً ، فتنقص سرعة التداول
ويكون لهذا أثر انكماشى يزيد من حدة الكساد . أما إذا تأكد العمال من أن
الحكومة ستدفع لهم ما يسد عوزهم إذا ما تعطلوا عن العمل ، فقد انتفى
هذا الخوف فلا يزيد الاكتناز بدرجة كبيرة .

ويعترض البعض على هذه الطريقة قائلين إن تخفيض أجور العمال أثناء
الرواج غير عادل من وجهة اجتماعية ، إذ أن نفقة المعيشة ترتفع أثناء هذه
الأوقات ولا ترتفع الأجور بنفس النسبة . وبمعنى آخر فهم يرون أن
الأجور لا ترتفع بنفس نسبة الارتفاع في أسعار السلع ، ولذلك يجب ترك
الأجور بدون تخفيض . أما المورد الذي يجب أن تدفع منه الحكومة مبلغ
التأمين ضد البطالة أثناء الكساد ، فيجب أن يكون عن طريق الضرائب
المفروضة على الدخل العالية أو على الأرباح الاستثنائية . وكذلك يرى

بعض الاقتصاديين أن خصم جزء من أجور العمال ، لدفع التأمين ضد البطالة ، يجعلهم يقاومون أى تخفيض فى مستوى الأجور لأن التأمين هو نسبة مئوية من الأجر ، فكلما ارتفع هذا الأخير كلما ارتفع التأمين وزاد ارتفاع العمال به أثناء الكساد وعليه فقد يكون هذا الارتفاع فى الأجور ، عندما تبدأ الأسعار فى الانخفاض عند بدء الكساد مما يزيد من حدة هذا الأخير ، إذ يرى أرباب الأعمال أن الأجور مرتفعة ، فى حين أن الأسعار تنخفض ، فيضيقون نطاق الإنتاج .

على أن الاعتراض الرئيسى على التأمين ضد البطالة هو أنه غير كاف فى كثير من الأحيان للعمل على الثبات الاقتصادى ، ولا يكون إلا جزءاً بسيطاً من الدخل الأهلى ، ولا يكون فعالاً لمقاومة الكساد أو الرواج المصطنع . ولذلك يجب الالتجاء إلى التأمين الجماعى لا التأمين ضد البطالة فقط .

٢ — التأمين الجماعى : (Social Insurance) وهو أكثر شمولاً من التأمين ضد البطالة . ويرمى إلى التقدم الاجتماعى للمجتمع ، إذ يحمى أكثر الناس من العوز . على أن ما يهمنى فيما يختص بمقاومة الأزمات ، هو أنه يرمى إلى ضمان دخل ثابت^(١) حتى نمنع التقلبات فى الطلب الفعال .

وقد اقترح دوجلاس (Douglas)^(٢) طريقة لتثبيت دخول المستهلكين عن طريق الائتمان الاشتراكى (Social Credit) . ويرى دوجلاس أن التقدم الفنى فى المجتمع هو من حق المجتمع كله ، وأن ثمار هذا التقدم يجب أن ينتفع بها جميع الناس فى المجتمع . ولكن السياسات النقدية المتبعة تقلل من القوة

(١) راجع الأستاذ عبد العزيز مهنّا فى البطالة والعمالة الكاملة . (القاهرة ١٩٥٠)
حيث تجد نقاشاً وافياً لمشاكل التأمين الجماعى .

(٢) C. H. Douglas, Social Credit, London 1935.

الشرائية في أيدي الأفراد وتمنعهم من جنى ثمار هذا التقدم ، فيزيد الإنتاج عن الاستهلاك فتحدث الأزمات . ولعلاج هذه الحالة يجب أن تزود الحكومة الأفراد بجميع الائتمان اللازم لخلق القوة الشرائية الكافية لامتناع جميع ما يمكن للوارد الاقتصادية في المجتمع أن تنتجه . ولكن هناك نقص ظاهر في هذه الطريقة إذ هي تفترض الاستمرار في زيادة الائتمان والقوة الشرائية ، ولكن هذا يؤدي إلى التضخم وما فيه من مساوئ سنتحدث عنها فيما بعد .

والواقع أن التوسع في الضمان الجماعي مفيد من وجهة اجتماعية من ناحية ، وقد يفيد لمساعدة الحكومة في العمل على الثبات الاقتصادي من ناحية أخرى . فزيادة الإعانات التي تمنحها الحكومة للعجزة وكبار السن ودفع المعاشات ، علاوة على التأمين ضد البطالة ، كل ذلك يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وقت الكساد .

٣ — المهايا والأجور : يجب على الحكومة أن تعطي هذا البند كل اهتمام خاصة إذا كان يكون جزءاً كبيراً من إنفاقها ، كميزانية الحكومة المصرية . والسلوك الطبيعي الذي يجب إتباعه لمقاومة الدورات الاقتصادية هو رفع المهايا والأجور والمكافآت .. الخ أثناء الكساد ، حتى تنشط القوة الشرائية ويشيع النشاط الاقتصادي ، وخفضها أثناء الرواج ، حتى تقل حدة الغلاء^(١) .

٤ — المدفوعات الأخرى : هناك بعض المدفوعات الأخرى كفائدة الدين الأهلي وأقساطه . وهذه أيضاً يجب أن تزيد أثناء الكساد وتقل أثناء الرواج إذا ما لجأت الحكومة لهذه الطريقة لتحقيق التوازن الاقتصادي .

(١) مما يؤسف له أن الحكومة المصرية طالما أتت عكس هذا السبيل .

على أنه كثيراً ما يحدث عكس ذلك ، إذ أن الحكومة قد تقترض أثناء الكساد لخاصتها إلى المال للقيام بمختلف المشروعات ، وتسدد الدين ما أمكنها أثناء الرواج لتوفر المال لديها . وهذا قد يزيد من حدة الدورة الاقتصادية . وهذه الوسيلة مهمة جداً إذا ما كان الدين الأهلى كبير الحجم بالنسبة للدخل الأهلى كما حدث فى كثير من البلاد الغربية نتيجة لتمويل الحرب .

وهناك نوع آخر من المدفوعات قد تاجأ إليه الحكومة ، لا بتشجيع الاستهلاك مباشرة : ولكن عن طريق تشجيع الاستثمار الفردى . وذلك بمنح الاعانات المالية للمستثمرين حتى تعينهم على تعويض الخسائر التى تصيبهم أثناء الكساد وحتى يستمروا فى الإنتاج وفى تشغيل العمال مما يزيد الدخل والطلب الفعال .

ثالثاً : سياسة الضرائب : (Tax policy)

وتقضى بأن تعمل الحكومة على تغيير حصيله الضرائب بحيث تزيد أثناء الرواج ، فيقل دخل المستهلكين تبعاً لذلك ويقل طلبهم الفعال ، مما يخفف من حدة التوسع الاقتصادى المصطنع . وبحيث تقل أثناء الكساد فيزيد دخل المستهلكين تبعاً لذلك ويزيد طلبهم الفعال ، مما يخفف من حدة الانكماش الاقتصادى .

ويرى البعض أن هذه النتيجة تحدث بنفسها بدون ما تدخل حكومى إذ أنه فى أوقات الرواج تزيد الدخول والأرباح فتزيد حصيله الحكومة من الضرائب ، كما أنه فى أوقات الكساد ، تقل الدخول والأرباح فتقل حصيله الحكومة من الضرائب . أى إنه ليس على الحكومة أن تغير معدل الضريبة أو نظامها (من حيث هى تصاعديّة أم لا مثلاً) بل تترك نفس المعدل

ونفس النظام ، ولا تتدخل فيهما وستصل للنتيجة المرجوة . فزيادة الدخل أثناء الرواج تؤدي إلى زيادة ضريبة الدخل . وإن كانت الضرائب تصاعدية لزادت الضرائب بنسبة أكبر . والعكس في حالة الكساد ، يؤدي نقصان الدخل إلى نقصان ضريبة الدخل . وإن كانت الضرائب تصاعدية لنقصت الضرائب بنسبة أكبر .

على أن هذه السياسة الآلية السلبية للضرائب كثيراً ما لا تصلح كسلاح فعال لمقاومة الأزمات الاقتصادية . إذ يجب أن يكون معدل الضرائب ونظامها مرناً بحيث تزيد حصيلتها بمقدار يكفي لمقاومة التوسع المصطنع وبحيث تقل حصيلتها بمقدار كاف لمقاومة الانكماش المصطنع . وكثيراً ما لا يكفي المعدل الجارى ولا النظام الحالى للضرائب للوصول إلى هذه النتيجة . ومن جهة أخرى يجب على الحكومة أن تغير من حصيلة ذلك النوع من الضرائب الذى يفيد الغرض المطلوب .

أى أن الحكومة يجب أن تلجأ لسياسة التمييز فى هذا الصدد ، فمثلاً فى أوقات الكساد ، يجب على الحكومة أن تقلل من حصيلة الضرائب المفروضة على طبقات المجتمع ذات الميل الكبير للاستهلاك ، حتى يزيد طلبهم الفعال نتيجة لزيادة دخلهم ، وهى عموماً الطبقات ذات الدخل المنخفضة . وقد تجد الحكومة أن تخفيض معدل الضرائب على الطبقات ذات الدخل المرتفعة غير مجد ، إذ أن ميلها للاستهلاك منخفض وسوف لا يزيد استهلاكها كثيراً إذ ما زادت دخولها ، بل أن النتيجة تكون زيادة فى الادخار . ولكن من جهة أخرى قد يترأى للحكومة أن هذه المدخرات سوف تستثمر ، كأن يكون أصحابها من أرباب الأعمال الناهضين لا من أرباب الأملاك الزراعية مثلاً ، وفى هذه الحالة يجب ألا تحجم الحكومة عن تخفيض معدل الضريبة على مثل هذه الطبقات . وكذلك يجب أن تلجأ الحكومة لسياسة التمييز

هذه فيما يختص بنظام الضرائب لا من حيث نوع الضريبة فقط ، كأن تفرض نظاماً تصاعدياً للضرائب ، وعليها أن تقرر أيضاً مدى نسبة التصاعد في الضريبة بحيث تؤثر على مختلف الدخول .. الخ .

ويجب على الحكومة أيضاً أن ترى النتائج الغير مباشرة لفرضها مختلف الضرائب أى « رجعية الضريبة » . فقد تفرض ضريبة على أرباب الأعمال فيخفض هؤلاء الأجور مما يقلل الدخل بدلا من أن يزيده . أو خذ مثلا الضرائب على احتياطات الأعمال (Business Reserves) ، تلك الاحتياطات التي يحتفظ بها أرباب الأعمال أوقات الرواج لاستعمالها أوقات الكساد . فإن كانت الحكومة متأكدة من أن هذه الأموال « تدخر » أثناء الرواج وتستثمر أثناء الكساد لكان من المستحسن عدم فرض ضريبة ، إذ أن فرضها على هذه الاحتياطات يقلل منها وبالتالي يقلل من الكمية الكلية للاستثمار في أوقات الكساد مما يزيد من حدته . أما إذا كانت هذه الأموال لا تكون في شكل طليق أثناء الرواج بل « سيستثمرها » أرباب الأعمال في وجه أو آخر ، فإنه يستحسن فرض ضريبة عليها ، إذ من المصلحة تخفيضها حتى يقل الاستثمار أثناء الرواج مما يساعد على الثبات الاقتصادي^(١) .

وهكذا يجب أن تلجأ الحكومة إلى سياسة مرنة للضرائب ، أولا لتغيير حصيلتها في حدود واسعة تكفي لإحداث الثبات أو على الأقل تساعد عليه لحد كبير ، وثانياً لكي تستعمل سياسة التمييز بحيث تغير من حصيلة تلك الضرائب

(١) وكذلك الضرائب على الأرباح الاستثنائية ينطبق عليها نفس التحليل ، فلو كانت تستثمر وقت الرواج لحسن فرض ضريبة عليها إذ ذاك وإن وضعت جانباً حتى تستثمر أثناء الكساد لحسن تركها بدون ضريبة عالية حتى يشجع النشاط الاقتصادي وقت الكساد نتيجة لاستثمارها .

التي تحقق هذا الهدف بطريق مباشر أم غير مباشر .

ولهذا يجب أن تعين الحكومة لجنة ضرائب تضم رجال المال والاقتصاد والمحاسبة والقانون التجاري لكي تضع خطة شاملة لمعدلات الضرائب وأنواعها ونظامها ... الخ تراعى فيه المرونة بقدر الإمكان بحيث تراجع من وقت لآخر ، وتعديل إن لزم الأمر ، حتى يمكن أن تلجأ إليها الحكومة وبحيث تنفذها في الحال بدون أن يضيع وقت طويل في دراسة أو نحوها إذا ما حانت الحاجة إليها .

تمويل السياسة المالية :

ويبحث في طرق تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد أثناء الكساد ، خاصة على المشروعات العامة . وتنقسم الوسائل التي تتبعها الحكومة في هذا السبيل إلى قسمين رئيسيين : أولهما بتكوين احتياطي عن طريق فرض ضرائب أثناء الرواج لكي ينفق في الكساد ، وثانيهما بالاقتراض أثناء الكساد لسد حاجة الحكومة للإنفاق المتزايد ودفع الدين بتحصيل قدر كاف من الضرائب عند عودة الرواج . وقد يبدو أن هاتين الوسيلتين متشابهتان إذ أن كلا منهما تنحصر في إيجاد المبالغ اللازمة في الرواج لكي تستعمل في الكساد ، على الرغم من أن فرض الضرائب يأتي أولاً في الوسيلة الأولى في حين أن الإنفاق يأتي قبل فرض الضرائب في الوسيلة الثانية . على أن هناك اختلافات هامة بين الطريقتين ستظهر لنا أثناء التحليل :

أولاً — طريقة الاحتياطي : وهي كما قدمنا ، إيجاد الاحتياطي أثناء الرواج بفرض الضرائب لكي ينفق في الكساد . وتتميز هذه الطريقة بسهولة ، إذ يسهل على الحكومة فرض ما تحتاجه من ضرائب أثناء الرواج حين تكثر الدخول والأرباح العادي منها والاستثنائي . ومن جهة أخرى

فإن الحكومة تكون متأكدة مما جمعتها من ضرائب وما في حوزتها من احتياطي ، على عكس الاستدانة أوقات الكساد ، إذ قد لا تنجح الحكومة في جمع مبلغ كاف عن هذا الطريق ، إذ يتوقف على مدى ثقة الجمهور ومدى استعدادهم لإقراض الحكومة (١) . ومن جهة أخرى ، فإن جمع الاحتياطي أثناء الرواج يجعل تطبيق السياسة المالية أسهل بكثير مما لو استدانته الحكومة ، ذلك لأن الاستدانة قد تستغرق وقتاً قد يستفحل فيه أمر الكساد ، في حين أن الحكومة يمكنها أن تستعمل الاحتياطي في الحال .

على أن وجود احتياطي قد يثير مشاكل هامة ، إذ أنه دليل في نظر الكثيرين ، وفي نظر الشعوب على أن هناك أموالاً محبوسة كان من الواجب إنفاقها على المشروعات العامة . وكثيراً ما تضطر الحكومة إلى إنفاق هذه الأموال قبل أن يحين الكساد مما يزيد من حدة التوسع الاقتصادي الذي تريد الحكومة محاربته . ومن جهة أخرى فإن هذه الاحتياطات كثيراً ما لا تكون كافية لعلاج كساد كبير بل قد تكون كافية فقط لعلاج كساد ضعيف الأثر (٢) .

ثانياً — طريقة الاستدانة : وهي أن تستدين الحكومة أثناء الكساد وتسدد الدين أثناء الرواج التالي . ولاتباع هذه الطريقة تواجه الحكومة مشكلتين رئيسيتين هما مشكلة موازنة الميزانية ، ومشكلة سداد الدين . فلنبحث في كل منهما باختصار :

(١) ولو أن الاحتياطات المتجمعة من أوقات الرواج تزيد في الكساد للزهد في الاستثمار والإنفاق لسيادة موجة التشاؤم ، إلا أن هذا لا يعني حتماً زيادة أقراض الحكومة ، فقد تضعف الثقة ويزيد الإقبال على الاحتفاظ بالثروة في شكل طليق . وعموماً فلا يمكن أن تتأكد الحكومة من عقدها القرض الأهلي بالكمية المطلوبة ، على عكس الاحتياطي الذي تتأكد من كميته .

(٢) إلا إذا لجأت الحكومة إلى فرض ضرائب تصاعدية عالية في أوقات الرواج .

١ - مشكلة موازنة الميزانية : يصر الكثيرون على ضرورة موازنة

الميزانية ، بغض النظر عن تلك التقلبات الموسمية التي توجد فائضاً في الميزانية في موسم ، وعجزاً فيها في موسم آخر . ويلاقى هذا إقبالا كبيراً من أغاب الاقتصاديين ومن جمهور الشعب . والواقع أن الميزانية العامة المتوازنة هي أهم احتياط ضد التزايد المستمر في الاستدانة الحكومية ، وتضطر الحكومة أن تعيش في حدود إيراداتها . وإن اتفق كثير من الناس على هذا الرأي فقد اختلفوا في المدة التي يجب أن تتوازن أثناءها الميزانية العامة .

والمدة الأكثر شيوعاً هي السنة المالية ، ويتوقع الناس أن تكون ميزانية حكومتهم متوازنة أثناءها . إلا أن هذه المدة اعتبارية ، ويرى الكثيرون أنه لا ضرر هناك من تغييرها وإطالتها بحيث تشمل جميع مدة الدورة الاقتصادية . أي أن المهم هو موازنة الميزانية منذ بدء الرواج حتى نهاية الكساد ولا لوم على الحكومة ولا تثريب إن تجمع في ميزانيتها احتياطي أثناء الرواج وظهر فيها عجز أثناء الكساد . بل إن هذا ما توقعه وما يتفق مع الوسائل التي تتبعها الحكومة السابق شرحها لمحاربة الرواج المصطنع والكساد المصطنع . ومما لا شك فيه أن موازنة الميزانية سنوياً أسهل من الناحية الإدارية ويمكن أن تتفادى بها الغموض الذي يحيط بمدة الدورة الاقتصادية وذلك لأن الدورات تختلف في مدتها ، كما أثبتت الإحصائيات أن أوقات الكساد تطول عن أوقات الرواج ^(١) ، خاصة إذا كان الرواج يعقب كساداً شديداً . ومعنى هذا أن ما تستدينه الحكومة أوقات الكساد قد لا يمكنها سدادها أوقات الرواج ، نظراً لقصر مدة الرواج بالنسبة للكساد . وهناك عامل آخر يضعف من قدرة الحكومة على السداد أثناء الرواج بجانب قصر مدته نسبياً ، وهو أن زيادة الضرائب بنسبة

كبيرة أثناء هذه الفترة قد يكون له أثر انكاشي يقلل من الدخول بحيث تقل
حصيلة الضرائب الموجهة لسداد الدين .

ولكن على الرغم من هذه العيوب لموازنة الميزانية أثناء الدورة
الاقتصادية ، إلا أن هذه الطريقة أحسن من وجهة اقتصادية من موازنة
الميزانية سنوياً كما قدمنا . فالموازنة السنوية تمتاز بسهولة الإدارية وقبولها
لدى الجماهير ، والموازنة الدورية تمتاز بتفوقها من الناحية الاقتصادية .
ولذلك يرى البعض أنه يمكن أن نوجد طريقاً وسطاً بين الاثنين بحيث نوفق
بقدر الإمكان بين محاسنهما . وأهم الطرق المقترحة في هذا الصدد هي عمل
ميزانيتين للحكومة ميزانية عادية لا بد من موازنتها سنوياً وميزانية احتياطية
يمكن موازنتها أثناء الدورة ، لا كل سنة حتماً . ومن عيوب هذه الطريقة
أنه كثيراً ما تضطر الحكومة ، نظراً لقلّة حصيلة الضرائب لسبب ما ، أن
تعتمد بشق الطرق إلى موازنة الميزانية العادية بتقليل الإنفاق على بعض
المرافق الحيوية ، في حين أن مرافقاً أقل أهمية يزيد الإنفاق عليها في نفس
الوقت . ومثل ذلك ما حدث في الولايات المتحدة فقد أدى هذا الاعتبار
إلى انخفاض مرتبات المدرسين أثناء الكساد الكبير حيث أن المدارس
تخضع للميزانية العادية . ولكن من الواضح أن هذا عيب إداري يمكن تلافيه
إما بإدماج بعض المرافق الحيوية في الميزانية الغير عادية ، أو بتركها في
الميزانية العادية ولكن تنفق عليها الحكومة من إيرادات الميزانية الغير عادية
حتى تكمل النقص الذي اعتورها . فقد كان يمكن لحكومات الولايات
المتحدة مثلاً أن تزيد مرتبات المدرسين وتسحب المبلغ اللازم من الميزانية
الغير عادية .

٢ — مشكلة تسديد الدين الأهلئ : تستلزم طريقة الاستدانة أن تعمل

الحكومة على سداد هذا الدين أثناء فترة الرواج التالية لفترة الكساد ، حتى

يمكنها أن تستدين ثانية إذا ما جاء كساد جديد . أى أنه لا يجب أن يتراكم العجز فى الميزانية على مدى السنين وفى فترات متعاقبة من الكساد .

وتسدد الحكومة دينها من حصيلة الضرائب . ويفرق البعض بين الإيراد الذى تحصل عليه الحكومة من تلك المشروعات العامة التى تغل لها دخلا قد يغطى نفقاتها فى المدة الطويلة (Self-liquidating) ، وبين الإيراد الذى تحصل عليه من أى نوع من الضرائب العامة . على أن هذه التفرقة لا لزوم لها من وجهة تحليلية اقتصادية . فقلبا تغطى إيرادات المشروعات العامة نفقاتها . ومن وجهة أخرى ، فإننا إذا نظرنا إلى النتائج الغير مباشرة لأى نوع من الإنفاق الحكومى كالتأمين الاجتماعى مثلا لوجدنا أنه قد يكون ذا أثر فعال فى زيادة الدخل كما قدمنا وبالتالى فى زيادة القوة الشرائية وزيادة مقدرة الأفراد على دفع الضرائب . أى أنه بطريق غير مباشر ، قد يؤدى الإنفاق الحكومى الذى لا يتمثل فى مشروعات عامة بل فى شكل مدفوعات للأفراد ، إلى مقاومة الكساد والتعجيل بالرواج ، وزيادة ما يمكن للحكومة أن تجنيه من ضرائب . ف سواء كان الإنفاق الحكومى يتمثل فى مشروعات عامة أو مدفوعات للأفراد أثناء الكساد ، فإنه يؤدى إلى زيادة الإيراد بحيث يمكن للحكومة أن تسدد دينها عند ما يأتى الرواج .

وقد تجد الحكومة نفسها مضطرة لرفع نسبة الضرائب وتنويعها بحيث يزيد الإيراد زيادة تكفل تسديد الدين . ويتوقف الثبات الاقتصادى كما يتوقف نجاح سياسة الاستدانة على طبيعة الضرائب وكذلك على دائئى الحكومة . فإن كانت الحكومة قد استدانت من الأغنياء والمؤسسات ذات الاحتياضى الكبير ، وسددت دينها لهم عن طريق فرض ضرائب عامة ذات نسبة ثابتة أى غير تصاعدية ، فإن معنى ذلك أنها وجهت الأموال من الطبقات ذات الميل العالى للاستهلاك إلى الطبقات ذات الميل العالى للإدخار

فإن استثمرت هذه المدخرات أثناء الرواج — إذ يحدث تسديد الدين في هذه الفترة كما رأينا — لزداد ذلك من حدة التوسع الاقتصادي الذي تسعى الحكومة لمنعه . ولذلك يجب على الحكومة أن تميز الضرائب كما يتينا بحيث يقع عبؤها على الطبقات الغنية ، كالضرائب التي تفرض على احتياطات الأعمال والأرباح الاستثنائية وعموماً على الدخل العالية .

على أن هناك خطراً رئيسياً ، من وجهة السياسة النقدية ، ينتج عن الاستدانة الحكومية . ذلك لأن جزءاً كبيراً من أوراق الدين يكون في حوزة البنوك ويمكنها في أي وقت أن تحوله لاحتياطي . وفي أوقات الرواج نظراً لإقبال جمهور المستثمرين على الاقتراض من البنوك ، فإن هذه الأخيرة يمكنها أن تزيد من الائتمان المصرفي في حدود واسعة . ونحن نعرف تبعاً لنظام الاحتياطي الجزئي ، أن زيادة صغيرة في كمية الاحتياطي تؤدي إلى زيادة أضعافها في الائتمان المصرفي . وهذا كله يزيد من حدة التوسع الاقتصادي أثناء الرواج . وغالباً ما يحدث هذا قبل أن تبدأ الحكومة في السداد .

ومن جهة أخرى فإن كان الدين الأهلي كبيراً ، وكانت نسبة ما تحتفظ به البنوك منه كبيرة ، فإن السلطة المصرفية قد تجد من الصعب جداً أن تطبق السياسة المصرفية لإدارة الائتمان . فإن عمل البنك المركزي على رفع سعر الفائدة حتى يزهّد الناس في الاقتراض أثناء الرواج ، ويزهّد البنوك في الخصم أو إعادة الخصم ، فإن الاحتياطات الوفيرة الموجودة في حوزة البنوك قد لا تلجئها إلى البنك المركزي في هذا الصدد . ومن جهة أخرى فإن الحكومة تتفادى رفع سعر الفائدة نظراً لأن ذلك يزيد من عبئها المالي إذ عليها أن تدفع فائدة أعلى عن ذي قبل على سندات الدين . وكذلك إن لجأ البنك المركزي إلى سياسة السوق المفتوحة وباع أوراقاً حكومية ، فإن

هذا يخفض ثمنها لاسيما وإن باع البنك المركزى منها كمية كبيرة حتى يقلل من الائتمان المصرفى بنسبة كافية لإيقاف تيار التوسع الاقتصادى المصطنع . وهذا أيضاً لا ترغب فيه الحكومة إذ أن انخفاض أئمان الأوراق الحكومية يضعف الثقة فيها فلا يمكن للحكومة أن تنجح بعد ذلك فى عقد القروض الوطنية .

فهناك إذن تعارض بين السياسة المالية ، التى تقضى بعقد القروض الأهلية والعمل على تثبيت أسعار الأوراق الحكومية والاحتفاظ بسعر فائدة ثابت ، وبين السياسة المصرفية التى قد تؤدى إلى تخفيض أئمان الأوراق الحكومية ورفع سعر الفائدة . ولعلاج هذا التعارض ، قد تلجأ الحكومة إلى إلزام البنوك بوضع احتياطى خاص (Special Reserve) بجانب الاحتياطى العادى أثناء الرواج أو برفع نسبة الاحتياطى ، حتى تقلل من قدرة البنوك على خلق الائتمان أو قد تتبع الحكومة طريقة فيشر لجعل الاحتياطى ١٠٠ ٪^(١) ، أو قد تتجنب الحكومة بقدر الإمكان الاقتراض من البنوك^(٢) ، حتى لا تزيد احتياطياتها وبالتالى يضعف أثر السياسة المصرفية .

علاقة السياسة المالية بالدخل الأهلى :

رأينا فيما سبق أنه ينتج عن الإنفاق الحكومى أثناء الكساد زيادة فى الدخل الأهلى . وتتوقف الزيادة فى الدخل الأهلى على مكرر الاستثمار ، فإن كان كبيراً كانت الزيادة الناشئة كبيرة ، وإن كان صغيراً كانت الزيادة

(١) راجع السياسة المصرفية .

(٢) راجع J. H. Williams, Postwar Monetary Plans and Other Essays,

(New York, 1947).

صغيرة . ولهذا كان علاج الأزمات الاقتصادية أسهل في المجتمعات الفقيرة ذات الميل الحدى العالى للاستهلاك عنه في المجتمعات الغنية ذات الميل الحدى المنخفض للاستهلاك .

ولهذا الاعتبار يجب على الحكومة ، عند اتباع السياسة المالية ، أن تهتم ما أمكن بزيادة دخول الطبقات الفقيرة . إذ أن ذلك يزيد ميلها للاستهلاك وبذلك تشيع موجة نشاط تخفف من حدة الكساد . وقد رأينا أن الحكومة يمكنها أن تصل لهذا الغرض بوسائل عدة ، كتخفيف الضرائب على الدخل المنخفضة ، واتباع نظام الضرائب التصاعدية ، والتوسع في منح الإعانات وفى التأمين ضد البطالة والضمان الجماعى . . الخ .

ومن جهة أخرى يجب على الحكومة أن تسد النقص فى الميل للاستثمار من جانب الأفراد ولذلك يجب عليها فى أوقات الكساد أن تعمل على القيام بالمشروعات العامة حتى تزيد دخول عوامل الإنتاج وتقل البطالة .

ومدى فائدة السياسة المالية فيما يختص بزيادة الدخل الأهلى ، يتوقف على الوسيلة المتبعة^(١) ، فالقيام بالمشروعات العامة كبناء خزان مثلاً ، تنتج عنه عمالة أولية مباشرة (Primary Direct Employment) وتتمثل فى تشغيل عوامل الإنتاج فى المشروع ، وعمالة أولية غير مباشرة (Primary indirect Employment) وتتمثل فى نشاط الصناعات التى تمد المشروع بما يلزمه من خامات ورأس مال . . الخ ، إذ تزيد العمالة فيها نتيجة لذلك . وبجانب العمالة الأولية ، تنتج عن المشروع أيضاً عمالة ثانوية (Secondary Employment)

(١) فارن A. H. Hansen, Fiscal, Policy and Business Cycles, New

York 1941, ch. 12. حيب تجد بحثاً مستفيضاً لهذه المسألة .

وتتمثل في نشاط الصناعات الاستهلاكية الناتج عن زيادة القوة الشرائية في أيدي العمال نتيجة لزيادة العمالة الأولية .

قارن ذلك مثلاً بالعمالة الناشئة عن زيادة الإعانات الحكومية أو رفع المهاييا والأجور أو تخفيض الضرائب على الطبقات الفقيرة ، فإن حجم العمالة الناشئة عن مثل هذا الإنفاق الحكومي أقل بكثير مما ينشأ من المشروعات العامة ، إذ يؤدي فقط إلى نشاط الصناعات الاستهلاكية التي تنتج سلعاً يستهلكها من زاد دخلهم .

على أن الزيادة في الدخل لا تنفق كلها بحيث يشيع النشاط الاقتصادي باستمرار . ويتوقف ذلك على مكرر الاستثمار كما قدمنا . والواقع أن هناك ما يسمى بالثغرات (leakages) تحدث عند زيادة الدخل بحيث لا تنفق الزيادة فيه كلها . فهناك جزء يدخر ، وهناك جزء يستغل للمضاربة في الأوراق ولا يمثل استثماراً حقيقياً ، وهناك جزء يستعمل لتسديد الديون التي على الأفراد . فكل هذه الثغرات إذن لها أثر انكماش قد يعمل على عرقلة التوسع كما يجب لعلاج الكساد ، ذلك لأنها تقلل نسبة الإنفاق من الدخل ، أي تقلل من مكرر الاستثمار . وبمعنى آخر يمكننا أن نقول إن هذه « الثغرات » تقلل من القوة الشرائية وتخفف الميل للاستهلاك ، فيميل الدخل الأهلي إلى الانخفاض عن المستوى الذي كان يجب أن يصل إليه لو لم توجد هذه الثغرات .

وهناك نوع آخر من الثغرات ينشأ عن التجارة الخارجية ، خاصة إذا كانت الدولة تتبع نظام الذهب . فقد يوجه الأفراد جزءاً من الزيادة في دخلهم إلى شراء سلع وخامات مستوردة من الخارج ، لا المنتجة محلياً ، وهذا يعتبر ثغرة أخرى في الدخل الأهلي . فإذا اتسعت هذه الثغرة

بزيادة الدخل وبمضى الزمن ، فإن واردات الدولة قد تزيد عن صادراتها فيصبح الميزان الحسابي في غير صالحها ، ويخرج الذهب من الدولة لسد هذا العجز في ميزانها الحسابي ، فتقل كمية النقود في الدولة وتنخفض الأسعار وتشيع موجة انكماشية . وهذه النتيجة هي ما تعمل الحكومة على محاربتها أثناء الكساد . أى أنه في حين تعمل الحكومة أثناء الكساد على التوسع الاقتصادي ، قد يؤدي وجود مثل هذه الثغرة إلى مقاومة سياسة الحكومة التوسعية هذه ، وتكون النتيجة أن يقل الدخل الأهلي على الرغم من جهود الحكومة أو يزيد بنسبة أقل مما تتوقعه الحكومة^(١) .

وهناك خطر انكماشى هام يجب أن تعمل الحكومة وسعها على تجنبه إن هي أرادت النجاح لسياستها المالية أثناء الكساد ، وهو منافسة الحكومة للاستثمار الفردى منافسة قد تؤدي إلى التقليل من نشاط المشروعات الخاصة . فكثيراً ما تتنافس المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة . ذلك لأن التوسع في المشروعات العامة يؤدي إلى زيادة إقبال الحكومة على تأجير عوامل الإنتاج المختلفة . وبما لا شك فيه أن البطالة قد تمنع ارتفاع أسعار هذه العوامل ، ولكن نلاحظ من جهة أخرى أن أسعارها قد ترتفع عما يجب أن تكون عليه ، خاصة وقد رأينا أن الحكومة لا تراعى الربح بل المصلحة العامة ، وقد يتراءى لها على هذا الأساس دفع أجور عالية للعمال حتى يزيد دخلهم . وقد يؤدي هذا إلى ارتفاع نفقات الإنتاج بالنسبة للأسعار فيقل النشاط الإنتاجي في المشروعات الغير حكومية . وقد يقاوم هذا الأثر الانكماشى وما يتبعه من قلة في العمالة والدخل ، الأثر التوسعي الناشئ عن قيام المشروعات العامة .

(١) لا يعنينا الآن مناقشة هذه الفكرة وسنناقشها بالتفصيل عند مناقشة علاقة الدخل الأهلي بالتجارة الدولية . ويهملنا الآن فقط تبين طبيعة هذه الثغرة في الدخل الأهلي .

وشبيه بهذا الأثر الانكماشى ، ذلك الأثر الناشئ عن فرض ضرائب على احتياطات الأعمال أو الأرباح المتجمعة التى كانت ستوجه للاستثمار أثناء الكساد لو لم تمتصها الحكومة بالضرائب العالية . إذ لو تأكدت الحكومة أن مآل هذه الأموال هو الاستثمار لوجب عليها أن تتركها للأفراد إذ هم أقدر منها على استثمارها .

ولهذا كله يجب على الحكومة أن تراعى الحذر الشديد عند تطبيق سياستها المالية حتى لا تطفى هذه الآثار الانكماشية على سياستها التوسعية ، فتضعف أثرها بحيث يقل الدخل الأهلئ أو يزيد بنسبة لا توازئ المشقة التى يتحملها الاقتصاد القومئ من التدخل الحكومئ .

العمالة الكاملة كهدف للسياسة المالية :

ناقشنا فيما سبق الوسائل المالية التى تحاول أن تصل بها الحكومة إلى تحقيق التوازن الاقتصادئ أثناء الدورة الاقتصادية ، أى لكئ تمنع الرواج المصطنع والكساد المصطنع . على أن السياسة المالية قد يكون هدفها هو تحقيق العمالة الكاملة فى الدولة . فبجانب الدورات الاقتصادية وما تتضمنه من رواج وكساد ، يوجد ما أشار إليه كينز وغيره من الاقتصاديين من أن نظامنا الاقتصادئ يحوى تعارضاً دفيناً ، وهو أنه كلما تقدم المجتمع كلما زاد ميله للادخار وقل ميله للاستهلاك ، وكلما قلت فرص الاستثمار بحيث لا يصل المجتمع للعمالة الكاملة لعوامل الإنتاج وما يتبع ذلك من شرور البطالة ونقصان الدخل الأهلئ . وقد زاد اهتمام الدوائر الاقتصادية والسياسية بعلاج هذه المشكلة حتى أصبحت تحتل المكان الأول فى المشاكل الاقتصادية^(١) وأصبح هدف السياسة المالية الأول - وتوئدها فى ذلك

(١) راجع عبد العزيز منها - البطالة والعمالة الكاملة القاهرة ١٩٥٠ .

السياسة المصرفية — أن تحقق العمالة الكاملة في الدولة . فما هو المقصود بالعمالة الكاملة ؟ قد نقصد بها العمالة المثلى (Optimum Employment) وتتوافر إذا كان جميع العمال مزودين بالعمل حتى تلك النقطة التي بعدها يفضلون الفراغ على العمل ، أو بمعنى آخر يفضلون الفراغ على الطيبات التي يمكن شراؤها بالمزيد من العمل . إلا أن تعيين هذه النقطة من الصعوبة بمكان من وجهة عملية . ومثل هذا التعريف النظري يؤدي إلى تعقيد كبير في السياسة العمالية ، لا سيما وأن أمزجة العمال تختلف من عامل لآخر ومن وقت لآخر ومن مكان لآخر . وعليه يصعب علينا أن نعين عدد الساعات التي يمكن أن نعتمد عليها لتحديد عمالة « مثلى » لعامل ما . ومن جهة أخرى عند رسم سياسة مالية عامة لتحقيق العمالة الكاملة ، لا بد وأن نصل إلى مقياس عام للعمالة بحيث لا نعتمد على المقاييس الفردية لختلف العمال .

وقد نقصد بالعمالة الكاملة ، العمالة القصوى (Maximum Employment) أى أن يكون لكل شخص سواء كان رجلاً أو امرأة في سن العمل ، عملاً منتجاً إرادياً . وهذا لا يتضمن حتماً أن تكون كل القوة العمالية للدولة في حالة استغلالها الأقصى . فالبطالة لا تشمل مثلاً الزاهدين في العمل لمجرد رغبتهم في ذلك . ولقد ذهب البعض إلى القول إن العمالة الكاملة تتوفر إذا انعدمت جميع أنواع البطالة ، الإيجابية منها والعرضية . والبطالة العرضية هي المؤقتة والتي تنشأ من انتقال العمل من عمل لآخر أو من مكان لآخر . إلا أن ما يهمننا كاقصاديين هو البطالة الإيجابية التي يجبر عليها العمال جبراً ، أى حالة وجود عدد من العمال يقبلون العمل بالأجر السائد ولكن لا تتاح لهم فرصته . كما إنه من الخيالي أن نقضى على البطالة العرضية والمؤقتة . فالمهم إذن ليس العمل في ذاته ولكن فرص العمل أمام العمال . وعلى هذا الأساس يمكن القول إن العمالة الكاملة تتوفر إذا وجدت الفرص الكافية لجميع

القادرين والراغبين في العمل . فما هي إذن فرص العمل هذه ؟ لا شك أن العاملين المقيدون المتعاقدين على عمل معين أمامهم فرصة للعمل طالما لم ينته العقد ولا يوجد دافع لعدم تجديده . ولكن تقابلنا المشكلة عند تحديد الظروف التي يمكن فيها أن نعتبر أن العاطلين أمامهم فرصة للعمل . من الواضح أنه لكي توجد هذه الفرص ، لابد وأن يوجد عدد من الأعمال الخالية كاف لامتناس مع هؤلاء العاطلين . ومن الواضح أيضاً أنه يجب ألا يترتب على تشغيل عامل ما ، تعطيل عامل آخر ، كما يجب ألا يشغل عامل في عمل أقل بكثير من مستوى كفايته وإلا اعتبرت بطلاة مقنعة أى مستترة .

ولنا أن نتساءل هل « العمالة الكاملة » تنصب على العمال فقط ، أم على جميع عوامل الإنتاج أو بعبارة أخرى هل يجب أن تكون العمالة كلية (Total Employment) حتى نعتبرها كاملة ؟ أتنضمن العمالة الكاملة استغلال جميع الموارد في الدولة استغلالاً أقصى ؟ إن كان المقصود بهذا الأخير إنهاك القوة الإنتاجية في الدولة فبنست السياسة الاقتصادية ، إذ يجب أن تعمل الدولة على حفظ وصيانة مواردها^(١) . والواقع أن استغلال الموارد وسيلة لغاية هامة وهي إيجاد فرصة العمل للعمال ولذلك يجب استغلال الموارد بقدر ما يحقق لنا هذا الهدف الهام ، وبدون ما إنهاك للقوى الإنتاجية في الدولة . وبدهي أن العمال أنفسهم يجب ألا تنهكهم في العمل إذ يجب أن يتمتع العامل بالفراغ اللازم والراحة الواجبة لتجديد قواه ، إذ في ذلك صيانة للموارد الانسانية .

فالعمالة الكاملة هي وجود فرص للعمل تتناسب مع عدد العمال ، ولا تتعارض مع وجود البطالة الاختيارية والعرضية .

(١) عقدت هيئة الأمم المتحدة مؤتمراً سنة ١٩٤٨ لتبادل المعلومات والتشاور بشأن

حفظ وصيانة الموارد .

أما البطالة الإجبارية فيجب على الحكومة أن تعمل على محاربتها قدر الإمكان . وقد ناقشنا فيما سبق الوسائل المالية التي تلجأ إليها الحكومة لمحاربة الكساد الذي يصحب الدورة الاقتصادية ، وهي تلجأ إلى هذه الوسائل على نطاق أوسع لمحاربة الكساد المزمن والبطالة المزمنة التي يتميز بها . على أن هناك عدة صعوبات تعترض الحكومة عند محاولتها تحقيق هذا الهدف نلخص أهمها فيما يلي :

١ - شبه التضخم : أى التضخم الذى ينتظر حدوثه قبل أن توظف جميع الموارد توظيفاً كاملاً . وقد ظن كثير من الاقتصاديين أن عرض عوامل الإنتاج يستمر مرناً حتى توظف جميعاً ثم يبدأ عرضها فجأة فى عدم المرونة فترتفع الأسعار . على أن المشكلة ليست بهذه السهولة . ذلك لأن عرض عوامل الإنتاج لا يصبح مرناً مرة واحدة وفجأة ، بل يميل لعدم المرونة كلما زاد تشغيل العوامل . أى أن هذا الميل لعدم المرونة تدريجى ، كما أنه لا يظهر فى وقت واحد بالنسبة لجميع عوامل الإنتاج . فقد تكون بعض العوامل وفيرة وبعضها نادرة أو قد يكون نفس العامل الإنتاجى متوفراً فى جهة ما ، غير متوفر فى جهة أخرى فى حين يصعب نقله من مكان لآخر ، كصعوبة انتقال العمال مثلاً . ولذلك قد تبدأ الأسعار فى الارتفاع قبل الوصول للعمالة الكاملة ، وبما يساعد على ذلك جمود بعض عوائد عوامل الإنتاج كالأجور ، إذ أن نقابات العمال كثيراً ما تعمل على عدم خفضها بل رفعها عن الإنتاجية الحدية للعمال^(١) . ويسمى هذا النوع من ارتفاع الأسعار أى الذى يحدث قبل أن نصل للعمالة الكاملة - شبه التضخم (Semiinflation)^(٢) . وبمعنى آخر فإن هذا يؤدى إلى إحداث

(١) سنتكلم عن هذا الموضوع فى باب الجمود الاقتصادى إن شاء الله .

(٢) قارن كينز فى النظرية العامة ص ٣٠١ .

ثغرة في الدخل وفي الطلب الفعال ، إذ يضطر الأفراد إلى دفع أسعار أعلى مما يجب لشراء السلع .

٢ — مشكلة الدين الأهلى :

ولكن حتى لو أمكن للحكومة أن تحل المشكلة السابقة ، كأن تلزم العمال مثلاً بالانتقال إلى حيث يزيد الطلب عليهم ، كما تلزمهم بعدم رفع الأجور عن اللازم . . . الخ ، إلا أن هناك مشكلة أخرى تعترض سبيل الحكومة إذا ما أرادت تحقيق العمالة الكاملة كهدف للرفاهية الاقتصادية ، إلا وهى « تمويل » العمالة الكاملة . فلقد رأينا أنه لى تحارب الحكومة الدورات الاقتصادية ، فإن عجز الميزانية أثناء الكساد يمكن أن تسده الحكومة أثناء الراج ، وبمعنى آخر فإن العجز ينتهى أثناء مدة الدورة الاقتصادية . ولكن هناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن هذا قد لا يحدث فى حالة الدين الناشئ عن محاولة علاج العمالة الكاملة . ذلك لأنه كلما زادت العمالة ، كلما ارتفع الدخل الأهلى وكلما زاد الميل الحدى للإدخار . وهنا نجد أن الحكومة تلجأ إلى وسائل راديكالية شديدة لى تعمل على زيادة الميل الحدى للاستهلاك وتتدخل باستمرار لسد النقص فى الاستثمار ، ولذلك فإن العجز فى الميزانية قد يستمر ، نتيجة للتزايد المستمر فى الدين الأهلى .

ورب قائل إن الدين الأهلى لا يتضمن ضياعاً للوارد فى الدولة إذ أن دفع فوائده وأقساطه يتضمن مجرد نقلها من دافعى الضرائب إلى حاملى السندات ، على عكس الحال فى الديون التى تعقد فى الخارج ، إذ تنتقل الأموال من دافعى الضرائب إلى الدولة الدائنة . على أن هذا القول مردود لأنه إن كانت الضرائب مجبأة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى حاملى السندات فإن هذا يقلل الميل للاستهلاك لأن ميل هذه الطبقات للاستهلاك كبير وسينقص دخلهم بمقدار الضرائب المجبأة ، وهذا لا ترغب فيه الحكومة .

وإن كانت الضرائب مجبأة من أرباح الأعمال إلى حاملي السندات ، فإن هذا يقلل الميل للاستثمار ، لأن أرباح الأعمال كثيراً ما يستثمرون المتجمع لديهم من أرباح . وبمعنى آخر كلما زاد الدين الأهلى كلما ظهرت ثغرات فى الدخل وفى الطلب الفعال بحيث لا نصل للعمالة الكاملة .

وهناك مشكلة أخرى مرتبطة تمام الارتباط بمشكلة الدين الأهلى ، وهى صعوبة استخدام السياسة المصرفية التى أشرت إليها قبلاً . وإن كان الدين الأهلى أثناء فترة الكساد يؤدى إلى هذه النتيجة ، فما بالك بالدين الأهلى الذى يعقد لتحقيق العمالة الكاملة ، والذى يتطلب عقد القروض على نطاق أوسع بكثير ، كما قد يتطلب عجزاً مستمراً فى الميزانية ؟

٣ — أثر التقدم الفنى : يلاحظ أن تقدم المجتمع قد لا يمثل فى زيادة كمية الاستثمار أو حجمه بل فى التقدم الفنى ، كزيادة الاختراعات وتحسينها وتحسين طرق إدارة الأعمال والاكتشافات الجديدة التى تتفق عنها أذهان المخترعين والمجدين وأرباب الأعمال . والواقع أن هذا يميز تقدم المجتمع خاصة فى الدولة الحديثة^(١) . والهدف الرئيسى من هذا الاختراع والتجديد هو تخفيض نفقة الإنتاج وتوفير عوامله ، خاصة العمال ، لأنهم يشيرون مشاكل لأرباب الأعمال أكثر من مشاكل عوامل الإنتاج الأخرى^(٢) . ولهذا نجد أنه فى حين تعمل الحكومة على الوصول إلى العمالة الكاملة ، قد يقاومها هذا الأثر الناتج عن التقدم الفنى والسعى للاختراع وللتجديد ، مما يؤدى إلى الاستغناء عن عوامل الإنتاج والبطالة . ولمقاومة هذا الأثر ، لابد للحكومة أن تتوسع جداً فى التدخل وفى القيام بالمشروعات العامة والتوسع

(١) يرى Schumpeter أن تقدم المجتمع يتميز بدورات من الاختراع والتجديد .
قارن كتابه Theory of Economic Development .
(٢) إذ يكونون النقابات ويطالبون بالأجور العالية . . الخ .

في عقد قروض لذلك .. الخ ، لاسيما وأن الحكومة لا يمكنها أن تنافس المشروعات الخاصة في تجديدها ، لأن أرباب الأعمال مدفوعون بعامل الربح والمنفعة الذاتية ، في حين أن الحكومة تدفعها المصلحة العامة .

ورب قائل إن البطالة الناتجة عن الاختراع مؤقتة تزول آثارها بعد حين ، إذ بعد انخفاض نفقات الإنتاج وإتساع السوق تزيد العمالة من جديد . ولكن الواقع أن التجديد والاختراع مستمران في الحياة الاقتصادية ، ولهذا فإن أثر التقدم الفنى سيستمر من هذه الناحية . ولعل الدليل على ذلك ما لوحظ من أن عجز الميزانية في الولايات المتحدة الأمريكية كان أثناء الكساد الكبير سنة ١٩٣٣ حوالى ٢ بليون دولار على الرغم من وجود البطالة وكان بعد الحرب الأخيرة حوالى ١٠ بليون دولار على الرغم من عدم تحقق العمالة الكاملة ، إذ يوجد عطل إجبارى في الولايات المتحدة .

٤ — العامل النفسانى : وهو عامل لا يجب أن تغفله الحكومة عند محاولتها تحقيق العمالة الكاملة . ذلك لأن العجز المستمر في الميزانية الذى قد تتطلبه هذه السياسة ، قد يكون له تأثير نفسانى سىء . قد يمكن لرجال الأعمال أو للشعب فى مجموعة أن يستسيغوا عجزاً فى الميزانية أثناء الكساد لى يسد أثناء الرواج كما فى حالة الدورات الاقتصادية ، ولكن من الصعب عليهم أن يقبلوا عجزاً مستمراً فى الميزانية ، وازدياداً مستمراً فى الدين الأهلئ ، فتفقد الثقة المالية ويقل الاستثمار ، مما يؤدى إلى قلة مستوى الدخل الأهلئ .

لكل هذه الأسباب ، نجد أن تحقيق العمالة الكاملة ليس بالسهولة التى تصورها بعض الاقتصاديين ورجال السياسة . ولهذا يكفى أن تحقق الحكومة مستوى عالياً من العمالة . أما محاولة إيجاد عمل لكل فرد أو كما يقول

بيفردج^(١) محاولة إيجاد أعمال أكثر عدداً من العاملين - وهو في رأيه تعريف العمالة الكاملة - فلا يمكن تحقيقه من وجوه عملية . فلتوجد إذن نسبة من العاطلين ، بحيث تلجأ الحكومة إلى وسائل أخرى لحفظ مستوى معيشتهم كمنح الإعانات أو التأمين الجماعي ... الخ . وهناك اعتبار آخر وهو أن الحكومة قد تتمكن من تحقيق العمالة الكاملة^(٢) ولكن على حساب القضاء على الحرية الاقتصادية كما سيتضح لنا بعد قليل .

السياسة المالية والحرية الاقتصادية :

تبين لنا مما سبق أن الحكومة ، عند محاولتها تطبيق السياسة المالية لمقاومة الأزمات أو لتحقيق العمالة الكاملة ، تتدخل في الميدان الاقتصادي بحيث تؤثر في الاستهلاك وفي الاستثمار سواء بطريق مباشر أم بطريق غير مباشر . ووجدنا أن الطريق ليس ممهداً أمامها في هذا السبيل ، إذ تلاقى صعوبات جمة تحدثنا عنها فيما سبق . فلنحاول الآن أن نرى مدى تعارض السياسة المالية مع الحرية الاقتصادية التي يتميز بها النظام الاقتصادي الذي نعيش فيه ، وهو النظام الرأسمالي .

مما لا شك فيه أن مقاومة الدورات الاقتصادية تكتنفه عدة عقبات ذكرناها فيما سبق ، ولكن هناك أيضاً العقبات الإدارية كوضع الخطط الشاملة لسياسة المشروعات العامة وسياسة الضرائب وما يكتنفها من تنبؤ وتوقع كثيراً ما يصعب في أوقات الدورات الاقتصادية . وهناك أيضاً

(١) W. Beveridge, Full Employment in a Free Society, New York, 1945.

(٢) لاشأن لنا بالبطالة العرضية أو الموسمية إذ لاتهمنا كثيراً من وجهة التحليل الاقتصادي المشكلة . وما يهمنا هو البطالة الاجبارية أى التي يجبر عليها الأفراد جبراً وبمعنى آخر وجود عاطلين مستعدين للعمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجدون العمل .

الآثار الانكماشية التي تحدثنا عنها والتي يجب أن تأخذها الحكومة في الحسبان في حين أنه من الصعب قياسها إحصائياً والتنبؤ بها .. الخ . وهناك أيضاً الصعوبة الإدارية الناشئة عن عدم اهتمام مديري المشروعات الحكومية بإنجاح هذه المشروعات وإدارتها بكفاية عظمت كما في حالة المشروعات الخاصة ، إذ أن هذه الأخيرة يحرّك أرباب الأعمال فيها دافع الربح ، في حين أن مديري المشروعات الحكومية ليس لديهم هذا الدافع . وعموماً نجد ، أنه لكي تنجح الحكومة في مقاومة الأزمات باتباع السياسة المالية ، لابد لها من التدخل في الميدان الاقتصادي ولكن بحذر ، أي لابد أن يكون لها سياسة توجيه شاملة . ونظام التوجيه هذا ، ولو أنه يجد من الحرية الاقتصادية لحد كبير ، لا سيما إن كان فعالاً ، إلا أنه لا يقضى على نظامنا الرأسمالي ، بل تتغير طبيعته من نظام اقتصادي حر إلى نظام اقتصادي موجّه تزيد فيه تبعات الحكومة وتقل فيه الحرية الاقتصادية .

على أن تحديد الحرية الناتج عن مقاومة الحكومة للأزمات بسيط إذا ما قسناه بتحديد الحرية الاقتصادية الناتج عن محاولتها تحقيق العمالة الكاملة . فخذ مثلاً مقترحات هانسن وهي تعتبر خطة شاملة لتحقيق العمالة الكاملة ^(١) . وهو يقترح أن تقوم الحكومة بالآتي :

أولاً - حساب الناتج الأهلّي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة وتقدير حجم الاستهلاك والاستثمار الذين يقوم بهما الأفراد عند هذا المستوى .

ثانياً - وضع خطة شاملة للإنفاق الحكومي .

ثالثاً - وضع خطة شاملة للإيرادات الحكومية .

(١) أنظر كتابه A. H. Hansen, Economic Policy and Full Employment,

Megraw Hill Co., 1947 .

رابعاً — تكملة النقص في ميداني الاستهلاك والاستثمار عن طريق الإنفاق الحكومي .

خامساً — مراجعة هذه النظم والخطط من وقت لآخر .

سادساً — يجب أن تكون السياسة المالية مرنة بحيث تتغير من وقت لآخر ، لمواجهة التغير في الاستهلاك أو الاستثمار أو البطالة ... الخ .

سابعاً — يجب أن نعلم الجمهور ونعوده على قبول مثل هذه السياسة ، بحيث يكون مستعداً لتغييرها من وقت لآخر ، خاصة وأن الميول الحالية للاستهلاك والاستثمار قد تتغير في مدة قصيرة .

والمشكلة الآن هي ، هل يمكن تطبيق مثل هذه السياسة في نظام رأسمالي حتى لو كان موجهاً ؟ من الواضح أنه من الصعب جداً تطبيق مثل هذه السياسة في نظام ديمقراطي رأسمالي . ولقد ذكر هذه الحقيقة كينز إذ قال : « ... يبدو لي أنه ، من وجهة سياسية ، من المستحيل على ديمقراطية رأسمالية أن تنظم مصروفاتها على نطاق يسمح بتطبيق نظرتي ... اللهم إلا في أوقات الحروب »^(١) . فكينز نفسه الذي أصر على الحرية الاقتصادية وحاول أن يوجد الرفاهية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الحالي بدون تحديد كبير لهذه الحرية ، يعترف عند مناقشته للاقتصاد الأمريكي ، بأن نظريته وبالتالي سياسته لا تتفقان مع الديمقراطية الرأسمالية .

أؤخذ مثلاً السياسة الشاملة التي وضعها سير وليم بيفرديج ، وهدفها كما يدل على ذلك عنوان مؤلفه^(٢) هو تحقيق العمالة الكاملة في مجتمع حر .

. J. M. Keynes, *The New Republic*, July, 1940.

(١) أنظر مقاله

Sir William Beveridge, « Full Employment in a free Society » (٢)

. (Norton, New York), 1945.

قارن أيضاً عبد العزيز مهنا في البطالة والعمالة الكاملة ، حيث تجد ملخصاً لاقتراحات بيفرديج .

ولكن لو تصفحنا كتابه لوجدنا أنه مليء بتحديد الحرية الاقتصادية كنقل العمال جبراً من مكان لآخر والتوسع في المشروعات العامة والضرائب التصاعدية وتأميم كثير من الصناعات... الخ. والواقع أن نظام بيفرديج أقرب إلى الاشتراكية منه إلى الرأسمالية.

والواقع أن تراكم العجز في الميزانية وتزايد الاقتراض الحكومي وكبر حجم الإنفاق الحكومي بالنسبة للدخل الأهلي، يؤدي إلى تحويل النظام الرأسمالي من اقتصاد فردي إلى اقتصاد عام (Public Economy). فليترك الاقتصاديون ذلك الوهم الخطير وهو تحقيق العمالة الكاملة وليحاولوا أن يصلوا قدر الإمكان إلى تحقيق عمالة مناسبة توفيق بين الرفاهة الاقتصادية للجمتمع وبين الإبقاء على النظام الرأسمالي الموجه، إذ قدر رأينا عند تحليلنا للعمالة الكاملة أن تحقيقها تعتوره عدة صعوبات اقتصادية مالية، ناهيك عن الصعوبات التي تتصل بنظم الحكم.

الباب الحادى عشر

جمود الظواهر النقدية

يلاحظ أنه فى نظامنا الاقتصادى ، تتميز بعض الظواهر النقدية بالجمود ، أى أنها غير مرنة ولا تتغير بالنسبة الكافية التى تقتضيها التغييرات الاقتصادية .

ومرونة الظواهر الاقتصادية مهمة جداً لنظامنا الاقتصادى المبني على الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية والتبادل ونظام الأثمان ، والمقاييس النقدية التى تسجل الطلب وتوجه العرض على هذا الأساس . فيجب إذن أن تكون مرنة بحيث تؤدي وظيفتها الاقتصادية على أكمل وجه .

ويشاهد الجمود الاقتصادى بصفة خاصة فى ثلاث من الظواهر النقدية وهى سعر الفائدة والأسعار والأجور ، فانبثقت فى كل منها من هذه الناحية .

أولاً : سعر الفائدة :

يرى كينز أن جمود سعر الفائدة عند مستوى أعلى من الكفاية الحدية لرأس المال من أهم الأسباب التى تعرقل الاستثمار . ويرى أن هذا الجمود ينشأ من أن هناك حداً أدنى لا يمكن أن يقل عنه سعر الفائدة ، ذلك لأن الجمهور يفضل الاحتفاظ بمدخراته فى شكل طليق نقدي على إقراضها للمستثمرين ، إذا ما قل سعر الفائدة عن حد أدنى معين . ومن جهة أخرى فإن الخدمات المصرفية التى تقوم بها البنوك للأفراد والمشاريع ، تستلزم دفع فائدة لا تقل عن حد معين أيضاً .

والواقع أن أسعار الفائدة متعددة ، وكثيراً ما ترتفع بعض أسعار الفائدة وينخفض البعض الآخر في وقت واحد . فلا يمكن إذن أن نضم ونقول إن سعر الفائدة قد ارتفع أو انخفض . ولكن على فرض التجاوز عن هذا الاعتراض ، فما هو أثر جمود سعر الفائدة في النشاط الإقتصادي وهل يجب أن نعمل على مرونته ؟

يقول الكلاسيكيون إن مرونة الفائدة تحقق توازن الادخار بالاستثمار . فزيادة الادخار تخفض سعر الفائدة فيزيد الاستثمار . وبالعكس فإن نقص المدخرات يرفع سعر الفائدة فيقل الاستثمار . ولقد رأينا في الفصول السابقة خطئ هذا الرأي ، إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى نقص الميل للاستهلاك ونقص الطلب الفعال ونقص الاستثمار وقلة مستوى الدخل . وقد ينخفض سعر الفائدة ، ولكن انخفاضه هو نتيجة لقلة الطلب على الاستثمار ، ولأن الاقتصاد القومي في مجموعه يعاني أزمة . وبمعنى آخر فإن انخفاض سعر الفائدة لا يؤدي إلى زيادة الادخار حتى يساوى الاستثمار كما قال الكلاسيكيون .

وليس معنى هذا أن سعراً منخفضاً للفائدة لا يؤثر بتاتا ، بل قد يكون له بعض التأثير إذا بقي الميل للاستهلاك ثابتاً ، أي إذا لم يكن الانخفاض في سعر الفائدة نتيجة زيادة الادخار ، ولكن نتيجة للسياسة المصرفية . فإن بقي الميل للاستهلاك على حاله وانخفض سعر الفائدة فإنه قد تحدث زيادة في الاستثمار .

ولكن حتى لو أخذنا هذا التحفظ في الحسبان ، فإن تغيرات سعر الفائدة ليست بذات أثر كبير في النشاط الإقتصادي ، خاصة إذا كانت هذه التغيرات في حدود ضيقة^(١) كما يحدث عادة . ففيما يختص بتكوين رأس المال

(١) من ٢٪ إلى ٨٪ مثلاً .

نجد أن إنتاج السلع الرأسمالية كآلات مثلاً لا يتأثر كثيراً بسعر الفائدة ، بل بعوامل أخرى كعمر الآلة ومقدرتها على الإنتاج أثناء هذه المدة بحيث تغطي نفقاتها . وعموماً فإن كانت مدة الاستثمار قصيرة لما أخذ أرباب الأعمال سعر الفائدة في حسابهم عند ما يقررون سياستهم الإنتاجية ^(١) ، أما في المشروعات الإنشائية الطويلة الأجل كبناء السكك الحديدية وحفر القنوات ، فإن سياسة هذه المشاريع تقرر لحد كبير على أساس مبلغ « الخطر » الذي يتعرض له رب العمل من القيام بالمشروع — إذ هو طويل الأجل — وهذا الاعتبار له أهمية أكبر بكثير من الأهمية التي يعطيها رب العمل لتغيرات سعر الفائدة خاصة إذا كانت في حدود ضيقة ^(٢) .

وقد رأينا أيضاً ، عند مناقشة السياسة المصرفية أن السلطة المصرفية قد تعمل ما في وسعها على زيادة الائتمان أثناء الكساد بتخفيض سعر الفائدة ولكن موجة التشاؤم تجعل الأفراد يزهّدون في الاقتراض والانتفاع بهذا الائتمان . وكذلك قد تعمل السلطة المصرفية على تقليل حجم الائتمان برفع سعر الفائدة أثناء الرواج ، ولكن موجة التفاؤل تزيد من اقتراض الأفراد على الرغم من ذلك فتزيد حدة الرواج .

فتغيرات سعر الفائدة إذن قليلة الأهمية بالنسبة للعوامل الاقتصادية الأخرى ، خاصة وأن لهذه التغيرات آثاراً متشابهة لا يمكن التأكيد منها ، ولذلك لا يثير جموده مشكلة اقتصادية كبيرة . فانخفاض سعر الفائدة مثلاً قد يقلل من الادخار وعليه يزيد من الاستهلاك ، ولكن قد يؤدي هذا

(١) راجع ما سبق أن قلته في هذا الشأن في الباب التاسع .

(٢) راجع J. R. Hicks : Value and Capital, Oxford, 1939 .

الانخفاض أيضاً إلى زيادة الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار وارتفاع مستوى الدخل^(١).

ثانياً : الأسعار :

كثيراً ما يصيب الجمود الأسعار . فقد تنخفض نفقات الإنتاج نتيجة للتقدم الفنى وتحسن طرق الإنتاج وإدارة الأعمال ، ولكن الأسعار تظل على ارتفاعها . ومن أهم الأسباب التى تدعو إلى ارتفاع الأسعار عن المستوى الذى تقتضيه المنافسة الحرة ، هو وجود الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية (Monopolistic Competition) إذ أن المحتكر قد يجد من مصلحته تحديد الإنتاج حتى يرتفع السعر الذى يبيع به السلعة . ومن وجهة أخرى ، فإن المتنافسين فى حالة المنافسة الاحتكارية قد يتفقوا فيما بينهم اتفاقاً صريحاً أو ضمنياً على رفع السعر أو عدم خفضه^(٢) . وإليك أهم الأسباب التى تؤدى إلى عدم مرونة الأسعار وعدم انخفاضها إذا ما حان الكساد :

١ — قد يرى المنتجون أن انخفاض الأسعار يؤدى إلى صعوبة رفعها ثانية إن استلزم الأمر ذلك . فقد تنخفض نفقات الإنتاج ولكن لا ينخفض المنتجون من الأسعار ؛ لأنه على فرض ارتفاع نفقات الإنتاج ثانية فإنه قد يكون من الصعب جداً رفع الأسعار ثانية ، إذ قد يتعود المستهلكون على الأسعار المنخفضة . كما أن المستهلكين قد ينتهزوا فرصة انخفاض الأسعار

(١) يبدو هذا التضارب فى آثار تغيرات سعر الفائدة لا بتحليلنا مختلف نظريات سعر الفائدة فقط ولكن بالرجوع أيضاً إلى البحوث الإحصائية التى عملت لقياسها . قارن : J. E. Meade and P. W. S. Andrews, « Summary of Replies to Questions on Effects of Interest Rates », Oxford Economic Papers, No. 1. J. F. Ebersole, The Influence of Interest Upon Entrepreneurial decisions in Business, Harvard Business Review, Vol. 17, pp. 35-39. J. Tinbergen, An Econometric Approach to Business Cycles, (Paris, 1937).

(٢) راجع عبد المنعم البنا — النظرية الاقتصادية القاهرة ١٩٥١ .

فيشترون كميات كبيرة من السلعة لاسيما وإن كانت قابلة للتخزين ، فتقل مبيعات أرباب الأعمال في المستقبل . وقد أشار مارشال لهذه الحقيقة وسماها إفساد السوق (Spoiling the Market) (١) .

٢ - قد يصبح الطلب على السلعة غير مرن أثناء الكساد لقلة مستوى الدخل ، ولذلك فإن انخفاض ثمنها قد لا يؤدي إلى زيادة المبيعات ، بل يؤدي فقط إلى نقص دخول أرباب الأعمال . وهذه الظاهرة واضحة في حالة الاحتكار . ففي حالة المنافسة الحرة نجد أن طلب المستهلكين على منتجات كل منتج مرن مرونة كاملة إذ أن إنتاج كل منتج يكون جزءاً صغيراً من الإنتاج الكلي ، فانخفاض ثمن السلعة يؤدي إلى زيادة المبيعات . ولكن في حالة الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية (٢) ، نجد أن إنتاج كل منتج يكون جزءاً مهماً من الإنتاج الكلي . فانخفاض الثمن لا يؤدي إلى زيادة المبيعات زيادة كبيرة ، لأن الطلب على هذا الجزء الكبير من الإنتاج غير مرن ، ومن جهة أخرى فإن الإنتاج الحديث يتميز بإنتاج أصناف متعددة من السلعة الواحدة قد لا تختلف عن بعضها في الجوهر ولكن بعلامات ومميزات بسيطة . وهذا يؤدي إلى خلق سوق خاصة لكل سلعة يكون منتجها شبه محتكر لهذا الصنف ، وعليه يمكنه لحد كبير أن يرفع سعره .

٣ - وثالث الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أثناء الكساد ، هو حساب الأسعار على أساس النفقات . ففي أوقات الكساد تزيد النفقة الثابتة بالنسبة للوحدة من المنتج ، ذلك لأن الآلات ورأس المال الثابت يتعطل ، في حين يقل عدد الوحدات المنتجة . وقد تكون هذه الزيادة في النفقة

(١) A. Marshall, Principles of Economics, Book 5, ch. 5.

(٢) E. H. Chamberlin, The theory of monopolistic Competition (Harvard Univ. Press, 1947. Ch. 2).

بالنسبة للوحدة من السلعة أكبر من أن يغطيها النقص في نفقة الإنتاج المتغيرة بالنسبة للوحدة^(١). وطالما أن رب العمل يسعى لتغطية النفقات بالأسعار فهو يقاوم أى تخفيض في هذه الأخيرة.

ويرى الكثيرون أنه يجب أن نعمل على مرونة الأسعار بحيث يؤدي نظام الأثمان وظيفته الاقتصادية على أتم وجه وبحيث يسجل الطلب ويوجه العرض على أساس التغيرات في الطلب. ومن جهة أخرى يمنع انخفاض الأثمان نتيجة للتقدم الفنى تضخم الأرباح الناتج عن جمود الأسعار وانخفاض نفقات الإنتاج. والوسائل التى يقترحها هذا الفريق من الاقتصاديين هى ما يأتى :

١ — الإيحاء إلى أرباب الأعمال : أى أن نحاول إفهام أرباب الأعمال أن رفع الأسعار أثناء الكساد يؤدي إلى قلة الطلب الفعال مما يؤدي إلى زيادة خسارتهم. وواضح أن هذه الطريقة عقيمة غير عملية إذ ليس من السهل تغيير عقلية أرباب الأعمال في هذا الصدد. كما أن الاعتبارات التى ذكرناها سابقاً خاصة وجود المنافسة الاحتكارية، قد تعرقل أى جهد لنا في هذا السبيل.

٢ — التدخل الحكومى لحفظ المرونة اللازمة في الأسعار : على أن هذا من الصعوبة بمكان. إذ قد يسهل على الحكومة أن تحدد الأسعار أثناء الحروب أو الأزمات الاقتصادية الشديدة. ولكنها لا يمكنها أن تتدخل باستمرار لتغيرها من وقت لآخر، إذ أن روح الاقتصاد والتجارة في دنيا الأعمال ستقاوم هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى فإن المقاييس الإحصائية والاقتصادية لا يمكن تجميعها في متناول الحكومة بنسبة كافية لتعريفها

(١) إذ يقل استخدام عوامل الإنتاج المتغيرة كالحامات أو العمال.

بالنسب المختلفة التي يجب أن تغير بها مختلف الأسعار من وقت لآخر .
وحتى لو تيسر للحكومة الحصول على المعلومات اللازمة ، فإن « الروتين »
الحكومي لا يتضمن السرعة الواجبة لتنفيذ القرارات في الوقت المناسب .

٣ — مقاومة المنافسة الاحتكارية والاحتكار : أى محاولة إرجاع
المنافسة الحرة في النظام الرأسمالي حتى يعمل نظام الأثمان كما يجب ، وتتغير
الأثمان النسبية للسلع على أساس تغيرات حقيقة في عرض هذه السلع أو
الطلب عليها . ولذلك يجب على الحكومة أن تقاوم اتحادات المنتجين
وتمنع الاحتكار .. الخ . ولكن حتى لو أمكن للحكومة أن تمنع الاتحادات
بقوة القانون كقوانين منع الترسر في الولايات المتحدة مثلاً (Anti-Trust
Laws) . إلا أن المنافسة الاحتكارية لا يمكن منعها مهما تدخلت
الحكومة (١) .

وهكذا لا يمكننا أن نمنع جمود الأسعار في نظامنا الحالي . هذا على
الرغم من أن نظام الأثمان الذي يعتمد عليه النظام الرأسمالي يتطلب مرونة
الأسعار . وكل ما يمكن للحكومة عمله في هذا الصدد هو التخفيف من حدتها
بقدر الإمكان .

ثالثاً : الأجور :

وهي أكثر جموداً من الأسعار وأهم الظواهر النقدية الجامدة ، إذ أن
العمال يمثلون العامل الإنساني من عوامل الإنتاج ، وتحديد عائدهم تتدخل
فيه عوامل اجتماعية بجانب العوامل الاقتصادية البحتة . ونظراً لأنها أكثر

(١) إذ سوف توجد على الأقل اختلافات حقيقية أو وهمية بين أصناف السلع أو بائعيها
بحيث يفضل المشتري صنفاً عن آخر أو بائعاً عن آخر .

جموداً من الأسعار فهي لا تنخفض بنفس نسبة الانخفاض في الأسعار أثناء الكساد فتزيد حدة هذا الأخير لقلّة أرباح أرباب الأعمال ، كما أنها لا ترتفع بنفس نسبة الارتفاع في الأسعار أثناء الرواج فتزيد حدته لتراكم أرباح أرباب الأعمال وعملهم على التوسع الاقتصادي . والأسباب التي تدعو إلى جمود الأجور كثيرة أهمها ما يأتي :

١ — هناك عقيدة سائدة بين العمال ورجال السياسة وهي أن السلعة التي يعرضها العمال — العمل — لا يصح أن تخضع للقوانين الاقتصادية التي تخضع لها السلع الأخرى ، وهي قوانين العرض والطلب . وحيث أنهم يمثلون العامل الإنساني من عوامل الإنتاج ، يجب أن يمنحهم المجتمع حق العيش في مستوى يليق بالإنسان . ولذلك يجب دفع أجور لهم تهيئهم على الوصول إلى مستوى المعيشة الذي لا يصح أن ينخفض عنه مستوى معيشة العمال .

والعمال يقاومون أي تخفيض لهذا المستوى ، كما أنهم يحاولون رفع الأجور . إذ طالما تتقدم الجماعة ، يجب أن يصيب جميع أفرادها جزءاً من هذا التقدم . ويتمثل ذلك في شكل رفع مستوى المعيشة وهذا يتطلب ارتفاع الأجر وهكذا .

٢ — وهناك اعتقاد آخر سائد بين العمال ، هو أن الطلب على العمل خاصة أوقات الكساد غير مرّن ، ولذلك فإن تخفيض الأجر قد لا يزيد العمالة بل يخفض من الدخل الذي يحصل عليه المشتغل من العمال .

٣ — يعتقد العمال أيضاً أنه بيسهل تخفيض الأجور ولكن يصعب رفعها ، ولذلك يقاومون أي تخفيض أثناء الكساد لعلمهم أنه إذا عاد الرواج فمن الصعب رفع الأجور ثانية . وهذا الخوف من جانب العمال شبيه

بخوف المنتجين من خفض الأسعار أثناء الكساد وإلا فسد السوق . وقد سبق أن تحدثنا عنه .

٤ — إعتقاد العمال في كثير من الدوائر أن القيمة هي ناتج العمل . وعلى الرغم من خطأ هذه النظرية — لسبب بسيط وهو أن عوامل الإنتاج لا تنحصر في العمل وحده — إلا أنها تلاقى قبولاً في دوائر العمال . وهذا يؤيد ميلهم للمطالبة بعدم تخفيض الأجور بل برفعها .

٦ — كان لكينز وتابعيه الأثر الكبير في شيوع نظرية القوة الشرائية لمقاومة الكساد ، إذ قال إن ارتفاع الأجور أثناء الكساد يؤدي إلى التعجيل بانتهائه لزيادة الطلب الفعال . ومما لا شك فيه أن هذا التأييد العلني لسياسة العمال في رفع الأجور أثناء الكساد قد لاقى منهم قبولاً وتحيزاً كبيرين .

والواقع أن الصعوبة الرئيسية فيما يختص بجمود الأجور ، هي أنها نفقة إنتاج من ناحية ، وقوة شرائية من ناحية أخرى . فإن نظرنا إليها على أنها نفقة إنتاج ، فإن جمودها يؤدي إلى شدة حدة الدورة الاقتصادية ، إذ كما قدمنا نجد أن ارتفاعها بنسبة أقل من ارتفاع الأسعار أثناء الرواج يزيد من حدته ، في حين أن انخفاضها بنسبة أقل من نسبة انخفاض الأسعار أثناء الكساد يزيد من حدته أيضاً^(١) . ولعلاج هذه الحالة يجب إذن أن نحاول زيادة مرونة الأجور حتى نقاوم الأزمات الاقتصادية . والمهم في هذا الصدد هو مراقبة علاقة الأجور بالأسعار . فإن نجحنا في رفع الأجور عند بدء التوسع فإننا قد يمكن أن نقاوم تضخم الأرباح ، وإذا تمكنا أن

(١) قارن A. C. Pigou, Industrial Fluctuations, p. 225. إذ يعزو إلى جمود

الأجور أهمية كبيرة في تحديد (مدة) الدورة الاقتصادية .

نخفض الأجور عند بدء الانكماش الاقتصادي فقد ننجح في مقاومة تراكم خسائر أرباب الأعمال^(١).

وإذا نظرنا إلى الأجور على أنها قوة شرائية ، فإنه يجب أن نعمل على زيادتها أثناء الكساد حتى يزيد الطلب الفعال ويشيع النشاط الاقتصادي ، وهذا مهم كما سبق أن قلناه سابقاً من أن الميل الحدى للاستهلاك للطبقات الفقيرة والمتوسطة كبير ، فيجب العمل على زيادة دخول مثل هذه الطبقات لعلاج الكساد . والنتيجة المنطقية الأخرى لهذا الرأي هي أنه يجب أن نخفض الأجور أثناء الرواج حتى نخفف من حدته عن طريق تقليل القوة الشرائية . على أن هناك فريقاً من أصحاب هذا الرأي يرى أنه في أوقات الرواج أيضاً يجب أن نرفع الأجور حتى تزيد القوة الشرائية بقدر كاف لامتناس جميع المنتج من السلع وحتى يمكن للصناعة أن تصل لطاقتها القصوى . وإذا قبلنا هذا الرأي الأخير فإن معناه أن الرأي القائل بالنظر إلى الأجور على أنها نفقة إنتاج ، وذلك القائل بأنها قوة شرائية يتفقان على سياسة الأجر أثناء الرواج إذ كلاهما يدعوا لرفعه ، ولو أن الأسباب تختلف في الحالتين . إذ أن السبب في الرأي الأول هو لرفع نفقة الإنتاج حتى نعرقل التوسع ، والسبب في الرأي الثاني هو لرفع قوة الشراء حتى يباع جميع المنتج من السلع .

وقد يتفق الرأيان أيضاً بشأن السياسة الأجرية أثناء الكساد ، ذلك لأن الفريق القائل بأن الأجور قوة شراء قد يدعو إلى تخفيضها أثناء الكساد إذا كانت مرونة الطلب على العمل كبيرة^(٢) فإذا توافر هذا الشرط

(١) فارن Royal Institute of International Affairs, Future of Monetary

Policy.

(٢) فارن J. R. Hicks, Theory of Wages, London.

كان تخفيض الأجر عاملاً على زيادة العمالة وزيادة نصيب العمال من الدخل الأهل وزيادة القوة الشرائية ، لا سيما وأن نفقة الإنتاج بالنسبة للوحدة تقل لانخفاض الأجر . على أن هذا الشرط وهو مرونة الطلب على العمل مرونة كبيرة ، من الصعب تحقيقه لأنه قد يتوقع أرباب الأعمال استمرار الانخفاض في الأجور ، ولذلك ينتظرون حتى تصل الأجور لمستوى منخفض جداً ، أى أن طلبهم على العمال لا يزيد بمجرد انخفاض الأجر .

وعموماً فإن تخفيض الأجر أثناء الكساد لا يمكن أن يحدث رواجاً إلا إذا عوّضت النقص في الطلب الفعال للعمال زيادة في الطلب الفعال من جانب الطبقات الأخرى من المجتمع ، وهذا غير محتمل لانخفاض ميل هذه الطبقات للاستهلاك كما قدمنا . أو قد يحدث هذا إذا زاد الاستثمار من جانب أرباب الأعمال ، أى إذا كان جدول الإنتاج الحدية لرأس المال يرتفع بالنسبة لسعر الفائدة ^(١) ، وهذا غير محتمل أيضاً ، إذ أن موجة التشاؤم تمنع هذه النتيجة من الحدوث ، إذ تخفض الكفاية الحدية لرأس المال لنقص ما يتوقع أن يحصل عليه أرباب الأعمال من ربح .

فهناك إذن رأيان متعارضان بشأن سياسة الأجور خاصة في أوقات الكساد : رأى يرى أنه يجب تخفيض الأجور والآخر يرى رفع الأجور . ويمكن التوفيق بين الرأيين ، على أساس مدة الأزمة وحدة الكساد . فهناك أزمات قصيرة الأجل خفيفة الوقع وهنا يمكن أن تطبق سياسة تخفيض الأجر حتى نسد النقص في خسارة أرباب الأعمال ، ونجعلهم يستمرون في الإنتاج ، لأنه في مثل هذا النوع من الكساد تحدث التفاعلات الاقتصادية اللازمة بالسرعة المطلوبة . ومن جهة أخرى فإن رفع الأجور لزيادة القوة

(١) فارن كينز في النظرية العامة فصل « التغيرات في الأجور النقدية » .

الشرائية وزيادة الإنتاج تبعاً لذلك قد يأخذ وقتاً طويلاً ، ولذلك فهو يصلح للكساد الذى تطول مدته وتشتد حدته . ونفس القول يمكن أن ينطبق فى حالة الرواج إذ نرفع الأجر فى الرواج القصير الأجل ، ونخفضه فى الرواج الكبير الذى يتميز بطول المدة وبالتوسع المصطنع حتى نخفف من حدته . (هذا إذا تراءى لأصحاب رأى القائل بأن الأجر هو قوة شرائية أن يوافقوا على تخفيض الأجر أثناء الرواج ، إذ قد يروا ارتفاعه أثناء الرواج أيضاً كما قدمنا) .

ويرمى رأى القائل بأن الأجور نفقة إنتاج إلى مروتها بحيث تزيد أثناء الرواج وتقل أثناء الكساد . والسييل إلى هذه المرونة قد يكون باحدى أو ببعض الطرق الآتية :

١ - عمل « جداول » للأجور يتفق عليها بين العمال وأرباب العمل ، وتكون أساساً للعمل بها بحيث تراجع من وقت لآخر حسب مقتضيات الدورة الاقتصادية . وعلى أساس هذه الجداول تزيد الأجور وتنخفض على أساس النشاط الاقتصادى أو على أساس التغير فى رقم قياسى معين ويغلب أن يكون الرقم القياسى لنفقة المعيشة . وهذا الأخير يمثل القوة الشرائية للعمال فهو يتفق مع رأى القائل بأن الأجور قوة شرائية .

وهذه الطريقة تمتاز بتثبيت الأجور الحقيقية لا الأجور النقدية التى لا تعتبر قياساً لنفقة المعيشة ولا للدخل الحقيقى .

ولكن عيب هذه الطريقة هو صعوبتها العملية إذ يصعب عمل جداول مناسبة للأجر ، كما يصعب الاتفاق على الأساس الذى تبنى عليه هذه الجداول .

٢ - يرى البعض أن المساومة الجماعية (Collective Bargaining)

قد تكون عاملاً على مرونة الأجور بدلاً من جمودها ! إذ أن العمال ،
ممثلين في نقاباتهم ، يمكنهم أن يقبلوا تخفيض الأجر أثناء الكساد إذا
ماتوا كدوا أنه يمكنهم رفعه بنسبة كافية أثناء الرواج . وكذلك أرباب
الأعمال ، ممثلين في اتحاداتهم ، قد يكونوا مستعدين لرفع الأجر أثناء الرواج
إذا ماتوا كدوا أن العمال سيكونوا مستعدين لقبول الانخفاض في الأجر ،
عندما يحين الكساد .

على أن هذا الرأي فيه كثير من المبالغة وإلا لو كان صحيحاً لما رأينا
هذا التنازع بين العمال وأرباب العمل خاصة في الدول الرأسمالية الصناعية
كالولايات المتحدة . وما مشكلة عمال الفحم فيها بعيدة ، إذ يجبر العمال
أرباب العمل على رفع الأجور باستمرار ، على الرغم من الخطر الذي
ينطوي عليه هذا من رفع نفقات إنتاج الفحم ومنافسة السلع البديلة له .

٣ — يرى البعض أن الحكومة يجب أن تتدخل بشتى الطرق لتحقيق
مرونة الأجور . على أن الحكومة كثيراً ما تكون لا حول لها ولا طول
في هذا الصدد لكبر عدد العمال ونفوذهم السياسى فى كثير من الدول .
وكثيراً ما يؤدي خوف الحكومة من إيقاف دولاب الإنتاج والنشاط
الاقتصادى إلى محاباة العمال .

هذا من جهة العمل على مرونة الأسعار تبعاً للرأى القائل بأنها نفقة
إنتاج ، أما من جهة الرأى القائل بأنها قوة شرائية ، فإن المرونة فى الأجور
صعبة التحقيق أيضاً ، إذ أن أرباب العمل لا يزيدون الأجور باختيارهم
أثناء الكساد ، إذ لم يظهر لهم أى ميل فى الماضى لتحقيق ذلك . ومن جهة
أخرى فإن أعباء الكساد وما يتبعه من خسائر قد لا تمكنهم من ذلك حتى
لو توافرت النية . وما لا شك فيه أن العمال يقاومون أى تخفيض فى الأجور

أثناء الرواج . ولا يمكن للحكومة أن تتدخل جبراً في هذا الصدد ، خاصة في نظام اقتصادي حر .

ويبدو أن السبيل القويم هو اتباع طريق وسط لتحقيق المرونة مع أخذ مزايا الطريقتين في الحسبان وذلك باتباع السياسة المالية ، فيمكن للحكومة أن ترى مدى التأثير النسبي للأجور كنفقة إنتاج وكقوة شرائية . فانخفاض الأجور أثناء الكساد يؤدي إلى زيادة الاستثمار — لقلة النفقات — ويؤدي أيضاً إلى قلة الاستثمار لقلة الطلب الفعال . فإن وجدت الحكومة مثلاً أن أجراً منخفضاً أثناء الكساد ، قد أدى إلى نقص في الاستثمار نتيجة لنقص الطلب الفعال بنسبة أكبر من الزيادة في الاستثمار نتيجة لانخفاض النفقات ، بحيث تكون النتيجة نقصاً صافياً في الاستثمار ، عملت على سد النقص بزيادة القوة الشرائية في أيدي العمال عن طريق التأمين ضد البطالة ومنح الإعانات والتوسع في الخدمات العامة والضمان الجماعي .. الخ من الوسائل التي ترفع الدخل الحقيقي للعمال . وإن كانت نسبة الزيادة في الاستثمار لقلة النفقات أكبر من نسبة النقص فيه لنقص الطلب الفعال ، بحيث تكون النتيجة زيادة صافية في الاستثمار ، فإن الحكومة يجب أن توجه جهودها أولاً إلى تشجيع أرباب الأعمال في هذا السبيل بمنحهم إعانات أو قروض صناعية .. الخ .

وبالمثل في حالة الرواج يمكن للحكومة أن تغير من سياسة إنفاقها وسياساتها الضرائبية بما يتفق وقوة التأثير النسبي للأجور كنفقة إنتاج وكدخل .

العمل سلعة والعامل إنسان :

تؤدي مناقشتنا لجمود الأجور إلى مشكلة على جانب كبير من الأهمية

وهي مشكلة المستوى الذي يجب أن تكون عليه أجور العمال ، وقد حللنا هذه المشكلة من وجهة نظر الدورات الاقتصادية وما فيها من رواج وكساد . ولنحاول الآن تحليلها من وجهة نظر السياسة الأجرية الطويلة الأجل كأداة لعلاج الكساد المزمن الذي أشار إليه كينز والذي يعانيه النظام الرأسمالي .

والواقع أن هذه المشكلة تحتل مكاناً هاماً في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، إذ أن العمال يمثلون غالبية الشعب ولأن مستوى معيشتهم يعتمد في الغالب على ما يكسبونه من أجر نظير عملهم .

وقد اختلفت الآراء فيما يختص بمستوى الأجور . فالبعض يرى أن العمل كأيّة سلعة أخرى يجب أن يخضع ثمنها لقانون العرض والطلب . فكلما زاد عرض العمال وكلما انخفض الطلب عليهم من جانب أرباب الأعمال انخفض أجرهم . وعلى العكس من ذلك كلما قل عرض العمال وكلما زاد الطلب عليهم من جانب أرباب الأعمال ارتفع أجرهم . ويرى هذا الفريق أنه يجب ألا تتدخل الدولة لرفع مستوى الأجور ، كما يجب ألا تفرض نقابات العمال مستويات للأجور لا تتفق مع قانون العرض والطلب السالف الذكر .

وينفر فريق آخر من هذا الرأي السابق قائلاً : إنه يجب ألا نعامل العمال ، كأيّة سلعة أخرى تخضع لقانون العرض والطلب ، إذ أنهم يمثلون العامل الإنساني من عوامل الإنتاج . وعلى هذا الأساس لا يصح أن تترك أجورهم تهبط عن حد أدنى معين وإلا انخفض مستوى معيشتهم . وينادي هذا الفريق بضرورة تدخل الحكومة لضمان مستوى أدنى لأجور العمال وبخاصة إذا كثر عددهم بالنسبة للطلب عليهم كما في حالة العمال الغير مهرة . وأرى ان كلا من الرأيين السابقين يمثل تطرفاً في التحليل . فالرأي

الأول يمثل الناحية الاقتصادية البحتة ، والرأى الثانى يمثل الناحية الاجتماعية البحتة ، على أنه يجب أن نأخذ الناحيتين فى الاعتبار ، إذ لو أهملنا إحداهما لما أمكننا أن نهالج مشكلة الأجور علاجاً صحيحاً ، وإليك الدليل .

لنفرض مثلاً أن الحكومة فرضت حداً أدنى لأجور العمال اعلى مما يتطلبه يتطلبه قانون العرض والطلب وأعلى مما تمليه الإنتاجية الحدية للعمال ، فإذا تكون النتيجة ؟ هناك أحد احتمالين : إما أن يكون الطلب على العمال مرناً ، أى يسهل الاستغناء عنهم وإحلال آلات محلهم ، كأن تستخدم الآلات الزراعية بدلاً من العمال الزراعيين ، وهنا يجتهد أرباب الأعمال فى أن يحلوا الآلات محل العمال إذا كان أجرهم أعلى مما يجب ، وتكون النتيجة أن يتعطل كثير من العمال للاستغناء عنهم . وتلاحظ هذه الظاهرة فى الدول التى تمر بالأدوار الأولى للتضييع إذ أن هذا الأخير يتميز بإحلال الآلات محل العمال . وهذا الدور هو الذى تمر به مصر الآن . والاحتمال الآخر هو أن يكون الطلب على العمال غير مرن ، أى لا يسهل الاستغناء عنهم ويصعب إحلال آلات محلهم ، كأن تكون طبيعة الصناعة يدوية لا آلية أو كأن يصعب إستيراد الآلات أو صنعها محلياً أو كأن تكون أثمان الآلات مرتفعة جداً . الخ . وهنا نجد أنه على الرغم من ارتفاع أجور العمال عما يتطلبه قانون العرض والطلب حسب ما فرضته الحكومة فإنه لا يمكن الاستغناء عن العمال ، ولكن نفقات الإنتاج تتزايد نتيجة لارتفاع مستوى الأجور ، فيجتهد أرباب الأعمال فى أن يرفعوا الأسعار لتغطية هذه الزيادة فى النفقات . ولكن ارتفاع الأسعار يقلل من الطلب على السلعة المنتجة أى يقلل الإقبال على الشراء فتقل كمية المبيعات خاصة إذا تمكن المستهلك من الاستغناء عن السلعة . وقلة المبيعات تؤدى بدورها إلى قلة الإنتاج عن ذى قبل فتقل كمية عوامل الإنتاج الموظفة وخاصة العمال الذين يتعطل بعض منهم . وهكذا نرى أن إهمال الناحية الاقتصادية

البحث له نتيجة خطيرة وهي تعطل العمال سواء كان الطلب عليهم مرناً أو غير مرناً كما قدمنا. وفي حين أن المشتغل منهم يحصل على أجر عالٍ يساوى على الأقل ما حددته الحكومة من حد أدنى ، إلا أن العمال كطبقة اجتماعية قد يحصلون على نسبة أقل من ذى قبل من الدخل القومى نتيجة لتعطل جزء منهم . هذا فضلاً عن البطالة نفسها وما يتبعها من شرور اقتصادية واجتماعية لا داعى هنا للافاضة فيها .

هذا عن الناحية الاقتصادية والبحث ، أما عن الناحية الاجتماعية والبحث التى تقول إن العمل ليس سلعة تباع وتشتري بل يجب ألا يخضع لقوانين العرض والطلب الجائرة ، فإنها تستند على أن عرض العمال وبخاصة غير المهرة منهم كبير . أى أن عرضهم يفيض عن الطلب عليهم ، ولذلك يحصلون عملياً على أجور منخفضة لا تكفى لأن يعيش العامل كإنسان أو تكفى لأن يعيش على الكفاف فقط ، وهذا غير لائق من وجهة اجتماعية . وفى هذا رأى بعض الصحة وبخاصة لأن الأطفال والنساء ينافسون العمال من الرجال منافسة شديدة فى كثير من الأعمال مما يؤدى إلى تخفيض أجورهم . فالحكومة إذن أمام مشكلة هامة : إن هى تدخلت لتحديد أجر عالٍ للعمال حدثت النتائج الاقتصادية التى تحدثنا عنها والتى يمكن تلخيصها فى تعطل كثير من العمال ؛ وإن هى لم تتدخل فقد يحصل العمال على أجر لا يليق بإنسان . فما هو حل هذه المشكلة ؟

أرى أنه يجب أن نفرق بين العمل والعامل . فالعمل سلعة تباع وتشتري كأية سلعة أخرى ، ويجب أن تخضع لقانون العرض والطلب لئلا نتفادى بطالة العمال . ولكن العامل إنسان ومواطن له حقوقه قبل الدولة فعلى الحكومة أن تكمل النقص فى أجره إن وجد هذا النقص ، وذلك بالتوسع فى الخدمات العامة كالتعليم المجانى والخدمات الصحية

والاجتماعية والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة ، إذ من شأن كل هذا أن يزيد من الأجر الحقيقي للعامل ، في حين يُترك أجره الإسمي لفعل القوانين الاقتصادية . ومن جهة أخرى يجب أن تتدخل الحكومة لكي تكمل النقص في الاستثمارات الفردية حتى تمتص بمشروعاتها العامة من لم يجد عملاً من العمال ، كما يجب العمل على نشر التعليم الفني مما يزيد من مهارة العمال ويزيد إنتاجيتهم ويرفع أجرهم . وبهذه الطريقة يمكن التوفيق بين هذا التعارض بين الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية مع أخذ فوائد الناحيتين في الاعتبار ، ومع تفادي الخطر الذي ينطوي عليه إهمال إحداهما .

وشبيه بهذا التحليل ما سبق أن بيناه عند تحليلنا لطبيعة الأجور : فالأجور نفقة إنتاج وهي أيضاً مصدر للدخل وللطلب الفعال . فهي كنفقة إنتاج ، إن ارتفعت زادت نفقة الإنتاج فترتفع الأسعار فيقل الإقبال على الشراء ويقل الإنتاج والاستثمار والنشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى قلة توظيف عوامل الإنتاج وعلى رأسها العمال . أما كدخل فإن ارتفاع الأجور يؤدي إلى عكس النتائج السابقة ، إذ أنه يؤدي إلى زيادة دخول العمال فزيد قدرتهم على الشراء وإقبالهم عليه . وحيث أنهم يمثلون عادة نسبة هامة من المستهلكين ، فإن كمية المبيعات تزيد ويتسع نطاق الإنتاج ويزيد توظيف أرباب الأعمال للعمال ويشيع النشاط الاقتصادي .

ونلن التعارض نفسه أيضاً بين مظهرى الأجور كدخل وكنفقة إنتاج في حالة انخفاضها أيضاً . فهي كنفقة إنتاج يؤدي انخفاضها إلى انخفاض نفقة الإنتاج والأسعار فيزيد إقبال الناس على الشراء فيزيد الإنتاج ويزيد توظيف العمال - لكي يتمكن أرباب الأعمال من - مقابلة الزيادة في الإنتاج - وتشيع موجة من النشاط الاقتصادي . وهي كدخل يؤدي انخفاضها إلى انخفاض دخول العمال فتقل قدرتهم على الشراء واقبالهم عليه فتقل

كمية المبيعات ويضيق نطاق الإنتاج فيتعطل العمال ويقل النشاط الاقتصادي . ويمكن أيضاً أن نتغلب على هذا التعارض باعتبار أن العمل سلعة تباع وتشترى ، ولكن نأخذ في الحسبان أن العامل إنسان لا بد وأن يعيش في مستوى من المعيشة لا يقل عن حد أدنى . وعلى هذا الأساس يجب أن نشجع الاستثمار الفردي بعدم المغالاة في رفع الأجور ، وإلا ارتفعت نفقة الإنتاج ، ولكن يجب في نفس الوقت أن تعمل الحكومة على زيادة الدخل الحقيقي للعمال بالتوسع في الخدمات العامة التي تعود بالخير على طبقة العمال كما يجب أن تهتم كل الاهتمام بمشروعات الضمان الجماعي ، وبخاصة التأمين ضد البطالة .

فالمصدر الرئيسي للخطأ في تحليل مشكلة الأجور هو عدم فصل العمل عن العامل ، في حين أنه يجب التفرقة بينهما حتى يمكن أن نحل هذه المشكلة الاقتصادية الاجتماعية كما قدمنا .

العمالة الكاملة وجمود الظواهر النقدية

رأينا فيما سبق مدى جمود الظواهر النقدية ، ومبلغ تأثيرها في الدورة الاقتصادية ، وإلى أي حد يمكن أن نقاوم هذا الجمود حتى نخفف من حدة هذا التوسع المصطنع والانكماش المصطنع في النشاط الاقتصادي . ولنشير الآن إلى علاقة هذا الجمود بالبطالة المزمنة (Chronic Unemployment) في المجتمع الرسمالي .

ويقول البعض إن وجود هذه البطالة المزمنة دليل على أن أسعار المنتجات أعلى مما يجب أو أن أجور العمال أقل مما يجب ، أو بمعنى آخر أن الأجور منخفضة بالنسبة لأسعار المنتجات . ولذلك يرى هؤلاء إنه يجب أن نعمل على محاربة الارتفاع في الأسعار الناشئ عن الاحتكار أو المنافسة

الاحتكارية حتى تزيد الأجور الحقيقية للعمال ويزيد الميل للاستهلاك في المجتمع وتزيد العمالة . ولكن على فرض صحة ما ذهب إليه هؤلاء ، فإنه لا يمكن تحقيقه من وجهة عملية . فالمجتمعات الرأسمالية الحديثة تتميز بالاحتكار وبالمنافسة الاحتكارية وإن أمكننا التخفيف من حدة آثارهما بعض الشيء ، فمن الصعب جداً التأثير فيهما تأثيراً فعالاً بحيث نقرب من حالة المنافسة الحرة (١) .

على أننا إن قبلنا القول بأن العمل على تخفيض الأسعار عن مستواها الاحتكاري يؤدي إلى زيادة العمالة ، فإنه لا يمكن قبول الرأي القائل إنه يجب أن تنخفض الأسعار عن مستواها التنافسي حتى تزيد القوة الشرائية لدى العمال فيزيد ميلهم للاستهلاك وتزيد العمالة . ذلك لأن انخفاض الأسعار عن المستوى الذي تقتضيه « المنافسة الحرة » يؤدي ، إن بقيت الأجور على حالها ، إلى خروج المنتجين الحديين من ميدان الانتاج فيقل الاستثمار وتزيد البطالة .

ويمكن أن نطبق التحليل السابق على الاقتراح القائل برفع الأجور لزيادة العمالة . إذ أن ارتفاع الأجور مع بقاء الأسعار على حالها هو في الواقع كإنخفاض الأسعار مع بقاء الأجور على حالها . وعلى هذا الأساس وكما سبق أن بيناه لا يصح أن نحدد حداً أدنى لأجور العمال أعلى من مستواها التنافسي وإلا حدثت البطالة بين العمال .

أما فيما يختص بسعر الفائدة ، فقد رأينا أنه يميل للجمود وأنه غير فعال لمقاومة الأزمات الاقتصادية ناهيك عن معالجة البطالة .

(١) راجع E. H. Chamberlin, Theory of Monopolistic Competition

راجع أيضاً عبد المنعم البنا — النظرية الاقتصادية القاهرة ١٩٥١ .

ويتساءل الكثيرون كيف توجد لدينا مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة الموارد بالنسبة للحاجات ، وفي الوقت ذاته توجد بطالة ؟ ويرى هؤلاء أن مجرد وجود حاجات كثيرة غير مشبعة دليل على إمكاننا محاربة البطالة إذا ما مكّنا نظام الأثمان أن يؤدي وظيفته الاقتصادية ^(١). ولكن حتى لو كان نظام الأثمان حراً ولو تغيرت الأجور كما يجب ولو تحرك سعر الفائدة حسب مقتضيات الاقتصادية ، وبالجملة لو زال الجمود الاقتصادي ، فإن هذا وحده ليس كفيلاً بإيجاد حالة من العمالة الكاملة . وذلك لوجود الميل للادخار كما قدمنا . إذ أن المجتمع لا يستهلك كل ناتجة بل أن بعض الدخل يدخر ، وقد بينا كيف أن هذا المدخر لا يستثمر حتماً وكيف أن هذا يؤدي إلى البطالة .

فالرأي القائل إذن بأن إزالة الجمود الاقتصادي تقضي على البطالة قول مردود حتى لو تمكنا من تحقيق مرونة الظواهر النقدية ، وهو أمر صعب التحقيق كما رأينا . وقد رأينا أيضاً في الفصل السابق كيف أن تطبيق الوسائل المالية لا يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة في نظام رأسمالي حر . ولهذا كانت البطالة مرض مزمن في الجسم الاقتصادي ، وكل ما يمكننا عمله هو التخفيف من حدتها بقدر الأمكان .

(١) قارن هانسن في كتابه السالف الذكر .

الباب الثاني عشر

مشكلة التضخم

تحتل هذه المشكلة مكاناً هاماً في السياسة النقدية ، إذ أن للتضخم من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يحفز الحكومات إلى معالجة مشكلته بشتى الوسائل .

وليس التضخم مجرد زيادة كمية النقود ، كما أنه ليس مجرد زيادة الإنفاق كما يعتقد البعض إذ لو زادت كمية النقود ولو زاد الإنفاق بحيث تزيد العمالة ويزيد الإنتاج (نظر ألو وجود موارد عاطلة) لما ارتفعت الأسعار ولما اعتبرنا أن الاقتصاد القومى يعانى تضخماً . وتشاهد هذه الظاهرة أثناء الكساد حين تسود البطالة . فقد تتدخل الحكومة كما رأينا فى مثل هذه الأوقات بحيث يزيد الطلب الفعال ويزيد الإنفاق ، حتى يشيع النشاط الاقتصادى وتوظف الموارد العاطلة ويزيد الإنتاج بدون أن ترتفع الأسعار^(١) .

والتعريف الشائع للتضخم هو زيادة الطلب عن العرض ، أو بمعنى آخر هو زيادة الطلب النقدي على السلع عن عرضها . وحيث أن هذا يؤدى إلى إرتفاع أثمانها ، فإن هذه الزيادة فى الطلب عن العرض تؤدى إلى التضخم أو قل إنها تضخم . فزيادة الدخول قد تؤدى إلى زيادة الطلب الفعال والإنفاق ، فإذا لم يزد إنتاج السلع بنفس النسبة لارتفعت الأسعار .

على أن هذا التعريف يعتوره بعض النقص ، فقد تزيد الدخول ويستمر

(١) هذا مع التحفظ السابق ذكره فى الباب العاشر عن وجود شبه التضخم (Semi-inflation) وهو ارتفاع الأسعار قبل أن توظف جميع الموارد .

الطلب الفعال في الزيادة وتميل الأسعار إلى الارتفاع باستمرار ولكن لا يعتبر هذا تضخماً^(١) ، ذلك إذا توقع الناس هذا الارتفاع في الأسعار ، لأن ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة بنفس النسبة بحيث يعوض هذا الارتفاع في سعر الفائدة ، الانخفاض في قيمة العملة حتى لا يضار الدائنون . فلنفرض أن ديناً قدره مائة جنيه يسترد بعد سنة ، بسعر فائدة قدره ٣ ٪ سنوياً ، ولنفرض أن الأسعار ارتفعت أثناء هذه السنة بنسبة ٥ ٪ ، فإن لم يتوقع الدائن هذا الارتفاع لانخفضت قيمة الدين بنفس النسبة ، ولكن لو كان متوقعاً لهذا الارتفاع في الأسعار لتقاضى من المدين فائدة قدرها ٨ ٪ ، تمثل سعر الفائدة ونسبة الارتفاع في الأسعار . وفي مثل هذه الحالة لا يعتبر الارتفاع في الأسعار تضخماً حيث أن تخفيض قيمة الدين ، وهو أهم ضرر للتضخم ، يمكن منعه بهذه الطريقة . والخلاصة هي أن الارتفاع المتوقع في الأسعار لا يعتبر تضخماً من وجهة اقتصادية .

فارتفاع الأسعار ، إن كان متوقعاً ، لا يؤدي إلى زيادة الطلب عن العرض إذ يتوقع الأفراد دفع أسعار أعلى للسلع ، كما يتوقعون الحصول على كمية أقل منها . أما إن كان الارتفاع في الأسعار غير متوقع ، لتوقع الأفراد أن يحصلوا على كمية معينة من السلع في حدود دخولهم ، ولكنهم يحصلون فعلاً بعد ارتفاع الأسعار على كمية أقل مما توقعوا . وهنا توجد زيادة في الطلب عن العرض أو قل إنها زيادة في الطلب المتوقع عن العرض المحقق .

فالتضخم هو زيادة الطلب عن العرض كما يقصد به في المعنى الشائع .

(١) فارن A. P. Lerner : The inflationary process. American Economic Review, Dec. 29, 1948.

ولكن يجب أن نأخذ التحفظ السابق في الحسبان ، وهو أن ارتفاع الأسعار لا بد أن يكون غير متوقع .

والتضخم نوعان :

١ — تضخم طليق : (Open Inflation) ويتمثل في ارتفاع الأسعار ارتفاعاً غير متوقع كما قدمنا ، مما ينتج عنه تباين بين الأسعار المتوقعة للسلع وأسعارها الفعلية ، مما يؤدي إلى حصول الأفراد على كمية من السلع أقل مما توقعوا . فالتضخم الطليق يتميز بانخفاض غير متوقع في القوة الشرائية للنقود .

٢ — تضخم مقيد أو محبوس : (Suppressed Inflation) وهنا لا تتمثل زيادة الطلب عن العرض في ارتفاع الأسعار . وقد يحدث هذا نتيجة لتعود المستهلكين على دفع سعر معين للسلعة بحيث لا يدفعون أعلى منه . وهنا يكون الثمن أقل مما تقتضيه زيادة الطلب عن العرض . أى أن جمود الأسعار عند مستوى منخفض ، يؤدي إلى تضخم مقيد إذا زاد الطلب على السلعة ولكن لم يرتفع ثمنها .

على أن أهم سبب للتضخم المقيد هو التسعير الجبرى الحكومى ، إذ تعتمد الحكومة إلى حفظ الأسعار عند مستوى منخفض أقل من المستوى الذى يسود لو تركت سوق هذه السلع حرة . إذ لو لم تتدخل الحكومة لارتفعت الأسعار لزيادة الطلب عن العرض .

وعدم ارتفاع الأسعار في هذه الحالة لا يعنى عدم وجود تضخم ، إذ توجد زيادة في الطلب عن العرض ولكن لا يسمح لهذه الزيادة بأن تتمثل في ارتفاع في الأسعار ولذلك سمي هذا النوع من التضخم تضخماً مقيداً أو حبساً .

ولكى يعتبر ارتفاع الأسعار أو الزيادة في الطلب عن العرض تضخماً بالمعنى الصحيح ، يجب أن تشمل سلعاً كثيرة حتى يكون المستوى العام للأسعار مرتفعاً . فقد يرتفع سعر السلعة ما نتيجة لنقص عرضها ولكن ، إذا لم تكن السلعة مهمة من وجهة الإقتصاد القومى ، لما اعتبرنا أن هذا الأخير تضخماً .

وللتضخم أسباب كثيرة أهمها ما يأتى :

١ — السلوك المصرفى : فقد رأينا عند عرض السياسة المصرفية أن أن المصارف تغالى في منح الائتمان أثناء الرواج بحيث تشيع موجة نشاط لا تتطلبها حقيقة الحياة الاقتصادية . وقد تبين لنا أن نظام الاحتياطى الجزئى يؤدى إلى زيادة الائتمان بنسبة أضعاف الزيادة فى الاحتياطى . كل هذا يؤدى إلى زيادة الطلب الفعال . وقد لا تقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة فى الإنتاج خاصة إذا ما قربنا من حالة العمالة الكاملة ، مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار^(١) .

٢ — السياسة المالية : فكثيراً ما تستلزم هذه السياسة اتباع سياسة نقدية سخية (easy money Policy) كما قدمنا فيزيد المتداول عن النقود ، وقد يؤدى هذا إلى زيادة الطلب عن العرض . ومن جهة أخرى قد تلجأ الحكومة إلى الاستدانة خاصة إذا كانت العمالة الكاملة هدفاً للسياسة المالية . وقد رأينا كيف أن أوراق الدين يمكن تحويلها إلى احتياطى مصرفى فزيد قدرة البنوك على زيادة الائتمان بنسبة كبيرة .

وقد يتمثل الإنفاق الحكومى فى مشاريع لا تزيد من كمية إنتاج

(١) راجع الباب الرابع .

الطبيات ، وتكون النتيجة دفع دخول لهوامل الإنتاج فيزيد الطلب ، ولكن لا يزيد إنتاج الطبيات بنفس النسبة فترتفع الأسعار . ومثل ذلك الإنفاق على المشروعات الطويلة الأجل التي لا تنتج ثمارها عاجلاً كإنشاء خط حديدى أو إقامة متحف .

وزيادة المصدر من البنكنوت من أهم أسباب التضخم ، وكذلك زيادة المهاييا والأجور ومنح العلاوات والإعانات . إذ تزيد الطلب الفعال وتزيد من حدة التضخم .

٣ — أثر الحروب : فى أوقات الحروب توجه الحكومة جهودها للإنتاج الحربى ويزيد استغلالها للوارد حتى تنتج ما تستلزمه الحرب من معدات . وبذلك يقل الجزء المخصص من الموارد للإنتاج المدنى . فيقل إنتاج السلع الاستهلاك وترتفع أسعارها تبعاً لذلك . ويزيد من حدة التضخم نقص الواردات أو عدم التمكن من الاستيراد من الخارج فيقل عرض السلع ، خاصة إذا كانت الدولة تستورد كمية كبيرة منها^(١) .

ولا تكفى الضرائب العالية عادة لتمويل الحروب . فتلجأ الحكومات إلى إصدار كميات كبيرة من البنكنوت . وقد تغالى فى هذا الصدد حتى يصبح التضخم كبيراً وترتفع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً ، كما فعلت حكومة الصين أثناء الحرب إذ غالت مغالاة كبيرة فى إصدار أوراق النقد^(٢) .

(١) أدى وجود الجنود الأجنبية فى مصر أثناء الحرب إلى امتصاصهم جزءاً كبيراً من الإنتاج المحلى ، فارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً عانى منه الشعب الأمرين . وقد حصل هؤلاء الجنود على القوة الشرائية اللازمة باصدار أذونات على الخزانة البريطانية يمكن تحويلها إلى عملة مصرية . فزاد طلبهم الفعال وزادت كمية المتداول من البنكنوت .

(٢) راجع Choh-Ming Li : Inflation in Wartime China, The Review of

Economic Statistics, Feb. 1945.

على أن أهم وسيلة تعتمد عليها الحكومات في تمويل الحروب هي عقد القروض ، وغالباً ما تجد أوراق الدين طريقها إلى المصارف فتزيد قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان بنسبة كبيرة كما قدمنا .

ولا تسمح أغلب الحكومات بالتضخم الطليق أثناء الحروب ، بل تفرض التسعير الجبرى بحيث يصبح التضخم حبيساً لا يتمثل في ارتفاع الأسعار . ولكن نظراً للنشاط الانتاجى وزيادة توظيف عوامل الانتاج الذى يصحب الحروب ، فإن الدخول تزيد في أيدي الأفراد وكذلك تزيد أرباح أرباب الأعمال . ولكن هذه الأموال تدخر جبراً إذ أن التسعير الجبرى ونظام البطاقات يمنع الأفراد ذوى الدخول الزائدة من أن يشتروا السلع بالكميات التى يريدونها . ولكن بعد الحرب وبعد زوال التسعير الجبرى والقيود التى يفرضها نظام البطاقات ، يزيد إقبال الأفراد على الشراء إذ أن المدخرات الجبرية التى فى حوزتهم تمثل قوة شرائية حبيسة تنطلق من عقابها بعد زوال الظروف التى أوجدتها . أى أن الميل للاستهلاك يزيد زيادة كبيرة تمثل الحرمان الذى عاناه الأفراد حين فرضت الحكومة التسعير الجبرى . ومما لا شك فيه أن هذا يؤدى إلى ارتفاع الأسعار خاصة وأن الانتاج السلى لا يزيد بنفس النسبة لمدة طويلة بعد الحرب .

وتعمل الحكومات الرشيدة وسعها على محاربة التضخم بشتى الوسائل لما له من النتائج السيئة . فالتضخم الطليق — الذى يتمثل في ارتفاع الأسعار — يسبب كل الاساءة لذوى الدخول الثابتة إذ تنخفض دخولهم الحقيقية نظراً لانخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويضار الدائنون لانخفاض القيمة الحقيقية لدينهم ، وترتفع نفقة المعيشة ويزيد الغلاء ، وتعانى الطبقة الفقيرة والمتوسطة الأمرين في التوفيق بين الدخل ذى القيمة المتناقصة وبين

الاحتفاظ بمستوى المعيشة الذى تعودوا عليه . كل هذا يؤدى إلى سوء توزيع الثروة بين الأفراد فى المجتمع ويقضى تدريجياً على الطبقة المتوسطة مما يهدد النظام الديمقراطى . ومن جهة أخرى ، فإن التضخم المحبوس يؤدى إلى زيادة التدخل الحكومى فى الشؤون الاقتصادية ، خاصة إذا كان فعالاً . وعموماً لا يمكن لمجتمع ديمقراطى أن يسمح بوجود نظم التسعير الجبرى والبطاقات لمدة طويلة .

وقد رأينا أن الثروات الحبيسة فى أيدي الأفراد سرعان ما تفك من عقابها بعد زوال التسعير الجبرى فتحدث تضخماً طليقاً بما يتبعه من آثار سيئة . وقد رأينا أيضاً عند مناقشة النظريات النقدية أن التضخم يؤدى إلى رواج مصطنع ، وأن هذا الأخير كثيراً ما يؤدى إلى كساد يعانى منه المجتمع ، إذ تزيد فيه البطالة ويقل مستوى الدخل . وكذلك يؤدى الارتفاع الغير متوقع فى الأسعار إلى تباين التوقعات مع النتائج المحققة فعلاً ، مما يؤدى إلى شيوع عدم التأكد فى الحياة الاقتصادية فيقل النشاط الاقتصادى .

علاج التضخم :

أشرنا فى الفصول السابقة إلى بعض الوسائل لمحاربة الرواج المصطنع والتضخم فليس علينا الآن أن نعيد عرض هذه الوسائل . ويجب علينا أن نتذكر دائماً أن التضخم ، سواء كان طليقاً أو محبوساً ، هو زيادة الطلب عن العرض . ولذلك فلكى نعالجه معالجة صحيحة ، علينا أن نزيل العلة الرئيسية وهى هذه الزيادة ، وذلك بالعمل على نقص الطلب وزيادة العرض حتى يتساوى الطلب مع العرض تقريباً . وعند بدء العلاج يستحسن أن تفرض الحكومة التسعير الجبرى ونظام

البطاقات أى تنتقل من التضخم الطليق إلى التضخم المحبوس . وليس هذا فى نفسه علاجاً للتضخم كما قدمنا ، إذ أن الزيادة فى الطلب عن العرض لاتزال موجودة فى التضخم المقيد ، ولكن هذا يساعد على تسهيل العلاج لحد كبير . وان كنت فى حاجة إلى دليل فسيطالعك بعد قليل .

ونقص الطلب يكون بنقص الميل للاستهلاك . ولذلك يجب أن توقف الحكومة منح العلاوات والإعانات وما إليها . وبالجمله يجب أن تقل المدفوعات الحكومية للأفراد حتى يقل طلبهم الفعال . وقد رأينا من قبل أن الميل الحدى للاستهلاك للطبقات الفقيرة والمتوسطة أعلى منه للطبقات الغنية . ولذلك يجب فرض ضرائب لا على الطبقات الغنية فقط ولكن على الطبقات الأخرى أيضاً حتى يقل الطلب الفعال . والواقع أن فرض الضرائب على الطبقات الغنية لا يؤدي وحده إلى قلة الطلب الفعال لأن أفراد هذه الطبقة ذوو دخل عال بحيث لا يتأثر إنفاقهم كثيراً اللهم إلا إذا كانت الضرائب التصاعدية عالية جداً بحيث يقل مستوى دخلهم بنسبة كبيرة .

ورب قائل كيف تصدر هذه النصيحة من اقتصادى وكيف يشير إلى فرض ضرائب ووقف منح الإعانات والعلاوات بالنسبة للطبقات المتوسطة والفقيرة مع العلم بأن أفراد هذه الطبقات يعانون الأمرين من غلاء المعيشة ؟ ونرد على ذلك قائلين إنه أثناء فترة الانتقال أى حتى يعالج التضخم وتنخفض الأسعار ، فإن وجود التسعير الجبرى يحمى الطبقات الفقيرة من طغيان الطبقات الغنية على السلع وما يتبعه من ارتفاع أسعارها وعدم تمكن الفقير أو متوسط الحال من أن يشتري منها إلا نسبة ضئيلة . إذ تعين الحكومة نسبة استهلاك كل فرد حسب نظام البطاقات ، كما تحدد الأسعار بحيث تكون فى متناول الفقير من الناس . وبذلك يضمن العامل مثلاً الحصول

على ضروريات الحياة بأسعار منخفضة . وبعد فترة الانتقال ، أى بعد نجاح الحكومة فى محاربة التضخم تنخفض الأسعار انخفاضاً طبيعياً بدون ما تدخل حكومى وبدون تسعير جبرى . فالعامل إذن فى حين يقل دخله النقدى فإن دخله الحقيقى يزيد لانخفاض الأسعار بنسبة أكبر .

والمهم أن تعمل الحكومة على نقص الطلب الفعال الكلى . ولهذا يجب أن نأخذ فى الحسبان وجود السلع البديلة إذا ما حرمت أو حددت استهلاك سلعة معينة . فقد تلجأ الحكومة إلى تحريم بيع سلعة أياماً معينة فى الأسبوع على أمل تقليل الطلب عليها . ولكن قد يلجأ الأفراد إلى استهلاك سلع أخرى بديلة فيزيد طلبهم عليها زيادة تمثل النقص القهرى فى الطلب على السلعة الأولى . ومن جهة أخرى إن كانت السلعة غير قابلة للعطب بسرعة لأدى ذلك إلى استهلاك الأفراد نفس الكمية منها وذلك لإمكانهم تخزينها أثناء تحريم بيعها .

وزيادة العرض تكون بزيادة الإنتاج ، خاصة إنتاج تلك السلع التى تشتد ندرتها بالنسبة لغيرها . وذلك بتشجيع الاستثمار فى المرافق التى تتمثل فى إنتاج عاجل لسلع الاستهلاك بحيث يزيد عرضها . ويجب ما أمكن منع الاستثمار الذى لا يتمثل فى إنتاج عاجل إذ أن مثل هذا النوع من الاستثمار يزيد دخول الأفراد ولا يزيد من الإنتاج فيزيد حدة التضخم . ولهذا يشكو الأستاذ هارود (R. Harrod) ^(١) من أن استغلال الحكومة الانجليزية للمعونة الأمريكية فى مشروعات إنتاجية لا تتمثل فى إنتاج عاجل لسلع الاستهلاك ، قد أدى إلى حرمان الشعب الانجليزى من كثير من السلع ، ويرى أن الصعوبات التى يعانىها هذا الشعب لا لزوم لها ويمكن التغلب عليها

Roy Harrod : "Are These Hardships Necessary"?
(London., 1947).

(١) فارن كتابه

لو أن الحكومة انتهجت سياسة أخرى .

على أنه كما رأينا عند مناقشة السياسة المالية ، قد يؤدي نقص الميل للاستهلاك إلى عدم تشجيع الاستثمار الفردى ، وفى الوقت ذاته فإن هذا النقص لازم لمحاربة التضخم كما قدمنا . ولذلك يجب على الحكومة أن تتدخل حتى تكمل النقص فى الاستثمار الفردى ، على أن تستثمر أموالها فى مشروعات تنتج إنتاجاً عاجلاً لسلع الاستهلاك التى يريدونها الشعب ، ولا تستثمر فى مشروعات آجلة كبناء المتاحف والمعارض والسكك الحديدية . على أنه يحسن أن تشجع الحكومة أولاً الاستثمار الفردى فى الصناعات الاستهلاكية بمنح إعانات لأرباب العمل فيها أو تخفيف الضرائب على مثل هذه المشروعات ، ولذلك يجب على الحكومة أن تتبع سياسة التمييز عند فرض الضرائب فلا ترهق بها الأرباح الصناعية بل يجب أن تزيد على ريع الأراضى الزراعية ذلك لأن الأولى قد توجه للاستثمار فى الصناعات الاستهلاكية بتشجيع الحكومة فى حين أن ريع الأراضى الزراعية غالباً ما يكتنز^(١) .

وبجانب تشجيع الاستثمار الفردى للإنتاج العاجل وكذلك الاستثمار الحكومى فى مشروعات ذات إنتاج عاجل يتمثل فى زيادة عرض السلع فى الأسواق ، هناك وسائل أخرى للوصول إلى هذه النتيجة ، أهمها

(١) فى مصر إن جاز فرض ضرائب تصاعدية على ملاك الأراضى الزراعية ، فإنه يجب عدم إرهاق الأرباح الصناعية بهذه الضرائب . ذلك لأن هذه الأرباح غالباً ماتستثمر فى مشروعات صناعية البلاد فى أشد الحاجة إليها ، فى حين أن ريع الأراضى الزراعية يتجمع وغالباً ما يستخدم فى شراء أراض جديدة فتزيد مشكلة سوء توزيع الثروة تعقيداً ، وهو ما عمات الحكومة المصرية أخيراً على منعه بقانون تحديد الملكية الزراعية .

العمل على زيادة الانتاج القومى باستخدام الآلات والأسمدة . ويحسن توجيه الانتاج الزراعى والصناعى بحيث تزيد انتاج السلع الضرورية النادرة بالنسبة للطلب عليها والتي يرتفع ثمنها ، وكذلك زيادة إنتاج السلع التي يمكن تصديرها للخارج في نظير استيراد السلع الضرورية للدولة ، ويجب العمل على زيادة استيراد السلع الضرورية من الخارج ومنع تصدير مثل هذه السلع ما أمكن .

ويجب أن تعمل الحكومة جهدها على تقليل كمية النقود المتداولة كأن تلجأ إلى تحديد سلطة البنوك في منح الائتمان بجعل الاحتياطي ١٠٠ ٪ مثلا أو بعمل احتياطي خاص أو بالوسائل الأخرى التي ناقشناها في السياسة المصرفية ^(١) . ويجب عدم المغالاة في إصدار البنكنوت ، كما يجب امتصاص النقود من التداول خاصة عن طريق الضرائب بحيث يحدث فائض كبير في الميزانية الحكومية . ويجب أن تضغط الحكومة مصروفاتها ما أمكن وتزيد إيراداتها ، وبالجمله تتبع السياسة المالية التي سبق أن تحدثنا عنها في شيء من التفصيل ^(٢) .

فما علاج التضخم إذن إلا بزيادة العرض ونقص الطلب الفعال . وإذا كانت هناك صعوبات تواجه الحكومات في علاجها لهذه المشكلة ، فهي صعوبات إدارية سياسية اجتماعية . وأهم هذه الصعوبات هي مقاومة العمال لأى تخفيض في أجورهم ، ومطالبة موظفي الدولة ومستخدميها بالمزيد من علاوات الغلاء ، وصعوبة تطبيق نظام البطاقات والتسعير الجبرى خاصة في الدول التي ينقصها النظام وتعوزها روح الخدمة العامة .

(١) راجع الباب الخامس .

(٢) راجع الباب العاشر .

على أن الحكومات يجب أن تواجه مشكلة التضخم بحزم شديد . وقد يفيد إفهامها مختلف طبقات الشعب أن ما قد تتبعه من وسائل لمحاربة التضخم ، وإن بدا في نظر الكثيرين بعيداً عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، هو في الواقع لتحقيق الرفاهة الاقتصادية .

الباب الثالث عشر

التوازن النقدي الدولي

القسم الثاني

الأزمات والسياسات النقدية في الميدان الدولي

(١) جون م. كلا - *The Monetary Department and the Dollar* - *Review of Economic Statistics*, Nov., 1944.

و. كلا - *Monetary Problems and Policy* - *The New York Times*, 2 March 1947, New York, 1947.

(٢) في المجلد الثاني من *Monetary Problems and Policy* - *The New York Times*, 2 March 1947, New York, 1947.
نقاسي - *Monetary Problems and Policy* - *The New York Times*, 2 March 1947, New York, 1947.
د. كلا - *Monetary Problems and Policy* - *The New York Times*, 2 March 1947, New York, 1947.

عن أن الحكومات يجب أن تواجه مشكلة التضخم بعزم شديد . وقد
يريد إقناعها بخلق طبقات اجتماعية أن ما قد يترجم من وسائل لمحاربة التضخم ،
تأتي بنا في نظر الكثيرين بعيداً عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية ،
مما في الواقع لتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

لأن الحقيقة

لأننا نالينها في قبيضات تسليسات تلغونها

الباب الثالث عشر

التوازن النقدي الدولي

ناقشنا في الفصول السابقة التوازن النقدي الداخلي ، فراضين أن الدولة بمعزل عن العالم . ولنناقش الآن مشكلة التوازن النقدي الدولي ، إذ أن السلطات النقدية عليها أن تواجه هذه المشكلة خاصة إذا كانت للدولة علاقات اقتصادية كبيرة مع الخارج .

وسعر الصرف يقيس القيمة الخارجية للعملة ، وهو المقياس الذي يعتمد عليه الاقتصاديون للتعرف على حالة التوازن الاقتصادي الخارجي . على أن هذا الأخير قد اختلف الاقتصاديون في معناه ، وعليه فقد اختلفوا في معنى سعر الصرف التوازني (Equilibrium Rate of Exchange) أي سعر الصرف الذي يحقق التوازن الاقتصادي .

ويميل كثير من الاقتصاديين ^(١) إلى اعتبار أن مقياس التوازن الاقتصادي هو توازن ميزان المدفوعات ^(٢) (Balance of Payments) ،

(١) فارن مثلاً G. Haberler, "Currency Depreciation and the International Monetary Fund", *Review of Economic Statistics* Nov., 1944. p. 181.

وكذلك A. Bloomfield, "Foreign Exchange Rate Theory and Policy", in (The New Economics) S. E. Harris, editor, New York, 1947.

(٢) في المعنى الحسابي يتوازن ميزان المدفوعات دائماً ، كما تتوازن ميزانية الفرد في المعنى المحاسبي . فان أنفق فرد أكثر من دخله الجاري فإنه لا يمكنه أن يفعل ذلك إلا بالسحب من مدخراته أو بالاقتراض . وكذلك في حالة الدولة إن أنفقت أكثر مما تسلمه من عملياتها التجارية =

في حين يرى آخرون^(١) أن ميزان المدفوعات قد يكون متوازناً ، ولكن على حساب البطالة والانكماش في داخل الدولة ، ولا يمكن أن نعتبر أن الدولة في هذه الحالة تتمتع بتوازن اقتصادي ، هذا على الرغم من توازن ميزان المدفوعات . فقد تنجح دولة في زيادة صادراتها وتقليل وارداتها عن طريق تخفيض الأجور بحيث تنخفض نفقات الإنتاج ويرغب المستوردون الأجانب في الاستيراد من الدولة نظراً لانخفاض أثمان السلع فيها . وقد يؤدي هذا الانخفاض في الأجور إلى انخفاض مستوى الدخل الأهلي وشيوع البطالة .

ومن جهة أخرى قد يؤدي الكساد وشيوع البطالة وقلة مستوى الدخل الأهلي إلى قلة طلب الدولة على الواردات من الخارج مما يساعد على جعل ميزان مدفوعاتها متوازناً . وكذلك قد تلجأ الدولة إلى موازنة ميزان مدفوعاتها عن طريق عرقلة الواردات بفرض الحواجز الجمركية مثلاً .

والواقع أن التوازن في ميزان المدفوعات قد يتحقق عند مستويات مختلفة من أسعار الصرف وعند مستويات مختلفة من العمالة في الدولة . فمثلاً ، فيما بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣٠ كان ميزان المدفوعات الانجليزي متوازناً ، ولكن سادت البطالة وقل مستوى الدخل الأهلي في إنجلترا أثناء هذه المدة .

ويمكن التوفيق بين الرأيين السابقين بقولنا إن سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات بدون الالتجاء

= فلا يمكنها أن تفعل ذلك إلا بالسحب من أرصدها الدائنة المجتمع لها أي بالسحب من الصرف الخارجي (Foreign Exchanges) ؛ أو بتصدير الذهب إلى الخارج ؛ أو بالاقتراض من الخارج أو باتباع كل هذه الوسائل . ولكن في المعنى الاقتصادي نعتبر أن ميزان مدفوعاتها غير متوازن أو في غير صالحها ، كما تعتبر ميزانية الفرد السابق ذكره غير متوازنة .

(١) قارن A.H. Hansen : (A. Brief Note on Fundamental Disequilibrium), *Review of Economic Statistics*, Nov. 1944. p. 183.

إلى التقليل من الواردات إما عن طريق البطالة وقلة مستوى الدخل الأهل
وإما عن طريق إقامة الحوائط الجمركية.

واختلال التوازن إما أن يكون عرضياً أو أصلياً (Fundamental)
فالاختلال العرضي هو الذي يزول بعد مدة قصيرة ، أما الأصلي فهو الذي
يستمر لمدة طويلة ولسنين عدة ، حوالى ثلاث سنوات أو أكثر .

ويفرق بولاك (Polak) ^(١) بين نوعين من اختلال التوازن الأصلي .
الأول ينشأ عن التغيرات في الأسعار النسبية (Price Disequilibrium) ،
والثاني ينشأ عن التغيرات في الهيكل الاقتصادي (Structural Disequilibrium)
ويحدث الأول غالباً إذا حدث تضخم في الدولة بدون أن ينخفض سعر
عملتها . إذ أن سعر الصرف في هذه الحالة يمثل اختلالاً في التوازن ، لأنه
يؤدي إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات ولذلك يختل ميزان المدفوعات
في الدولة . ويحدث الثاني إذا قل الطلب الخارجي على منتجات الدولة ،
أو إذا قل إنتاج الدولة من سلع التصدير ، أو إذا أصبحت تنتجها بنفقة
إنتاج عالية لسبب ما . فصناعة الرايون مثلاً قد قللت الطلب على الحرير
بما يؤدي إلى نقص صادرات الدول المنتجة له كاليابان وإيطاليا . والتوسع
في استخدام القوة الكهربائية في المصانع قد يقلل الطلب على الفحم فتضار
الدول المنتجة له كإنجلترا . ومن جهة أخرى فإن تدمير كثير من المصانع
الأوربية أثناء الحرب ، ونقص المعدات اللازمة للصناعة ، والقلق السياسي ،
قد أدى إلى نقص مقدرة كثير من الدول الأوربية على التصدير . وبالجمله
فإن مثل هذه التغيرات في الطلب أو العرض ، إذا لم تكن مؤقتة ، تعتبر
تغيرات أصلية في الهيكل الاقتصادي .

J.J. Polak : Exchange Depreciation and International Monetary (١)
stability, Review of Economic Statistics, August, 1947.

وإذا نظرنا إلى العالم الآن لوجدنا أن التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للدول . وعليه فلا بد أن نناقش التعاون الدولي لتحقيق الرفاهة الاقتصادية في مختلف الدول .

فلكى نصل للتوازن النقدي الخارجي ، علينا أن نأخذ الاعتبار السابقة في الحسابان وعلينا أن نتعرف على نوع الاختلال في التوازن ، وعلى مداه ، والمدة التي يستمر خلالها ، ذلك لأن العلاج يختلف باختلاف هذه الاعتبارات .

وقد اعتقد الكلاسيكيون أن التوازن يحدث بصفة تلقائية ، ولا حاجة بنا للتدخل . إذ أنه إن حدث اختلال في التوازن فإن القوى الاقتصادية لا تلبث أن تعمل عملها على إرجاعه . فلنناقش هذا الرأي باختصار قبل أن نحلل الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتحقيق التوازن الخارجي . والواقع أن هذا الرأي القائل بالتوازن الدولي التلقائي الذي لا يحتاج إلى تدخل يعتمد على وجود نظام الذهب في شكله المبسط أو على نظرية تعادل القوة الشرائية فلنبحث كل :

فتبعاً لنظام الذهب^(١) إن كان الميزان الحسابي في غير صالح الدولة ، لخرج الذهب منها لزيادة الواردات عن الصادرات ، وعلى الدولة أن تدفع الفرق ذهباً للخارج . وهذا يؤدي إلى قلة كمية النقود^(٢) فتتخفض الأسعار والنفقات . وحيث أن هذه الأخيرة ما هي إلا دخول عوامل الإنتاج ،

(١) حيث تكون العملة مربوطة ومقومة بالذهب ، وحيث يكون تصدير واستيراد الذهب حراً ، وحيث تكون أسعار الصرف في الدول التي تتبع هذا النظام ثابتة وعلى أساسها تؤدي المدفوعات في الميدان الدولي .

(٢) لنقص الاحتياطي - تذهب اللازم الاحتفاظ به كأساس للائتمان كما قدمنا .

فإن مستوى الدخل الأهلئ سوف يقل ، خاصة إذا لم تكن العمالة كاملة . وانخفاض الأسعار فى الدولة يؤدى إلى زيادة الإقبال على الشراء منها نظراً لارتفاع أثمان المنتجات الأجنبية بالنسبة للمنتجات المحلية فتزىء صادراتها عن وارداتها حتى يعود التوازن فى الميزان الحسابى .

وعلى العكس من ذلك لو كان الميزان الحسابى فى صالح الدولة بحيث تزدى صادراتها عن وارداتها ، فإن الذهب ينزح إليها ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات الذى تدفعه الدول الأخرى . وهذه الزيادة فى كمية النقود تؤدى إلى ارتفاع الأسعار ، وكذلك ارتفاع الدخول خاصة إذا لم تكن العمالة كاملة ، إذ يزدى توظيف عوامل الإنتاج ويشيع النشاط الاقتصادى . ولا يلبث هذا الارتفاع فى الأسعار أن يزهد الناس فى شراء المنتجات المحلية ، لارتفاع أسعارها بالنسبة للمنتجات الأجنبية . ومن جهة أخرى قد تؤدى زيادة الدخول فى الدولة إلى زيادة مقدرة الأفراد على الشراء ، وقد يتوجه جزء من إنفاقهم إلى الشراء من الخارج ^(١) . ونتيجة هذا كله زيادة الواردات وقلة الصادرات حتى يعود التوازن فى الميزان الحسابى .

على أن هذا التوازن الآلى التلقائى فى نظام الذهب قد عرقلته عدة عوامل خاصة بعد الحرب العظمى الأولى . وأهم هذه العوامل جمود الأسعار والأجور نتيجة لتحديدتهما بواسطة الحكومات المختلفة . فقد عمد كثير من الحكومات إلى تحديد أثمان المحاصيل الزراعية حتى لا تنخفض ويضار الزراع . وكذلك لم تسمح نقابات العمال القوية فى كثير من الأحيان بتخفيض الأجور . ولذلك فإن خروج الذهب من الدولة لم يؤد

(١) سنشرح هذه الظاهرة بالتفصيل عند كلامنا عن الدخل الأهلئ وعلائته بالتجارة الدولية .

إلى زيادة الصادرات ، تلك الزيادة التي كانت تحدث لو أن الأسعار انخفضت .
ومن جهة أخرى فإن عدم تخفيض الأجور ، وبالجمله عدم تخفيض الدخل
لم يؤد إلى تقليل الواردات .

وكذلك لجأت كثير من الحكومات إلى تعقيم الذهب (Gold Sterilization) أي تخزينه وعدم استعماله في أغراض نقدية أي كغطاء للنقد .
والغرض من ذلك قد يكون عدم السماح لهذا الذهب بأن يؤدي إلى تضخم
نقدي غير محمود الأثر . وعلى هذا الأساس فإن نزوح الذهب إلى دولة
تزيد صادراتها عن وارداتها سوف لا يصلح من الميزان الحسابي بحيث
يتوازن ثانية ، لأن الأسعار لا ترتفع نتيجة لذلك ، الأمر الذي كان يؤدي
إلى زيادة الواردات عن الصادرات حتى يعود التوازن . وسبب آخر يؤدي
إلى « تعقيم الذهب » وهو أن القلق الاقتصادي والمالي ، والخوف من
تخفيض سعر العملة ، قد يؤديان إلى طلب الأفراد نقل أموالهم فجأة وبكميات
كبيرة من دولة لأخرى . ولذلك فإن البنوك التي تحتفظ لهؤلاء الأفراد
بالذهب ، تجتهد ألا تستعمله في أغراض نقدية بل تكتنزه حتى يطلبه أصحابه
وحتى تكون البنوك قادرة على نقل الأموال بالكميات المطلوبة عندما
يطلب منها ذلك .

وهناك صعوبة أخرى تواجه نظام الذهب وهي عدم توفر المرونة
الكافية في الطلب على السلع الدولية . فإن كان الطلب غير مرن ، مما أدى
انخفاض الأسعار في الدولة التي يكون ميزانها الحسابي في غير صالحها ، إلى
زيادة الصادرات عن الواردات بحيث يعود التوازن . وكذلك لا يؤدي
ارتفاع الأسعار في الدولة التي يكون الميزان الحسابي في صالحها ، إلى زيادة
الواردات عن الصادرات حتى يعود التوازن في ميزان مدفوعاتها .

والواقع أنه من وجهة عملية ، يتعارض نظام الذهب الآلى مع نظام

البنوك المركزية كما قد يتعارض مع السياسة المصرفية . فقد رأينا أن البنك المركزي يهدف إلى مقاومة الدورات الاقتصادية بحيث لا يحدث توسع مصطنع ولا انكماش مصطنع في النظام الاقتصادي . وخروج الذهب من الدولة ودخوله إليها ، يؤديان إلى مثل هذا الانكماش والتوسع . فإن هدف البنك المركزي إلى مقاومة أثرهما بحيث تزيد كمية النقود والائتمان أثناء الكساد وتقل أثناء الرواج ، لما أمكن . لنظام الذهب الآلى أن يعمل على النحو السابق شرحه ، إذ أنه يستلزم ترك الأسعار تنخفض أثناء الكساد حتى تزيد الصادرات ، كما يستلزم ترك الأسعار ترتفع أثناء الرواج حتى تزيد الواردات وتقل الصادرات .

وكذلك قد يتعارض نظام الذهب الآلى مع السياسة المالية التي تحتم على الحكومة التدخل بمختلف الوسائل لمقاومة الكساد والرواج المصطنع كما قدمنا سابقاً .

ولكى نبين مدى التعارض بين نظام الذهب الآلى والسياسة المصرفية والسياسة المالية ، نضرب مثل سعر الفائدة كأداة للتوجيه الاقتصادي . فقد يترأى للسلطة المصرفية أو المالية تخفيض سعر الفائدة حتى يشجع النشاط الاقتصادي ، ولكن قد يؤدي هذا إلى نزوح الأموال إلى الخارج سعياً وراء سعر الفائدة المرتفع . وكذلك قد يترأى لها رفع سعر الفائدة لمقاومة الرواج المصطنع ، ولكن هذا قد يؤدي إلى زيادة نزوح الذهب إليها سعياً وراء سعر الفائدة المرتفع . وفي الحالة الأولى يكون خروج الذهب من الدولة عاملاً على الانكماش الاقتصادي ، في حين أن السلطة المصرفية أو المالية تريد أن تعمل على التوسع الاقتصادي لمقاومة هذا الانكماش . وفي الحالة الثانية يكون دخول الذهب إلى الدولة عاملاً على التوسع الاقتصادي ،

في حين تريد السلطة المصرفية أو المالية أن تعمل على الانكماش الاقتصادى لمقاومة هذا التوسع .

فنظام الذهب إذن لا يوفق بين التوازن الداخلى فى الدولة وتوازنها الخارجى . ولنبحث الآن النظرية الأخرى التى يعتمد عليها رأى القائل بإمكان التوازن النقدى الآلى فى المضمار الدولى ، وهى نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) .

تتلخص هذه النظرية فى أن سعر الصرف ، ويمثل القيمة الخارجية للعملة ، يعتمد على نسبة القوة الشرائية الحقيقية لل عملات المختلفة . فلنفرض أن سعر الصرف بين الجنيه المصرى والدولار الأمريكى هو ١ جنيه مصرى = ٤,٥٠ دولار ، ولنفرض أن الأسعار ارتفعت نتيجة للحرب ، بحيث أصبحت ضعف ما كانت عليه فى أمريكا وثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى مصر ، أى أن الرقم القياسى للأسعار فى مصر أصبح ٣٠٠ (بعد أن كان ١٠٠ فى سنة الأساس) ، وفى أمريكا ٢٠٠ (بعد أن كان ١٠٠ فى سنة الأساس أى عند التوازن) ، فإن هذا يؤدى إلى زيادة الإقبال على الشراء من أمريكا لانخفاض أسعارها بالنسبة للأسعار فى مصر وقلة الإقبال على الشراء من مصر لارتفاع أسعارها بالنسبة لأمريكا . وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الطلب على الدولار بالنسبة للجنيه المصرى فيرتفع سعره بالنسبة للجنيه المصرى بحيث يمثل سعر الصرف الجديد التغير النسبى فى القوة الشرائية للعملتين ، ويصبح ١ جنيه مصرى = ٣ دولار . وهذا يدل على أن القوة الشرائية للجنيه المصرى فى مصر قد انخفضت بمقدار ثلاثة أضعاف فى حين انخفضت القوة الشرائية للدولار فى أمريكا بمقدار ضعفين فقط ، أى أن نسبة انخفاض القوة الشرائية للدولار بالنسبة للجنيه هى ٢ : ٣ ويمثل سعر الصرف الجديد ، الانخفاض بهذه النسبة فبعد أن كان ١ جنيه = ٤,٥٠ دولار أصبح ١ جنيه = ٣ دولار .

وهكذا يرى أصحاب هذا الرأي ^(١) أن التوازن الخارجى يتفق مع التوازن الداخلى تبعاً لتحركات القوى الشرائية الحقيقية للعملات المختلفة ، وليس علينا أن نتدخل مطلقاً إذ ستفعل القوى الاقتصادية عملها فى هذا السبيل وتحدد سعر الصرف عند مستواه التوازنى .

ولكن هناك عدة انتقادات لهذه النظرية . فكثيراً ما يصعب أن نتحقق من « سنة الأساس » التى يكون فيها سعر الصرف متزاناً بحيث يبين لنا التوازن النقدى الخارجى . والواقع أننا نريد أن نستخدم النظرية السابقة للوصول إلى سعر الصرف المتوازن لا العكس ، أى لا يصح أن نستخدم سعر الصرف التوازنى — وهو ما نريد أن نصل إليه ! — لشرح نظرية تعادل القوة الشرائية .

ولا تأخذ نظرية تعادل القوة الشرائية فى حسابها التغيرات فى سعر الصرف الناشئة عن التغيرات فى الطلب على العملات الأجنبية وفى عرضها ، نتيجة لأغراض أخرى غير قيام التجارة . ومثل ذلك الإقراض والاقتراض بين الدول ، والاستثمار الخارجى ، وانتقالات رؤوس الأموال فى المضمار الدولى . . الخ . فسعر الصرف يتأثر بالعوامل التى يحتوئها ميزان المدفوعات فى مجموعه وليس بالعوامل التى يحويها ميزان التجارة الذى يحتوى على الصادرات والواردات فقط .

وكذلك التغيرات فى العمالة والدخل الأهل لهما كل الأثر فى التأثير على سعر الصرف ، وقد ينتج عنها اختلال فى ميزان المدفوعات لا يبينه سعر

(١) قارن مناقشة لهذه النظرية فى كتاب :

G. Haberler, Theory of International Trade, Macmillan, English Translation by Stonier and Benham, New York, 1950, p. 33 et Seq.

قارن أيضاً :

G. Cassel, Money and Foreign Exchange after 1914, New York 1930, pp. 138-9.

الصرف الذى يتحدد على أساس تعادل القوة الشرائية . فلنفرض أن دولة ما تزيد من إنتاجها وفيها حركة توسع اقتصادى ، فإن ذلك يقتضى زيادة ما تستورده من الخارج من خامات وآلات لازمة لهذا التوسع ، ومن جهة أخرى فإن زيادة الدخل فيها تزيد من قدرة الأفراد على الشراء . وقد يوجه جزء من هذه الزيادة فى الدخل للشراء من الخارج . ونتيجة هذا التوسع إذن هى زيادة الواردات عن الصادرات على الرغم من أن سعر الصرف الذى يقتضيه تعادل القوة الشرائية لم يتغير ، حيث أن الأسعار النسبية على حالها . وقد تجد الدولة نفسها مضطرة فى هذه الحال إلى تخفيض سعر عملتها بالنسبة للعملة الأخرى حتى تزيد صادراتها وتقل وارداتها ، بحيث يتوازن ميزان مدفوعاتها . وهكذا نجد أن سعر الصرف التوازنى الحقيقى فى هذه الحالة يختلف مع سعر الصرف الذى يقتضيه تعادل القوة الشرائية .

وتنتقد هذه النظرية أيضاً لأن مستويات الأسعار لا تتحدد دائماً سعر الصرف ، إذ قد يكون العكس صحيحاً أيضاً أى قد يحدد سعر الصرف مستويات الأسعار ، لأن التغير فى سعر الصرف يغير من مقدار الصادرات والواردات وبالتالي من مستويات الأسعار . وكذلك هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر فى سعر الصرف كالمضاربة والتوقعات المختلفة والحالة النفسية لدى المصدرين والمستوردين والسياسة المالية الحكومية . . الخ .

على أن أهم انتقاد لهذه النظرية هو صعوبة مقارنة القوة الشرائية الحقيقية لمختلف العملات . وقد رأينا عند بحثنا فى المستوى النقدى ^(١) أنه يصعب جداً عمل أرقام قياسية للأسعار تقيس القوة الشرائية للنقود . ولكن حتى لو تمكنا من عمل مثل هذه الأرقام ، فإن مقارنة القوة الشرائية

(١) راجع الباب السادس .

لعملات مختلفة يجب أن تكون على أساس سلع دولية أى تلك السلع التى لها سوق دولية . ولكن نلاحظ فى الحياة العملية أن أغلب السلع التى تباع فى دولة ما تختلف عن السلع التى تباع فى الدول الأخرى سواء أكان الاختلاف حقيقياً كالموجود بين القطن والقمح مثلاً ، أو كان فى الصنف فقط كالاختلافات الموجودة بين الأنواع المختلفة من السيارات . فلا يمكن إذن أن نعتبر أن النظرية صحيحة إلا إذا تأكدنا من وجود عدد كبير من السلع ذات سوق دولية ، أو إذا تأكدنا أن أسعار السلع الدولية وأسعار السلع المحلية تتحرك مع بعضها وفى اتجاه واحد . وقد وجد زابوليون (Zapoleon) ^(١) ارتباطاً إيجابياً فى هذا الصدد ، ويرى هابرلر (Haberler) ^(٢) أنه حتى لو كانت السلع ذات السوق الدولية قليلة بالنسبة للسلع المحلية ، فلا يجب أن ننسى أن السلع الدولية تتكون فى الغالب من الخامات المهمة التى تؤثر لحد كبير فى أثمان السلع المصنوعة محلياً والتى تدخل فى إنتاجها . ومن جهة أخرى فإنه لا يجب أن يغيب عن بالنا أن نسبة السلع الدولية تزيد نتيجة لتحسن وسائل المواصلات ورخصها .

ولكن على فرض أن ما قاله زابوليون وهابرلر صحيح ، فإنه من وجهة إحصائية لا يمكن الأخذ بمستوى أسعار السلع الدولية والاعتماد عليه لشرح التغيرات الحقيقية فى القوة الشرائية . ولتوضيح ذلك نضرب المثل الآتى : فلنفرض أن سعر الصرف بين مصر وأمريكا هو ١ جنيه مصرى = ٤ دولار أمريكى . ولنفرض أن أمريكا تصدر سلعة ما إلى مصر ولتكن السيارات ولنفرض أن ثمن السيارة هو ١٠٠٠ جنيه مصرى ، فإن ثمن السيارة

(١) Zapoleon : «International and Domestic Commodities and the Theory of Prices », *Quarterly Journal of Economics* May, 1931.

(٢) راجع هابرلر فى كتابه السالف الذكر ص ٣٥ .

بالدولارات يكون ٤٠٠٠ دولار أمريكي ، طالما أن السيارة سلعة دولية . ولنفرض أن سعر الصرف تغير بحيث أصبح ١ جنيه مصرى = ٥ دولار أمريكي ، فعلى فرض أن سعر السيارة بالجنيهات لم يتغير أى يظل ١٠٠٠ جنيه مصرى ، فإن سعرها بالدولارات لابد وأن يتغير بحيث يصبح ٥٠٠٠ دولار . وتصبح الأسعار النسبية للسيارات الأمريكية تتفق مع التغير فى سعر الصرف . ونستدل من هذا المثل على أنه لا يمكن أن نعتمد على السلع الدولية لأنها تؤدي إلى التحيز الإحصائى (statistical bias) وتتغير أسعارها النسبية باستمرار بحيث تؤيد دائماً التغير فى سعر الصرف بدلا من أن تعمل هى على تغييره^(١) .

والنتيجة التى نصل إليها إذن أنه طالما أن أسعار السلع المحلية لا يصح أن نعتمد عليها فى قياس القوة الشرائية النسبية لأنه ليست لها سوق دولية ، وطالما أن أسعار السلع الدولية تتضمن هذا التحيز الإحصائى السابق ذكره ، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية لا يمكن الأخذ بها .

ومن جهة أخرى فإننا لا يمكن أن نقيس القوة الشرائية لمختلف العملات فى بلادها المختلفة لصعوبة الوصول من وجهة إحصائية إلى مستوى عام للأسعار يقيس لنا هذه القوة الشرائية . فالأسعار لا تتغير بنسبة واحدة لمختلف السلع . وكذلك لا يمكن الوصول إلى الأوزان الصحيحة التى على أساسها نبني ترجيح السلع عند عمل الرقم القياسى . فإن نحن لم نتمكن من قياس القوة الشرائية لكل عملة فلا يمكن إذن تطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية .

وقد اقترح البعض الاعتماد على المستويات العامة للتنفقات للتخلص من هذه الصعوبة التى تعترضنا عند الاعتماد على المستويات العامة للأسعار .

(١) من محاضرات الأستاذ فريكى (Frickey) أستاذ الإحصاء بجامعة هارفارد سنة ١٩٤٧

راجع أيضاً :

L. A. Metzler, In Postwar Economic Studies, Washington D.C., Pamphlet. 7.

ولكننا نلاحظ أن مستوى النفقات ماهو إلا مستوى للأسعار ، والفرق بين الأول والآخر أن الأول يمثل مستوى أسعار عوامل الإنتاج ، والآخر يمثل مستوى أسعار سلع الاستهلاك . فما دخول عوامل الإنتاج إلا نفقة الإنتاج . ثم كيف نقيس المستوى العام لنفقة الإنتاج على الرغم من اختلافها من مصنع لآخر ومن صناعة لأخرى ؟ وعليه لا يمكن الاعتماد على المستوى العام لنفقة الإنتاج بل قد يكون الوصول إليه أصعب من الوصول إلى المستوى العام للأسعار .

وتفترض نظرية تعادل القوة الشرائية مرونة الطلب في الميدان الدولي ، وبمعنى أدق مرونة الطلب الخارجى على صادرات الدولة بمقدار وحدة (Unit Elasticity) وهو فرض يعوزه الدليل . وعلى أساسه لو زادت القوة الشرائية لعملة عن سعر التعادل فإن الطلب يزداد عليها بنفس النسبة ويتعدل سعر الصرف بحيث يتمشى مع هذه الزيادة في القوة الشرائية .

على أن أهم انتقاد يمكننا أن نوجهه لنظرية تعادل القوة الشرائية هو أنها لم تأخذ في الحسبان الطلب على العملة وعرضها الناشئين عن مصادر أخرى غير الصادرات والواردات ، كانتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى لأغراض المضاربة أو الاستثمار الخارجى أو الإدخار فى الخارج أو الإقراض والاقتراض فى الميدان الدولى ... الخ . إذ أن مثل هذه البنود تؤثر فى سعر الصرف . وهذا الأخير لا يبين لنا فقط الطلب على السلع وعرضها فى الميدان الدولى كما يفهم من نظرية تعادل القوة الشرائية ، بل يلخص لنا جميع التغيرات فى بنود ميزان المدفوعات (Balance of Payments) وليس التغير فى ميزان التجارة الذى يشمل الصادرات والواردات فقط (Balance of Trade) .

وليس معنى هذه الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية أنها لا فائدة لها بتاتاً ، إذ أن لها فائدة عظيمة فى الأوقات التى تتميز بارتفاع الأسعار والنفقات فى مختلف الدول بحيث يمكن أن نتخذ القوة الشرائية

لكل عملة كمرشد لنا لتحسين أسعار الصرف الحقيقية بين الدول . وتلاحظ هذه الظاهرة بعد الحروب ، إذ تعاني الدول عادة من التضخم النقدي وارتفاع الأسعار والنفقات ، وتبتعد أسعار الصرف عن مستواها التوازني . فتلجأ الحكومات إلى إتخاذ القوة الشرائية لمختلف العملات على أساس الأرقام القياسية للأسعار كمرشد ودليل لإعادة التوازن بين أسعار الصرف . وقد شوهد هذا الإتجاه عندما واجه صندوق النقد الدولي مشكلة تعيين أسعار الصرف التوازنية بين الدول المختلفة . إذ اتخذ من الأرقام القياسية للأسعار في الدول المختلفة دليلاً ومرشداً له في هذا السبيل .

ولكن إتخاذ الأرقام القياسية للأسعار كدليل يساعد السلطات النقدية على إعادة التوازن في أسعار الصرف لاي معنى الأخذ بنظرية القوة الشرائية القائلة بالتوازن الآلي لأسعار الصرف بحيث تمثل القوة الشرائية للعملات المختلفة . إذ ترى هذه النظرية كما قدمنا ، إن التوازن سيحدث أردنا أم لم نرد ، لأن القوى الاقتصادية بين الدول ستعمل عملها حتى تجعل أسعار الصرف متوازنة باستمرار .

والواقع أن التوازن النقدي الدولي ليس تلقائياً يحدث بنفسه كما في حالة نظام الذهب في شكله المبسط وفي عهده السائد قبل الحرب العظمى الأولى ، وكما في حالة إنطباق نظرية القوة الشرائية ؛ إذ يجب أن تعمل الدول على الوصول إليه . أي أنه يجب اتباع سياسة التوجيه الاقتصادي الخارجي حتى نصل للسياسة النقدية الخارجية السليمة .

وهناك وسائل عدة للوصول إلى هذا الهدف أهمها خفض سعر العملة (Exchange Depreciation) ؛ ورقابة الصرف (Exchange Control) ؛ (International Monetary Cooperation) . وبدلاً من أن تعمل الدول منفردة فقد تلجأ إلى التعاون النقدي الدولي . وسنحاول توضيح هذه السياسات المختلفة بقدر الإمكان في الأبواب القادمة :

الباب الرابع عشر

تخفيض سعر العملة

إن وجدت الدولة أن هناك عجزاً مستمراً في ميزان مدفوعاتها ، فقد تلجأ إلى تخفيض سعر عملتها . فلو فرضنا أن سعر الصرف بين الجنيه المصري والدولار الأمريكي هو ١ جنيه لكل أربعة دولارات ، ولو فرضنا أن مصر وجدت أن هناك عجزاً في ميزان مدفوعاتها ، فإنها قد تخفض سعر الصرف حتى يصبح ١ جنيه لكل ثلاثة دولارات ، ويؤدي هذا إلى تشجيع الصادرات المصرية إلى أمريكا ، لأن المستورد الأمريكي عليه أن يدفع ثمناً أقل للسلع المصرية . فالسلعة التي ثمنها جنيه مصري يدفع في مقابلها ثلاثة دولارات بدلاً من أربعة كما كان يدفع قبل تخفيض سعر الجنيه المصري . وعلى العكس من ذلك تقل واردات مصر من أمريكا . إذ أن المستورد المصري يدفع للحصول على السلع الأمريكية أسعاراً أعلى من الأسعار التي كان يدفعها قبل تخفيض سعر الجنيه المصري . فالسلعة الأمريكية التي ثمنها دولار واحد ، أصبح يدفع المصري للحصول عليها ثلث جنيه بدلاً من ربع جنيه كما كان يدفع قبل تخفيض سعر الجنيه المصري .

ويحدث المثل مع الدول الأخرى التي تتعامل معها مصر ، وتكون النتيجة التي ترجوها مصر هي زيادة صادراتها من ناحية وقلة وارداتها من ناحية أخرى حتى يعود التوازن في ميزان مدفوعاتها .

ويشترط لنجاح مثل هذه السياسة أن يكون الطلب الخارجي على منتجات الدولة مرناً بحيث يؤدي انخفاض سعر عملتها إلى زيادة الطلب على منتجاتها بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر العملة ، وتكون النتيجة أن

تزيد قيمة الصادرات الكلية عن ذى قبل . أما إن كان الطلب الخارجى على منتجات الدولة غير مرن ، فإن انخفاضاً كبيراً فى سعر عملتها يؤدى إلى زيادة بسيطة فى كمية صادراتها بحيث تكون النتيجة انخفاض القيمة الكلية للصادرات . وفى مثل هذه الحالة تزيد قيمة الصادرات لو رفعت الدولة من سعر عملتها (Exchange Appreciation) لأن الانخفاض فى الكمية المطلوبة سيكون أقل من ارتفاع سعر العملة بحيث تزيد القيمة الكلية للصادرات . فلو كان طلب أمريكا مثلاً على البضائع المصرية مرناً بحيث يؤدى انخفاض سعر عملة مصر من ١ جنيه : ٤ دولار إلى ١ جنيه : ٣ دولار إلى زيادة كمية واردات أمريكا من مصر أى صادرات مصر إلى أمريكا من ١٠٠٠ وحدة من السلع إلى ٢٠٠٠ وحدة ، وعلى فرض أن ثمن كل وحدة هو جنيه مصرى ، فإنه قبل التخفيض تساوى القيمة الكلية لصادرات مصر ٤٠٠٠ دولار (١٠٠٠ وحدة $\times$ ٤ دولار) ، وبعد التخفيض تساوى القيمة الكلية لصادرات مصر ٦٠٠٠ دولار (٢٠٠٠ وحدة $\times$ ٣ دولار) . أما لو كان طلب أمريكا على منتجات مصر غير مرن بحيث يؤدى انخفاض سعر عملة مصر من ١ جنيه إلى ٤ دولار إلى ١ جنيه : ٣ دولار إلى زيادة الكمية المستوردة من مصر من ١٠٠٠ وحدة إلى ١١٠٠ وحدة مثلاً فإن القيمة الكلية للصادرات تقل من ٤٠٠٠ دولار (١٠٠٠ $\times$ ٤ دولار) إلى ٣٣٠٠ دولار فقط (١١٠٠ $\times$ ٣ دولار) . أى أن قيمة الصادرات تقل لو انخفض سعر العملة . وفى مثل هذه الحالة يحسن رفع سعر العملة كأن ترفع مصر سعر الجنيه حتى يساوى خمسة دولارات . وهنا نجد أن قيمة الصادرات تزيد لأن ارتفاع سعر العملة سيؤدى إلى نقص الكمية بنسبة أقل ، كأن يقل طلب أمريكا على منتجات مصر ويصبح ٩٠٠ وحدة نتيجة لهذا الارتفاع . وهنا يؤدى ارتفاع سعر العملة إلى زيادة قيمة الصادرات من ٤٠٠٠ دولار إلى ٥٠٠ دولار (٩٠٠ $\times$ ٥ دولار) .

ويشترط أيضاً لنجاح هذه السياسة أن يكون طلب الدولة على الواردات الأجنبية مرناً بحيث يؤدي تخفيض سعر عملتها — أى ارتفاع سعر العملة الأخرى بالنسبة لعملتها — إلى تخفيض في الواردات بنسبة أكبر . أما لو كان طلب الدولة على وارداتها من الخارج غير مرناً ، فإن تخفيضاً في سعر عملتها سيؤدي إلى تخفيض في وارداتها بنسبة أقل بحيث ترتفع قيمة وارداتها لارتفاع سعر عملة الدولة الأخرى بالنسبة لعملتها . وقد تجد الدولة أن ارتفاع سعر عملتها يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات ، لأن الزيادة في كمية الواردات الناشئة عن ارتفاع سعر عملتها بالنسبة للعملة الأخرى قد تكون بنسبة أقل من الارتفاع في سعر العملة . فلو كانت مصر تطلب من أمريكا ١٠٠٠ وحدة من منتجات أمريكا قبل تغيير سعر الصرف ، ولو كان طلب مصر على الواردات الأمريكية مرناً بحيث يقل نتيجة لتخفيض سعر العملة المصرية من ١ : ٤ إلى ١ : ٣ ويصبح ٦٠٠ وحدة فقط ، فإن قيمة الواردات المصرية تقل على فرض أن ثمن الوحدة دولار واحد ، من ٢٥٠ جنيهاً مصرياً ($1000 \times \frac{1}{4}$) إلى ٢٠٠ جنيهاً مصرياً ($600 \times \frac{1}{4}$) . ولكن لو كان طلب مصر على الواردات الأمريكية غير مرناً بحيث تنخفض الواردات المصرية من ١٠٠٠ وحدة إلى ٩٠٠ وحدة مثلاً نتيجة لتخفيض سعر العملة السابق ، فإن قيمة الواردات تزيد من ٢٥٠ جنيهاً مصرياً ($1000 \times \frac{1}{4}$) إلى ٣٠٠ جنيهاً مصرياً ($900 \times \frac{1}{4}$) . ويحسن بمصر في هذه الحالة الأخيرة أن ترفع سعر عملتها لأن الطلب على الواردات من الخارج غير مرناً . فقد ترى أن رفع سعر العملة إلى ١ جنيه = ٥ دولار يؤدي إلى زيادة الواردات (لانخفاض سعر الدولار بالنسبة للجنيه) من ١٠٠٠ وحدة قبل الارتفاع إلى ١١٠٠ وحدة بعده . وهنا تقل قيمة الواردات من ٢٥٠ جنيهاً ($1000 \times \frac{1}{4}$) إلى ٢٢٠ جنيهاً ($1100 \times \frac{1}{4}$) .

فلكي تنجح سياسة تخفيض سعر العملة لإعادة التوازن في ميزان

مدفوعات دولة ما، يجب أن يكون الطلب الخارجى على صادراتها مرناً، كما يجب أن يكون طلبها على الواردات الأجنبية مرناً، بحيث تزيد قيمة الصادرات وتقل قيمة الواردات لانخفاض سعر العملة. أما إن كان الطلب على صادراتها غير مرناً، وإن كان الطلب على وارداتها الأجنبية غير مرناً فإنه قد يحسن رفع سعر العملة كما قدمنا لا انخفاضها.

ولا بد للدولة أن تبحث التأثير النسبى لتخفيض سعر العملة على قيمة الصادرات وقيمة الواردات. فقد يؤدى تخفيض سعر العملة إلى زيادة قيمة الصادرات لمرونة الطلب الخارجى عليها، ولكن قد يؤدى فى الوقت نفسه إلى زيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من الزيادة فى قيمة الصادرات، لعدم مرونة الطلب المحلى على الواردات، وهنا تفشل سياسة التخفيض. وقد يحدث العكس أى قد يؤدى التخفيض إلى نقص قيمة الصادرات، لعدم مرونة الطلب الخارجى عليها. ولكنه قد يؤدى فى الوقت نفسه إلى نقص قيمة الواردات بنسبة أكبر لمرونة طلب الدولة عليها بحيث تكون النتيجة زيادة صافية فى ميزان المدفوعات.

ويلاحظ أن الطلب الخارجى على صادرات دولة ما يتوقف على نسبة ما تنتجه من سلع التصدير بالنسبة للإنتاج العالمى. فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كان الطلب على صادراتها غير مرناً، فى حين أنه لو كانت نسبة إنتاج الدولة من سلعة التصدير صغيرة بالنسبة للإنتاج العالمى لهذه السلعة، لكان الطلب على صادراتها من هذه السلعة مرناً. ومن وجهة أخرى لو تركزت صادرات الدولة من سلعة ما فى سوق دولة معينة، لكان الطلب على هذه السلعة غير مرناً، فى حين أنه لو كان الطلب على هذه السلعة موزعاً على دول كثيرة فإن الطلب عليها يكون مرناً.

وتتوقف مرونة طلب الدولة على الواردات الأجنبية على أهمية هذه

الواردات بالنسبة للدولة وإمكانها الاستعاضة عنها بمنتجات أخرى تنتج محلياً. وعند البحث في تأثير سياسة تخفيض سعر العملة يجب أن نأخذ في الحسبان مرونة الإنتاج في الدولة ، وهل يمكن للدولة أن تزيد من إنتاجها لسلع التصدير حتى تزيد كمية صادراتها . إذ مما لا شك فيه أن سياسة تخفيض سعر العملة تفشل إن زاد الطلب الخارجي على المنتجات المحلية ، في حين لا يمكن للدولة أن تزيد من إنتاجها للسلع المطلوبة خارجياً ، إما لأن مواردها عاملة كلها أي لا توجد موارد عاطلة ، وإما لأنه لا يمكن تحويل الإنتاج من صناعة لأخرى أو من ميدان اقتصادي لآخر بسهولة . أو قد يمكن تحويله ولكن تنتج سلع التصدير اللازمة بنفقات إنتاج عالية . أو قد يكون الطلب المحلي على الإنتاج المحلي غير مرن بحيث لا يمكن انقاص كمية الإنتاج الموجهة للاستهلاك المحلي حتى تزيد من ذلك الموجهة للتصدير إلى الخارج . كل هذه الاعتبارات لابد من أخذها في الحسبان عند تقرير سياسة تخفيض العملة ، لأنه لو خفضت الدولة سعر عملتها ، ولو زاد الطلب على صادراتها ، في حين لم تتمكن الدولة من زيادة إنتاج سلع التصدير فإن النتيجة هي بيع نفس الكمية من السلع بثمان منخفض مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات^(١) .

ومع أخذ جميع الاعتبارات السابقة وما ماثلها في الحسبان ، يجدر بنا أن نبحث في تأثير تخفيض سعر عملة دولة ما على الدول الأخرى . ويحسن في هذا الأمر أن نفرّق بين نوعين من اختلال التوازن في ميزان المدفوعات: أولها ينشأ من اختلاف الأسعار النسبية بحيث لا تمثلها أسعار الصرف ،

S.E. Harris, « Exchange Depreciation », Cambridge, Mass., 1937.

(١) قارن

J. Robinson, Essays in the Theory of Unemployment.

قارن أيضاً :

A. P. Lerner, « The Economics of Control », New York, 1946, Chs. 27-28.

وأيضاً :

والثاني ينشأ عن تغير في الهيكل الاقتصادى العالمى بحيث يؤدى إلى نقص الطلب العالمى على منتجات الدولة أو نقص إنتاجها لسبب ما . ويسمى الأول اختلال التوازن فى الأسعار (Price Disequilibrium) ويسمى الثانى اختلال فى الهيكل الاقتصادى (Structural Disequilibrium) . وينشأ الأول من واحد أو أكثر من العوامل الآتية ^(١) :

١ — ارتفاع مستوى الأسعار فى الدولة : وشوهد هذا فى كثير من الدول بعد الحرب العظمى الثانية . إذ كان الارتفاع الداخلى فى الأسعار كبيراً ولم ينخفض سعر العملة مطلقاً أو لم ينخفض بنفس نسبة الارتفاع الداخلى فى الأسعار . ومثل هذه العملات تعتبر إذن مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية (Overvalued) مما يؤدى إلى نقص الصادرات وزيادة الواردات ويؤدى هذا بدوره إلى اختلال ميزان المدفوعات .

٢ — رفع سعر العملة : كما لجأت بعض الدول فى سنة ١٩٢١ وما بعدها إلى هذه السياسة لتعيد الثقة فى عملتها . وفى كثير من الأحيان لم تنخفض الأسعار الداخلية بنفس النسبة مما أدى إلى جعل العملة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية . ومثل ذلك ما حدث فى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٢ ، والنرويج والدمرك سنة ١٩٢٤ ، وانجلترا بعد سنة ١٩٢٥ .

٣ — انخفاض سعر العملات الأخرى : وذلك فى حين يبقى سعر عملة الدولة على حاله . ومعنى هذا ارتفاع قيمتها بالنسبة للعملات الأخرى . ومثل ذلك أن الدول التى ظلت على نظام الذهب بعد الحرب العظمى الأولى لم ينخفض سعر عملتها ، فى حين أن الدول التى تركت هذا النظام اتبعت سياسة تخفيض سعر العملة ، ولذلك وجدت هذه الدول التى ظلت على نظام

(١) فارن پولاك فى مقاله السابق الذكر .

الذهب أن عملتها مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية في السوق الدولية .

٤ — انخفاض الأسعار في الدول الأخرى : إذ أن انخفاض الأسعار في الخارج مع بقائها ثابتة تقريباً في داخل الدولة ، معناه أن سعر العملة أعلى مما يجب ، لأن الأسعار في الداخل أعلى نسبياً من الأسعار في الخارج في حين أن سعر الصرف باق على حاله .

وينشأ النوع الآخر من اختلال التوازن أي الاختلال في الهيكل الاقتصادي من الأسباب الآتية :

١ — نقص في الطلب الخارجي على صادرات الدولة : فزيادة الإقبال على استهلاك النايلون والرايون قد قلل الطلب على الحرير . فإن اعتمدت دولة ما على تصدير الحرير كسلعة رئيسية للتصدير فسوف يختل ميزان مدفوعاتها . وبالمثل فقد أدى إنتاج المطاط الصناعي إلى قلة الطلب على المطاط الطبيعي من الملايا مما قد يؤثر في ميزان مدفوعاتها . وقد تحل سلع أخرى صناعية محل القطن المصري مما يخل من ميزان مدفوعات مصر إذ هو السلعة الرئيسية للتصدير . والتوسع في استخدام الكهرباء كقوة محرّكة قد يؤدي إلى نقص الطلب على الفحم مما يؤدي إلى اختلال ميزان مدفوعات الدول المنتجة له كإنجلترا .

٢ — عجز الدولة عن إنتاج سلع التصدير : كأن تدمرها الحرب بحيث تخرب مصانعها فلا يمكنها إنتاج السلع اللازمة للتصدير ، أو لوجود القلق السياسي أو المنازعات المحلية مما يزهّد في الإنتاج ، أو لارتفاع تكاليف الإنتاج ... الخ .

٣ — ضياع الأصول الخارجية للدولة : (Foreign Assets) التي تعتمد عليها لسد العجز في ميزان مدفوعاتها . فقد فقدت إنجلترا مثلاً كثيراً من

أصولها الخارجية التي كانت مستثمرة في جميع أنحاء العالم ، مما زاد في متاعب إنجلترا الاقتصادية بعد الحرب العظمى الثانية .

٤ - اضطرار الدولة لدفع أموال لا تنشأ عن سبب اقتصادي :

ومثل ذلك اضطرار الدول المنهزمة لدفع ديون التعويضات للدول المنتصرة . ومن الواضح أن الدول التي تدفع مثل هذه الديون تجد من الصعب عليها أن توازن ميزان مدفوعاتها عن طريق الصادر والوارد .

ويؤدي تخفيض سعر العملة في الدولة التي اختل ميزان مدفوعاتها سواء كان اختلال هذا الميزان ناشئاً عن تغير الأسعار النسبية أو ناشئاً عن تغير في الهيكل الاقتصادي إلى تحسين مركز الدولة بالنسبة للدول الأخرى ، إذ تزيد صادراتها وتقل وارداتها - هذا إن توفرت مرونة الطلب والعرض اللازمة التي سبق أن تحدثنا عنها . ولكن في حين أن هذه السياسة لا تؤدي إلى اختلال التوازن بالنسبة للدول الأخرى إن كان اختلال توازن مدفوعات الدولة التي خفضت سعر عملتها ناشئاً عن تغير الأسعار النسبية ، فإنها قد تؤدي إلى اختلال ميزان مدفوعات بعض الدول التي تتعامل معها الدولة ، إن كان اختلال ميزان مدفوعات هذه الأخيرة ناشئاً عن تغير في الهيكل الاقتصادي^(١) . ذلك لأن كون عملة الدولة مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية لسبب أو أكثر مما عددناه في حالة عدم توازن الأسعار النسبية مع سعر الصرف ، فإن تخفيض سعرها بنفس النسبة سوف يعيد الاتزان في ميزان المدفوعات لهذه الدولة ، كما سيعيد التجارة الخارجية بين هذه الدولة والدول الأخرى إلى ما كانت عليه قبل الاختلال في ميزان مدفوعاتهما ، وبحيث تمثل أسعار الصرف الجديدة الأسعار النسبية في مختلف

(١) بولاك في مقالته المسالفة الذكر .

الدول ، وبحيث تتمشى قيمة العملة الداخلية مع قيمتها الخارجية . والواقع أن زيادة واردات الدولة عن صادراتها قبل التخفيض تمثل زيادة في صادرات بعض الدول الأخرى عن وارداتها ، وهذه الزيادة الأخيرة غير حقيقية وتحصل عليها الدول الأخرى لأن عملة الدولة التي نبحتها مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية . وكل ما حدث إذن نتيجة للتخفيض هو زيادة صادرات الدولة وقلة وارداتها من الدول الأخرى ، أى أن الدولة ترجح ما كانت تحصل عليه الدول الأخرى بغير وجه حق لانخفاض قيمة عملاتها بالنسبة للدولة التي نبحتها . وخلاصة القول إن تخفيض سعر عملة مقومة بأكثر من قيمتها سوف يعيد المبادلات الاقتصادية بينها وبين الدولة إلى ما كانت عليه (*status quo ante*) أو بالأحرى إلى ما يجب أن تكون عليه وما تتطلبه حقيقة المبادلات الدولية .

قارن ذلك باختلال التوازن في ميزان مدفوعات دولة ما نتيجة لتغير في الهيكل الاقتصادي لسبب أو أكثر من الأسباب التي بينها آنفاً . وهنا نجد أن تخفيضها لسعر عملتها قد يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان مدفوعات الدولة ، ولكنه قد يؤدي إلى اختلال ميزان مدفوعات بعض الدول الأخرى التي تتعامل معها هذه الدولة . ذلك لأن سعر صرف هذه الدولة قبل التخفيض لا يمثل قيمة لعملتها أكثر من قيمتها الحقيقية التي تتفق مع مستوى الأسعار النسبية في الدولة وفي الدول الأخرى . ولذلك فإن تخفيض سعر عملتها معناه أنها تجتذب بعض الدول إلى الشراء منها بحيث يقل شراء هذه الدول من بعض الدول الأخرى بغير وجه حق ، وأنها تقلل من وارداتها أيضاً بحيث يختل ميزان مدفوعات الدول التي قلت صادراتها أو زادت وارداتها نتيجة لانتهاج الدولة التي خفضت سعر عملتها لهذه السياسة . وشبهه بهذا ما يلجأ إليه بائع في سوق ما إلى تخفيض أسعاره حتى يجذب إليه المشتريين لكي يقضى على منافسيه .

وبدهى أن الدولة التي تخفض سعر عملتها إن كان الاختلال في ميزان مدفوعاتها ناشئاً عن تغير في الهيكل الاقتصادى ، يزيد أثر سياستها هذه سوءاً على اقتصاديات الدول الأخرى ، كلها كان لهذه الدولة وزناً اقتصادياً كبيراً في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية . فإن كانت التجارة الخارجية للدولة التي خفضت سعر عملتها تكون نسبة ضئيلة من التجارة الخارجية العالمية لما تأثرت الدول الأخرى كثيراً بانتهاجها هذه السياسة . ولكن لو كانت هذه النسبة كبيرة كما في حالة إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية فإن تخفيض سعر عملة مثل هذه البلاد قد يؤدي إلى نقص صادرات وزيادة واردات الدول التي تتعامل معها بحيث يختل ميزان مدفوعاتها .

وما لا شك فيه أن تخفيض دولة ما لسعر العملة إن لم يستند على أساس اقتصادى سليم ، يؤدي إلى اتباع الدول الأخرى مثل هذه السياسة . إذ أنها عادة لا تقف مكتوفة الأيدي حيال اتباع الدولة هذه السياسة . وهكذا نجد أن الدول الأخرى لكي تحمي نفسها من وجهة اقتصادية خارجية ، تلجأ إلى تخفيض سعر عملاتها أيضاً ، حتى تقاوم الأثر السيئ الناشئ عن تخفيض الدولة التي نبهتها لسعر عملتها . وهكذا تتنافس الدول في هذا التخفيض (Competitive Exchange Depreciation) مما يؤدي إلى قلق الذين يتعاملون في السوق الخارجية ، فتقل المعاملات وتفقد الثقة في قيمة العملة . وقد يؤدي هذا التنافس في تخفيض سعر العملة أيضاً إلى انتعاش المضاربات الدولية في سوق المال وماله من نتائج غير محمودة الأثر .

وقد يؤدي تخفيض سعر العملة إلى رفع الأسعار المحلية ، خاصة إذا كان الطلب المحلى على الواردات غير مرن ، إذ أن نقصانها نتيجة لتخفيض سعر العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعارها . ومن جهة أخرى ، فإن توجيه جزء كبير من النشاط الاقتصادى والموارد الإنتاجية لإنتاج سلع التصدير ،

سوف يقلل من الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلى مما يزيد حدة ارتفاع الأسعار ، خاصة إذا كان الطلب المحلى غير مرن .

وفى كثير من الأحيان يؤدى مجرد توقع الناس لتخفيض الدولة لسعر عملتها إلى خوفهم من التضخم . وهذا العامل النفسانى يؤدى إلى زيادة الإقبال على الشراء والإنفاق العاجل ، إذ أن التضخم يخفف القوة الشرائية للعملة . وهذه الزيادة العاجلة فى الطلب الفعال ترفع الأسعار .

ومن المساوىء الرئيسية لتخفيض سعر العملة ، أنه لا يميز بين مختلف السلع التى تدخل فى التجارة الخارجية . فقد رأينا أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على مدى توفر مرونة الطلب الخارجى على صادرات الدولة ومرونة الطلب المحلى على وارداتها . ولكن السلع المصدرة تختلف من حيث درجة مرونة الطلب الخارجى عليها ، كما أن السلع المستوردة تختلف من حيث درجة مرونة الطلب المحلى عليها . فقد يكون الطلب الخارجى على سلعة ما مرناً فى حين أنه غير مرن على سلعة أخرى فتزيد قيمة الصادرات من السلعة الأولى نتيجة لتخفيض سعر العملة ، وتقل قيمة الصادرات من السلعة الثانية نتيجة لاتباع هذه السياسة . وكذلك قد يؤدى تخفيض سعر العملة إلى انخفاض قيمة الواردات من سلعة ما وارتفاع قيمة الواردات من سلعة أخرى ، نظراً لمرونة الطلب المحلى على الأولى وعدم مرونته على الثانية . وهذا الاعتبار من أهم الأسباب التى تدفع الدول إلى تفضيل سياسة رقابة الصرف التى نبحثها فى الباب التالى .

الباب الخامس عشر

رقابة الصرف

توجد رقابة الصرف (Exchange Control) إن وضعت السلطة النقدية شروطاً معينة لبيع العملات الأجنبية أو لشراء هذه العملات ، أو لبيعها وشرائها معاً . فقد تطلب السلطة النقدية المشرفة على رقابة الصرف ، ولتسميتها إدارة الصرف ، من جميع الأفراد الذين حصلوا على عملات أجنبية نتيجة لتعاملهم مع الخارج ، وغالباً ما يكونوا مصدرين ، أن يسلموا هذه العملات إلى الإدارة في سبيل الحصول على العملة المحلية . وقد تترك الإدارة الأفراد أحراراً في شراء ما يحتاجون إليه من العملات الأجنبية المجمعة لديها ، وهنا تراقب الإدارة بيع العملات فقط لا شرائها . ولكن قد تتطلب الإدارة أيضاً شروطاً معينة لشراء هذه العملات كأن تسمح لكل مشتر بقدر معين من العملات الأجنبية لا يتعداه . وهذا النوع الأخير هو الأكثر شيوعاً ، أي رقابة بيع وشراء العملات الأجنبية .

وقد تتعقد رقابة الصرف عن ذلك . ففي حالة شراء الإدارة للعملات الأجنبية التي يرغب الأفراد في بيعها ، قد يكون سعر الشراء (سعر الصرف) واحداً أو قد تتعدد أسعار الشراء لنفس العملة ، على حسب نوع السلعة المصدرة . وفي حالة البيع ، أي بيع الإدارة للعملات الأجنبية التي يرغب الأفراد في شرائها حتى يسددوا ما عليهم للخارج نتيجة لاستيرادهم سلعاً من الخارج مثلاً فقد تلجأ الإدارة إلى البيع بسعر واحد ، أو قد تباع بأسعار صرف متعددة حسب نوع السلعة المستوردة . وقد تلجأ الإدارة أيضاً إلى عدم بيع العملة الأجنبية إذا كانت ستستعمل لشراء

بعض السلع المعينة أو لإجراء صفقات معينة ، تجدد الدولة من مصلحة الاقتصاد القومي عدم اجرائها .

وتلعب إدارة الصرف في هذه الحالة دور المحتكر الذى يبيع بأسعار متعددة أى الذى يتبع سياسة التمييز (Discrimination) . وفى حين أن المحتكر يتبع سياسة التمييز فى حالة البيع عادة ، فإن إدارة الصرف قد تتبع سياسة التمييز فى البيع والشراء . وبديهي أن إدارة الجمارك لابد من معاونتها لإدارة الصرف ، حتى تعرف هذه الأخيرة نوع السلع المختلفة المصدرة والمستوردة . وكذلك تلجأ الإدارة إلى رقابة الصفقات المالية والاطلاع على دفاتر الأفراد والهيئات وحساباتهم فى البنوك ... الخ . وغالباً ما توقع العقوبات الشديدة على من يخالف قوانين إدارة الصرف .

فرقابة الصرف إذن نوع من التوجيه الاقتصادى ، وتعطى السلطات الاقتصادية والنقدية سلاحاً ماضياً لإدارة السياسة النقدية والاقتصادية فى الدولة . وهى تتعارض مع النظام الاقتصادى الحر . وإن لجأت الدول إليها فى بعض الأوقات ، فإن الحرية الاقتصادية تقتضى زوالها بزوال ظروف إيجادها . وعموماً لا يسمح شعب ديمقراطى بوجود رقابة الصرف باستمرار ، خاصة فى ثوبها المعقد ، لمدة طويلة .

ومن وجهة عامة تلجأ الدول إلى إحدى الطرق الآتية لرقابة الصرف^(١) .

١ — طريقة التعويض : (Compensation arrangements) وتشبه

هذه الطريقة طريقة المقايضة فى الميدان الدولى . فإن استورد مصرى بما قيمته ١٠٠ دولار بضائع من أمريكا ، فإنه يتعهد بتصدير بضائع مصرية إلى أمريكا بنفس القيمة . ولو أن هذه الطريقة بدائية إلا أنها قد تكون

(١) قارن Enke & Sallera, International Economics, New York, 1943.

أكثر أهمية مما يبدو لنا لأول وهلة^(١). إذ قد تساعد على التغلب على صعوبة ندرة بعض العملات كالدولار مثلاً . فبدلاً من أن يدفع المصري في المثال السابق دولارات ، وقد لا يجدها في السوق الدولية أو قد لا تسمح رقابة الصرف بإعطائها له ، فإنه يمكنه أن يسدد ثمنها بضاعة مصرية .

٢ — طريقة المقاصة : (Clearing arrangements) وعلى أساسها تتفق

دولتان (أو أكثر) على سعر صرف معين بين عملتيهما على أساسه تباع وتشترى البضائع بينهما بحيث تؤدي المدفوعات في البنوك المركزية المحلية على أساس هذا السعر ، وبحيث تحدث المقاصة بين البنوك المركزية بعد مدة معينة ، سنة مثلاً . ويسدد الرصيد الدائن للدولة الدائنة بدفع ذهب أو عملة دولية يتفق عليها كالدولار مثلاً . فلنفرض أن هناك اتفاقاً للمقاصة بين مصر وكندا على أساس سعر صرف قدره ١ جنيه = ٤ دولار كندي ، فلو استورد مصري أخشاباً من كندا قيمتها ٤٠٠٠ دولار مثلاً فإنه يذهب للبنك الأهلي دافعاً لحساب المصدر الكندي ١٠٠٠ جنيه مصري (= ٤٠٠٠ دولار كندي حسب اتفاقية المقاصة) أي أنه يدفع بالعملة المحلية . ويقيد البنك الأهلي لحساب بنك منتريال مثلاً ٤٠٠٠ دولار كندي . ولنفرض أن كندياً استورد قطناً من مصر بما قيمته ٢٠٠ جنيه مصري ، فإنه يدفع لحساب المصدر المصري في بنك منتريال ٨٠٠ دولار كندي (= ٢٠٠ جنيه مصري حسب اتفاقية المقاصة) أي أنه يدفع بالعملة الكندية . ويقيد بنك منتريال لحساب المصدر المصري ٢٠٠ جنيه مصري . وفي نهاية مدة المقاصة تسوى حسابات البنكين عن طريق المقاصة ، ويكون البنك الأهلي مديناً لبنك منتريال بمبلغ ٣٢٠٠ دولاراً كندياً (٤٠٠٠ - ٨٠٠) ، يدفع ذهباً أو

(١) يقلل انكي وساليرا من أهمية هذه الطريقة في كتابهما السالف الذكر .

عملة أخرى دولية كالدولارات الأمريكية ، أو قد يؤجل الدفع لفترة أخرى حسب اتفاق الدولتين . وقد فرضنا في المثال السابق دولتين فقط ولكن تحدث اتفاقيات المقاصة عادة بين دول كثيرة كما يكون التعامل بين أفراد عديدين .

٣ - اتفاقيات الدفع : (Payments Agreements) فلنفرض أن

مصر تصدر لـ إنجلترا أكثر مما تستورد منها ، فإن إنجلترا تجتهد أن تجعل مصر تستورد منها بقدر ما تشتريه من بضائعها حتى يتساوى ميزان مدفوعات إنجلترا مع مصر . وفي كثير من الأحيان قد تعجز إنجلترا عن الاستمرار في الاستيراد من مصر إن لم تبدأ مصر في زيادة مشترياتها من إنجلترا ، فالواردات يدفع ثمنها عن طريق الصادرات . ومن جهة أخرى قد تخاف مصر من عجز إنجلترا عن الاستمرار في الاستيراد منها ، وقد ترى أيضاً أن إنجلترا سوق مهمة لسلعها ولا يصح إهمالها ، وهنا قد تفرض مصر رقابة على الصرف بحيث يزيد شراؤها من البضائع الانجليزية . وتؤدي المدفوعات هنا بالطريق العادي لا عن طريق المقاصة السالف الذكر . ومثل ذلك اتفاقية إنجلترا والأرجنتين سنة ١٩٣٣ .

وقد تستعمل هذه الطريقة لسداد الديون على الدولة . فمثلاً في سنة ١٩٣٢ اتفقت إنجلترا وألمانيا على تخصيص ٥٥٪ من قيمة صادرات ألمانيا إلى بريطانيا لدفع الديون لانجلترا على ألمانيا . وواضح أن هذا يستلزم رقابة الصرف .

٤ - عدم التمييز في رقابة الصرف : (Nondiscriminatory Exchange

Control) ويقصد بعدم التمييز هنا ، عدم التمييز بين الدول ، أى أن إدارة

الصرف تهدف إلى رقابته بحيث لا تميز بين دولة وأخرى ، ولكن بين سلعة وأخرى . وعلى هذا الأساس تختلف أسعار بيعها وشرائها للعملاء الأجنبية على أساس نوع السلع المستوردة والمصدرة لا على أساس مصدر هذه السلع أى الدولة المصدرة أو الدولة المستوردة ، حتى تشجع استيراد السلع المهمة للاقتصاد القومى وتقلل تصديرها لمثل هذه السلع .

وواضح أن هذا النوع من رقابة الصرف يثير مشاكل أقل في المضمار الدولى ، ولا يؤدي إلى حرب اقتصادية بين الدول بنفس النسبة التي تثيرها رقابة الصرف التي تحايى دولة على حساب أخرى . وأقرب مثل لذلك هو ما اتبعته شيلي قبيل الحرب العظمى الثانية .

وتلجأ الدول إلى رقابة العملة لتحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الآتية :

١ - منع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج : والسبب الرئيسى لهذا الهروب هو فقدان ثقة الأفراد في العملة المحلية من حيث قيمتها ، كأن يتوقع الأفراد تخفيض الحكومة لسعر العملة ، وما يتبعه من تضخم محلى بحيث تضعف قيمة ما في حوزتهم من رؤوس أموال ، فيحولونها للخارج حتى يحفظونها مقومة بعملة أكثر ثباتاً في قيمتها كالدولار مثلاً . فتضطر الدولة إلى الالتجاء إلى فرض رقابة على الصرف حتى تمنع هذا الانتقال في رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى .

ويشترط لنجاح رقابة الصرف في منع انتقال رؤوس الأموال من الدولة ، أن تتعاون معها الدول الأخرى التي تنتقل إليها رؤوس الأموال ، أى أن تفرض هذه الدول الأخرى رقابة على الصرف فيما يختص بعمليات الدولة التي تخاف انتقال رؤوس أموالها . وإلا فقد يلجأ أفراد هذه الدولة

الأخيرة ، إذا ما رغبوا في تهريب رؤوس أموالهم إلى شتى الحيل ، كأن يصدروا بضاعة بقيمة إسمية أقل من قيمتها الحقيقية ، ويتفقوا سرّاً مع المستورد على دفع الفرق لحسابهم بعملة الدولة الأخرى وما إلى ذلك من الأساليب التي يمكن الالتجاء إليها ، خاصة إذا لم تكن إدارة الصرف في الدولة قوية بدرجة كافية لمنع هذه الألاعيب .

٢ — زيادة إيرادات الدولة : قد تقرض الدولة رقابة على الصرف حتى تزيد حصيلة الخزانة العامة من الإيرادات ، فتبيع العملات الأجنبية بسعر للمستوردين أعلى من السعر الذي تشتري به هذه العملات من المصدرين ، ويمثل الفرق ربحاً صافياً لخزانة الحكومة . والواقع أن نفس الطريقة تتبعها البنوك التجارية العادية ولكن في حين أن الفرق بين سعرى البيع والشراء طفيف جداً في حالة البنوك لا يتعدى $\frac{1}{4}\%$ أو $\frac{1}{2}\%$ ، فإنه كبير في حالة رقابة الصرف ، إذ قد يبلغ الفرق بين سعرى البيع والشراء 30% أو أكثر .

وقد تلجأ إدارة الصرف ، عند اتباعها لهذه الطريقة ، إما إلى توحيد سعر البيع وتوحيد سعر الشراء ، وإما إلى تعدد أسعار البيع أو أسعار الشراء أو قد تعدد أسعار البيع وأسعار الشراء معاً بالنسبة لمختلف الأشخاص أو الهيئات ، أو بالنسبة لمختلف الدول ، أو بالنسبة لمختلف السلع .. الخ مراعية في ذلك أن تزيد حصيلتها بقدر الإمكان .

٣ — محاباة بعض الدول في التبادل الخارجى : (Discriminatory

Bilateralism) إذ قد تلجأ الدولة إلى رقابة الصرف حتى تحابى بعض الدول التي تتعامل معها ، كأن تحدد سعر صرف خاص بالدولة المحاباة ، أو قد

لا تغير سعر الصرف بالنسبة لهذه الأخيرة ولكن تحاييها عن طريق إعطائها الأفضلية في تصدير أو استيراد السلع .

وتتخذ هذه المحاباة عادة شكلين رئيسيين سبق أن تحدثنا عنهما ، هما اتفاقيات المقاصة واتفاقيات الدفع . وقد رأينا أن طريقة المقاصة تستلزم تعيين سعر صرف معين بين الدولتين تجرى على أساسه المقاصة في آخر المدة المتفق عليها . ولكن عيب هذه الطريقة هو أن الدولة التي تتجمع لها الأرصدة الدائنة لدى الدولة الأخرى قد تكون ضعيفة من وجهة سياسية اقتصادية ، بحيث يؤدي الضغط السياسي والاقتصادي من جانب الدولة المدينة القوية النفوذ على الدولة الدائنة ، إلى تراكم الأرصدة الدائنة وعدم دفعها أولا بأول . وقد لا تجد الدولة الدائنة طريقة لتسلم هذه الأرصدة إلا بالاستيراد من الدولة المدينة حتى ولو كانت هذه الأخيرة ليست بأحسن سوق لشراء البضائع اللازمة للدولة الدائنة . ومثل ذلك ما لجأت إليه ألمانيا قبل الحرب الأخيرة من عقد اتفاقيات مقاصة بينها وبين دول وسط أوروبا بحيث تكونت لهذه الأخيرة أرصدة دائنة في بنوك ألمانيا ، وكانت هذه الأرصدة بمثابة قرض إجباري فرض على هذه الدول .

واتفاقيات الدفع ، كما رأينا ، تؤدي إلى محاباة بعض الدول على أساس السلع المصدرة والمستوردة لا على أساس تغيير سعر الصرف أي تعيين سعر صرف خاص بالدولة المحاباة . وتفرض الدولة التي تريد محاباة دولة أخرى رقابة الصرف حتى تتخذ التجارة بينهما شكلا يؤدي إلى توازن ميزان مدفوعات الدولة المحاباة مع الدولة الأخرى . أي أن رقابة الصرف في مثل هذه الحالة تهدف إلى تغيير سير التجارة لصالح الدولة المحاباة ، كأن تفضل الحكومة التعاقد مع الشركات في هذه الدولة للقيام بالمشروعات العامة ، أو قد تعطي الحكومة تسهيلات خاصة في دفع ما يربحه أفراد الدولة المحاباة في الدولة الأخرى ، أو قد تسهل الحكومة إعطاء أذونات الاستيراد إلى

المستوردين من الدولة المحاربة . . الخ . وعيب هذه أيضاً أن الدول المحاربة قد تكون قوية النفوذ السياسى والاقتصادى بحيث تستغل الدول التى تعقد معها الاتفاقات أسوأ استغلال .

٤ — الكفاية الاقتصادية : قد تلجأ الدول إلى رقابة الصرف حتى تحمى الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية ، وحتى تضمن الحصول على الآلات والخبراء اللازمين لنهضة الصناعة حتى تقوم قائمتها وتقوى على منافسة الصناعات الأجنبية . ومن الوسائل التى تتبعها فى هذا الأمر ، عدم بيعها للعملة الخارجية إن كانت هذه الأخيرة ستستعمل فى شراء بضائع أجنبية تنافس الصناعة الوطنية . أو قد تستولى على العملات الأجنبية وتشتريها بسعر منخفض حتى تزهد المصدرين فى تصدير السلع اللازمة للإنتاج القومى أو الاستهلاك القومى كالأسمدة والقمح .

٥ — الاستعداد الحربى : وذلك بعقد اتفاقات مختلفة مع الدول التى تنتج سلعاً ضرورية للإنتاج الحربى للدولة ، وحماية الصناعات الحربية المحلية ، وضمان الحصول على المواد الغذائية والخامات الرئيسية حتى يمكن ، إن قامت الحرب ، أن تجد الدولة ما يلزمها منها .

٦ — مراقبة العملات النادرة : وهى التى يزيد طلب الدولة عليها بالنسبة لعرضها . وهنا تستخدم رقابة الصرف لى تستولى إدارة الصرف على العملات النادرة التى فى أيدي الأفراد ، وتوزعها بمعرفة حسب أهمية الأوجه بالنسبة للدولة . ومن جهة أخرى ترمى إدارة الصرف عادة فى مثل هذه الحالة إلى زيادة التصدير إلى الدولة ذات العملة النادرة وقلة الاستيراد منها بحيث تخفف من حدة هذه الندرة . وقد اتبع كثير من الدول سياسة رقابة الصرف لى تخفف حدة ندرة الدولار الأمريكى .

٧ — عزل اقتصاد الدولة عن الخارج : فقد يترأى لحكومة دولة ما أن تزيد كمية المتداول من النقود حتى تقاوم كساداً في الدولة . وقد تؤدي هذه الزيادة في كمية النقد المتداول إلى زيادة الدخول في الدولة فتزيد الواردات من الخارج ، أو قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بحيث تقل الصادرات لقلة الإقبال على شراء البضائع المحلية . كل هذا قد يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات كما سبق أن بينا . ولذلك ترى الدولة أنها لا يمكن أن توفق بين التوازن في ميزان مدفوعاتها وبين اتباع سياسة اقتصادية من شأنها أن تشيع النشاط الاقتصادي وتحقق العمالة الكاملة في الدولة ، ولذلك تلجأ عن طريق رقابة الصرف إلى عزل اقتصاد الدولة عن الخارج وتتبع سياسة التمييز بحيث لا تزيد الواردات عن الصادرات .

٨ — إعادة التوازن في ميزان المدفوعات : خاصة إذا كان الاختلال مؤقتاً لا يستلزم تخفيض سعر العملة وما قد يجره من آثار وخيمة . إذ تلجأ الدولة إلى فرض بعض طرق رقابة العملة بحيث توجه الطلب على العملات الأجنبية وتوجه عرضها أيضاً حتى تعيد التوازن في ميزان مدفوعاتها . وإما أن تكون سياسة إعادة التوازن هذه عامة بالنسبة لجميع الدول أو قد تتبعها الدولة بالنسبة لدولة معينة يختل معها ميزان مدفوعاتها في حين يتوازن هذا الميزان مع الدول الأخرى .

٩ — رفع سعر العملة : أي أن يكون سعر عملة الدولة أعلى من السعر الحقيقي . وقد ترى الدولة أنه يجب الاحتفاظ بهذا السعر العالي لأنها لو تركته للسوق الحرة للصرف بدون تدخل لانخفض سعر عملتها ، في حين أنها قد لا ترغب في ذلك ، كأن يكون عليها ديون كبيرة للخارج ، فإن انخفض سعر عملتها زاد عبء الدين عليها . وكثيراً ما تزيد واردات الدولة عن

صادراتها بحيث تمثل قيمة الفرق ديناً عليها للدولة المصدرة . فأنخفاض عملة الدولة المستوردة يزيد عن مقدار ما يجب عليها دفعه سداداً لهذا الدين . فإن كان لأمريكا مثلاً دين على مصر قدره مليون دولار ، وإن كان سعر الصرف بينها خمسة دولارات لكل جنيه مصرى ولو فرض أن هذا السعر يمثل قيمة للجنيه المصرى أعلى من قيمته الحقيقية التى هى جنيه لكل أربعة دولارات مثلاً فإن مصر ، لسداد هذا الدين ، عليها أن تدفع عن كل دولار منه عشرين قرشاً ، فى حين أنها لو خفضت سعر العملة لدفعت عن كل دولار من الدين خمسة وعشرين قرشاً . ولو فرضنا أن مصر تسدد دينها فى شكل سلع مصرية تصدر لأمريكا ، فإن معنى ترك الجنيه المصرى مقوماً بأكثر من قيمته الحقيقية (Overvalued) أن على مصر أن تصدر بضائع مصرية لأمريكا لتسديد الدين ، بما قيمته ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، فى حين أن تخفيض سعر الجنيه المصرى يضطر مصر إلى تصدير بضائع مصرية سداداً للدين الأمريكى بما قيمته ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى . وفى مثل هذه الأحوال تضطر مصر إلى فرض رقابة على العملة حتى تحتفظ بعمالتها مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، إذ لو تركت الصرف حراً لانخفضت قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار وازداد العبء عليها .

وقد أدى هذا الاعتبار إلى رفض كثير من الدول تخفيض سعر عملتها بعد الحرب على الرغم من أنها مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية .

ولنشر الآن إلى ما لجأت إليه بعض الدول بشأن رقابة الصرف :

أولاً - ألمانيا : تميز نظام رقابة الصرف فى ألمانيا قبل الحرب بشمول الرقابة ، فلم تعقد صفقة تتناول الصرف الخارجى إلا تحت رقابة الحكومة فى شكل أو آخر . وكانت إدارة الصرف من أهم الإدارات وقد وظفت فيها

الحكومة الألمانية عشرات الآلاف من الموظفين ، وكانت عقوبات مخالفة اللوائح رادعة جداً .

وتميز أيضاً النظام الألماني بأسعار الصرف التحكيمية التي كانت تفرضها الحكومة بجانب سعر الصرف الرسمي . ويسمى هذا النظام بتعدد العملات (Multiple Currency) أو تعدد أسعار الصرف (Multiple Exchange Rates) وذلك لكي تشجع الحكومة استيراد أو تصدير سلع معينة تلزم لتلك الأغراض التي يوجّه الاقتصاد القومي لتحقيقها ، كالأستعداد للحرب مثلاً .

ومن أهم الطرق التي اتبعتها ألمانيا هي طريقة بمقتضاها تسمح الحكومة الألمانية بالاستيراد من بعض الدول ، على شريطة أن يوضع المتحصل من ثمن بيع هذه الواردات لحساب البائعين الأجانب ، في حساب خاص مقوم بالمارك الألماني ، على أن يفرج عنه في سبيل شراء بضائع ألمانية تعيّنها الحكومة الألمانية وتصدر من ألمانيا إلى الدول الدائنة . وفي الوقت نفسه تغير الحكومة أسعار الصرف بحيث تشجع استيراد السلع الضرورية كما فعلت بالنسبة للنحاس والقطن .

وكثيراً ما كان سعر الصرف عالياً بحيث تصبح أثمان بعض السلع التي كانت ترغب ألمانيا في تصديرها عالية ، وبحيث زهد الناس في استيرادها من ألمانيا لارتفاع أسعارها . وقد لجأت ألمانيا إلى طريقة تكيف سعر الصرف حتى يمكن تصدير مثل هذه السلع ، وهي عادة سلع تفيض عن حاجة اقتصادها القومي ، أو يكون تصديرها ضرورياً لاستيراد سلع مهمة للاقتصاد القومي . وقد لجأت ألمانيا في مثل هذه الحالات إلى تخفيض سعر صرف المارك بعملة البلد المستوردة بحيث ينخفض سعر سلعة التصدير الألمانية في السوق الدولية ، ولكنها في الوقت ذاته كانت تلجأ إلى تخفيض سعر

بعض الأرصداء الأجنبية المتجمعة لديها لحساب الدائنين الأجانب حتى لا تخسر شيئاً من عملية التصدير السابقة . وبديهي أنها كانت تختار أرصداء الأجانب الذين ينتمون لدول ضعيفة حيال ألمانيا من وجهة سياسية اقتصادية .

وبما لجأت إليه ألمانيا أيضاً اتفاقيات المقاصة خاصة مع بعض دول وسط أوروبا وجنوبها الشرقى . إذ أن هذه الدول كانت تعتمد لحد كبير على تصدير موادها الأولية ، ووجدت في ألمانيا سوقاً قريبة لتصرف هذه المواد . ومن جهة أخرى فإن نفوذ ألمانيا السياسى قد مكناها من عقد اتفاقيات مقاصة مع هذه الدول . وبما شجع الدول على قبول هذه الاتفاقيات ، الأزيمة التى أصابت السوق الدولية للمواد الأولية بعد سنة ١٩٣٠ ، ولاحتياج هذه الدول للبضائع الألمانية كالكيميائيات . كل هذا أدى إلى تراكم الأرصداء الدائنة لهذه الدول فى مكتب المقاصة الألمانى . وكان المارك الألمانى مقوماً بأكثر من قيمته مما أدى إلى حصول الدول على سلع ألمانية بسعر أعلى من السعر الذى كان يمكن لسكانها أن يشتروا به من أسواق أخرى ، وفى الوقت نفسه لم تتمكن هذه الدول من الشراء من سوق أخرى لأن أرصدها الدائنة كانت متجمعة فى ألمانيا ، ومقومة بالمارك الألمانى . وفى أغلب الأحيان لم تسمح ألمانيا بالإفراج عنها إلا لشراء سلع ألمانية . وكثيراً ما كانت تلجأ ألمانيا إلى تخفيض طفيف فى سعر عملتها حتى تسترضى بعض هذه الدول ، ولكن هذا التخفيض لم يصل بسعر الصرف فى أغلب الأحيان إلى المستوى الذى يقتضيه سعر التعادل الحقيقى .

وفى حين أن ألمانيا اتبعت هذه الطريقة مع دول جنوب شرق أوروبا وبعض دول وسط أوروبا ، إلا أنها لم تتمكن من اتباعها مع دول غرب وشمال أوروبا نظراً لنفوذ الأخيرة السياسى والاقتصادى كفرنسا وهولندا والسويد . وقد تضمنت اتفاقيات المقاصة بين ألمانيا وأمثال هذه الدول

شروطاً معينة أهمها أن ما تحصل عليه ألمانيا من تصديرها للسلع لها ، يستخدم في تسديد الأرصدة الدائنة للدول الأخرى ، والباقي يترك لألمانيا لتصرف فيه بمعرفة نفسها . ولم تسمح هذه الدول بتجميد رصيدها الدائن كما كانت تفعل ألمانيا مع الدول الأخرى في جنوب شرق أوروبا . وقد لجأت ألمانيا أيضاً إلى طريقة اتفاقيات الدفع ، كالاتفاقية التي عقدها مع إنجلترا سنة ١٩٣٤ وبلجيكا سنة ١٩٣٥ وفرنسا سنة ١٩٣٧ بحيث تسدد الأرصدة أولاً بأول وإلا قيّدت الواردات إن زاد الرصيد المدين ، أى أنه إن عجزت ألمانيا عن الوفاء بضمن ما استوردته من بضائع ، فإن عليها أن تقيد الواردات من الدول المصدرة بحيث يتوازن ميزان المدفوعات ، ذلك بدلا من تراكم الأرصدة الدائنة كما كانت تفعل ألمانيا مع الدول الضعيفة اقتصادياً وسياسياً . وبدلاً من فرض الصادرات الألمانية على هذه الدول الأخيرة ، لجأت ألمانيا إلى تشجيع صادراتها إلى دول غرب وشمال أوروبا عن طريق منح إعانات التصدير (Export Subsidies) حتى تعوض المصدرين الألمان عن خسارتهم التي قد تنشأ من البيع بأسعار في السوق الدولية أقل من نفقات الإنتاج في ألمانيا .

ومن هذا العرض المختصر للطرق التي اتبعتها ألمانيا يمكننا أن نقول إنها لجأت إلى استخدام أغلب الطرق في رقابة الصرف مما أدى إلى تدخل الحكومة في المبادلات الخارجية تدخلاً كبيراً . وكان الهدف الرئيسى لها قبل الحرب هو تفضيل الإنتاج الحربى على المدنى أو « تفضيل إنتاج المدافع عن إنتاج الزبد » . وقد نجحت الإدارة الألمانية المالية في هذا الصدد لحد كبير .

ثانياً — الأرجنتين : تميزت الطريقة التي اتبعتها الأرجنتين قبل الحرب ^(١)

(١) رجعت إليها الأرجنتين لحد ما في سنة ١٩٤٦ .

بوجود سوقين للصرف ، سوق حرة أى أن الصرف فيها غير مراقب ؛ وسوق مدارة أى أن الصرف فيها مراقب . وقد كان من الدوافع التي حفزت حكومة الأرجنتين إلى اتباع هذا السبيل وجود سوق سوداء للصرف . والواقع أن هذه الأخيرة غالباً ماتوجد كلها وجدت رقابة للصرف . ووجدت حكومة الأرجنتين أن محاربتها لهذه السوق غير مجدية ، لأن الأفراد كانوا يجدون السبيل إلى تبادل العملات فيها . فاعترفت حكومة الأرجنتين بها قانوناً أى تركت بعض الصرف حُرّاً في حين راقبت الصرف الآخر . وقد كُونت السوق الحرة جزءاً صغيراً من سوق الصرف الكلية (حوالى الخمس) أى أن معظم الصرف كان مراقباً على الرغم من وجود السوق الحرة .

وكان سعر الصرف يتحرك في هذه السوق الحرة حسب العرض والطلب . وكان العرض يتكون من العملات الأجنبية التي تحصل عليها الأرجنتين من مصادر معينة تعينها الحكومة ، كإنفاق السائحين الأجانب وتصدير بعض البضائع الأرجنتينية . وكان الطلب على العملة يستمد من استيراد بعض السلع الأجنبية إلى الأرجنتين وطلب السائحين الأرجنتينيين للعملات الأجنبية عند سفرهم للخارج . أى أن الحكومة تعين نوع المصادر التي منها يستمد طلب العملة كما تعين نوع المصادر التي منها يستمد عرض العملة ، ثم تترك هذه السوق حرة حتى يتحرك الصرف حسب الطلب والعرض .

وفيما عدا ذلك كانت جميع الصفقات تتم بمعرفة إدارة الصرف بحيث تشتري العملات وتبيعها بأسعار تحددها الحكومة ، حتى تكسب الإدارة الفرق بين سعري البيع والشراء . وقد استعملت حكومة الأرجنتين هذا الفرق في

تسديد ما عليها من دين للخارج أو في مساعدة الزراعة المحلية أو ما إلى ذلك من الأهداف .

وقد استعملت الأرجنتين هذه السياسة للتمييز بين مختلف الدول حتى لا يستمر العجز في ميزانها الحسابي معها . من ذلك ما لجأت إليه من جعل التعامل في الواردات الأمريكية في السوق الحرة حيث سعر الصرف أعلى من سعر الصرف في السوق الرسمية ، مما يزهّد المستورد الأرجنتيني في البضائع الأمريكية . وقد أدى هذا إلى زيادة الإقبال على شراء البضائع الانجليزية حيث أنها تدخل في التعامل في السوق الرسمية بسعر صرف منخفض ، والانصراف عن شراء البضائع الأمريكية . ولكن على الرغم من ذلك ، استمر استيراد البضائع الأمريكية ، ولذلك لجأت حكومة الأرجنتين إلى فرض حصص الاستيراد (Import Quotas) حتى تضمن زيادة الاستيراد من الدول المحابة كإنجلترا ، ونقص الاستيراد من أمريكا .

ثالثاً — شيلي : يتميز نظام رقابة الصرف الذي اتبعته شيلي بأنه لا يميز بين الدول المختلفة ، وذلك لأن السبب الرئيسي لسياسة التمييز بين الدول غير موجودة في حالة شيلي . إذ أن الدولة تالجباً لهذه السياسة عادة إذا اضطرتها الدولة التي تستورد منها إلى توجيه المتحصل من صادراتها إلى الشراء منها أو من دول معينة . ولكننا نلاحظ أن معظم صادرات شيلي قشورها الولايات المتحدة ولا تشترط هذه الأخيرة عليها الطريقة التي تستخدم فيها المتحصل من الدولارات . أي أن الولايات المتحدة لا تتبع سياسة التحيز في معاملاتها التجارية مع شيلي . ويمكن لهذه الأخيرة أن تشتري بالدولارات المتحصلة سلعاً من الولايات المتحدة أو بريطانيا أو مصر أو من أية دولة أخرى .

وتمتلك الشركات الأمريكية أغلب مناجم النحاس والنفثات والحديد ، وهي تكون الجزء الأكبر من صادرات شيلي . وبدلاً من فرض ضريبة

مباشرة على هذه الشركات ، تلجأ حكومة شيلي إلى شراء الدولارات منها في سبيل إعطائها عملة محلية للإتفاق على الإنتاج ودفع أجور العمال ... الخ ، بحيث يكون سعر شرائها للدولار منخفضاً ، ثم تبيع الدولارات المتحصلة بسعر أعلى . ويمثل الفرق الربح الصافي الذي تحصل عليه حكومة شيلي .

على أن أهم مظهر لنظام رقابة الصرف في شيلي هو فيما يختص ب وارداتها من الخارج ، إذ أنها لا تميز بين مختلف الدول بل تميز بين مختلف السلع . أى أن المهم هو أهمية السلعة المستوردة لا مصدرها . فلا تبيع الحكومة العملة الأجنبية لشراء بعض الكماليات أو لعقد بعض الصفقات ، أو قد تبيعها ولكن بسعر عال ، في حين أنها تشجع استيراد السلع الضرورية وتبيع العملة الأجنبية لهذا الغرض بسعر منخفض .

رابعاً — بريطانيا : لجأت بريطانيا إلى رقابة الصرف خاصة أثناء الحرب العظمى الثانية وما بعدها نظراً للصعوبات المالية التي عانتها ولا زالت تعانيها .

وأهم ميز للنظام البريطاني هو رقابة الصرف في منطقة الاسترليني ^(١) . وقبل قيام الحرب العظمى الثانية سنة ١٩٣٩ ، كانت دول منطقة الاسترليني تحتفظ بجزء كبير من احتياطياتها النقدية وذهبها في لندن ، وكان يمكنها أن تحول أى جزء من أموالها المتجمعة لها هناك من استرليني إلى أية عملة أخرى ، كالدولار مثلاً ، بدون قيد . أى أن حرية تحويل العملة الاسترلينية — وبالتالي أية عملة في منطقة الاسترليني — كانت مكفولة ، هذا على الرغم

(١) تتبع الدولة منطقة الاسترليني لو كان نظامها النقدي على أساس الصرف بالاسترليني ، أى إذا ثبت سعر الصرف بين عملتها والاسترليني ، ويجرى تحويل العملة إلى الاسترليني والعكس على أساس سعر الصرف هذا ويكون حراً . وتحفظ الدولة بأغلب احتياطياتها النقدية في شكل أصول بريطانية خاصة ، كأذونات على الخزانة البريطانية . وقد شملت منطقة الاسترليني دول الدومينيون — باستثناء كندا — وبعض الدول الأخرى .

من عدم توازن ميزان مدفوعات إنجلترا مع بعض هذه الدول في بعض السنين .

وقبل الحرب بأيام فرضت بريطانيا نظام رقابة العملة في منطقة الاسترليني فمنعت حرية صرف الاسترليني بالعملات الأخرى . وعقدت اتفاقات شبه جبرية مع أعضاء منطقة الاسترليني على تركيز جميع أو أكثر ما تحصل عليه من أرصدة غير استرلينية - كالدولار والذهب والفرنك السويسري مثلا - في لندن ، أى أن تبيع هذه الدول لانجلترا مثل هذه الأرصدة في سبيل حصولها على استرليني . وقد لجأت إنجلترا لهذه الطريقة حتى تضمن استعمال هذه الأرصدة في تمويل الحرب وشراء ما يلزمها من سلع هامة في السوق الدولية . أى أن دول منطقة الاسترليني قد حُرمت من الحصول على العملات المرغوب فيها والتي يزيد الطلب عليها ، في سبيل الحصول على الاسترليني . ومن جهة أخرى فقد مولت بريطانيا جيوشها في مختلف مناطق الاسترليني بإصدار أذونات على الخزانة البريطانية على أساسها تصدر أوراق البنكنوت في هذه الدول بحيث تجمعت لهذه الدول أرصدة نقدية استرلينية في بريطانيا ، اضطرت هذه الأخيرة إلى تجميدها لعجزها عن الوفاء العاجل ، ولا تفك منها إلا نسبة ضئيلة من وقت لآخر . وبديهي أن التزام الدول بتسليم بريطانيا ما تحصل عليه من عملات أجنبية أثناء الحرب ، استلزم قيام هذه الدول من جانبها برقابة الصرف ، بحيث لا تسمح ببيع العملات الأجنبية إلا في الضرورة القصوى .

وقد تميز النظام البريطاني لرقابة العملة أيضاً بنوع من التفضيل في معاملة منتجي السلع في منطقة الاسترليني . فالمستوردون لا يسمح لهم بالحصول على الدولارات مثلا أو العملات « الصعبة » الأخرى إذا تمكنوا من استيراد نفس السلعة أو سلعة شبيهة بها من منطقة الاسترليني . ولا يسمح ببيع هذه

العملات الأجنبية إلا إن كانت للسلعة ضرورة قصوى ، وفي الوقت ذاته لا يمكن استيرادها من منطقة الاسترليني .

وهناك أمر آخر يجب ذكره وهو خطورة تجمع الأرصدة الاسترلينية في لندن لحساب الدول الأخرى ، إذ أن هذه الأرصدة شبيهة بالأرصدة الدائنة التي كانت تتجمع في ألمانيا لحساب دول جنوب شرق أوربا قبل الحرب . وقد يؤدي نفوذ بريطانيا السياسي إلى اتباع سياسة من شأنها إلحاق الضرر بهذه الدول كما كانت تفعل ألمانيا ، كأن تفرض عليها سلعاً خاصة ، على هذه الدول أن تستوردها من بريطانيا وفاء لهذه الأرصدة ، أو قد تلجأ إلى تخفيض قيمة هذه الأرصدة . الخ .

وهكذا نجد أن بريطانيا التي كانت مضرب المثل في الحرية التجارية الدولية ، قد لجأت إلى رقابة الصرف بل قد تمادت فيها ، وذلك نظراً لظروف الحرب الأخيرة التي اضطرتها إلى انتهاج مثل هذه السياسة . على أنه يلاحظ أن النظام البريطاني يتميز عن النظم الأخرى بوحدة سعر الصرف أي أنه لا يوجد إلا سعر صرف واحد في حين يكون سعر الصرف في الدول الأخرى التي اتبعت نظام رقابة الصرف اثنين أو أكثر كما قدمنا .

الباب السادس عشر

التعاون النقدي الدولي

عظات تاريخية :

اتفقت أغلب دول العالم قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية على التعاون النقدي الدولي . وقد كانت هذه الدول مدفوعة بالدروس والعظات التي تعلمتها في الفترة التي انقضت بين الحربين العالميتين ^(١) .

وقد عرضنا في الفصلين السابقين بعض الوسائل التي يمكن أن تتبعها الدول لإعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها ، أو لتحقيق سياسة اقتصادية معينة تخدم أغراضاً معينة . وقد ترتب على ما عانته الدول وعاناه الاقتصاد العالمي من متاعب في الفترة التي انقضت بين الحربين ، من اتباع الدول لسياسات نقدية منفردة قد ينقصها الانسجام الاقتصادي الدولي ، أن لجأت الدول حديثاً إلى طريقة التعاون النقدي الدولي فيما بينها .

فقد تميزت هذه الفترة بالاضطراب في قيم العملات المختلفة . فأنشاء الحرب العظمى الأولى وما تبعها من سنين ، خرجت كثير من الدول عن نظام الذهب ، وأدى رفع نظم الرقابة على الصرف بعد انتهاء الحرب ، إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف ، مما أدى بدوره إلى انتعاش المضاربة في سوق النقد الدولية . ولم تبين أسعار الصرف حقيقة التغيرات في الطلب

(١) من أهم المراجع لتاريخ السياسات النقدية بين الحربين

R. Nurkse. International Currency Experience, League of Nations, Geneva, 1944.

راجع أيضاً : أحمد محمد إبراهيم — النظريات والسياسات النقدية — القاهرة سنة ١٩٥١ .

على العملات المختلفة وفي عرضها . وعند ما عادت بعض الدول إلى نظام الذهب حتى تثبت أسعار الصرف فيها ، لم تراع تغير الظروف الاقتصادية ، وقومت عملتها على الأساس القديم الذي كان سائداً قبل سنة ١٩١٤ . من ذلك ما فعلته إنجلترا سنة ١٩٢٥ عند ما عادت إلى نظام الذهب ، إذ أعادت تقويم الاسترليني على الأساس القديم ، فأصبح سعر الصرف بينه وبين الدولار ١ جنيه استرليني : ٤,٨٧ دولار وهو تقريباً نفس السعر الذي كان سائداً قبل الحرب . ولكن حيث أن الأسعار في إنجلترا كانت مرتفعة بالنسبة للأسعار في أمريكا ، فإن معناه أن الاسترليني كان يُقَوِّمُ بأكثر من قيمته (Overvalued) مما أدى إلى نقص صادرات إنجلترا وزيادة وارداتها .

وقد كان يجدر بإنجلترا أن تثبت سعر صرفها على أساس جديد يتمشى مع الأسعار النسبية فيها وفي الدول الأخرى . وكذلك عانت الدول التي أصرت على نظام الذهب من تقويم عملتها بأكثر من قيمتها الحقيقية ، إذ قل الإقبال على الشراء منها ، كما عانت أيضاً من الانكماش النقدي وما تبعه من انكماش اقتصادي . ولم تجد مثل هذه الدول سبيلاً إلى إعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها ، إلا بتخفيض نفقات الإنتاج . ولكنها لم تنجح في كثير من الأحيان في اتباع هذه السياسة ، نظراً لمقاومة العمال لأي تخفيض في أجورهم . وحتى لو نجحت بعض الدول في هذا الأمر ، فقد كان هذا على حساب انخفاض مستوى الدخل النقدي للعمال وانخفاض مستوى معيشتهم . كل ذلك يبين لنا مدى التعارض بين تثبيت سعر العملة الخارجي وبين الانتعاش الاقتصادي الداخلي . وهكذا اضطرت أغلب الدول إلى الخروج عن نظام الذهب وتخفيض سعر عملتها . ونظراً للتلاعب التي عانتها إنجلترا ، فقد خرجت عن نظام الذهب سنة ١٩٣١ وتبعها كثير من الدول الأخرى .

وتميزت هذه الفترة أيضاً بالتوسع في استخدام النظم المختلفة لرقابة الصرف ، وزاد من حدتها احتمال نشوب الحرب الثانية ثم قيامها ، حتى أن الدول التي كانت مضرب المثل في حرية التجارة ، قد لجأت إلى هذه الأساليب ، كإنجلترا التي لجأت إلى فرض الرقابة المالية في منطقة الاسترليني ، والرقابة التجارية كنظام التفضيل الإمبراطوري . وتنافست الدول أيضاً في تخفيض سعر عملتها مما أدى إلى نشاط المضاربات الدولية وشاع عدم التأكد في السوق الدولية للنقد . وشاعت أيضاً نظم تعدد أسعار الصرف خاصة في ألمانيا وبعض دول أمريكا اللاتينية . وبالمجمل تميزت فترة ما بين الحربين بالالتجاء إلى وسائل المنافسة القاتلة بين الدول شبيهة كل الشبه بالمنافسة القاتلة التي قد تحدث بين المتعاملين في سلعة ما ، كل يحاول أن تكسب في المضمار الاقتصادي الدولي ولو على حساب الآخرين . ولو أن الدول كانت قد لجأت إلى التعاون بدلا من ذلك التطاحن لكانت الحالة النقدية الدولية أكثر ثباتاً .

ولقد أظهرت بعض الدول وبعض الرجال المسؤولين حسن النية ، كما ظهرت محاولات للتعاون النقدي ، ولكن كثيراً منها باء بالفشل ، إما لعدم تعاون أغلب الدول ، إذ أن التعاون الدولي يشترط فيه اشتراك أكبر عدد من الدول فيه ، وإما لعدم شمول الاقتراحات التي نادى بها المؤتمرات المنعقدة وعدم عمليتها وقت اقتراحها . فقد نادى مؤتمر بروكسل مثلاً بالمنعقد سنة ١٩٢٠ ، بتخفيض قيمة العملات المختلفة بحيث تتماشى قيمتها الخارجية مع قيمتها الداخلية ، إذ أن هذه الأخيرة كانت قد انخفضت نتيجة للارتفاع الكبير في الأسعار ، كما أشار بربط مختلف العملات بالذهب على أساس هذه القيمة المعدلة لا على أساس أسعار الصرف التي كانت سائدة قبل الحرب الأولى . ولكن على الرغم من وجهة هذه الاقتراحات فإنه لم يؤخذ بها ، إذ

أن الدول لم تكن مستعدة للعودة إلى نظام الذهب في سنة ١٩٢٠ . وكان السبب الرئيسى لذلك هو سوء توزيع الذهب بعد الحرب . فقد كان نصف ذهب العالم تقريباً مركزاً في الولايات المتحدة ، وأكثر من رבעه في بريطانيا وفرنسا . ولم تجد الدول الأخرى ، خاصة إيطاليا ، الذهب الكافى لإعادة صرف عملتها بالذهب . وكذلك ساعد على عدم كفاية الذهب كاحتياطى نقدى ، ما استمرت عليه بعض الدول من إصدار أوراق النقد على نطاق واسع .

وقد لجأت إنجلترا والولايات المتحدة إلى الاحتفاظ بأرصدة معينة لمنع التقلبات في سعر الصرف (Exchange Stabilization Funds) وهى عبارة عن أصول معينة (كالذهب والدولار) تحتفظ بها الدولة فى بنكها المركزى حتى يمكن التدخل فى سوق الصرف ببيع وشراء العملات الأجنبية ، حتى تتفادى السلطات النقدية التقلبات الكبيرة فى الطلب على هذه العملات أو فى عرضها . وكان الهدف الرئيسى لذلك ، الخروج عن نظام الذهب والخوف من تدهور سعر العملة .

وخطت الدول الكبرى بعد ذلك خطوة جديدة لحد ما للتعاون النقدي الدولى ، وذلك بالاتفاقية النقدية الثلاثية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سنة ١٩٣٦ (Tripartite agreement) التى بمقتضاها اتفقت هذه الدول ومن انضم إليها فيما بعد — سويسرا وهولندا وبلجيكا — على تجنب التقلبات الكبيرة فى سعر الصرف ، وأن تتعهد بعدم تخفيض سعر العملة تخفيضاً لا تقتضيه الظروف الاقتصادية ، وعدم التنافس بينهما اقتصادياً عن طريق هذا التخفيض . ويفهم من هذا الاتفاق أن على هذه الدول أن تمتد أياً منها بالعون المالى حتى لا تضطر إلى الالتجاء لتخفيض سعر العملة . وقد يفهم منه أيضاً أن تقلبات سعر صرف أية دولة داخلية فى الاتفاق ، يكون بموافقة الأعضاء الآخرين .

على أن هذه الأغراض النبيلة التي تضمنتها الاتفاقية السابقة لم تتحقق . وقد يكون ذلك راجعاً إلى قصر المدة التي انقضت بين انعقادها وبين نشوب الحرب العالمية الثانية ، كما قد يكون راجعاً لعدم شمولها لكثير من الدول . ولكنها كانت بحق نواة صندوق النقد الدولي ، إذ نسج مؤسسوه على منوالها وجعلوها أعم وأشمل من حيث أهدافها والدول التي تضمها .

هذه الدروس والعظات التي حدثت في الفترة التي ما بين الحربين ، كانت الأساس الذي اعتمدت عليه الدول في رسم خطة التعاون النقدي الدولي بحيث تكون العلاقات الاقتصادية الدولية أسعد حالاً مما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة . فلنبحث الآن في صندوق النقد الدولي الذي تمخض عنه هذا التعاون .

صندوق النقد الدولي : (International Monetary Fund)

تنظيمه : تعين كل دولة مشتركة في الصندوق محافظاً في مجلس المحافظين (Board of Governors) ووكيلاً لينوب عنه . ومجلس المحافظين هو الهيئة العليا في الصندوق ، وله حق إصدار القرارات وله السلطة العليا . على أنه يحيل أغلب سلطاته إلى مجلس المديرين (Executive Directors) الذي يتولى أيضاً الناحية الإدارية في الصندوق . ويتكون مجلس المديرين من أربعة عشر عضواً ، خمسة تعيينهم الدول التي لها أكبر الحصص في الصندوق ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصتها ٢٧٥٠ مليون دولار ، وانجلترا وتبلغ حصتها ١٣٠٠ مليون دولار ، والصين وتبلغ حصتها ٥٥٠ مليون دولار ، وفرنسا وتبلغ حصتها ٥٢٥ مليون دولار ، والهند وتبلغ حصتها ٤٠٠ مليون دولار^(١) . والمديرون التسعة الباقون تنتخبهم الدول الباقية

(١) تبلغ حصة مصر ٦٠ مليون دولار .

فالمحافظ المصرى مثلاً يمثل مصر والخبشة وإيران والعراق ولبنان وجمهورية
الفلبين وسوريا وتركيا ، فى مجلس المديرين ، إذا انتخبته هذه الدول لى
يمثلها فى هذا المجلس .

وتتكون أموال الصندوق من حصص أعضائه وتبلغ فى مجموعها ٨٨٠٠
مليون دولار . ويكون حق التصويت لكل دولة كالتالى : ٢٥٠ صوتاً زائداً
صوتاً واحداً عن كل ١٠٠٠٠٠ دولار من حصتها . وفى مجلس المديرين
يكون لكل عضو من الأصوات ما يمثل حصص الأعضاء الذين يمثلهم .
وكما استندانت دولة ما من الصندوق ، كما فقدت بعض الأصوات ؛ وكما
أدانت الصندوق ، كما كسبت بعض الأصوات فتكسب الدول صوتاً عن
كل ١٠٠٠٠٠ دولار اقترضها الصندوق من عملتها ، وتخسر صوتاً عن كل
١٠٠٠٠٠ دولار اقترضتها من الصندوق من عملات البلاد الأخرى .

وظائف صندوق النقد الدولى : يمكن تقسيمها إلى ثلاث رئيسية :

أولاً — منح الائتمان القصير الأجل للأعضاء :

تمثل حصة كل دولة مقدار ما يمكنها أن تقترض على سبيل الائتمان
القصير الأجل ، بالشروط والإجراءات التى يراها الصندوق . وتتكون حصة
كل دولة من ٧٥ ٪ من عملتها المحلية و ٢٥ ٪ ذهباً أو ١٠ ٪ من مجموع
احتياطيات الدولة من الذهب إن كانت أقل . وتكون نسبة العملة المحلية إما
فى شكل رصيد دائن لحساب الصندوق لدى البنك المركزى للدولة ، وإما فى
شكل سندات أو أذونات على الخزنة ليست عليها فائدة . وهكذا يتجمع
رصيد من الذهب والعملات المختلفة وهذا الرصيد يكون أموال الصندوق .
ومن هذا الرصيد المتجمع يمكن لأية دولة أن تقترض إلى حد لا يتجاوز
٢٥ ٪ من حصتها ، فى ظرف سنة ، هذا إذا تمشى هذا القرض مع أغراض

الصندوق ولوائحه وقوانينه . والاقتراض هنا ليس كالاقتراض في المعنى العادى ، ولكنه عبارة عن شراء عملة أجنبية تحتاج إليها الدولة في نظير دفع عملة الدولة المحلية ، أى أن الدولة تسحب من الصندوق عملة أجنبية وتجعل حساب الصندوق دائماً بقدر مساوٍ في قيمه من عملتها المحلية . وبهذه الطريقة يكون للصندوق الضمان الكافى في عمليات الائتمان التى يقوم بها . فإن سُمِحَ لدولة ما أن تقترض ٢٥ ٪ من قيمة حصتها في سنة ما ، فإن معناه أنها تقدم ضماناً لهذا الدين ٥٠٠ ٪ ذلك لأن الدين يُضمن بقيمة الذهب وعملتها المحلية الأصلية زائداً ٢٥ ٪ من حصتها تدفعه عملة محلية توازى قيمة ما اقترضته من عملة أجنبية . أى أن نسبة الضمان إلى القرض هى ١٢٥ : ٢٥ أى ٥٠٠ ٪ . فإذا استمرت الدولة في الاقتراض في السنوات المتتالية بحيث تستنفد الحد الأقصى المسموح به ويوازى مقدار حصتها كما قدمنا ، فإنه يكون للصندوق ضمان قدره ضعف القرض ، إذ أن الدول المقترضة عليها أن تدفع في نظير شراء عملات أجنبية ، قدرأ مساوياً في القيمة من عملتها المحلية .

ولا يسمح بالاقتراض إلا للتغلب على الصعوبات المؤقتة في ميزان مدفوعات الدولة المقترضة ، وبشروط كذلك أن تستنفد الدولة الوسائل الأخرى أولاً ، أى أن تلجأ إلى استخدام أرصدها الذهبية وأرصدة الصرف الأجنبي الأخرى التى في حوزتها أو لحسابها ، قبل الالتجاء إلى الاقتراض من الصندوق . فإن تأكدت إدارة الصندوق من حاجة الدولة في هذا الصدد ، فإنها لا تقرضها إلا بالقدر اللازم للتغلب على هذه الصعوبات بحيث لا يزيد مقدار القرض عن حصتها . ويتقاضى الصندوق فائدة على القروض روعى فيها أن تكون أكبر من تكاليف نقل الذهب في الأحوال العادية ، حتى لا يشجع الدول على الالتجاء رأساً إلى الصندوق قبل استنفاد ما في حوزة الدولة من احتياطي .

ولكى يضمن الصندوق استعمال القروض الممنوحة في أغراض قصيرة الأجل ، فإنه يرفع سعر الفائدة كلها زادت قيمة القرض وكلها طالت مدته ، مما يزهّد الدول في الاقتراض منه إلا للضرورة القصوى . وتلتزم الدول المقترضة كذلك ، حسب اتفاقية الصندوق ، بإعادة شراء عملتها التي وضعتها كضمان للقرض أى كضمان لشراء العملات الأجنبية الأخرى ، وتعيد الدولة شراء عملتها بدفع ذهب أو صرف أجنبي . ويتطلب هذا الالتزام من الدول التي يزيد رصيدها الذهبي والصرف الأجنبي المتجمع لديها ، أن تستخدم نصفه في شراء عملتها التي وضعتها سابقاً كضمان لما اقترضته من الصندوق ، أى التي سبق أن اشترت بها العملات الأجنبية الأخرى .

كل هذا يبين لنا سياسة الحذر التي يتبعها الصندوق في سياسته الائتمانية . ويتبين لنا أيضاً أن الصندوق مؤسسة للائتمان القصير الأجل . ولذلك لا يقرض إلا لهذا الغرض وله من الضمانات ما يكفل عدم استخدام أمواله في أغراض طويلة الأجل . كما تكفل هذه الضمانات عدم استعمال موارد الصندوق إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى ، وبعد أن تباثق الدولة من مدى تأثير هذه الوسائل . ولذلك فإن الانتقاد الذي وجه إلى الصندوق من بعض الاقتصاديين ، من أن بعض الدول قد تساء استعمال أموال الصندوق وتاجراً إليه بدون ما حاجة لذلك ، انتقاد لا يستند إلى أساس صحيح ، نظراً للسياسة الائتمانية العالية الضمان التي يسير عليها .

ولا يمنح الصندوق قروضه لتمويل عمليات المضاربة في السوق الدولية ، كما لا يسمح بتمويل انتقال رؤوس الأموال من مكان لآخر ، انتقالاً لا يستند على أساس اقتصادى سليم ، كذلك النوع الذى ساد في الفترة ما بين الحربين .

ثانياً — تنسيق أسعار الصرف :

يلاحظ أنه تبعاً لنظام الذهب ، تربط الدول عملتها بالذهب بسعر ثابت ، وعليه ترتبط العملات المختلفة بعضها ببعض على أساس أسعار صرف ثابتة . على أنه كثيراً ما يتعارض هذا التوازن الاقتصادى الخارجى — وهو ثبات سعر الصرف — مع التوازن الاقتصادى الداخلى فى الدولة . فقد يستلزم هذا الثبات فى سعر الصرف ، انخفاض الأسعار والانكماش النقدى فى الدولة ، كما حدث فى إنجلترا عند عودتها لنظام الذهب سنة ١٩٢٥ . إذ أنه قد توجد موارد عاطلة فى الدولة وترى السلطات النقدية أن تتبع فيها سياسة نقدية سخية بحيث يشيع النشاط الاقتصادى وتوظف الموارد العاطلة ويزيد مستوى الدخل . ولكن هذه الزيادة فى كمية النقود وما يتبعها من زيادة فى الدخل وارتفاع فى الأسعار تؤدي — حسب نظام الذهب — إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات ، بحيث ينزح الذهب من الدولة إلى الخارج فتتكش احتياطياتها النقدية وتقل تبعاً لذلك كمية النقود والائتمان فى الدولة . ولكن هذه النتيجة الأخيرة قد تؤدي إلى حدوث كساد وانخفاض فى مستوى الأسعار وهبوط الأجور وقلة مستوى الدخل الأهلى ، مما يؤدي إلى البطالة . وهذا هو ما عانته إنجلترا بين سنة ١٩٢٥ ، سنة ١٩٣١ إذ اضطرت فى هذه السنة الأخيرة إلى الخروج عن نظام الذهب ، لما وجدته من تعارض بين توازنها الخارجى وتوازن اقتصادياتها الداخلية . فالثبات الجامد المطلق لأسعار الصرف غير مرغوب من وجهة اقتصادية داخلية .

ومن جهة أخرى فإن التغيرات الكبيرة فى أسعار الصرف تؤدي إلى شيوع عدم التأكد فى العلاقات الاقتصادية الخارجية ، فتقل المبادلات الخارجية بين الدول ويقل مستوى الدخل العالمى نتيجة لذلك .

ومن هنا تظهر أهمية صندوق النقد الدولي ، إذ أنه لا يهدف إلى تثبيت أسعار الصرف تثبيتاً لا رجعة فيه ، بل يسعى لتثبيتها عند مستوياتها الحقيقية التي تبين الأسعار النسبية في مختلف الدول ، ويسمح في الوقت نفسه بتحركات فيها إن اقتضت الضرورة ذلك . وبالعكس الحالة في نظام الذهب ، فإن السياسة التي يجتهد الصندوق أن يسير عليها هي ضمان عدم تضحية التوازن الاقتصادي الداخلي للدولة في سبيل ثبات سعر الصرف أي في سبيل التوازن الخارجي . وعموماً يمكننا أن نقول إن الهدف الرئيسي لصندوق النقد الدولي هو تنسيق التوازن الاقتصادي الخارجي مع التوازن الاقتصادي الداخلي والتوفيق بينهما بقدر الإمكان .

فإن اختل ميزان مدفوعات دولة ما ، فإنها يجب أولاً أن تلجأ لتطبيق الوسائل المصرفية والمالية التي سبق أن تحدثنا عنها ، وإلا لجأت إلى استعمال احتياطاتها الذهبية وما لها من أرصدة من الصرف الأجنبي ، حتى يزول متاعبها المالية . أي أن الدولة لا يصح لها أن تلجأ لسؤال الصندوق العون ، إلا إذا استنفدت الوسائل المالية والمصرفية الأخرى وإلا إذا استنفدت ما لها من احتياطي خارجي . فإن لم تجد كل هذه الوسائل لسد العجز في ميزان المدفوعات ، فإنه يمكنها أن تعقد قرضاً قصيراً الأجل من الصندوق بالطريقة المبينة آنفاً ، ويمكنها أيضاً أن تخفض سعر عملتها حتى ١٠٪ بدون الرجوع إلى الصندوق .

هذا إن كان الاختلال في ميزان المدفوعات مؤقتاً يزول أثره بعد زمن قصير . فإن لم يجد كل هذا ، أي إن كان الاختلال أصيلاً (Fundamental Disequilibrium) ، فإن للدولة الحق في أن ترجع إلى الصندوق وتطلب من إدارته أن توافق على تخفيض سعر عملتها بالنسبة الكافية لإعادة التوازن في ميزان مدفوعات ، عن طريق زيادة قيمة صادراتها عن قيمة وارداتها ،

كما بينا في الباب الرابع عشر . وعلى الدولة أن تقدم لإدارة الصندوق جميع الوثائق والإحصائيات والبيانات والمستندات التي تثبت حاجتها لمثل هذا التخفيض . ولا يسمح الصندوق بتخفيض سعر عملة إلا في حالة الاختلال الأصلي في التوازن .

وقد اختلفت الآراء كما ألمعنا سابقاً على تعريف الاختلال الأصلي (Fundamental Disequilibrium) في ميزان المدفوعات ^(١) . وعموماً يمكن تقسيم هذه الآراء إلى قسمين رئيسيين : قسم يرى أن مقياس الاختلال هو ظهور عجز في ميزان المدفوعات ، وقسم يرى أن عدم وجود عجز في ميزان المدفوعات ليس دليلاً على التوازن ، إن كانت الدولة تعاني من البطالة والكساد وقلة مستوى الدخل الأهل . فقد تلجأ الدولة كما أشرنا سابقاً إلى التقليل من وارداتها وزيادة صادراتها بوسائل مصطنعة كإقامة الحواجز الجمركية العالية أو تخفيض مستوى الأجور حتى تقل النفقات والأسعار . . إلى غير ذلك من الوسائل . ويتفق الرأيان على أنه لكي يعتبر اختلال التوازن أصيلاً يجب أن يستمر لمدة طويلة ، وإلا كان مؤقتاً غير أصيل ^(٢) .

ويمكننا التوفيق بين الرأيين السابقين بقولنا إن اختلال التوازن الأصلي هو الذي يستمر لعدة سنوات ، ويكون في شكل عجز مستمر في ميزان المدفوعات سواء كان هذا العجز ظاهراً أم خافياً ، أي إذا لجأت الدولة إلى الوسائل السابقة لتحقيق التوازن كتخفيض مستوى الأجور وإقامة الحواجز الجمركية .

(١) قارن هابرلر وهانسن في مقالتيهما السالفتي الذكر ، قارن أيضاً :

R. Nurkse, «Conditions of International Monetary Equilibrium», Princeton, 1945.

(٢) لم تعرف اتفاقية الصندوق معنى التوازن الأصلي وتركت تعريفه لقرار ومعرفة مجلس

الحفاظين .

فإذا ثبت لإدارة الصندوق أن الدولة تعاني اختلالاً أصيلاً في التوازن سمح لها بتخفيض سعر عملتها إلى الحد الذي يكفل إعادة هذا التوازن . على أن هناك تحفظين لابد من ذكرهما في هذا الأمر . الأول هو أنه يجب أن يكون هذا التخفيض غير ضار بالمصالح الاقتصادية للدول الأخرى . والتحفظ الثاني هو ما أشار إليه بولاك ^(١) من أنه يجب التفرقة بين نوعين من الاختلال الأصلي . الأول هو الناشئ عن تمشي سعر الصرف في الدولة مع مستويات الأسعار فيها وفي الدول الأخرى (Price Disequilibrium) والثاني هو الناشئ عن التغير في الطلب على سلع الدولة أو عرضها لهذه السلع أي الناشئ عن التغير في الهيكل الاقتصادي (Structural Disequilibrium) . والواقع أن التحفظين يمثلان تحفظاً واحداً ، إذ أنه قد بينا سابقاً ^(٢) أنه في حين أن تخفيض سعر العملة في حالة النوع الأول من اختلال التوازن لا يتعارض مع المصلحة الاقتصادية للدول الأخرى ، فإنه في حالة النوع الثاني قد يتعارض مع المصلحة الاقتصادية لبعض الدول الأخرى .

ويمنع الصندوق منعاً باتاً تنافس الدول على تخفيض عملتها لجلب فائدة لها على حساب الآخرين (Competitive Exchange Depreciation) كما كان يحدث قبل الحرب .

أي أن الصندوق يقوم بتنسيق أسعار الصرف حتى تكون كل دولة متنافسة مع الدول الأخرى في المضمار الدولي على أسس حقيقية ، لا على أسس مصطنعة . وبما لا شك فيه أن هذا يزيد انتعاش التجارة الخارجية ، ويوطد العلاقات الاقتصادية الدولية .

(١) بولاك في مقالته السالفة الذكر .

(٢) راجع الباب الرابع عشر .

ثالثاً — تبادل المعلومات والتشاور في المسائل النقدية الدولية :

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف صندوق النقد الدولي ، بل يعتبرها الكثيرون أهم وظائفه . فقد اجتمعت أغلب الدول في صعيد واحد وتبادلت المعلومات النقدية والاقتصادية حتى يمكن أن تنسق بين مختلف السياسات النقدية ، وتوفق بين مصالح الدول منفردة ومصاحبة العالم في مجموعه . وقد تميز عهد ما قبل الحرب بانفراد كل دولة بالمعلومات التي تخصها بحيث تنافرت السياسات الاقتصادية والنقدية التي اتبعتها مختلف الدول مما أدى نشوب حرب اقتصادية وتطاحن نقدي .

وتنص اتفاقية الصندوق على أن كل عضو عليه أن يقدم المعلومات اللازمة عن احتياطياته وتكوينها وميزان مدفوعاته واستثماراته الخارجية ومستوى الدخل الأهلي ومستويات الأسعار والنفقات والأرقام القياسية لنفقات المعيشة... الخ . إذ على ضوء هذه المعلومات يقرر الصندوق قراراته المختلفة في حدود الأهداف التي يرمى إليها .

ويوظف الصندوق خبراء الاقتصاد والنقد الدائنين على عمل البحوث الخاصة بالدول المختلفة أو بالعالم في مجموعه أو الخاصة بالتحليلات الاقتصادية والنقدية والإحصائية التي تعين كل العون في رسم السياسات واتخاذ القرارات .

ويوالى الصندوق نشر النشرات والأبحاث الوافية عن مختلف المسائل الاقتصادية والنقدية ^(١) .

(١) من أهم ما ينفثه صندوق النقد الدولي :

Staff Papers

مجلة بحوث اقتصادية باسم

International Financial Statistics

ومجلة إحصائية وافية باسم

International Financial News Survey

ونشرة إخبارية باسم

الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي :

من أهم ماوجه إلى صندوق النقد الدولي من انتقادات، الانتقادات الآتية :

أولا — صعوبة تطبيق سياسة الصندوق في فترة الانتقال :

ويقصد بفترة الانتقال ، تلك المدة التي تعقب الحرب قبل أن تعود الأحوال العادية أو ما يقرب منها في الاقتصاديات القومية والاقتصاد الدولي ، والتي تتميز باستمرار الاضطراب في العلاقات الاقتصادية والنقدية ، نظراً لما خلفه الحرب من مساوئ اقتصادية . وقد تمخضت فترة الانتقال هذه عن مشكلتين رئيسيتين كان على إدارة الصندوق مواجهتهما ، وهما مشكلة تحديد أسعار الصرف ومشكلة اضطراب الدول لاتباع رقابة الصرف .

ففيما يختص بالمشكلة الأولى ، لاحظت إدارة الصندوق في سنة ١٩٤٦ ، أن أغلب أسعار الصرف لا تمثل أسعار صرف التعادل ، أي لا تمثل القيم الحقيقية الخارجية لمختلف العملات ، إذ أن بعض العملات كانت مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية (Over-valued) . وبعضها الآخر كانت مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية (Undervalued) . وقد كانت أغلب هذه الدول على غير استعداد لتغيير سعر صرفها بما يتفق وقيمة عملتها الحقيقية . فالدول ذات العملة المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، كانت تخاف التخفيض في سعر عملتها إذ أنه يزيد من حدة التضخم الذي تعانيه ، كما أن هذا التخفيض لم يكن ليؤدي إلى زيادة صادراتها ، نظراً لعدم مرونة إنتاجها المحلي لتدمير مصانعها أثناء الحرب . وكذلك كانت كثير من هذه الدول مدينة للخارج أو تنوى الاستدانة من الخارج ، ولهذا فإن تخفيض سعر عملتها يزيد من عبء الدين عليها . هذه الأسباب وغيرها ، أدت إلى مقاومة أغلب الدول لتخفيض سعر عملتها مع أن هذا التخفيض يتفق مع سعر التعادل .

وكانت بعض البلاد ذات عملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية أى أن سعر صرفها كان أقل من سعر التعادل ومنها إنجلترا وكندا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا ، وكانت عملة مثل هذه البلاد مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية بالنسبة للدولار . وكان السبب الرئيسى فى ذلك ارتفاع الأسعار فى الولايات المتحدة عنها فى هذه البلاد . ولم تر مثل هذه الدول أيضاً رفع سعر عملتها . إذ أنها كانت تتوقع انخفاض الأسعار فى الولايات المتحدة ، كما أن نظم رقابة الصرف والتجارة التى فرضتها هذه الدول واتباعها لنظم توجيه الاقتصاد الداخلى ، لم تعرضها لخطر التضخم الداخلى إذا ما تركت سعر صرفها أقل من سعر التعادل . ومن جهة أخرى فإن بعض هذه الدول كانجلترا مثلاً ، كانت تريد أن تزيد صادراتها حتى تصلح الحلال فى ميزان مدفوعاتها ، ولذلك تركت سعر صرفها مع الدولار منخفضاً عن سعر التعادل^(١) بل قد اضطرت إنجلترا أن تطلب من الصندوق أن تخفضه تخفيضاً جديداً فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بنسبة ٣٠.٥ ٪ فوافق الصندوق ، لأن اختلال ميزان مدفوعات إنجلترا كان يعتبر اختلالاً أصيلاً .

وفىما يختص بالمشكلة الثانية التى واجهت إدارة الصندوق عند بدء إنشائه هى إصرار الدول على اتباع نظم رقابة الصرف فى فترة الانتقال لتوجيه الاقتصاد الداخلى والاقتصاد الخارجى ، نظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والدول ، واختلال التوازن الاقتصادى . ورغبة بعض الدول فى تحقيق بعض سياسات اجتماعية واقتصادية معينة . أى أن أغلب الدول

(١) قارن Camille Gutt, «Exchange Rates and the International monetary Fund », *Review of Economics and Statistics* May. 1948.

حيث تجد عرضاً وافياً لمشكلة تحديد أسعار الصرف التى واجهت الصندوق . راجع أيضاً

مقالة بنفس العنوان كتبها ميتزلر : Lloyd A. Metzler, *Postwar Economic studies* No 7, Washington, 1948.

تشعر بحاجتها القصوى لفرض الرقابة الاقتصادية حتى تعين اقتصادها الداخلى والخارجى على أن يعود إلى حالته العادية أو القريبة منها .

ويقول البعض ، إن كان صندوق النقد الدولى غير قادر على إرجاع أسعار الصرف إلى سعر التعادل وعلى إلغاء الرقابة على الصرف ، فلماذا لا يؤجل إنشاؤه حتى تنقضى فترة الانتقال التى تستلزم ذلك ؟ إن من الأهداف الرئيسية للصندوق أن يجعل أسعار الصرف متمشية مع مستويات التعادل ، وأن ينشط العلاقات الاقتصادية الدولية بمنع القيود على الصرف ، فإن كانت الاعتبارات السابقة لا تمكنه من ذلك فى فترة الانتقال فما الفائدة منه إذن ؟

وللرد على هذا يمكن القول إن وجود الصندوق أثناء فترة الانتقال يؤدي بالتدريج إلى جعل أسعار الصرف تتمشى مع أسعار التعادل وإلى إلغاء قيود الصرف ، إذ أن سياسة الصندوق تهدف إلى إرجاع أسعار الصرف إلى أسعار التعادل كلها تحقق من ذلك وكلها وجد أن هذا سوف لا يوجد الدولة فى صعوبة اقتصادية كبيرة . وكذلك يستلزم أن تلغى الدول قيود الصرف بالتدريج كلها سمحت الظروف بذلك . وحتى تنتهى فترة الانتقال فإن الصندوق يساعد الدول باستمرار من وجهة نقدية ويمثل تعاونها على تحقيق الأهداف التى رعى إليها بحيث تتبادل المعلومات النقدية والاقتصادية وتتشاور فيما بينها . أى أن وجود الصندوق يساعد لحد كبير على اجتياز الدول فترة الانتقال ، إذ لو أجل إنشاؤه إلى ما بعد هذه الفترة ، لزاد تعقيد الأمور ، ولما كان هناك رابط تسترشد به الدول لتحقيق الانسجام النقدى العالمى ، ولعملت كل دولة منفردة بغض النظر عن صالح الآخرين . بل إنه على العكس ، تكون الحاجة إلى الصندوق فى فترات الاختلال الاقتصادى أكبر منها فى الأوقات العادية .

ثانياً — اقتراح ويليامز بربط العملات الرئيسية :

اقترح ويليامز^(١) أن ربط العملات الرئيسية بحيث تثبت أسعار الصرف بينها وبحيث تتمشى مع أسعار التعادل ، يمكن أن يحقق لنا التوازن النقدي الدولي . وذلك لأن أغلب المدفوعات في الميدان الدولي تؤدي بهذه العملات الرئيسية .

والواقع أن العملتين الرئيسيتين هما الاسترليني والدولار . ولذلك يقترح ويليامز أن يثبت سعر الصرف بينهما . أما فيما يختص بالدول الصغيرة فإنه يمكنها أن تغير من أسعار صرفها بحيث تحقق توازنها الداخلي ، وفي الوقت ذاته سوف لا يكون لهذه السياسة من جانب دولة صغيرة تأثير كبير في الميدان النقدي الدولي ، نظراً لصغر حجم تجارتها الخارجية بالنسبة للتجارة الدولية في العالم ، أى أنه ليس لها الوزن الاقتصادى الذى تتمتع به الدول الرئيسية .

وعلى أساس هذا رأى فإن كل ما يصح عمله هو تثبيت علاقة الاسترليني بالدولار إذ هما العملتان الرئيسيتان (Key Currencies) ، ولا حاجة بنا لإنشاء صندوق النقد الدولي . ويرد على هذا أنه يخاف ، إن فعلنا ذلك أن نقسم العالم إلى كتلتين اقتصاديتين متنازعتين على النفوذ الاقتصادى العالمى وهما كتلة الاسترليني وكتلة الدولار ، وما قد يتبع ذلك من حرب اقتصادية بين الكتلتين^(٢) وما يتبعها من استعمال سياسة التمييز مما يعرقل تيار التجارة الخارجية . وعلاوة على ذلك ، فهناك دول كثيرة تعتبر دولاً رئيسية

(١) J. H. Williams, Postwar Monetary Plans and Other Essays, New York, Knoph, 1949, Pages 196-198.

(٢) لويس راسمىنسكى, «International Credit and Currency Plans», فارن (٢) Foreign Affairs July, 1944.

(Key Countries) فيما يختص بتجارة سلعة معينة في المضمار الدولي ، كما أن حجم التجارة بين إنجلترا والولايات المتحدة ، أى التجارة المباشرة بينهما ، قليل بالنسبة للحجم العالمى للتجارة الخارجية .

ولكن هذا الاعتبار الأخير لا يقلل من شأن اقتراح ويليامز ، إذ أن ما يهمنى هو أن أغلب المدفوعات فى الميدان الدولى تؤدى بالعملتين الرئيسيتين وهما الاسترليني والدولار ، وليس المهم هو حجم التجارة المباشرة بين الولايات المتحدة وإنجلترا بالنسبة للتجارة العالمية . ومن جهة أخرى يمكن أن ينفذ اقتراح ويليامز فى ظل نظام تعاونى دولى ، وذلك مما يزيد من ثقة الدول الأخرى فى سوق النقد الدولية ، وهذا ما يفعله الصندوق لحد كبير . ولا يصح أن يكون التشاور فى المسائل النقدية الدولية مقتصرأ على الدولتين الرئيسيتين ، بل يجب أن تساهم فيه جميع الدول^(١) ، وفى هذا يقول روبرتسون «... إن قيادة الدول الرئيسية — للاقتصاد العالمى — يجب أن تكون داخل إطار من التعاون الدولى ...»^(٢) .

ثالثاً — مشكلة ندرة الدولار فى الصندوق :

وهذه نقطة أثارها ويليامز^(٣) أيضاً . إذ أن الطلب على الدولار عالمى ، وإن لجأت الدول إلى الاقتراض من الصندوق بالشروط التى تضمنتها اتفاقية ، فإنها فى الغالب ستطلب شراء دولارات ، ويمكنها حسب الاتفاقية أن تفعل ذلك فى حدود حصتها بالطريقة التى بينهاها آنفاً . ولكن «عرض» الدولار يتمثل فيما تحويه حصة الولايات المتحدة من دولارات فى الصندوق .

A. H. Hansen, America's Role in the World Economy, New York, (١)
1946, p. 68.

D. H. Robertson «The Postwar monetary Plans» *Economic Journal* (٢)
December, 1943.

(٣) ويليامز فى كتابه السالف الذكر ص ٢٧٨ إلى ص ٢٨٦ .

أى أن الطلب على الدولار قد يكون أكثر من عرضه ، وما هذا إلا ندرة في الدولار على الصندوق أن يواجه مشكلتها . وإن قيل إن الدول التي تشتري الدولار من الصندوق بعملتها عليها أن تعيد شراء عملتها بالدولار المتحصل لها من معاملاتها الخارجية ، فإنه يرد على ذلك بأنه قد لا تتحصل الدول على الدولارات اللازمة من هذه المعاملات بنسبة تكفي لإعادة شراء عملتها ودفع دولارات للصندوق ، إذ أن ندرة الدولار عالمية وسببها الرئيسى هو حاجة الدول إلى الشراء من الولايات المتحدة أكثر من حاجة هذه الأخيرة إلى الشراء من الدول الأخرى .

ويخفف من حدة هذا الاعتراض أن الدول لا يحتفل أن تكون جميعها مدينة للصندوق في وقت واحد ، ولذلك فقد تكفى كمية الدولارات في الصندوق لمقابلة طلب الدول في وقت معين^(١) ، خاصة وأن حصة الولايات المتحدة في الصندوق تكون نسبة كبيرة من مجموع الحصص . ومن جهة أخرى فإنه حسب اتفاقية الصندوق ، تعمل إدارته وسعها على التخفيف من حدة الندرة العالمية للدولار الأمريكى . وتنص اتفاقية الصندوق كذلك على أنه إن زاد الطلب على عملة دولة ما عن عرض هذه العملة في الصندوق ، فإن إدارة الصندوق تعلن ندرة هذه العملة ، وتوزع الموجود منها في الصندوق حسب احتياجات طالبيها من الدول المختلفة . ويسمح كذلك للدولة التى تعاني نقصاً شديداً في هذه العملة أن تلجأ إلى وسائل رقابة الصرف والتميز التجارى ضد الدولة ذات العملة الصعبة حتى تخف حدة ندرة هذه العملة .

رابعاً - وجوب حل المشكلة الاقتصادية البريطانية أولاً :

نظراً للصعوبات الاقتصادية والمالية التى تعانيها إنجلترا بعد الحرب ،

(١) هانسن فى كتابه السالف الذكر ص ٥٣ .

ونظراً لوزنها الاقتصادي وأهميتها بالنسبة لكثير من الدول ، يرى البعض أنه لا أمل لنا في التوازن النقدي الدولي إلا إذا حللنا مشكلتها الاقتصادية أولاً . ومن أهم مظاهر هذه المشكلة الأرصدة الاسترلينية .

ولكن يلاحظ أن صندوق النقد الدولي لا يمكنه أن يعالج مثل هذه المشاكل ، إذ أنها طويلة الأجل ، والصندوق لا يمنح إلا الائتمان القصير الأجل . كما أن مثل هذه المشاكل تعالج بوسائل أخرى كمساعدة بريطانيا مالياً ، باقراضها من جانب الولايات المتحدة أو باتباع نظام الاعارة والتأجير . وكذلك على بريطانيا أن تحل مشكلة الأرصدة بالاتفاقات الفردية مع الدول الدائنة لها . كل هذا خارج عن نطاق أعمال صندوق النقد الدولي .

ومن جهة أخرى لا يتنافى وجود الصندوق مع قيام هذه المشاكل بل إنه يسمح لحد كبير بالتخفيف من حدتها . فقد أدى مثلاً سماح الصندوق لبريطانيا بتخفيض سعر الاسترليني سنة ١٩٤٩ ، إلى التخفيف بعض الشيء من متاعبها الاقتصادية الخارجية .

والواقع أن صندوق النقد الدولي ما هو إلا مؤسسة واحدة من المؤسسات الدولية الاقتصادية التي تتعاون جميعها على انعاش الاقتصاد العالمي . ولا بأس من عملها جميعاً في وقت واحد ، كل في اختصاصه .

وهكذا نجد أنه على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى صندوق النقد الدولي ، فإنه يمكن اعتباره أنه أول محاولة جدية للتعاون النقدي الدولي على نطاق واسع ، وإن كان هناك نقص في تكوينه وطريقة عمله ، فالزمن والتجربة كفيلان بتكاملته .

الباب السابع عشر

الدخل القومي وعلاقته بالتجارة الخارجية

يؤثر الدخل القومي في التجارة الخارجية كما يتأثر بها . فزيادة الدخل القومي تزيد من الطلب الفعال المحلي على مختلف السلع . وقد يتوجه جزء من هذه الزيادة إلى شراء الواردات الأجنبية فتزيد واردات الدولة نتيجة لذلك . وعلى العكس من ذلك يؤدي نقص الدخل القومي إلى نقص الطلب الفعال المحلي على مختلف السلع . وقد يقل شراء الأفراد من الخارج نتيجة لذلك فتقل واردات الدولة .

ومن جهة أخرى تؤثر التجارة الخارجية في الدخل القومي . فزيادة صادرات الدولة تزيد من الدخل القومي ، وقلتها تقلل من الدخل القومي . وعلى العكس من ذلك تؤدي زيادة واردات الدولة إلى نقص الدخل القومي كما يؤدي نقصها إلى زيادة الدخل القومي .

وينتقل الرواج والكساد من دولة إلى أخرى عن طريق التغيرات في الدخل وأثرها في العلاقات الخارجية الاقتصادية . فإذا حدث رواج في دولة ما ولتكن (١) كأن تلجأ الحكومة إلى اتباع السياسة المصرفية والمالية لإحداث نشاط اقتصادي ، فإن هذا الرواج — على فرض عطل بعض عوامل الإنتاج أي على فرض عدم وجود حالة من العمالة الكاملة — سيؤدي إلى زيادة العمالة وزيادة الدخل القومي . ولا شك أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة في الدخل سيوجه لشراء السلع المحلية . ولكن قد يوجه جزء من هذه الزيادة لشراء المنتجات الأجنبية أي تزيد واردات الدولة

نتيجة الزيادة في الدخل القومي . وهذا بدوره يزيد من صادرات بعض الدول الأخرى — أو دولة أخرى — ولتكن (ب) . وزيادة صادرات الدولة (ب) تشيع نشاطاً اقتصادياً في صناعات التصدير في هذه الدولة — على فرض عدم وجود عمالة كاملة — فتزيد الدخل فيها ويحدث رواج اقتصادي . أي أن زيادة الدخل في الدولة (١) قد أدت إلى زيادة الدخل في الدولة (ب) .

وما ينفق على شراء الواردات في الدولة (١) يعتبر « ثغرة » في الدخل القومي لهذه الدولة ، إذ أنه كما رأينا عند شرح نظرية كينز ، كلما زاد الميل للاستهلاك كلما شاع النشاط الاقتصادي واستمر الرواج . ويقلل من هذا الميل الثغرات المختلفة في الدخل ، ومنها ما يوجه للشراء من الخارج ، إذ لولا ذلك لوجه هذا الجزء للشراء من الداخل فيشيع النشاط في بعض الصناعات المحلية . ولكن هذه الثغرة في دخل الدولة (١) هي نفسها التي تؤدي إلى شيوع النشاط في الدولة (ب) كما قدمنا ، نظراً لزيادة استيراد (١) من (ب) أو بمعنى آخر نظراً لزيادة صادرات (ب) إلى (١) .

وزيادة الدخل القومي في الدولة (ب) — نتيجة لزيادة صادراتها إلى (١) — تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال فيها ، وقد يوجه جزء من هذه الزيادة في شراء واردات من الخارج . وهذا قد يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة (١) ، إن كانت (ب) تشتري من (١) أو إلى زيادة صادرات دولة أخرى (ح) إن كانت (ب) تشتري منها . وهذه الزيادة في صادرات (ح) تؤدي إلى زيادة دخلها القومي فتزيد وارداتها من دول أخرى فيشيع النشاط الاقتصادي فيها . الخ . أي أن النشاط الاقتصادي الذي بدأ في الدولة (١) قد شاع في الدول الأخرى ^(١) .

وكذلك ينتقل الكساد الاقتصادى إن نشأ فى الدولة (١) إلى الدول الأخرى . فلنفرض أن الدولة (١) تعاني نقصاً فى الدخل القومى لسبب ما ، فإن الطلب الفعال فيها يقل نتيجة لذلك . ولا شك أن جزءاً من هذا النقص فى الطلب الفعال سيتمثل فى نقص وارداتها من الخارج . أى أن صادرات دولة أخرى ولتكن (ب) قد قلت مما يؤدى إلى كساد صناعات التصدير فيها ، وهذا بدوره يؤدى إلى قلة الدخل القومى فى (ب) ، فيقل استيرادها بدورها من دولة أخرى (ح مثلاً) فتقل صادرات هذه الأخيرة فيقل دخلها القومى فيقل استيرادها من الدول الأخرى . الخ . أى أن الكساد الذى نشأ فى (١) قد انتقل إلى الدول الأخرى .

ويتوقف مقدار الأثر الإقتصادى للتغيرات فى الدخل القومى لدولة ما على الدول الأخرى ، على ميل هذه الدولة إلى الاستيراد من الخارج أو بمعنى أدق الميل الحدى للاستيراد (Marginal Propensity to Import) ، أى نسبة التغير فى الاستيراد على نسبة التغير فى الدخل القومى^(١) . فإن كان الميل الحدى للاستيراد فى الدولة ضعيفاً لقل حجم الثغرة فى دخلها الناشئة عن الاستيراد من الخارج ، ولكانت نسبة الزيادة فى وارداتها صغيرة بالنسبة للزيادة فى الدخل ، مما يؤدى إلى عدم تشجيع صادرات الدول الأخرى بنسبة كافية لشيوع النشاط الاقتصادى فيها ، إلا بعد مدة طويلة . وعلى العكس من ذلك لو كان الميل الحدى للاستيراد كبيراً لكانت نسبة الزيادة فى واردتها كبيرة بالنسبة للزيادة فى الدخل القومى ، مما يؤدى إلى تشجيع صادرات الدول الأخرى بنسبة كافية لشيوع النشاط الاقتصادى فيها بعد مدة قصيرة . وينطبق نفس التحليل على الدول الأخرى التى تؤول

$$(١) \text{ أى } \frac{\Delta \text{ الواردات}}{\Delta \text{ الدخل القومى}}$$

إليها الزيادة في الدخل نتيجة لزيادة واردات (١) منها . فشيوع النشاط الاقتصادي في الدولة (ح) مثلاً يتوقف على الميل الحدى للاستيراد في الدولة (ب) . ويتوقف النشاط الاقتصادي النسبي في الدول المختلفة ، على الدول التي تتعامل معها الدولة ذات الدخل القومي الزائد . فقد يكون من نتيجة زيادة الدخل القومي في الدولة (ب) ، تلك الزيادة الناشئة عن زيادة صادراتها إلى (١) ، أن تزيد وارداتها من (١) ثانية ، فتزداد إليها بعض الثروة التي أحدثتها في دخلها بزيادة صادراتها إليها ، أو قد تشتري من دولة أخرى ولتكن (ح) مثلاً ، أو قد توجه جزءاً من مشترواتها إلى (١) وجزءاً آخر إلى (ح) أو إلى بعض الدول الأخرى .. الخ . ونفس القول ينطبق على الدول الأخرى أيضاً . أى أن التفاعلات الاقتصادية وعلاقاتها بالدخول القومية المختلفة تتوقف على الحالة التي ندرسها . ولا شك أنه ، في هذا الأمر ، لا بد أن نأخذ في الحسبان أيضاً مرونة الطلب ومرونة العرض بالنسبة للدول المختلفة وبالنسبة للسلع المختلفة في الميدان الدولي .

فالتوسع الاقتصادي في دولة ما قد يؤدي إلى زيادة دخل الدول التي تتعامل معها نتيجة لارتفاع مستوى الدخل القومي في هذه الدولة ، ويتوقف هذا الشيوع على الميل الحدى للاستيراد بالنسبة لهذه الدولة وبالنسبة للدول الأخرى التي تؤول إليها الزيادات المتعاقبة في الدخل . قارن ذلك بنتيجة التغير في التجارة الخارجية الناشئة عن أسباب أخرى غير التغير في دخل الدولة ، كأن يزيد الطلب على صادراتها نتيجة لزيادة أهمية هذه الأخيرة في السوق الدولية ، أو كأن يزيد طلبها على الواردات نتيجة لزيادة أهمية هذه الأخيرة بالنسبة لها ، أو كأن تزيد الصادرات نتيجة لتخفيض سعر العملة ، أو قد تزيد الواردات نتيجة لرفع سعر العملة ... إلى غير ذلك من الأسباب الغير ناشئة عن تغير في الدخل القومي للدولة . نلاحظ أن مثل هذا التغير

يؤدي إلى حدوث تغيرات نسبية في الدخل القومي بحيث تلغى بعضها بعضاً ويظل مجموع الدخل القومي للدول على حاله .

فلو فرضنا مثلاً أن واردات (١) قد زادت ، لا كنتيجة لزيادة دخلها القومي كالحالة السابقة ، ولكن لأن طلبها على الواردات الأجنبية قد زاد لسبب ما ، أو نتيجة لارتفاع سعر عملتها أو لانخفاض سعر عملات أخرى .. الخ ، فإن دخلها القومي يقل ، ويزيد بنفس النسبة الدخل القومي للدولة (١) أو الدول المصدرة للدولة (١) . وعلى العكس في ذلك لو فرضنا أن صادرات (١) قد زادت لتخفيض سعر عملتها أو لزيادة الطلب الخارجي على منتجاتها .. الخ ، فإن واردات الدول الأخرى ستزيد بنفس النسبة أي يزيد الدخل القومي للدولة (١) ويقل الدخل القومي للدول الأخرى بنفس النسبة .

وانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى له أيضاً آثار على مستوى الدخل فقد تنتقل رؤوس الأموال من دولة لأخرى كأن تكون الأولى مدينة للثانية كديون التعويضات الناشئة عن الحروب مثلاً ، أو كأن تريد الأولى أن تستثمر في الثانية أو كأن تريد إقراضها .. الخ . فلو فرضنا أن الدولة (١) مدينة للدولة (ب) ، فإن تسديد هذا الدين يؤدي إلى جعل الدخل تقل في الدولة (١) وتزيد في الدولة (ب) . ولكن قد تؤدي زيادة الدخل في الدولة (ب) الدائنة إلى زيادة ميلها الحدى للاستيراد فتزيد صادرات الدولة (١) المدينة . وهذه الزيادة في صادرات (١) قد تخفف عنها عبء الدين إذ أن الدولة (ب) تكون مدينة للدولة (١) بقيمة هذه الزيادة في الصادرات .

ويجب عند تحليلنا لآثار انتقال الدخل من دولة لأخرى عن طريق

(١) أى أن التغيرات في الدخل نتيجة للتغير في التجارة الخارجية لا سبب لها كالحالة السابقة .

الميل للاستيراد كما قدمنا ، أو عند بحثنا لآثار انتقال رؤوس الأموال ، أن نأخذ في الحسبان الميل الحدى للاخار (Marginal Propensity to Save) وهو التغير في الادخار بالنسبة للتغير في الدخل ، والميل الحدى للاستثمار (marginal Propensity to Invest) وهو التغير في الاستثمار بالنسبة للتغير في الدخل ^(١) فانتقال الدخل أو رؤوس الأموال من الدولة (١) إلى الدولة (ب) يؤدي إلى تأثيرات مختلفة تتوقف على الميل الحدى للاستثمار والميل الحدى للادخار في كل من (١) و (ب) . فإن كان الميل الحدى للاستثمار أعلى من الميل الحدى للادخار في (ب) ، في حين أن الميل الحدى للاستثمار أقل من الميل الحدى للادخار في الدولة (١) ، فإن انتقال الدخول ^(٢) أو رؤوس الأموال ^(٣) من (١) إلى (ب) يؤدي إلى زيادة الدخل في (ب) لارتفاع ميلها الحدى للاستثمار عن ميلها الحدى للادخار ، وفي الوقت نفسه يزيد استيرادها من (١) بفعل الميل للاستيراد كما بينا ، فيزيد الدخل في هذه الأخيرة أيضاً لتشجيع صناعات التصدير . أي أن انتقال الدخل ورؤوس الأموال من الدولة (١) إلى الدولة (ب) يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل في الدولتين ، إذا كان الميل الحدى للاستثمار أعلى من الميل الحدى للادخار في الثانية ، وأقل منه في الأولى .

أما إن كان الميل الحدى للاستثمار في الدولة (١) أعلى من ميلها الحدى

(١) أهمل ما كُتب في كتابه السالف الذكر الميل الحدى للاستثمار ، وهو نقص كبير يعتور تحليله .

(٢) كأن يحدث توسع اقتصادي في (١) فيزيد الدخل فيها وينتقل جزء منه عن طريق الميل للاستيراد من (ب) فيزيد الدخل في (ب) أي يحدث انتقال في الدخل من (١) إلى (ب) كما قدمنا .

(٣) كأن تقرض (١) مبلغاً من المال للدولة (ب) ، أو كأن تكون (١) مدينة إلى (ب) كدبون التعويضات الحربية ... الخ .

للادخار ، في حين أن الميل الحدى للاستثمار في الدولة (ب) أقل من ميلها
الحدى للادخار ، فإن انتقال رؤوس الأموال والدخول من (١) إلى (ب)
يجعل مستوى الدخل أقل في الدولتين : في الأولى لأن جزءاً من الدخل أو
رؤوس الأموال الذي كان سيستثمر ، انتقل إلى الخارج أى يقل
الاستثمار في (١) فيقل مستوى الدخل فيها ؛ وفي الثانية لأن قلة الدخل
في (١) ستقلل ميلها للاستيراد من (ب) فيقل نشاط صناعات التصدير
في هذه الأخيرة ، ومن جهة أخرى فإن الانتقال الأصلي في رؤوس
الأموال أو الدخل من (١) إلى (ب) سوف لا يؤثر كثيراً في زيادة
الدخل في (ب) ، ذلك لزيادة ميلها للادخار عن ميلها للاستثمار .

وتحليل العلاقة بين الدخل الأهلّي والتجارة الخارجية مهم في مناقشة
العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن أهم الأمور التي تعتمد على هذه
العلاقة ، الاستثمار الدولي ومشكلة ندرة العملات ، وسنبحسهما في الفصاين
القادمين .

الباب الثامن عشر

الاستثمار الدولي

رأينا في الفصل السابق أن انتقال رؤوس الأموال من الدولة التي يزيد ميلها الحدى للادخار عن ميلها الحدى للاستثمار ، إلى الدولة التي يزيد ميلها الحدى للاستثمار عن ميلها الحدى للادخار ، يعود بالفائدة على الدولتين إذ يزيد مستوى الدخل القومي فيهما .

وتزيد فرص الاستثمار المنتج في الدول التي تكثر فيها الموارد الغير مستغلة (undeveloped Countries) ، وتقل فرص الاستثمار في الدول التي قاربت استغلال مواردها أو في استغلال . ولذلك فإن انتقال رؤوس الأموال من الدول الأخيرة لكي تستثمر في الدول الأولى مفيد من وجهة اقتصادية . فبالنسبة للدول المتأخرة اقتصادياً ، يساعد هذا الاستثمار على زيادة الدخل القومي فيها وارتفاع مستوى المعيشة واستغلال موارد عاطلة . وبالنسبة للدول صاحبة رؤوس الأموال ، فإنها تجد ملجأ لأموالها التي قد لا تستثمر استثماراً مفيداً لقلّة فرص الاستثمار فيها ، ومن جهة أخرى فإن زيادة الدخل في الدول المتأخرة اقتصادياً يؤدي إلى زيادة ميلها للاستيراد ، مما يزيد دخل الدول المتقدمة كما قدّمنا .

فهناك إذن فائدة متبادلة تعود على الدولتين المقرضة والمقرضة . أما بالنسبة للعالم في مجموعه ، فإن هذا يؤدي إلى تنمية الروابط الاقتصادية وما يتبع ذلك من تنمية الروابط السياسية . وبالجملة يزيد الدخل العالمي نتيجة للاستثمار الدولي .

ويتصل بهذا ميل كثير من الدول الزراعية إلى التصنيع ، حيث أنه يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة فيها . والواقع أنه لا خوف على الدول القديمة العهد بالتصنيع من هذا الميل . ولا ضرر عليها إن هي أقرضت هذه الدول لكي تساعد على تنفيذ برنامج التصنيع الذي تريده ، إن كان هذا البرنامج متمشياً مع الاعتبارات الاقتصادية ، أى إن كانت طبيعة الموارد في الدولة تسمح به . إذ أن التصنيع يرفع مستوى المعيشة في الدولة ويزيد ميلها للاستيراد من الدول الأخرى نتيجة لذلك . ومن جهة أخرى سيزيد طلب الدول التي تنفذ برنامجاً للتصنيع ، على الآلات والخبراء اللازمين للتصنيع مما يزيد صادرات الدول القديمة العهد بالتصنيع . وهذا الاعتبار الأخير صحيح خاصة وإنه من غير المنتظر أن تخصص الدول الحديثة العهد بالتصنيع في صناعة الآلات الثقيلة اللازمة للتصنيع .

وهناك اعتبار آخر وهو أن الاختلاف في أنواع السلع سيظل عاملاً على التبادل الدولي . فقد تنتج دولة حديثة العهد بالصناعة سلعة تنتجها الدولة القديمة العهد بها . ولكن لاختلاف صنفي الساعة ، فإنه سوف يحدث تبادل بين الدولتين . وبالجملية يمكننا أن نقول إنه ولو أن نوع السلع التي ستبادلها الدول نتيجة للميل العالمي للتصنيع سوف يتغير ، إلا أن التبادل الاقتصادي العالمي قد لا يقل بل يزيد عن ذي قبل ^(١) . أى أنه سيقبل مجرد تبادل الخامات من الدول التي تنتجها والتي تقل فيها أهمية الصناعة ، مع السلع المصنوعة من الدول القديمة العهد بالصناعة ، ولكن سيزيد التبادل في السلع النصف مصنوعة والآلات والأنواع المختلفة من السلع المصنوعة .

(١) قارن A El-Banna, «Industrialization Problem with Special Reference to Egypt », United Nations Conference on the Conservation and Utilization of Resources, Lake Success, 1950.

ومما لا شك فيه أن الاستثمار الدولي ينتعش إن زادت درجة الضمان وأمن المقرضون على أموالهم ، وزادت إنتاجية المشروعات التي تستثمر فيها الأموال وكثرت فرص الاستثمار إلى غير ذلك من العوامل . ولا شك أيضاً أن التعاون الدولي في هذا الصدد مرغوب فيه . ومن أهم مؤسسات ما بعد الحرب التي تعالج مشكلة الاستثمار الدولي هو البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

(International Bank for Reconstruction and Development)

إدارته وتنظيمه : تشبه إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، إدارة صندوق النقد الدولي التي تحدثنا عنها سابقاً ^(١) . فللبنك مجلس محافظين إذ تعين كل دولة محافظاً لها في البنك . وينتخب مجلس المحافظين مجلس المديرين للقيام بالإدارة الفعلية للبنك . ونظام التصويت في البنك كنظامه في الصندوق أيضاً إذ أن لكل عضو ٢٥٠ صوتاً زائداً صوتاً واحداً عن كل ١٠٠,٠٠٠ دولاراً مما ساهم به .

ويبلغ رأس مال البنك ١٠ بليون دولار ، مقسم إلى ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي . وينقسم رأس المال إلى قسمين :

الأول : ويكون ٢٠٪ من رأس المال ، ويمثل الرصيد الذي يقرض منه البنك ، ويكون خاضعاً لأن يطلبه البنك من الدول في أي وقت حسب الترتيب الآتي : في مبدأ الأمر تدفع الدولة ٢٪ من حصتها ذهباً أو دولارات أمريكية ، والـ ١٨٪ الباقية تدفع بالعملة المحلية للدولة .

(١) قارن الباب السادس عشر .

والثاني : ويكون ٨٠٪ من رأس المال ، لا يدفع إلا إذا احتاج البنك
جزء منه لتغطية الخسائر التي قد يتحملها أثناء عمليات الإقراض .
ويستعمل هذا الجزء في الغالب لضمان القروض التي يقرضها الأفراد
والمؤسسات الخاصة إلى بعض الدول ، أو لضمان ما يقرضه البنك من
الرصيد الذي يتجمع له من إصدار سندات يبيعها لتمويل مثل هذه
القروض ، كما سنبين فيما بعد .

وهكذا فإن ما يقرضه البنك أو ما يضمنه من قروض ، لا يمكن أن
يتعدى رأس المال المصرح به وهو ١٠ بليون دولار . ولذلك فإن ما يصدره
البنك من أسهم وسندات تعتبر ذات ضمان عال مما يزيد الثقة فيها في سوق
المال .

ويلاحظ أن البنك لا يحل محل الاستثمار الفردي والاقتراض من
مصادر أخرى غير البنك ، إذ أن الدولة المقترضة ليس لها أن تقترض من
أموال البنك إلا إذا عجزت عن الاقتراض بشروط معقولة من المصادر
الأخرى . ولكن البنك يساعدها إذ يضمن لها دينها . ومن جهة أخرى إن
عجزت الدولة عن الاقتراض من المصادر الأخرى بشروط لائقة ، فإن
البنك يعينها بإقراضها من أمواله مباشرة . فالبنك إذن يقوم بخدمة جليلة
في الميدان الاقتصادي الدولي .

الأعمال التي يقوم بها البنك الدولي :

١ - الإقراض المباشر من أموال البنك : للبنك الحق أن يقرض من
الـ ٢٠٪ المخصصة لذلك من رأس المال المسموح به . ومن هذه النسبة ،
له أن يقرض الـ ٢٪ المدفوعة ذهباً أو دولارات أمريكية ، بدون موافقة

الدولة صاحبة الحصة ، أى الدولة الدائنة . أما إن أقرض جزءاً من العملات المحلية (وتكوّن الـ ١٨ ٪ الباقية كما قدمنا) فعليه أن يحصل على تصريح الدولة صاحبة العملة المحلية أولاً . أى أن الدولة الدائنة تعرف أولاً بأول ما يقرض من عملتها . ومن جهة أخرى فإن سداد الدين يكون بنفس العملة ، إلا إذا وافقت الدولة الدائنة على خلاف ذلك . وللبنك الحق فى تحديد سعر الفائدة ومدة القرض وعدد الأقساط التى تدفعها الدولة المدينة لسداد الدين ، مراعيًا فى ذلك أهمية المشروع المستثمرة فيه الأموال وإنتاجيته وطبيعته ومقدرة الدولة على السداد ... الخ .

ولا يدفع الدين بعملة انخفضت قيمتها منذ عقد القرض ، بل لابد أن يكون السداد على أساس نفس قيمة العملة وقت عقد القرض .

٢ — الإقراض المباشر من أموال اقترضها البنك :

للبنك الحق أن يقرض بإصدار سندات ، وذلك لكى يقرض المتحصل إلى الدول والهيئات للاستثمار أو للتعمير ، هذا إن وافقت الدولة التى فيها يبيع البنك السندات أى التى فيها يقرض البنك . وإن كان القرض بعملة أخرى غير عملة هذه الدولة ، فإنه لابد من موافقة الدولة صاحبة هذه العملة أيضاً . ويشترط ألا تزيد قيمة ما يقرضه البنك من عملة ما عمّا اقترضه من هذه العملة .

٣ — ضمان القروض المعقودة خارج البنك :

لتشجيع الاستثمار الدولى ، ولتشجيع الإقراض ، للبنك الحق فى ضمان القروض المعقودة خارجه ، إذا ما تأكد من أن الأغراض المستعملة فيها هذه القروض أغراض إنتاجية نافعة ؛ وإذا ما تأكد من مقدرة الدولة المدينة على السداد . ولكى يضمن البنك قرضاً ، لابد من موافقة الدولة التى

عقد فيها هذا القرض ، وموافقة الدولة التي يكون القرض مقوِّماً بعملتها .

٢ — مقاومة الاختلال الاصيل في التوازن الاقتصادي الدولي :

وهي وظيفة تستنتج من الوظائف السابقة ، إذ أن إقراض البنك للدول والهيئات سواء من أمواله الخاصة أو من أموال يقترضها ، كما أن ضمانه للقروض التي تعقد خارجة ، يؤدي إلى انتعاش الاستثمار الدولي ، بحيث يسهل انتقال الأموال من حيث تقل الحاجة إليها إلى حيث تزيد الحاجة إليها . وأغلب المشروعات التي يتركز البنك في تشجيعها هي مشروعات إنتاجية تعود بالفائدة على الدولة المدينة ، كما تعود بالفائدة على الدولة الدائنة لأنها تجد ملجأ لأموالها من ناحية ، ولزيادة مقدرة الدولة المدينة على الشراء منها نظراً لزيادة مستوى الدخل فيها كما قدمنا .

ومن أهم الأعمال التي يتخصص فيها البنك الدولي ، تعمير الدول التي خربتها الحرب إذ أن هذه الأخيرة قد أدت إلى تدمير كثير من المصانع والقوى الإنتاجية في كثير من الدول الأوربية ، مما أدى إلى نقص الإنتاجية في هذه الدول لحد كبير وعدم تمكنها من موازنة ميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجي ، ونقص مستوى المعيشة فيها .

وقد رأينا عند مناقشة تخفيض سعر العملة أنه يفيد إن كان الاختلال في ميزان مدفوعات الدولة ناشئاً عن عدم تمشي سعر صرفها مع الأسعار النسبية فيها وفي الدول الأخرى ، أما إن كان ناشئاً عن تغير في الهيكل الاقتصادي فإنه وإن نفع الدولة التي تخفض سعر عملتها ، إلا أنه قد يضر بالدول الأخرى .

ورأينا كذلك عند مناقشة صندوق النقد الدولي أنه قد يسمح بتخفيض سعر العملة إن كان الاختلال في التوازن أصيلاً ، ولكن رأينا أنه يجب

يراعى هل هذا الاختلال ناشئ عن تغير في الأسعار النسبية بحيث لا يضر تخفيض سعر العملة بالدول الأخرى ، أو هل هو ناشئ عن تغير في الهيكل الاقتصادي بحيث يضر بالدول الأخرى ؟

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أهم مؤسسات ما بعد الحرب التي تعمل على مقاومة الاختلال الأصلي في التوازن الناشئ عن اختلال الهيكل الاقتصادي ، وذلك بزيادة إنتاجية الدول وتعمير ما خربته الحرب .

٥ - منح الائتمان الطويل الأجل :

رأينا أن صندوق النقد الدولي لا يمنح إلا الائتمان القصير الأجل ، حتى يساعد الدول على التغلب على الصعوبات المؤقتة في ميزان مدفوعاتها . ولكن الدول قد تحتاج أيضاً إلى الأموال اللازمة للقيام بمشروعات الإنشاء والتعمير الطويلة الأجل ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير هو خير عون لها في هذا السبيل . إذ أنه مؤسسة نقدية دولية لمنح الائتمان الطويل الأجل . ويتقاضى البنك الدولي ، نظير العمليات التي يقوم بها ، عمولة مخفضة تستخدم المتحصل منها في الإقراض ، أو في تعويض الخسائر التي قد تحدث . وتتميز شروط البنك لمنح الائتمان الطويل الأجل بالمرونة ، أي أنه قد يوافق على تغييرها من وقت لآخر حسب ظروف الدولة المدينة وبناء على طلبها . وهذه المرونة فيما يختص بقيمة الأقساط أو مواعيد تسديدها .. الخ ، من أهم الأشياء التي تميز العمليات الائتمانية التي يقوم بها البنك .

ومن أهم ما يميز قروض البنك الدولي أيضاً أنها قروض غير مربوطة (untied loans) على عكس الحال في أغلب المؤسسات الأخرى . فبنك التصدير والاستيراد الأمريكي مثلاً (American Export-Import Bank) وهو بنك حكومي أمريكي ، يشترط أن تستخدم حصيلة القرض في شراء

بضائع من الولايات المتحدة ، وكثيراً ما يشترط أيضاً أن تنقل البضائع على سفن أمريكية . أى أن قروض بنك التصدير والاستيراد الأمريكى قروض مربوطة (tied loans) . أما البنك الدولى للإنشاء والتعمير فهو لا يشترط مثل هذه الشروط عند عقد القروض . فالمقترض يمكنه أن يشتري البضائع من أية سوق يريد ، كما يمكن للدولة المقترضة أن تستورد مثلاً الآلات اللازمة لتعميرها وإنشائها من أية دولة أخرى غير الدولة الدائنة . وليس على الدولة المدينة أن تشتري السلع من الدولة الدائنة . هذا على عكس الحال فى القروض المربوطة إذ أن الدولة المدينة عليها أن تشتري السلع من الدولة الدائنة ، حتى لو كانت هذه الأخيرة تبيعها بأسعار أعلى من تلك التى قد تبيع بها دولة أخرى وحتى لو كانت تنتج سلعاً أحط صنفاً .

وكذلك قد تحتاج دولة ما لعقد قرض ولكنها قد لا تجد فائدة من عقد قرض مربوط ، إذ قد لا تحتاج أصلاً لسلع من الدولة التى عقد فيها القرض ، والتى يشترط عليها أن تشتري منها إن أرادت الاقتراض .

على أن هناك تحفظاً لا بد من ذكره فى هذا الصدد ، وهو أنه ولو أن القروض التى يعطيها البنك الدولى للإنشاء والتعمير غير مربوطة ، إلا أن للدولة الدائنة حق الاعتراض (Veto) فى طريقة استخدام الدولة المدينة لعملتها . فإن رأت الدولة الدائنة أن الدولة المدينة قد أفرطت فى استخدام ما أقرضته لها من عملتها — عن طريق البنك — فى شراء سلع الدول الأجنبية ، فى حين أنها أهملت الشراء منها بدون سبب قوى ، فإن لها الحق فى الاعتراض . ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن مثل هذا الحق أى حق الفيتو سوف لا يستعمل كثيراً إلا إذا واجهت الدول الدائنة اختلالاً فى ميزان مدفوعاتها وترى أنه يجب أن تشتري الدولة المدينة منها حتى يصلح هذا الاختلال .

٦ — انتعاش التجارة الدولية :

يؤدي عدم ربط القروض التي يقرضها البنك الدولي ، إلى حرية الدول المدينة في شراء ما تحتاجه هذا الدين من أرخص الأسواق ، وهذا يؤدي إلى انتعاش التجارة الدولية حسب ما تمليه نظرية التكاليف النسبية ، أي أن هذا يساعد على أن تخصص كل دولة في السلعة أو السلع التي تنتجها بأقل تكاليف نسبية . ومن جهة أخرى تؤدي زيادة الدخل الناشئة عن الإنشاء والتعمير إلى زيادة الميل للاستيراد وانتعاش التبادل الخارجي .

٧ — تنسيق الإقراض والاستثمار الدولي :

إذ عن طريق البنك تنتقل الأموال من حيث تقل الحاجة إليها إلى حيث تزيد الحاجة إليها . فالبنك وسيط بين المدخرين والمستثمرين في الميدان الاقتصادي الدولي . وهو يشجع على الإقراض لكبر الضمان ولأن الدول المشتركة فيه مجتمعة تضمن القروض بدلا من أن تضمنها دولة واحدة أو بدلا من عدم وجود ضمان اللهم إلا الثقة في المدين .

وقبل أن يقرض البنك أو يضمن قرضاً ، فإنه يدرس الوجه الذي سيستعمل فيه القرض دراسة وافية من جميع النواحي ، مراعيًا دائماً أن يكون المشروع للإنشاء والتعمير ، وبحيث يبرر الجهود والأموال المبذولة في إنشائه . والبنك الدولي على خلاف البنوك الخاصة ، لا ينظر إلى إنتاجية المشروع المباشرة والعاجلة ، بل إلى أثره في الاقتصاد القومي في الدولة ، ومن هنا تنشأ أهميته . فقد تقرض دولة لإنشاء طرق أو إصلاح الأراضي البور ولو أن غلة مثل هذه المشروعات آجلة أو قديستفيد الاقتصاد القومي منها بحيث يزيد الدخل القومي عن طريق غير مباشر . أي أن البنوك الخاصة لا تقرض إلا إذا تأكدت من أن المشروع الذي سيستعمل فيه

القرض ذو غلة مباشرة بحيث تسدد قيمة القرض مما يغله مباشرة ، في حين أن البنك الدولي يقرض الدول لكي يجعلها تنفذ مشروعات الإنشاء والتعمير التي قد لا يمكن لغلتها المباشرة أن تسدد الدين ، ولكنها تؤثر على الدخل القومي بحيث يزيد زيادة تمكن الدول المقترضة من سدادهما اقترضته للقيام بمثل هذه المشروعات . فإ إنشاء المستشفيات أو إصلاح ما خربته الحرب ، أو استصلاح الأراضي قد لا تكون لها غلة كافية لسداد الدين ، ولكنها تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة ومستوى الدخل القومي بحيث تسدد الحكومة ما تكلفته في سبيلها .

ومن أهم الأسباب التي كانت تعرقل الاستثمار الدولي في الماضي ، شيوع عدم التأكد من حيث إنتاجية المشروعات أو من حيث مقدرة المدين على السداد . ولكن البنك الدولي ، بما يتوفر له من خبراء عديدين عاكفين على دراسة الأحوال الاقتصادية العالمية واقتصاديات الدول المختلفة ، قادر على النظر بعين البصير إلى مختلف الاستثمارات بحيث لا يستثمر إلا في المفيد منها ، سواء كانت فائدته مباشرة أم غير مباشرة .

وحيث أن الدولة لا يمكنها أن تقترض من البنك إن أمكنها الاقتراض خارجة بشروط معقولة ، ومن أهم هذه الشروط سعر الفائدة ، فإن قيام البنك بعمل على تخفيض مستوى أسعار الفائدة ، إذ يتقاضى فائدة منخفضة نسبياً . ومن جهة أخرى يؤدي إلى تقارب أسعار الفائدة في مختلف الأسواق المالية الدولية (١) .

(١) قارن هانسن في كتابه السالف الذكر ص ٢٨ .

الباب التاسع عشر

+ ندرة الدولار

ندرة الدولار هي زيادة الطلب على الدولارات عن عرضها في الميدان الدولي الاقتصادي . وهي من أهم المشاكل الاقتصادية العالمية بعد الحرب . ولكن يمكن إرجاع هذه المشكلة إلى ما بعد الحرب العظمى الأولى ، إذ أنه فيما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٩ ، كانت الزيادة في الطلب على الدولار عن عرضه حوالي ١٠ بليون دولار ^(١) ، وسددت الدول التي تعاني نقص الدولار هذا الفرق إما بالاقتراض من الولايات المتحدة وإما بتصدير الذهب إليها .

والسبب الرئيسي في ندرة الدولار في تلك الفترة ، هو أن ميزان مدفوعات أمريكا مع الدول الأخرى كان في صالح أمريكا ، أي أن قيمة الصادرات الأمريكية كانت أكبر من قيمة وارداتها . وهناك سبب آخر وهو أنه نشأ طلب على الدولار لإقبال كثير من الأفراد على استثمار أموالهم في شراء أسهم وسندات الشركات الأمريكية .

وقد زادت حدة هذه المشكلة بعد الحرب العظمى الثانية ، وذلك لاحتياج أغلب الدول ، خاصة الأوروبية ، للسلع الأمريكية للقيام بالمشروعات الإنشائية ولتعمير ما خربته الحرب من مرافق اقتصادية .

وهناك رأيان على طرفي نقيض فيما يختص بهذه المشكلة ، الأول يرى أن مشكلة ندرة الدولار مشكلة مزمنة (Chronic Shortage) وسوف

S. E. Harris, The European Recovery Program, Harvard Univ. (١)
Press, Cambridge, Mass, 1947, p. 100.

تظل باقية لمدة طويلة جداً في الاقتصاد العالمي ؛ ورأى آخر يرى أنه لا وجود لهذه المشكلة وإن الدول التي تعانيها قد خلقتها خلقاً فلنبحث كل :

١ — الرأي القائل بأن مشكلة الدولار مزمنة :

يرى كندلبرجر (Kindleberger) ^(١) أن الطلب الخارجي على المنتجات الأمريكية مرتفع ، في حين أن طلب أمريكا على المنتجات الأجنبية منخفض ذلك لأن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على مرافق اقتصادية متنوعة وكثيرة ولأن التجارة الخارجية للولايات المتحدة تكون جزءاً صغيراً من الدخل الأهلي الأمريكي ، في حين أن التجارة الخارجية للدول الأخرى تكون جزءاً كبيراً من دخلها القومي . ونظراً للتقدم الفني والصناعي في أمريكا ، فإن الطلب يزيد على منتجاتها من جانب الدول الأخرى إذا ما وجدت هذه الدول الدخل اللازم لشراء المنتجات الأمريكية . أي أن الميل الحدى للاستيراد من أمريكا مرتفع ، في حين أن الميل الحدى لأمريكا للاستيراد من الخارج منخفض . ومعنى هذا أن الزيادة في الدخل الأهلي الأمريكي يوجّه جزء بسيط منها للشراء من الخارج ، في حين أن الزيادة في الدخل الأهلي في الخارج يوجّه جزء كبير منها للشراء من أمريكا .

ويرى كندلبرجر أنه طالما أنه من المنتظر أن تظل أمريكا متفوقة من وجهة فنية صناعية على أوروبا ، على الأقل لمدة طويلة ، وطالما أنه من وجهة أخرى ستظل أوروبا المخربة في حاجة إلى سلع أمريكية ولمعونة أمريكية لسنين طويلة ، فإن دول أوروبا ستظل تعاني نقصاً في الدولارات الأمريكية . ويرى كذلك أننا إن حاولنا علاج هذه الحال ، فإن الاعتبارات

C. P. Kindleberger in Postwar Economic Problems, S.E. Harris, (١)
editor, Mc Graw Hill Book Co. 1943, Pages 379-381.

وأيد هذا الرأي في محاضرة له بجامعة هارفارد سنة ١٩٤٨ .

السابقة ستجعلنا نفشل في هذا العلاج . إذ من الواضح أن أساس المشكلة هو زيادة صادرات أمريكا عن وارداتها ، أو بمعنى أصح زيادة الطلب على صادرات أمريكا عن طلب أمريكا على الواردات . فلنفرض أننا نجحنا في زيادة واردات أمريكا من الخارج بحيث تزيد الدخول في الدول الأخرى المصدرة وبحيث يتوفر لها الدولار . يرى كندلبرجر إن هذا علاج مؤقت إذ لا تلبث هذه الزيادة في الدخل أن يتوجه جزء كبير منها إلى شراء البضائع الأمريكية لارتفاع الميل الحدي للاستيراد من أمريكا ، نظراً للاعتبارات المبينة آنفاً ، أي أن صادرات أمريكا ستزيد من جديد وتظهر مشكلة ندرة الدولار ثانية .

٢ — الرأي القائل بأنه لا وجود لمشكلة ندرة الدولار :

يعتمد هذا الرأي على نظرية التوازن التلقائي في التجارة الخارجية . فان زادت صادرات دولة ما عن وارداتها ، فان الذهب ينزح إليها فترتفع الأسعار والنفقات والدخول فيها فيزيد شراؤها من الخارج ويقل شراء الخارج منها ، أي تبدأ صادراتها في النقص وتبدأ وارداتها في الزيادة حتى تتساوى الصادرات مع الواردات من جديد . وعلى العكس من ذلك لو زادت واردات دولة ما عن صادراتها فان الذهب ينزح منها . فتقل كمية النقود فيها ، وتنخفض الأسعار والنفقات والدخول فيقل شراؤها من الخارج ، ويزيد شراء الخارج منها ، أي تبدأ صادراتها في الزيادة ووارداتها في النقصان حتى تتساوى صادراتها مع وارداتها من جديد .

وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تعاني دولة ما نقصاً في الدولار لأن التفاعلات الاقتصادية الدولية بينها وبين الولايات المتحدة كفيلة بإزالة هذا النقص وبإعادة التوازن بصفة آلية .

ويرى هابرلر (Habserler) ^(١) أن ندرة الدولار معناها أن الدول التي تعانيها تحاول أن تعيش في مستوى لا تكفيه مواردها ، وأن مثل هذه الدول يجب أن تساعد نظام الأثمان حتى يعمل بحرية في الدولة ويؤدي وظائفه الاقتصادية بحيث يعيد التوازن الخارجي الاقتصادي لها .

كذلك يرى هارود (Harrod) ^(٢) أن الصعوبات التي تعانيها إنجلترا ناشئة عن إفراطها في إنشاء المشروعات الرأسمالية لا المشروعات التي تنتج سلع الاستهلاك اللازمة للاستهلاك المحلي وللتصدير . إذ أن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات للقيام بمثل هذه المشروعات ، وقلة المقدرة على الإنتاج للتصدير ، مما يزيد من اختلال ميزان المدفوعات . أي أنه يرى أن انتهاج إنجلترا لهذه السياسة يؤدي إلى زيادة وارداتها من أمريكا عن صادراتها إليها ، مما يزيد من حدة ندرة الدولار . ويرى هارود أيضاً ، كما يرى هابرلر ، أنه يجب العمل على أن نجعل نظام الأثمان يؤدي وظيفته الاقتصادية كترموتر للتفاعلات الاقتصادية ، بحيث يمكن أن يتوجه الإنتاج حسب الطلب ، متضمناً الطلب على منتجات الدولة حتى تزيد صادراتها ^(٣) .

والواقع أن كلا من الرأيين السابقين يمثل تطرفاً في التحليل . فرأى كندلبرجر القائل إن ندرة الدولار مشكلة سوف تزداد في الاقتصاد العالمي لمدة طويلة جداً يسرف في الشاؤم ، لأن الفترة الحالية التي يجتازها العالم

(١) راجع مقالته في كتاب Foreign Economic Relations of the U.S., S. E. Harris, Editor, Chapt. 1.

راجع أيضاً رأياً شبيهاً برأى هابرلر في كتاب F. A. Lutz, The Marshall Plan and European Economic Policy, 1948—pp. 3—12.

(٢) راجع كتابه R. Harrod, Are These Hardships Necessary ? pp. 42-43

(٣) من الغريب أن يصدر هذا الرأي من هارود ، وهو من أخلص تلاميذ كينز ومن الغريب أن يقترح اللجوء إلى الأساليب الكلاسيكية لمعالجة مشكلة اقتصادية هامة كمشكلة الدولار .

هي فترة انتقال بعد الحرب ولا يصح الحكم على أساسها . فبعد أن تعود الأحوال العادية إلى ما كانت عليه وتعمّر أوروبا وتعيد بناء اقتصادها المهدم ، سوف تكون قادرة على إنتاج كثير من سلع التصدير كما تكون قادرة على إنتاج سلع يمكن أن تستهلك محلياً بدلاً من الاستيراد من أمريكا . وكذلك تحتاج الولايات المتحدة إلى كثير من السلع المنتجة في الخارج كالبن والشاي والسكر والنيكل والمنجنيز والكروم والمطاط والبتروول .

وكذلك الرأي القائل بالتوازن الآلى وبعدم وجود مشكلة الدولار ، لا يستند على أساس سليم . إذ أن نظرية التوازن الآلى نظرية خاطئة كما بينا سابقاً^(١) . ومن جهة أخرى فإن عاشت الدول في حدود مواردها المالية الحالية كما يقول هابرلر . فإن كثيراً منها سيعانى نقصاً في المعيشة قد يشتد لدرجة مستحيلة وبحيث يهدد السلام العالمى ، وذلك للصعوبات الاقتصادية وأهمها نقص الإنتاج الذى تعانى هذه الدول نتيجة للحرب . وكذلك إن رأى هارود إن إنجلترا قد أسرفت فى إنشاء المشروعات الإنشائية ، أى التى لا تنتج إنتاجاً عاجلاً ، فإنه يمكن الرد على ذلك بأن المشروعات الإنشائية لازمة حتى تقوم قائمة الصناعة البريطانية حتى تقوى على زيادة الإنتاج وبحيث يتقدم مستواها الفنى ليتمكنها أن تنافس لحد كبير الصناعة الأمريكية مما يخفف حدة ندرة الدولار فى العالم ، إذ تستطيع الدول الأخرى أن تستورد من الدول القديمة فى الصناعة كإنجلترا ، إذا ما أعوزها الدولار .

والواقع أن العالم يجب أن يواجه مشكلة الدولار بعد الحرب حتى تعود الأحوال الاقتصادية العالمية إلى ما يقرب من التوازن ، وعلى العالم أن يستفيد من دروس الماضى فى هذا الأمر . ولحل هذه المشكلة ، هناك ما يجب على الدول التى تعانى نقصاً فى الدولار أن تعمله ، وهناك ما يجب

(١) راجع الباب الثالث عشر .

على الولايات المتحدة أن تعمله ، ثم هناك ما يجب أن تعمله الدول متضافرة .

فالدولة التي تعاني نقصاً في الدولار عليها أن تحارب التضخم فيها حتى تزيد صادراتها إلى الولايات المتحدة ، أو الدول التي تتعامل مع هذه الأخيرة . ويجب أن تخفض من سعر صرفها إن كانت عملتها مقومة بأعلى من سعر التعادل مع الدولار الأمريكي ، إذ أن هذا التخفيض بالنسبة للدولار قد يزيد من صادرات الدولة إلى أمريكا ويقلل وارداتها منها مما يخفف حدة مشكلة ندرة الدولار بالنسبة لها . فإن لم تجد هذه الوسائل ، عليها أن تلجأ إلى سياسة التمييز ورقابة الصرف ، حتى تشتري من أسواق يسهل فيها الحصول على العملة وحتى يقل مدى الاختلال في ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى الولايات المتحدة أن تساهم بنصيب كبير لحل مشكلة الدولار . فقد كان من نتيجة السياسة الجمركية التي اتبعتها الولايات المتحدة قبل الحرب ، خاصة منذ سنة ١٩٣٠ عند ما فرضت الضرائب العالية على الواردات ، أن زادت حدة مشكلة ندرة الدولار . ولهذا يجب أن تخفض حكومة الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على الواردات حتى تشجعها . وكان من الدروس الماضية أيضاً أنه إن حدثت بطالة وقل مستوى الدخل الأهلى الأمريكى لَقَلَّت الواردات الأمريكية بنسبة أكبر من الصادرات الأمريكية كما حدث في أزمة سنة ١٩٣١ . ولهذا يجب أن تعمل حكومة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بمستوى عال للعمالة والدخل الأهلى حتى يزيد الميل للاستيراد^(١) ، مما يؤدي إلى إصلاح بعض الاختلال في ميزان

(١) قارن R. Hinshaw, American Prosperity and the British Balance of Payments Problem, *The Review of Economic Statistics*, Feb., 1945.

مدفوعات الدول التي تعاني نقصاً في الدولار الأمريكي . وقد يحسن رفع سعر الدولار ، إن كان مقوماً بأقل من قيمته بالنسبة لعملة دولة يندر الدولار عندها ، إذ أن هذا الرفع في سعر الدولار قد يزيد من واردات أمريكا ويقلل من صادراتها مما يخفف المشكلة .

وأهم من هذا كله هو التوسع في الاستثمار الخارجي من جانب أمريكا مما يساعد الدول على بناء اقتصادياتها على أساس سليم ويزيد من مقدرتها على التصدير . كما أن هذه السياسة تزيد من عرض الدولار في السوق الدولية ، وتساعد على رفع مستوى المعيشة في هذه البلاد . وقد تمثلت هذه الاتجاهات في مشروعين أمريكيين هما مشروع الانعاش الأوربي (European Recovery Program) ويقضى بمساعدة الدول الأوربية ومستعمراتها ، حتى تصلح من اقتصادها وبحيث لا تحتاج إلى مساعدة خارجية لحد كبير بعد سنة ١٩٥٢ ؛ ومشروع مساعدة الدول الغير مستغلة الموارد (undeveloped) مساعدة فنية ومالية بحيث تستغل مواردها العاطلة . ولكن من خطئ الرأي القول إن هذا يكفي ، إذ الواقع إن التغير في الهيكل الاقتصادي العالمي بعد الحرب يقضى بالتوسع الكبير في الاستثمار الأمريكي ، خاصة بعد أن فقدت إنجلترا كثيراً من أصولها المستثمرة في الخارج .

ورب قائل ما لأمريكا وهذا ؟ ولماذا تسعى لإصلاح حال العالم من وجهة اقتصادية ؟ على أنه بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية التي تملئ على أمريكا مساعدة الدول التي تماثلوها ، نجد أن هناك فائدة اقتصادية متبادلة كما بينا آنفاً . إذ أنه تكثر المدخرات في أمريكا أي يزيد فيها الميل للادخار في حين يزيد في الدول الغير مستغلة الموارد الميل للاستثمار . وهكذا تستفيد أمريكا من استغلال مدخراتها في مشروعات منتجة ، وتستفيد

الدول الأخرى باستغلال مواردها العاطلة . ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة في الدول الأخرى يجعل هذه الأخيرة سوقاً رائجة للمنتجات الأمريكية .

والتعاون الاقتصادي العالمي له كل الأثر في حل مشكلة الدولار . إذ أنه على الرغم من الوزن الاقتصادي الثقيل الذي تتمتع به أمريكا بعد الحرب ، إلا أنه يحسن أن تتعاون الدول جميعاً على حل المشاكل الاقتصادية العالمية . وندرة الدولار مشكلة عالمية . وقد رأينا أن صندوق النقد الدولي يساعد على حل مشكلة الدولار بمساعدته الدول التي يختل ميزان مدفوعاتها لتعيد التوازن إليه . ورأينا كذلك كيف ينسق البنك الدولي للإنشاء والتعمير الاستثمار الدولي بحيث تزيد إنتاجية الدول وتزيد قدرتها على التصدير وتقل ندرة الدولار بالنسبة لها . والواقع أنه يحسن أن تكون المعونة الاقتصادية الأمريكية عن طريق هيئة الأمم المتحدة مما يزيد من اطمئنان الدول إلى أهداف الولايات المتحدة .

فهرس

الموضوع	صفحة
مقدمة	٣ - ٤

القسم الأول

الآزمات والسياسات النقدية فى الميدان القومى

الجزء الأول : السياسة المصرفية

الباب الأول : مرونة النقود والائتمان	٧ - ١٤
الباب الثانى : الآزمات النقدية البحتة	١٥ - ٢٣
الباب الثالث : افراط الاستثمار	٢٤ - ٢٤
الباب الرابع : السلوك المصرفى	٣٥ - ٤٠
الباب الخامس : السياسة المصرفية	٤١ - ٥٦
الباب السادس : المستوى النقدى	٥٧ - ٦٥

الجزء الثانى : السياسة المالية

الباب السابع : النظريات النقدية لقصور الاستهلاك	٦٦ - ٧٩
الباب الثامن : الادخار والاستثمار	٨٠ - ٩١
الباب التاسع : نظرية كينز	٩٢ - ١١٥
الباب العاشر : السياسة المالية	١١٦ - ١٤٩
الباب الحادى عشر : جمود الظواهر النقدية	١٥٠ - ١٧٠
الباب الثانى عشر : مشكلة التضخم	١٧١ - ١٨٢

B12656045
I/4089026

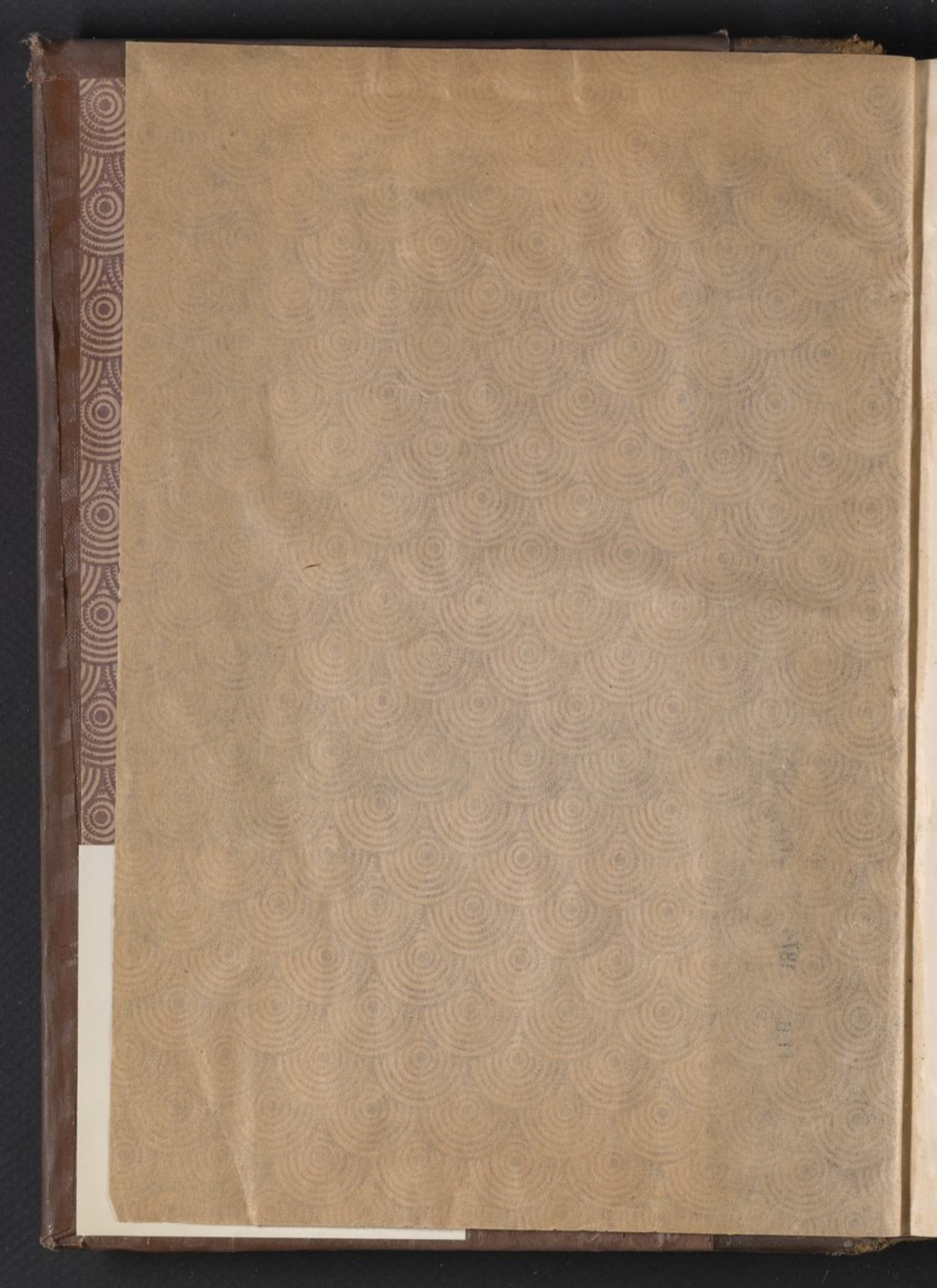
القسم الثاني

الآزمات والسياسات النقدية في الميدان الدولي

الموضوع	صفحة
الباب الثالث عشر : التوازن النقدي الدولي .	١٨٥ - ١٩٨
الباب الرابع عشر : تخفيض سعر العملة . .	١٩٩ - ٢٠٩
الباب الخامس عشر : رقابة الصرف . . .	٢١٠ - ٢٢٧
الباب السادس عشر : التعاون النقدي الدولي .	٢٢٨ - ٢٤٧
الباب السابع عشر : الدخل القومي وعلاقته بالتجارة الخارجية . .	٢٤٨ - ٢٥٤
الباب الثامن عشر : الاستثمار الدولي . .	٢٥٥ - ٢٦٤
الباب التاسع عشر : ندرة الدولار . . .	٢٦٥ - ٢٧٢

٢٧٢ - ٢٨٠	٢٨٠ - ٢٨٨
٢٨٨ - ٢٩٦	٢٩٦ - ٣٠٤

٣٠٤ - ٣١٢	٣١٢ - ٣٢٠
٣٢٠ - ٣٢٨	٣٢٨ - ٣٣٦
٣٣٦ - ٣٤٤	٣٤٤ - ٣٥٢
٣٥٢ - ٣٦٠	٣٦٠ - ٣٦٨
٣٦٨ - ٣٧٦	٣٧٦ - ٣٨٤
٣٨٤ - ٣٩٢	٣٩٢ - ٤٠٠



DATE

DEC 1950

FEB 1951

FEB 1952

HG
221
B3x
1952



1 0 0 0 0 1 3 6 4 8 7



DATE DUE



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة

